

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



دور سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول
النامية دراسة مقارنة بين: الجزائر، الصين والبرازيل

اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف

الاستاذة/ حوحو حسينة

إعداد الطالب:

بن عباس حمودي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
رابح خوني	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
حسينة حوحو	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مقرا
كريمة عمران	أستاذ محاضر - أ-	جامعة بسكرة	ممتحنا
طارق قدوري	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الوادي	ممتحنا
طارق خاطر	أستاذ محاضر - أ-	جامعة باتنة 1	ممتحنا
عمر طالب	أستاذ محاضر - أ-	جامعة باتنة 1	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 - 2023

الحمد لله ملئ السموات

والأرض

وما بينهما

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الذي اعانني على انجاز هذا العمل

ويسر لي امري وامدني بالصبر والعزيمة

ومصادقا لقوله عليه الصلاة والسلام:

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان، الى الأستاذة المشرفة

" حوحو حسينة "

على النصائح والتوجيهات القيمة، وعلى ما بذلته من جهد ووقت خلال عملية

الإشراف

واتقدم بجزيل الشكر الى الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة

واثراء هذا العمل وتفضلهم بحضور المناقشة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد أشرف المرسلين

اهدي هذا العمل

إلى نبع الحنان وهبة الرحمن وأعز ما أملك في الوجود

أمي الحبيبة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من ناضل لتربيتي وسعادتي وتعليمي إلى الذي علمني الصبر والمثابرة

أبي الحبيب الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى زوجتي التي صبرت معي حفظها الله ورعاها

إلى بناتي قطر الندى وجنى حفظهم ورعاهم الله

إلى اعز من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي

إخوتي حفظهم الله وأدامهم شموعا تضيء دربي

إلى كل من أحبني

اهدي ثمرة جهدي.

حمودي

ملخص

بهدف جذب وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، تعمل مختلف الدول النامية على تهيئة مناخها الاستثماري، مع إيلاء اهتمام أكثر بسياسات الاستثمار، من خلال تعديل مختلف القوانين واللوائح ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدول اخترنا الجزائر، الصين والبرازيل، قصد الإجابة على إشكالية الدراسة التي تهتم بمعرفة مدى فعالية سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وباستخدام منهج وصفي تحليلي لمختلف البيانات والمؤشرات الدولية، توصلنا الى ان سياسات الاستثمار في الجزائر غير فعالة مقارنة بالبرازيل والصين، بسبب ضعف باقي مكونات مناخ الاستثمار، من بينها تدني البنية التحتية وبيئة أداء الأعمال وانتشار الفساد، كما لا توجد استراتيجية واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث اتسمت سياسات الاستثمار في الجزائر بالارتباك وعدم الوضوح، حيث جذبت الجزائر تدفقات استثمار أجنبي مباشر اقل بكثير من الصين والبرازيل، وهي تعكس الجهود المبذولة من طرف الدول الثلاث في تهيئة مناخ الاستثمار.

الكلمات المفتاح: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، سياسات الاستثمار، الدول النامية.

Abstract

to attract and promote foreign direct investment, various developing countries are working to create their investment climate, while paying more attention to investment policies, by amending various laws and regulations related to foreign direct investment, and among these countries we chose Algeria, China and Brazil, in order to answer the problem of the study Which is interested in knowing the effectiveness of investment policies in attracting foreign direct investment. Using a descriptive and analytical approach to various international data and indicators, we concluded that investment policies in Algeria are ineffective compared to Brazil and China, due to the weakness of the remaining components of the investment climate, including poor infrastructure, business performance environment and widespread corruption. There is also no clear strategy to attract foreign direct investment in Algeria, where investment policies in Algeria were characterized by confusion and lack of clarity, as Algeria attracted much less direct foreign investment flows than China and Brazil, and it reflects the efforts made by the three countries to create an investment climate.

Key words: foreign direct investment, investment climate, investment policies, , developing countries.

فهرست (مختوبه) ، قائمه الجداول ،

قائمة الاسئلة

وقائمة الملحق

فهرست المحتويات

I	شكر وعرفان
II	إهداء
III	ملخص
VI	فهرست المحتويات
XIII	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال
XVI	قائمة الملاحق
أ-ز	مقدمة
2	الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار
3	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر اشكاله
3	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
5	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
6	المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كرافد للاستثمار الأجنبي المباشر
10	المبحث الثاني: جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر
10	المطلب الأول: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
15	المطلب الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف
10	المبحث الثالث: مناخ وسياسات الاستثمار
25	المطلب الأول: مناخ الاستثمار
28	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع
32	المطلب الثالث: سياسات الاستثمار
10	المبحث الرابع: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي
39	المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وتوزيعه الجغرافي
46	المطلب الثاني: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي
59	الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر
59	المبحث الأول: مؤشرات اقتصادية في الصين، البرازيل والجزائر
60	المطلب الأول: الموارد الطبيعية والبشرية
69	المطلب الثاني: البنية التحتية
74	المطلب الثالث: مؤشرات الأداء الاقتصادي
96	المبحث الثاني: الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين
96	المطلب الأول: دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسه

فهرست المحتويات

107	المطلب الثاني: معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته
114	المطلب الثالث: تشجيع وتيسير الاستثمار
124	المبحث الثالث: الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل
124	المطلب الأول: دخول الإستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسه
139	المطلب الثاني: معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته
135	المطلب الثالث: تشجيع وتيسير الاستثمار
143	المبحث الرابع: الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
143	المطلب الأول: دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسه
146	المطلب الثاني: معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته
153	المطلب الثالث: تشجيع وتيسير الاستثمار
165	الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر
165	المبحث الاول: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين
166	المطلب الاول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين
169	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين
170	المطلب الثالث: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين
173	المبحث الثاني: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل
173	المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل
175	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البرازيل
177	المطلب الثالث: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل
173	المبحث الثالث: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
179	المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
182	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر
182	المطلب الثالث: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
185	المبحث الرابع: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، الصين والبرازيل وفق مؤشرات دولية
185	المطلب الاول: مؤشر الحرية الاقتصادية
193	المطلب الثاني: مؤشر سهولة ممارسة الاعمال
205	المطلب الثالث: مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر
209	المطلب الرابع: مؤشر مدركات الفساد
214	خلاصة الفصل الثالث
217	خاتمة
223	قائمة مراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول

- الجدول رقم(1.1): التغييرات في سياسات الاستثمار الوطنية، 2003-2019(عدد التدابير) 36
- الجدول رقم(2.1): حصص أهم الدول النامية والانتقالية والمتقدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم(2000-2019) ... 45
- الجدول رقم(3.1): حصص أهم الدول النامية والمتقدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى العالم(2000-2019) 48
- الجدول رقم(4.1): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم(%) 52
- الجدول رقم(5.1): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الثلاث(%) 53
- الجدول رقم(1.2): العمالة والأجور في الصين 62
- الجدول رقم(2.2): احتياجات البرازيل من الموارد المعدنية (سنة 2016) 64
- الجدول رقم(3.2): العمالة والأجور في البرازيل 65
- الجدول رقم(4.2): العمالة والأجور في الجزائر 68
- الجدول رقم(5.2): القطاعات المحظورة والمقيدة في الصين بموجب القائمة السلبية للوصول إلى الاستثمار الأجنبي لسنة 2019 103
- الجدول رقم(6.2): اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة من طرف الصين 111
- الجدول رقم(7.2): اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة من طرف البرازيل 133
- الجدول رقم(8.2): اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة من طرف الجزائر 151
- الجدول رقم(1.3): توزيع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من أوروبا وأمريكا الشمالية إلى البرازيل في سنة 2019 178
- الجدول رقم(2.3): أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 و ماي 2015 183
- الجدول رقم(3.3): أهم الدول المستثمرة في الجزائر(جانفي 2015 - ديسمبر 2019) 184
- الجدول رقم(4.3): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، الصين والبرازيل 2000-2020 187
- الجدول رقم(5.3): مؤشر بدء النشاط التجاري للجزائر، الصين والبرازيل لسنة 2006-2020 198
- الجدول رقم(06.3): مؤشر استخراج تراخيص البناء للجزائر، الصين والبرازيل لسنة 2020 199
- الجدول رقم(07.3): مؤشر الحصول على الكهرباء للجزائر، الصين والبرازيل 2012-2020 200
- الجدول رقم(8.3): مؤشر تسجيل الملكية للجزائر، الصين والبرازيل 2005-2020 201
- الجدول رقم(09.3): قيم مكونات مؤشر دفع الضرائب للجزائر، الصين والبرازيل 2006-2020 202
- الجدول رقم(10.3): قيم مكونات مؤشر التجارة عبر الحدود للجزائر، الصين والبرازيل 2006-2020 203
- الجدول رقم(11.3): قيم مكونات مؤشر انفاذ العقود للجزائر، الصين والبرازيل لسنة 2020 204
- الجدول رقم(12.3): مؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2003 - 2019) 206
- الجدول رقم(13.3): ترتيب الدول الثلاث في مؤشر مدركات الفساد لسنوات 2000 - 2020 210

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

- 8..... الشكل رقم(1.1): مبيعات الشركات التابعة الأجنبية
- 9..... الشكل رقم(2.1): حصة الدول المتقدمة والاقتصاديات النامية والانتقالية من الشركات عبر الوطنية، 1992، 2000 و2008
- 14..... الشكل رقم(3.1): دورة حياة المنتج الدولي
- 17..... الشكل رقم(4.1): تطور عمالة الشركات المنتسبة الأجنبية
- 31..... الشكل رقم(5.1): دوافع المستثمرين حسب الأهمية
- 32..... الشكل رقم(6.1): أهمية خصائص البلد بالنسبة للمستثمرين(النسبة من المستجوبين%)
- 38..... الشكل رقم(7.1): عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة 1980 – 2019
- 39..... الشكل رقم(8.1): حجم ومعدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم خلال الفترة(2000 – 2019)
- 42..... الشكل رقم(9.1): حصة مختلف الاقتصاديات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد
- 46..... الشكل رقم(10.1): حصة الاقتصاديات الثلاث في التدفقات العالمية الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر
- 50..... الشكل رقم(11.1): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا
- 51..... الشكل رقم(12.1): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالم
- 74..... الشكل رقم(1.2): الناتج المحلي الإجمالي للصين 2000 – 2019
- 75..... الشكل رقم(2.2): التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للصين 1978 – 2018
- 76..... الشكل رقم(3.2): مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي في النمو 1978 – 2018
- 77..... الشكل رقم(4.2): مساهمة القطاعات الثلاث في نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين 1978 – 2018
- 78..... الشكل رقم(5.2): مؤشر أسعار المستهلك في الصين 2000 – 2019
- 79..... الشكل رقم(6.2): رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2000 – 2019
- 79..... الشكل رقم(7.2): الحساب الجاري للصين كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي 2000 – 2019
- 80..... الشكل رقم(8.2): الدين الخارجي للصين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2008 – 2019
- 81..... الشكل رقم(9.2): عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الصين الرسمية(بدون ذهب) 2000 – 2019
- 82..... الشكل رقم(10.2): الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل 2000 – 2019
- 83..... الشكل رقم(11.2): نمو الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل حسب نوع النشاط الاقتصادي 2001–2019
- 84..... الشكل رقم(12.2): نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق 2000–2019
- 85..... الشكل رقم(13.2): مؤشر أسعار المستهلك في البرازيل 2000 – 2019
- 86..... الشكل رقم(14.2): رصيد الموازنة العامة في البرازيل كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي
- 86..... خلال الفترة 2000 – 2019
- 87..... الشكل رقم(15.2): الحساب الجاري كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل 2000 – 2019
- 88..... الشكل رقم(16.2): الدين الخارجي للبرازيل كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي 2000 – 2019
- 88..... الشكل رقم(17.2): عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات البرازيل الرسمية(بدون ذهب) 2000 – 2019

قائمة الأشكال

- الشكل رقم(18.2): الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل 2000 - 2019 89
- الشكل رقم(19.2): تطور مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 2000 - 2019 90
- الشكل رقم(20.2): توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب القطاع 91
- الشكل رقم(21.2): تطور مؤشر أسعار المستهلكين في الجزائر 2000 - 2019 92
- الشكل رقم(22.2): رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 93
- الشكل رقم(23.2): الحساب الجاري كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي 94
- الشكل رقم(24.2): الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 95
- الشكل رقم(25.2): عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الصين الرسمية(بدون ذهب) 2000 - 2019 96
- الشكل رقم(1.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين 1980 - 2019 166
- الشكل رقم(2.3): الهيكل الصناعي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين الى غاية سنة 2016 169
- الشكل رقم(3.3): الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين 1997 - 2019 170
- الشكل رقم(4.3): حصص أكبر 15 مستثمر أجنبي مباشر في الصين حتى سنة 2019 171
- الشكل رقم(5.3): حصص أكبر 15 مستثمر أجنبي مباشر في الصين سنة 2019 172
- الشكل رقم(6.3): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل 1980 - 2019 173
- الشكل رقم(7.3): التوزيع الصناعي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل حتى سنة 2019(%) 176
- الشكل رقم(8.3): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البرازيل 2000 - 2019 177
- الشكل رقم(9.3): توزيع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل حتى سنة 2019 حسب المنطقة 177
- الشكل رقم(10.3): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر 2000-2019 180
- الشكل رقم(11.3): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الصناعة ما بين جانفي 2003 و ماي 2015 181
- الشكل رقم(12.3): توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الاعمال(جانفي 2015 - ديسمبر 2019) 182
- الشكل رقم(13.3): تطور درجة الحرية الاقتصادية للجزائر، الصين والبرازيل للفترة 2000 - 2020 189
- الشكل رقم(14.3): ترتيب الجزائر، الصين والبرازيل في مؤشر سهولة أداء الاعمال 2006 - 2020 196
- الشكل رقم(15.3): درجة سهولة ممارسة الاعمال للجزائر، الصين والبرازيل 2015 - 2020 197
- الشكل رقم(16.3): تطور مؤشر مدركات الفساد في الصين للفترة 2012 - 2020 211
- الشكل رقم(17.3): تطور مؤشر مدركات الفساد في البرازيل للفترة 2012 - 2020 212
- الشكل رقم(18.3): تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر للفترة 2012 - 2020 213

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

- 239 الملحق رقم(01) مؤشرات الأداء الاقتصادي للصين خلال الفترة 2000 - 2019
- 240 الملحق رقم(02): مؤشرات الأداء الاقتصادي للبرازيل خلال الفترة 2000 - 2019
- 241 الملحق رقم(03): مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000 - 2019
- 242 الملحق رقم(04): عدد الإصلاحات المنفذة في دول المقارنة

مقدمة

تمهيد:

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، مشكلات الفقر والتخلف في العديد من البلدان، خاصة في البلدان المتخلفة المستقلة حديثا، مما دفعها الى محاولة التغلب على المشاكل الاجتماعية التي عرفتها من خلال محاولة تحقيق تنمية اقتصادية في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها، الا انها واجهت العديد من المشاكل أهمها قلة الموارد المالية المحلية، لذلك توجهت للحصول على موارد مالية من مصادر خارجية خاصة من خلال الاقتراض من مصادر رسمية أو خاصة وما تتضمنه من تكاليف الفائدة على الاقتراض. ومع تفاقم أزمة المديونية في بداية الثمانينات من القرن العشرين، حيث لم تستطع العديد من الدول خاصة المكسيك من تسديد ما عليها من قروض، مما دفع بالمصارف الدولية الى الإحجام عن منح القروض متسببة في ارتفاع تكلفة الاقتراض، الشيء الذي دفع بالبلدان النامية الى التوجه لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعدما كانت في السابق لا تثق في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث اعتبرت العديد منها ان الاستثمارات الأجنبية تمثل تهديدا لسيادتها واداة جديدة لاستغلال ثروتها، مما أدى بهذه البلدان الى تجاهل تأثير هذا النوع من الاستثمار على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية عموما.

إشكالية الدراسة:

في العقود الثلاث الاخيرة أصبحت مختلف الدول خاصة النامية تتسابق من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث عمدت باستمرار إلى تعديل سياساتها الاستثمارية بما فيها القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار. بمنح مختلف الحوافز والضمانات، لتوفير مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب ما يتمتع به من مزايا لا تتوفر في مصادر التمويل الأخرى، الا ان العديد منها حققت حجم ضعيف من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن ضعف تنوع هذه التدفقات، حيث تتركز هذه التدفقات غالبا في الاستثمار في القطاع الاولي خاصة الصناعات الاستخراجية. وبذلك تبرز لدينا الإشكالية التالية:

ما دور سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

للإجابة على هذه الإشكالية، وللإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة يمكن تقسيم إشكالية الدراسة الى الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- لماذا تتسابق مختلف الدول خاصة النامية من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 2- على أي أساس تتم المفاضلة في اتخاذ قرار الاستثمار بين مختلف الاقتصادات؟
- 3- كيف يمكن الاستدلال على قدرة الدول على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- 4- كيف يمكن لحكومات كل من الجزائر، الصين والبرازيل المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 5- ما مدى مساهمة جهود الإصلاح في مجال سياسات الاستثمار في الجزائر، الصين والبرازيل في تحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات الدراسة:

قبل صياغة فرضيات الدراسة او البحث، ومن خلال طرح الإشكالية الرئيسية تبرز لدينا الفرضية الرئيسية التالية:

تلعب سياسات الاستثمار دورا هاما في المساهمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر

أي ان المتغير المستقل يتمثل في سياسات الاستثمار، والمتغير التابع يتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر

بناء على الأسئلة الفرعية المتعلقة بإشكالية الدراسة فانه يمكن طرح الفرضيات التالية:

- 1- تتسابق مختلف الدول خاصة النامية من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمزايا التي يتمتع بها مقارنة بمصادر التمويل الأخرى،
- 2- تتم المفاضلة في اتخاذ قرار الاستثمار بين مختلف الاقتصادات بناء على محددات المناخ الاستثماري لتلك الاقتصادات،
- 3- يمكن الاستدلال على قدرة الدول على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بناء على حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- 4- تعمل مختلف الحكومات على توفير مناخ استثماري مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك تحسين الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الاجنبي.
- 5- يمكن معرفة مدى مساهمة جهود الاصلاح في الجزائر، الصين والبرازيل في تحسين مناخها الاستثماري وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال حصة كل دولة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وكذا وضعية كل دولة في مؤشرات دولية.

مبررات اختيار الموضوع:

يمكن إجمال اهم الأسباب التي أدت الى إختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- 1) يندرج الموضوع في إطار التخصص المدروس(الاقتصاد الدولي)،
- 2) أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية،
- 3) تتسابق مختلف الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة،
- 4) فشل الجزائر في جذب كميات هامة ومتنوعة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر رغم التعديلات المتكررة لقوانين ولوائح الاستثمار،
- 5) نجاح البرازيل والصين خاصة، في جذب حجم كبير من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وان تصبح من بين أكبر عشر اقتصادات جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم.
- 6) مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد البرازيلي والصيني خاصة، من خلال تنويع الإنتاج الوطني وترقية الصادرات وتنويعها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى بيان دور ومدى مساهمة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة بين كل من الجزائر الصين والبرازيل. ولماذا فشلت سياسات الاستثمار في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، واستنباط التدابير الكفيلة بتحسين سياسات ومناخ الاستثمار في الجزائر من خلال الممارسات الجيدة التي قامت بها كل من الصين والبرازيل في مجال سياسات الاستثمار.

أهمية الدراسة:

رغم أن موضوع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر قديم نسبيا إلا أنه متجدد دائما وذلك لما أصبح يحظى به من مكانة لدى دول العالم خاصة الدول النامية لتحقيق أهدافها التنموية حيث أصبحت تتسابق لجذبه.

حدود الدراسة:

1- الحدود الجغرافية: تتناول دراسة الحالة اقتصاديات كل من الجزائر الصين، البرازيل. ونقصد بالصين هنا جمهورية الصين الشعبية أي الصين القارية او ما تسمى بالبر الرئيسي للصين.

2- الحدود الزمنية: تتمثل في الفترة من 2001 – 2019، أي الفترة التي تتضمن صدور اهم قانونين يتعلقان بالاستثمار في الجزائر، وهما الامر رقم 01 – 03 الصادر في 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والقانون رقم 16-09 الصادر في 03 اوت سنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار.

سيتم التركيز في سياسات الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر فقط. ونقصد بسياسات الاستثمار في هذه الدراسة سياسة الاستثمار المحلية + سياسات الاستثمار الدولية. ونقصد بسياسة الاستثمار المحلية سياسة الاستثمار حرفيا.

مناهج البحث:

للإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية تم اعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمختلف البيانات المتوفرة في المواقع الرسمية، والمنظمات الدولية والكتب والمجلات المتوفرة باللغة العربية والأجنبية، وتحليل مختلف البيانات والمؤشرات الصادرة عن مؤسسات وهيئات دولية.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الأسئلة الفرعية المنبثقة عن الإشكالية ولاختبار الفرضيات المرتبطة بها، تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول: حيث نتناول في الفصل الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واشكاله، بتقديم مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار، خصائص ومقومات الشركات متعددة الجنسيات، مناخ الاستثمار والعوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا معرفة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي من حيث الحجم، المصدر والتوزيع القطاعي، من خلال تحليل مختلف البيانات المتاحة. اما الفصل الثاني الذي جاء تحت عنوان مناخ الاستثمار في الجزائر، الصين والبرازيل، نتناول فيه:

مجموعة من المؤشرات الاقتصادية في الدول المعنية، والبحث في البحث في الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول
الثلاث

اما الفصل الثالث فقد تضمن تقييم سياسات الاستثمار في الجزائر، الصين والبرازيل، من خلال بحث نصيب تدفقات الاستثمار
الأجنبي المباشر الوارد الى الدول الثلاث، وتوزيعها القطاعي ومصادر هذه التدفقات، ثم تناولنا تقييم مناخ وسياسات الاستثمار في الدول
الثلاث وفق مؤشرات دولية مختارة.

صعوبات البحث:

من خلال انجازنا لهذا البحث اعترضتنا بعض الصعوبات تمثلت في:

- معظم المراجع متوفرة باللغة الإنجليزية فيما يتعلق بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار خاصة بالنسبة للصين
والبرازيل وبالتالي الترجمة والتدقيق تتطلب وقتا وجهدا،
- العديد من البيانات والمعلومات فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار في البرازيل والصين متوفرة باللغة الوطنية
فقط، مما يصعب عملية الوصول اليها وترجمتها.
- عدم تطابق البيانات الرسمية في كثير من الأحيان مع بيانات المنظمات الدولية حتى فيما بين هذه الأخيرة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من جوانب مختلفة. ولاحظنا ان معظم الدراسات التي
تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كانت تدور حول مناخ الاستثمار او محددات الاستثمار الأجنبي المباشر او اثره على
النمو الاقتصادي والتنمية، فضلا عن تقييم سياسات الاستثمار ودور قانون الاستثمار او الاطار القانوني للاستثمار. وفيما يلي سنتناول
بعض الدراسات التي نرى انها قريبة من موضوع الدراسة:

- 1- جوامع ليبية، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية،
أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014: من خلال منهج وصفي تحليلي استهدفت هذه
الدراسة بحث مدى مساهمة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع اجراء مقارنة بين الجزائر، مصر والسعودية
خلال الفترة 2000-2012. وتوصلت الى ان سياسات الاستثمار المعتمدة في الجزائر لا تكفي لجذب الاستثمار الأجنبي
المباشر، فهناك ما يغطي فعاليتها وهو ضعف باقي مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر خاصة البنية التحتية والمؤسسية والتي من
الضروري ان تكون متطورة وتعمل بالتكامل مع باقي مكونات المناخ الاستثماري، فالجهود المبذولة من طرف الجزائر لتهيئة مناخها
الاستثماري غير كافية مقارنة بالإمكانات المتاحة فيها، خصوصا اذا ما قورنت بتلك المبذولة في مصر والسعودية والتي تتفوق عليها
بشكل كبير. وما ينقص سياسات الاستثمار في الجزائر هو التوجيه لتخدم الاقتصاد الوطني. تركز هذه الدراسة فضلا عن سياسة
الاستثمار مختلف السياسات المتعلقة بالاستثمار المحلية منها والدولية. وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو امتداد الفترة الزمنية
للدراسة الى سنة 2019، والتي تتضمن قانون الاستثمار رقم 16-09.

2- بونقاب مختار وزواوي لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، عدد 03، مارس/2018: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم العراقيل القانونية والإدارية التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وتم التطرق في هذه الدراسة إلى وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية، بإتباع المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يواجه مجموعة من العراقيل والمعوقات القانونية والإدارية أبرزها القاعدة 49/51 في كافة القطاعات، تطبيق حق الشفعة، إلى جانب البيروقراطية والتعقيدات الإدارية. ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو تناول سياسات الاستثمار الدولية وأيضاً الفترة التي تشملها الدراسة 2001-2019. فضلاً عن تناول بالمقارنة لثلاث دول هي الجزائر، الصين والبرازيل.

3- فرج الله أحلام وحمادي موارد، حوافز الاستثمار في الجزائر وفق القانون 09-16 وأهم عوائق تطبيقه، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04(العدد 01)، جوان 2019، ص ص 75-97: هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى نجاعة تدابير الإصلاح الاقتصادي في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وتحفيز المستثمرين من خلال القانون 09-16. حيث تطرقت إلى أهم الامتيازات التي قدمها القانون 09-16، والوقوف على أهم الإشكاليات والعوائق التي واجهها الاستثمار في الجزائر. وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم ما تتمتع به الجزائر من مؤهلات طبيعية، واتساع حجم السوق والإرادة السياسية القوية للنهوض بمناخ الاستثمار وتأهيله وما قدمه القانون 09-16 من تسهيلات وامتيازات، إلا أن الاستثمارات فيها لا تزال تعاني العديد من المعوقات تقف وراء أحجام المستثمرين: مشكلة العقار الصناعي، بطء تأهيل الجهاز المصرفي، ضعف البنية التحتية، العوائق الإدارية والقانونية، انتشار الفساد الإداري، الأوضاع الأمنية، تأخر مسار الخوصصة، ضعف التكوين والعمل المؤهل، هروب رؤوس الأموال الجزائرية إلى الخارج، ضعف الجهود الترويجية. تتميز دراستنا عن هذه الدراسة بإجراء مقارنة بين الجزائر والصين والبرازيل من حيث مدى مساهمة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث. فضلاً عن فترة الدراسة التي تمتد من 2001 إلى 2019.

4- اميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(بين حوافز ومقومات جذبه ومعوقات طرده)، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 02(العدد 01)، مارس 2020، ص ص 137-154: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على أهم الامتيازات والحوافز التي تمنحها الجزائر بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على غرار الحرية الكاملة للمستثمرين والاستثمار، ضمان حرية التحويل، كما تهدف أيضاً إلى معرفة أهم المقومات التي تمتاز بها الجزائر عن باقي دول الجوار على غرار كبر حجم السوق، توفر اليد العاملة، توفر مختلف الموانئ والمطارات وشبكات الطرق والمناطق الصناعية وتوفر شبكات الغاز والكهرباء. إلا أنه وبالرغم من كل تلك الامتيازات الممنوحة والمقومات المتوفرة نجد ضعف في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب مختلف العوائق الإدارية والسياسية والقانونية واقتصادية، خاصة أن الجزائر تربطها اتفاقيات وعقود كثيرة في مجال الاستثمارات مع العديد من الدول، إلا أن هذه الاتفاقيات لم تتجسد على أرض الواقع بسبب العوائق الإدارية والبيروقراطية التي تدفع بالمستثمرين

الأجانب بالتوجه الى دول أخرى. ما يميز دراستنا عن هذه الدراسة هو تناولها بالمقارنة لثلاث دول من حيث مدى مساهمة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث. فضلا عن فترة الدراسة التي تمتد من 2001 الى 2019.

5- عميروش فتحي، الإطار القانوني للاستثمار في ظل الأمر 09-16، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 02، 2020/03/22، ص ص562-576: هدف هذا البحث إلى دراسة مدى نجاعة السياسة الوطنية الجديدة في التعامل مع المجال الاقتصادي والاستثمار الخاص، من خلال دراسة مختلف التعديلات التي شهدتها النظام القانوني للاستثمار الخاص بداية من نص دستور 2016 وتطبيقا له بموجب قانون الاستثمار 09-16. حيث وفقا للدراسة فان المشرع الجزائري قد بذل جهدا لا يستهان به من أجل تطوير هذه المنظومة وفقا لحاجيات المستثمرين والاقتصاد الوطني بالتبعية لذلك. غير أنه بعد الدراسة تبين أن هذه السياسة تعاني بداية من ارتباك وغموض في بعض الأحيان من ناحية عملية إصدار النصوص القانونية التي تحكم مجال الاستثمار وكثرة التعديلات التي لا تتلاءم مع استراتيجيات المستثمرين من جهة. ناهيك عن الإشكالات العديدة التي تعترض عملية تطبيق هذه التعديلات والإصلاحات على أرض الواقع من جراء البيروقراطية وأحيانا الفساد التي قوضت كل المساعي في مجال وضع إطار مؤسسي وتنظيمي ناجع بالنسبة لمجال الاستثمار. ما يميز دراستنا تعرضها لنظام الاستثمار في ظل الامر 03-01 وصولا الى القانون 09-16، فضلا عن تناولنا لسياسات الاستثمار الدولية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، الصين والبرازيل.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي

المباشر ومنافع وسياسات الاستثمار

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

تمهيد:

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت المشاكل المرتبطة بالتخلف والفقر، الشيء الذي أدى إلى ظهور في الأدبيات ما يعرف باقتصاد التنمية للتنظير لمشاكل التخلف في البلدان النامية، من خلال بحث السبل والسياسات التي يمكن إتباعها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ومن بين المشاكل التي واجهتها الدول النامية في مسار تحقيق التنمية، هي مشكلة عدم كفاية وسائل تمويل التنمية الاقتصادية، ولتغطية هذا النقص لجأت إلى وسائل التمويل الخارجية، والتي من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر.

سيتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

المبحث الثاني: جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره

المبحث الثالث: محددات وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر اشكاليه

نتناول في هذا المبحث مفهوم واشكال وأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نعرض على الشركات متعددة الجنسيات ودورها كرافد للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

شكلت قضايا الاستثمار الأجنبي محورا لاهتمام الكثير من الكتاب وحكومات مختلف الدول المتقدمة والنامية منذ منتصف القرن العشرين لمواجهة قضايا التنمية الاقتصادية. ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين من الاستثمار هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر

هو ذلك الاستثمار الذي يكون في شكل قروض اجنبية من قبل الأفراد أو الهيئات أو شركات، أو من خلال اصدار أسهم او سندات اجنبية، لصالح الدولة أو هيئاتها العامة أو الشركات المقيمة فيها، مع عدم امتلاك المستثمر الأجنبي حصة تعطيه الحق في إدارة الشركة.¹ وبالتالي، الاستثمار الأجنبي غير المباشر، قد يأخذ شكل قروض او اصدار لأسهم او سندات. كانت الدول النامية تفضل الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ولكن مع أزمة المديونية في الثمانينات وارتفاع تكاليف الاقتراض، ومع الاتجاه نحو خصخصة المشاريع الوطنية، زادت أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول النامية. حيث عمدت الدول النامية والانتقالية إلى تغيير مناخ الأعمال لديها لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

وفقا لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): "يعكس الاستثمار الأجنبي المباشر هدف إنشاء مصلحة دائمة لمؤسسة مقيمة في اقتصاد (مستثمر مباشر) في مؤسسة (مؤسسة استثمار مباشر) مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر المباشر. تعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسسة. إن الملكية المباشرة أو غير المباشرة لـ 10% أو أكثر من قوة التصويت لمؤسسة مقيمة في اقتصاد ما من قبل مستثمر مقيم في اقتصاد آخر هي دليل على هذه العلاقة".²

ووفقا لتعريف الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الصادر عن صندوق النقد الدولي: " ينشأ الاستثمار المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في اقتصاد ما باستثمار يمنح السيطرة أو درجة كبيرة من التأثير على إدارة مؤسسة مقيمة في

¹ دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص66.

² OECD, OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, FOURTH EDITION, OECD PUBLISHING, France, 2008, p.48, <https://www.oecd.org/daf/inv/investmentstatisticsandanalysis/40193734.pdf>.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

اقتصاد آخر. يشير الاستثمار المباشر إلى التدفقات والمراكز التي تنشأ بين الأطراف في علاقة الاستثمار المباشر. من الناحية التشغيلية، يتم تعريف علاقة الاستثمار المباشر على أنها تنشأ عندما يكون لدى الكيان حصة ملكية تمنحه 10% أو أكثر من القوة التصويتية في المؤسسة".¹ ويعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) على أنه: "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة وسيطرة دائمين من قبل كيان مقيم في اقتصاد (مستثمر أجنبي مباشر أو شركة أم) في شركة مقيمة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر (شركة الاستثمار الأجنبي المباشر أو شركة تابعة أو شركة تابعة أجنبية)".²

يستند تعريف كل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي إلى الطبعة الرابعة للتعريف المرجعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبالتالي فإن معيار التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يكمن في الرقابة الفعلية على الشركة. فالنموذ المأثر على الكيان التجاري يقابل استثماراً مباشراً. ويتحدد هذا النموذ بنسبة المساهمة في رأس مال المشروع.

بناء على ما سبق، يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال لرأس مال طويل الأجل من اقتصاد إلى اقتصاد آخر في شكل مشروع، مع امتلاك سيطرة فعلية وتأثير قوي على هذا المشروع.

قد يحصل المستثمر الأجنبي على نموذ مؤثر في إدارة مؤسسة أخرى من خلال وسائل لا تتضمن الحصول على حصة في رأس المال، وهي ما تعرف بأشكال الاستثمار غير السهمي (غير القائم على المساهمة في رأس المال)، أهمها: عقود الترخيص، عقود الامتياز، مشاريع تسليم المفتاح، عقود التصنيع، عقود الإدارة والتعاقد من الباطن.

الفرع الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتكون الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة مكونات:³

- (1) رأس المال السهمي: هو شراء المستثمر الأجنبي المباشر لأسهم مؤسسة في بلد آخر غير بلده؛
- (2) الأرباح المعاد استثمارها: تشمل حصة المستثمر المباشر (بما يتناسب مع المشاركة المباشرة في رأس المال) من الأرباح غير الموزعة كأرباح من قبل الشركات التابعة، أو الأرباح التي لم يتم تحويلها إلى المستثمر المباشر. هذه الأرباح المحتجزة من قبل الشركات التابعة تعتبر معاد استثمارها؛
- (3) القروض داخل الشركة: تشير القروض داخل الشركة أو معاملات الديون داخل الشركة إلى الاقراض والاقتراض القصير أو الطويل الأجل بين المستثمرين المباشرين (الشركات الأم) والشركات التابعة.

¹ Balance of payments and international investment position manual, Sixth Edition (BPM6), Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2009, P278, online : <https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/pdf/bpm6.pdf>.

² UNCTAD, World Investment Report 2019 - METHODOLOGICAL NOTE, p.03, Online: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019chMethodNote_en.pdf.

³ Ibid, p.04.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة تصنيفات لأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر أهمها:

الفرع الأول: من ناحية استراتيجية الاستثمار

1- الاستثمار الأفقي: الاستثمار في الخارج في نفس مجال الصناعة للشركة الأم،

2- الاستثمار العمودي: يكون الاستثمار في مختلف المراحل التي يمر بها المنتج (من التصميم الى التسويق)، ويمكن التمييز بين نوعين:

1) الاستثمار العمودي الخلفي: الاستثمار في الخارج من اجل توريد المواد الخام او السلع الوسيطة التي تدخل في تصنيع منتجات الشركة الأم.

2) الاستثمار العمودي الأمامي: الاستثمار في الخارج في تسويق منتجات الشركة، حيث تكون اقرب الى المستهلك النهائي.

3- الاستثمار التكتلي (المختلط): يشمل كلا النوعين السابقين.

الفرع الثاني: من ناحية الغرض (الدافع) من الاستثمار

يمكن التمييز بين الاشكال التالية:¹

1- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية: يتنقل هذا النوع من الاستثمار من أجل الاستفادة من المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية.

2- الاستثمار الباحث عن السوق: من أسباب وجوده في البلد المضيف؛ القيود المفروضة على الواردات، ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.

3- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء: يهدف إلى زيادة الربحية. خاصة من خلال الاستفادة من انخفاض مستويات الأجور في العديد من الدول النامية بسبب ارتفاع الأجور في الدولة الأم أو ارتفاع صرف عملتها. ومن أهم أشكاله تحويل الأنشطة كثيفة العمالة للصناعات التحويلية إلى الدول النامية.

4- الاستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية: يكون في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحث والتطوير للاستفادة من العمالة الماهرة.

الفرع الثالث: من ناحية الملكية (السيطرة)

1- الاستثمار المشترك: وهو مشروع يمتلكه على الأقل طرفان من دول مختلفة، وقد تعدى المشاركة المساهمة في رأس المال الى الادارة، براءة الاختراع... الخ. وتفضل عادة الدول المضيفة هذا النوع من الاستثمار بسبب قلة مخاطره السياسية والاقتصادية، ورغبة منها في الحصول على التكنولوجيا والمعرفة. كما تلجأ اليه الشركات الأجنبية من اجل الاستعانة بشريك محلي معرفته الجيدة بالسوق المحلي.

¹ Alasrag. Hussien, foreign direct development policies in the arab countries, MPRA Paper No. 2230, 07/11/2007, p.11, Online: <http://mprapaper.uni-muenchen.de/2230/>.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي: يكون من خلال انشاء فرع للشركة الام في اقتصاد ما(اقتصاد مضيف)، ويكون مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي. وهو الشكل المفضل للمستثمرين الأجانب خوفا من تسرب التكنولوجيا التي تمتلكها إلى الشركات المحلية. في حين تتخوف الدول المضيفة في الترخيص لهذا الشكل من الاستثمار الأجنبي خوفا من التبعية الاقتصادية.

3- مشروعات أو عمليات التجميع: يتجسد هذا النوع من المشاريع في توريد المكونات والاجزاء من الخارج بهدف تجميعها في البلد المضيف، وبالتالي فان خط الإنتاج يقتصر على عملية التجميع فقط. وقد تكون هذه المشروعات مشتركة من خلال عقد بين طرفين محلي وأجنبي، او مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي. عادة يتم اللجوء لهذا النوع من المشاريع لتجاوز القيود الجمركية او عموما السياسة الاستثمارية التقييدية، وأيضا من اجل الاستفادة من انخفاض اليد العاملة في البلد المضيف.

إضافة الى اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر السابقة، هناك طريقتين لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- عن طريق انشاء مشروع جديد Greenfield Investment

2- من خلال الاندماج والاستحواذ Merger and Acquisition

المطلب الثالث: الشركات متعددة الجنسيات كرافد للاستثمار الأجنبي المباشر

ارتبط نشوء الشركات متعددة الجنسية بعمولة الأنشطة الاقتصادية، لتتعدى ما هو محلي تجاه العالمية، سواء من حيث الجنسية او الملكية او النشاط الاقتصادي.

الفرع الأول: الشركات متعددة الجنسيات

باعتبارها رافدا لمعظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كان لزاما ان نتعرض الى الشركات متعددة الجنسيات من خلال تعريفها ومعرفة مختلف تقسيماتها وخصائصها:

أولا: تعريف الشركة متعددة الجنسية

تسمى الشركات متعددة الجنسية (MNEs) Multinational enterprises او

Multinational Corporations(MNCs)

أيضا بالشركات عبر الوطنية TransNational Corporations(TNCs)

لا يوجد اتفاق بين المفكرين والعلماء على تعريف موحد للشركة متعددة الجنسية؛

يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)، بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في

دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.¹

وتعرف ايضا الشركات متعددة الجنسيات، بأنها الشركات التي تملك أكثر من ثلثي نشاطها في الخارج.² وهناك من يرى أنه لكي

تصبح الشركة دولية النشاط يجب أن تصل نسبة مبيعاتها او عدد العاملين او حجم الاستثمار في الخارج حوالي ربع الإجمالي.³ كما أكدت

¹ James M.Livingstone, The International Enterprise, Associated Business programme, London, 1975, p.10.

² سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية؛ نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 13.

³ عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 375.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

دراسة قامت بها مجلة الأعمال الدولية (International Business) على أن الشركة متعددة الجنسية هي التي تكون مبيعاتها وأرباحها الناتجة عن نشاطها في الخارج حوالي 35% من المجموع الكلي.¹

بالتالي، بناء على ما سبق يمكن تعريف الشركة متعددة الجنسية، على أنها كيان اقتصادي ضخم ينشط في أكثر من دولة وفق استراتيجية موحدة.

ثانياً: تقسيمات الشركات متعددة الجنسيات

يمكن تقسيم الشركات متعددة الجنسيات تبعاً للعديد من المعايير والتي يمكن أن يكون من بينها:²

- 1) النمط المركزي، أي أن تكون الشركة وطنية أساساً، ولكنها تملك مشروعاً أو تمارس نشاطاً في أكثر من دولة إضافة إلى الدولة المركزية (الدولة الأم)، وهذا يعني أن الصفة الدولية لهذا النوع من الشركات مرتبطة بنشاطها الدولي رغم أن ملكيتها واحدة، حيث تدار وتتخذ قراراتها مركزياً؛
- 2) النمط اللامركزي، والذي تتخذ فيه القرارات على مستوى الفروع أساساً، وليس على مستوى المركز، وبذلك تقل درجة سيطرة المركز على اتخاذ القرار مقارنة بالنوع السابق؛
- 3) النمط الجغرافي، والذي يستند إلى ممارسة الشركات لنشاطها على مستوى العالم ككل من خلال انتشارها الجغرافي وضمانة مواردها وبكامل أنشطتها.

كما يمكن تقسيم الشركات متعددة الجنسية حسب طبيعة أنشطتها إلى ما يلي:³

- 1) الشركات المتكاملة رأسياً: وهذا التكامل الرأسي قد يكون أمامياً بتوجيه نحو السوق والمستهلك، وبحيث تتكامل عمليات التسويق مع عمليات الإنتاج عن طريق توفير المنتجات للسوق. وقد يكون التكامل خلفياً من خلال تكامل عملية إنتاج الموارد الأولية ومستلزمات الإنتاج عن طريق توفير المواد الأولية والمستلزمات الإنتاجية هذه للعمليات الإنتاجية، وبحيث تتكامل من خلال التكامل الأمامي والخلفي حلقات ومراحل العملية الإنتاجية بدءاً بمراحلها الأولى وانتهاءً بمراحلها الأخيرة، أي استخدامها النهائي، والتي يمكن في عدة دول؛
- 2) الشركات المتكاملة أفقياً، وهي الشركات التي تعمل على توفير كافة الخدمات والمتطلبات الضرورية لقيام الإنتاج في مرحلة إنتاجية معينة، وكذلك من خلال تكامل عمليات الإنتاج في المرحلة المعنية هذه، والتي يمكنها أن تتم في عدة دول؛
- 3) الشركات المتكاملة رأسياً وأفقياً، والتي تتسع في نشاطاتها بحيث تتكامل وبالشكل الذي يوفر لها قدره على إنتاج السلعة بالسيطرة على مراحلها المختلفة، وعلى الخدمات التي تتطلبها هذه المراحل، والتي يمكن أن تتم في عدة دول.

ثالثاً: خصائص الشركات متعددة الجنسية

تتسم الشركات متعددة الجنسية بالعديد من السمات أهمها:

¹ سعود جايد مشكور العامري، مرجع سابق، ص 16.

² فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، اريد، 2009، ص 67.

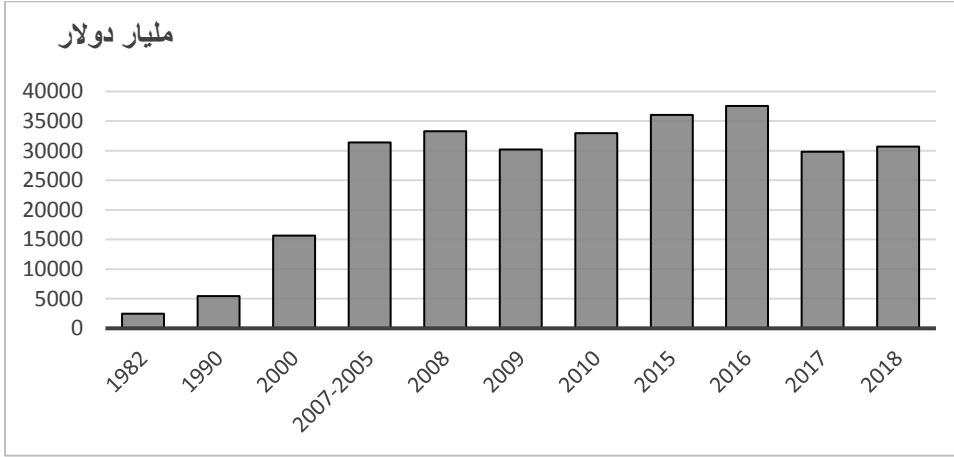
³ نفس المرجع، ص ص 67-68.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

1. الضخامة:

يمكن الاستدلال على حجم الشركة من خلال قيمة المبيعات، أو ما يسمى برقم الاعمال. وحجم الشركة ليس شرطاً كافياً لاعتبار الشركة كمتعددة الجنسية، ولكنه شرطاً ضرورياً لذلك.

الشكل رقم(1.1): مبيعات الشركات التابعة الأجنبية



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي، عرض عام، لسنوات 2001، 2011، 2017، و2020، الرابط: <https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report>.

من الشكل رقم(1.1)، يمكن ملاحظة أن مبيعات الشركات التابعة الأجنبية ارتفعت باستمرار، رغم انخفاضها في الأزمة المالية العالمية. ففي سنة 1982، شكلت مبيعاتها 2465 مليار دولار، لتصل إلى 33300 مليار دولار سنة 2008، ثم انخفضت إلى 30213 مليار دولار سنة 2009، لتنتعش سنة 2010 مشكلة 32960 مليار دولار، أي دون رقم ما قبل الأزمة، ومع ذلك واصلت قيمة المبيعات في الارتفاع لتصل إلى أعلى مستوياتها سنة 2016 مشكلة 37.57 تريليون دولار. لتتخفف بعد ذلك وصولاً إلى 30.690 تريليون دولار سنة 2018.

2. الانتشار الجغرافي:

من مزايا الشركات متعددة الجنسيات شساعة والامتداد الجغرافي للسوق خارج الدولة الأم، من خلال القدرة الهائلة للتسويق والفروع في الخارج. وتسهم هذه الميزة في مساعدة الشركات في رسم استراتيجياتها على مستوى العالم والتقرب من المستهلك العالمي لتحديد حجم وتفضيلات المستهلكين. والبحث عن المزايا النسبية في مختلف دول العالم. فضلاً عن تحقيق أمن الامدادات.

3. تنوع المنتجات والأنشطة:

تتميز الشركات متعددة الجنسية بالتنوع في المنتجات ومجالات النشاط، وتهدف من سياسة التنوع هذه إلى تقليل الخسائر من خلال تعويض الخسارة المحققة في نشاط معين بالربح في نشاط آخر، وذلك بعد أن انتقلت هذه الشركات من وفورات الحجم إلى وفورات مجال النشاط، حيث تتشعب أنشطة الشركات متعددة الجنسية جغرافياً وقطاعياً وما ينجم عن ذلك من تحقيق تكامل رأسي وأفقي. وبناء على مبدأ تقسيم العمل والتخصص، قامت الشركات متعددة الجنسية بتفكيك مراحل الإنتاج، وسمحت لشركات أو فروع تابعة أو متعاقد معها، بالتخصص

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

في إنتاج مكونات السلع. فالسلعة الواحدة أصبحت تشارك في إنتاجها دول مختلفة وفقا لمزاياها النسبية. وتمارس الشركات متعددة الجنسية تأثيرا قويا على توطين الإنتاج في العالم، إذ يعهد للمواقع الأقل تصنيعا بمهام أبسط مثل التجميع أو التغليف، في حين أن الوظائف التي تستخدم المهارات والتكنولوجيا بشكل مكثف توزع على المواقع الأكثر تقدما من الناحية الصناعية.

4. التفوق والتطور التكنولوجي:

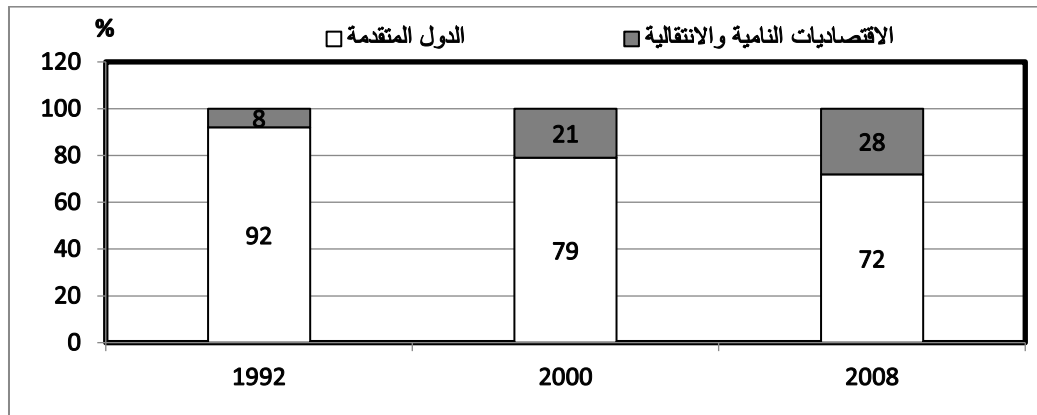
تعد الشركات المتعددة الجنسيات مصدرا أساسيا لنقل المعرفة بمختلف أشكالها، الفنية والإدارية والتنظيمية، من خلال التدريب واحتكاك عمالها المتخصصة بفنيي ومهندسي الدول المضيفة، مما يسهم في تضيق الفجوة المعرفية بين الدول المتقدمة والدول النامية. ان سيطرت الشركات متعددة الجنسية على المعرفة، الناجم عن استثماراتها الكبيرة في مجال البحث والتطوير، سمح لها بالهيمنة على الأنشطة القائمة على المعرفة كالصناعات الالكترونية والكيميائية، الشيء الذي مكنها من تحقيق أرباح هائلة.

5. تركيز الشركات الأم في عدد محدود من دول اقتصاديات السوق المتقدمة

تتركز الشركات متعددة الجنسية الأم أساسا في الاقتصاديات المتقدمة، بل في عدد محدود منها.

الشكل رقم(2.1): حصة الدول المتقدمة والاقتصاديات النامية والانتقالية من الشركات عبر الوطنية، 1992،

2000 و2008



Source : UNCTAD, World Investment Report 2010 : Investing in a low-carbon economy, UNITED NATIONS PUBLICATION, Switzerland, 21/07/2010, p.17, Online : <https://unctad.org/topic/investment/world-investment-report>.

حسب تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2002، كان عدد الشركات عبر الوطنية في سنة 2000، 65000 شركة و 850000 شركة تابعة لها. ووفقا لتقرير الاستثمار الدولي لسنة 2010 أصبحت في سنة 2010، أكثر من 82000 شركة عبر وطنية ولها أكثر من 810000 شركة تابعة أجنبية.

يظهر الشكل رقم(2.1): حصة الدول المتقدمة والاقتصاديات النامية والانتقالية من الشركات عبر الوطنية، لسنوات 1992، 2000 و2008؛ حيث في سنة 1992، كان 92% من الشركات عبر الوطنية مقرها الرئيسي في الدول المتقدمة، لتتخف هذه النسبة إلى 79% سنة 2000، ثم 72% سنة 2008، لصالح الاقتصاديات النامية والانتقالية.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

6. مباشرة النشاط في ظل سوق احتكار القلة

تباشر الشركات متعددة الجنسية عادة نشاطها الاستثماري في سوق يسيطر عليها عدد قليل من البائعين أو المشترين أو المنتجين، حيث تميل الشركات متعددة الجنسية إلى التواجد في الأنشطة التي يوجد بها درجة عالية من التركيز.

7. الاعتماد على المدخرات العالمية:

تنظر الشركة متعددة الجنسية إلى العالم كسوق واحدة، وبالتالي تعبئتها للمدخرات يكون من خلال طرح أسهمها في مختلف الأسواق المالية الدولية، كذلك من خلال تعبئتها للمدخرات من الأسواق المالية المحلية للدول المضيفة أو من خلال المشاريع المشتركة.

المبحث الثاني: جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر

سنتناول في هذا المبحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف سواء على مستوى المحلي أو التجارة الخارجية وتداعيات ذلك على الاقتصاد. ولكن قبل ذلك سنعرج إلى مختلف النظريات التي حاولت أن تفسر دوافع انتقال الاستثمار الأجنبي إلى الخارج وتفضيله لمكان على آخر.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لدوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة نظريات تفسر سبب نشوء الاستثمار الأجنبي المباشر، أهمها:

الفرع الأول: نظرية التحركات الدولية لرأس المال

تفترض هذه النظرية المنافسة الكاملة، وتفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر كنتيجة لاختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالشركات تتخذ قرار الاستثمار في الخارج بدلا من الدولة الأم عندما يكون العائد المحقق في الخارج أفضل من العائد المحقق في الدولة الأم، مع افتراض أن التكلفة الحدية متساوية.

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار المباشر وذلك لعدة أسباب منها:¹

- 1) أنها تفترض ضمينا أن هناك معدلا واحدا للعوائد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول وبالتالي فإن هذه النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد؛

- 2) وبالمثل فإنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات؛

- 3) هذا فضلا عن أن عامل الربحية طبقا لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق تلعب دورا.

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق

تفترض هذه النظرية تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر في غياب المنافسة التامة في أسواق الدول النامية المضيفة، وأيضا النقص الكبير في جانب العرض. حيث تتميز الدول النامية بضعف الإنتاج وذلك بسبب نقص المشاريع أو غيابها، الأمر الذي يحفز الشركات

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية- مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005، ص 27.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

الأجنبية والتي تتمتع بمزايا بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، الذي يجعلها في مركز قوة أمام الشركات المحلية الضعيفة. ومن أهم عناصر قوتها التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:¹

- 1) جودة ونوعية إنتاجها الأفضل مقارنة مع ما تنتجه المشروعات المحلية؛
- 2) توفر مهارات وقدرات إدارية وإنتاجية وتسويقية لديها تفوق تلك التي تتوفر لدى المشروعات المحلية؛
- 3) قدرات مالية وفنية تتيح لها تحقيق حجوم أكبر لإنتاجها، وتحقيق بسببها وفورات حجم تجعل كلفة إنتاجها أقل وسعر منتجاتها أدنى مقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بكلفة وسعر أعلى؛
- 4) قيامها باحتراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال إقامتها مشروعات الاستثمار الأجنبي في الدول التي لا تفرض مثل هذه الإجراءات؛
- 5) تفوقها التكنولوجي والذي يتيح لها استخدام وسائل وأساليب إنتاجية أحدث، وتقوم بإجراء التطوير والتحسين المستمر فيما تستخدمه من وسائل وأساليب إنتاجية وخلال فترات متقاربة؛
- 6) استفادتها من التسهيلات والامتيازات المالية والضريبية وغيرها، والتي تمنحها الدول النامية لجذب مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها؛
- 7) الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر في كافة المجالات أعلاه فان مقدرتها التنافسية تكون أكبر مقارنة مع الشركات والمشروعات المحلية وبالشكل الذي يحقق لها التفوق في أسواق الدول النامية نتيجة ضعف القدرة التنافسية للمشروعات المحلية، وارتباطا بطبيعة السوق الناقصة وغير التامة في هذه الدول.

الفرع الثالث: نظرية الحماية

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق؛ فمن ناحية، ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتواءم وأهداف الشركات متعددة الجنسية لا يتحقق بمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية. ومن ناحية أخرى أن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بهما.² حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بممارسة أنشطتها داخل الشركة أو بين المراكز الرئيسية والفروع في الدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، مما يمكنها من حماية نفسها من المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات والتقنيات الجديدة لأنشطتها المختلفة، بحيث لا تسمح بوصولها إلى أسواق الدول المضيفة لأطول فترة ممكنة، تمكنها من تحقيق أهدافها المرجوة. ويحقق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار أجنبي مباشر عدة مزايا للشركات المستثمرة:³

- 1) تحقيق معدل أرباح في الخارج أعلى نسبيا مما يمكن تحقيقه في الداخل؛

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 91.

² عبد السلام أبو فحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 398.

³ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 30-31.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

- 2) تقليل تكلفة المعاملات مثل نفقات الاتصالات والنفقات الإدارية إلى أدنى حد ممكن؛
- 3) زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين تخطيط ومراقبة الإنتاج خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالمدخلات الهامة للإنتاج؛
- 4) التغلب على التدخلات الحكومية (التعريفات الجمركية، الضرائب، الحصص، التحكم السعري) من خلال تحويل الأسعار والقدرة على استخدام التمييز السعري.

ومن بين الانتقادات التي توجه لهذه النظرية:¹

- 1) إغفالها أهمية المزايا المكانية كمحدد هام للاستثمار في الخارج؛
- 2) عدم اهتمامها بالقيود الناجمة عن السياسات الاقتصادية والتجارية للدولة المضيفة والتي قد تؤثر سلباً على ممارسات وأهداف الشركات متعددة الجنسيات المستخدمة لحماية أنشطتها.

الفرع الرابع: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على المزايا المكانية باعتبارها دافع للشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج، والمفاضلة بين الدول على أساس هذه المزايا. وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:²

- 1) عوامل التسويق والسوق مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدولة أخرى... الخ؛
- 2) العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف نقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى... الخ؛
- 3) الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) مثل: التعريفات الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد؛
- 4) العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب. ومدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة؛
- 5) الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛
- 6) عوامل أخرى مثل: الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التهرب الضريبي... الخ.

¹ نفس المرجع، ص 31.

² نفس المرجع، ص 32.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

الفرع الخامس: نظرية الموقع المعدلة

تشبه هذه النظرية نظرية الموقع السابقة، إلا أنها تضيف بعض المحددات التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية. قدّم هذه النظرية 'روبوك' و'سيموند'، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل:¹

(1) العوامل الشرطية، والتي تتمثل في:

- خصائص المنتج،
- العلاقات الدولية للدولة المضيفة.

(2) العوامل الدافعة، وهي:

- الخصائص المميزة للشركة،
- مركز الشركة التنافسي.

(3) العوامل الحاكمة، وتتمثل في:

- الخصائص المميزة للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر،
- الخصائص المميزة للدولة المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر،
- العوامل الدولية.

الفرع السادس: النظرية الانتقائية (التوليفية)

تعزى هذه النظرية للاقتصادي الإنجليزي 'دننج' (Dunning) وهي تؤكد على عناصر متعددة، فهناك المتغيرات المتعلقة بالموقع وتلك المتعلقة بالشركة ومجموعة ثالثة أسماها 'عناصر الاستبطان' (internalization) هي التي تحدد في النهاية أي شكل يتخذ استغلال الشركة لسوق القطر الأجنبي. وتتكون مجموعة العناصر هذه من:²

(1) ميزات تمتلكها الشركة: تعتبر ميزات خاصة بالشركة وغير متاحة للآخرين، كامتلاك تقنية معينة أو قدرات إدارية أو اسم شهرة أو اقتصاديات (وفورات) الحجم الكبير النابعة من حجم الشركة؛

(2) ميزات الموقع (القطر): وهي التكاليف والمخاطر كتكاليف الإنتاج والتحويل والضرائب والجمارك ثم المخاطر السياسية التي تتعرض لها الشركات الأجنبية التي تعمل في ذلك القطر الأجنبي؛

(3) ميزات الاستبطان: أي الميزات التي تتحقق للشركة من القيام بالإنتاج بنفسها في ذلك القطر الخارجي مقابل العمل من خلال توكيل موزع أو منح رخصة لمنتج محلي... الخ؛

¹ فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 92-93.

² أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2001، ص 87-88.

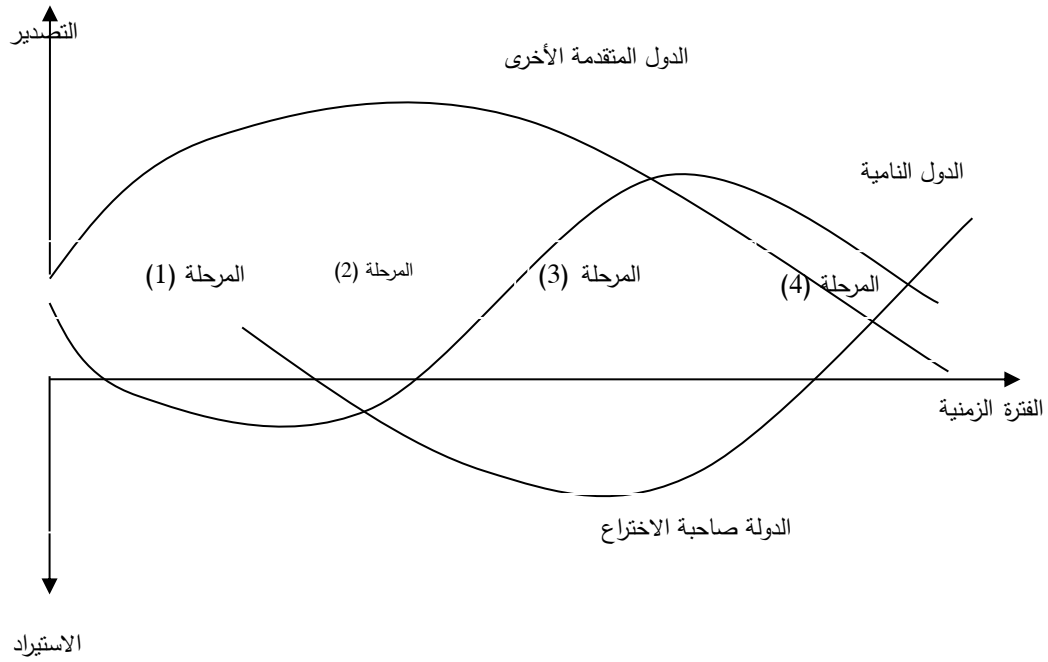
الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

وبالتالي فان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما في فترة معينة يعتمد على المزايا السابقة، وأن هذه المزايا ديناميكية ويمكن أن

تتغير عبر الزمن.

الفرع السابع: نظرية دورة حياة المنتج

الشكل رقم (3.1): دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص.401.

تعزى نظرية دورة حياة المنتج إلى راييموند فيرنون (Raymond Vernon)، فقد لاحظ أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن السلع المعمرة بطبيعة الاستهلاك، حيث وجد أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها، وطبقا لفيرنون فان دورة حياة هذه السلع قصيرة مثل السلع الالكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة، كذلك، وبالنسبة للسلع المعمرة فوجد أن سلوكها ينسجم مع مضمون النظرية.¹ واستنتج اربع مراحل (انظر الشكل رقم (3.1))، بناء على دورة حياة المنتج كالتالي:

- (1) المرحلة الأولى (الإبداع والإنتاج والبيع في السوق المحلي): في البداية، يتم طرح المنتج الجديد في السوق المحلي حيث تكون القدرة الشرائية عالية،
- (2) المرحلة الثانية (النمو والتصدير): مع ازدياد الطلب على السلعة في الداخل والخارج، تقوم الشركة بالتصدير إلى الأسواق المماثلة للسوق المحلي،

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص154.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

- (3) المرحلة الثالثة (النضوج والاستثمار): تصبح وسائل الإنتاج نمطية والأجور أهم عناصر التكاليف، ومع اتساع سوق السلعة في الدول المستوردة، تتجه الشركة الى إنتاج السلعة في الدولة التي كانت تستوردها خوفاً من ظهور منتجين منافسين.
- (4) المرحلة الرابعة (الانحدار والتدهور): مع شدة المنافسة ونمطية التكنولوجيا، تصبح المنتجات كثيفة العمالة، وتصبح اعتبارات التكلفة العنصر الأساسي في اختيار موقع الإنتاج، وهنا ينشأ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الأقل تكلفة، وتصبح كقاعدة تصدير الى الدولة الأم والدول الأخرى.

حاولت هذه النظرية الاستفادة من العيوب الفنية للنظريات الكلاسيكية التي فشلت في تقديم تفسير لأسباب التبادل التجاري بين الشركات الدولية، ومن أهم العيوب الفنية في هذه النظرية ما يلي:¹

- (1) ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع في نفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة؛
 - (2) ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية؛
 - (3) تجاهلت هذه النظرية العديد من العوامل الأخرى الداخلية التي قد يكون لها أثر كبير في قيام التبادل التجاري بين الشركات على المستوى الدولي مثل العوامل ذات العلاقة بأهداف وفلسفة الشركة، وخاصة متخذي القرارات... الخ؛
 - (4) لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها.
- تتمثل محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي عموماً في محصلة إسهامات النظريات السابقة مجتمعة؛ أي تتلخص في العوامل المرتبطة بعدم كمال السوق في الدول النامية، العوامل المرتبطة بتجاوز القيود الحمائية وعوامل السوق.

المطلب الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف

يمكن ان يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف من خلال دوره في القطاع الخارجي وأيضاً من خلال الدور الذي قد يلعبه محلياً من خلال مساهمته في تكوين رأس المال المحلي، العمالة ونقل التقنية والإدارة.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وتكوين رأس المال

يعد هذا الدور من أهم الفوائد التي تذكر للاستثمارات الأجنبية، فمعظم البلدان النامية تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بسبب انخفاض دخلها القومي وصعوبة الادخار فيها، مما تضطر لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية أو إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتساهم الشركات الدولية التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في حل مشكلة قصور التمويل أو عجز الموارد المالية في هذه البلدان عن الوفاء باحتياجات التنمية وذلك إما مباشرة بتوفيرها داخلياً أو من أسواق المال أو أسلوب غير مباشر بطرق ثلاثة:²

¹ علي عباس، مرجع سابق، ص 155.

² نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 408-409.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

- 1) تستطيع هذه الشركات توفير التمويل اللازم عن طريق دعوة شركات دولية أخرى للاشتراك معها في بعض المشروعات بالبلدان النامية؛
 - 2) كذلك توفر تلك الشركات الأموال عن طريق تدفقات المعونات الرسمية من الدول الأم، ذلك أن ممارسة تلك الشركات لنشاطها في الدول المضيفة وحرية دخول رؤوس الأموال لهذه الأسواق يكون عاملاً مشجعاً لتدفقات المعونة الأجنبية؛
 - 3) كذلك تستطيع تلك الشركات تعبئة المدخرات المحلية بتقديمها فرص مغرية للاستثمار.
- إذن تساهم الشركات الأجنبية في زيادة معدل التكوين الرأسمالي من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال جذب المدخرات المحلية في الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملية، ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير فرص العمالة

- يعتبر توفير فرص عمل جديدة في مقدمة مبررات الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للحد من مشكلة البطالة. ولبلوغ هذا الهدف فتحت هذه الدول الباب أمام الاستثمارات الأجنبية لتوفير فرص عمل.
- يمكن تصنيف الآثار المترتبة على دخول الشركات متعددة الجنسيات على العمالة إلى آثار مباشرة، وآثار غير مباشرة، والآخرى يمكن تقسيمها إلى نوعين: آثار أولية وآثار ثانوية، ويمكن تناول هذه الآثار في ضوء الاعتبارات الآتية:¹
- 1) أن وجود الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية وحلقية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة. من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقدم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل؛
 - 2) إن الشركات متعددة الجنسية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة. ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، خدمية وتجارية... الخ) جديدة ومن ثم سيترتب على هذا خلق فرص عمل جديدة؛
 - 3) إن وجود الشركات متعددة الجنسية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة. أو قد يؤدي وجودها ونتيجة للسبب المذكور سلفاً إلى عدم ثبات العمالة الموسمية؛
 - 4) نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسية (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية) فإنه من المحتمل جداً أن تهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية/ متعددة الجنسية؛
 - 5) إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة؛

¹ رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد آليات تحسين سوق العمل: قراءة تحليلية مع التركيز على التجربة الماليزية، صندوق التنمية الصناعية السعودي، ص ص 464-465.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

(6) إن توسع الشركات متعددة الجنسيات في أنشطتها سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة يؤدي - مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة - إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة؛

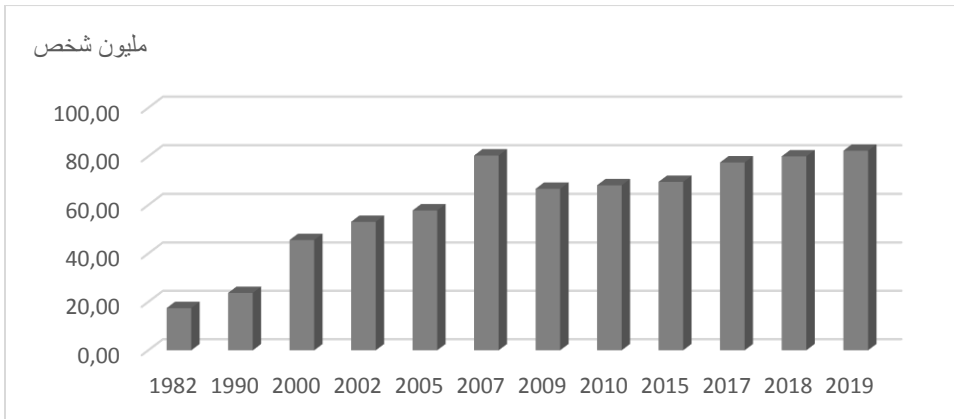
(7) إن نجاح الحكومة المضيفة في اختيار النوع التكنولوجي المناسب سوف يؤثر إلى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها.

كذلك قد يظهر أثر غير مباشر على حجم العمالة نتيجة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حالتين هما:¹

(1) تقليل حجم العمالة من خلال ما تتيحه الشركات متعددة الجنسيات من سياسة القضاء على المنافسين عن طريق خفض الأسعار الأمر الذي يجبر الشركات المنافسة على الخروج من السوق وما يستتبع ذلك من حدوث بطالة نتيجة لعدم وجود اتفاق واتساق بين المنشآت المحلية و الشركات متعددة الجنسية؛

(2) زيادة مستوى التوظيف حيث يؤدي دخول الاستثمارات إلى زيادة الأجور وبالتالي زيادة الدخول (خاصة إذا كانت مصحوبة بزيادة التوظيف) وما يترتب عليه من زيادة في الطلب ومن ارتفاع حجم الإنتاج والاستثمارات، وزيادة التوظيف مرة أخرى.

الشكل رقم (4.1): تطور عمالة الشركات المنتسبة الأجنبية



المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، لسنوات 2001، 2003، 2006، 2008 و 2011، الرابط:

- Unctad, World investment Report, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- Unctad, World investment Report 2019 : Special Economic Zones, New York and Geneva, 12/06/2019, p.42, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

¹ رمضان الشراح، دور الاستثمارات الأجنبية في ظل الشركات متعددة الجنسية في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد الرابع عشر السنة السابعة شتاء 2003، ص38.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

من الشكل رقم(4.1)، الذي يظهر تطور عمالة الشركات التابعة الأجنبية، يمكن ملاحظة الارتفاع المستمر لعدد العمالة في الشركات التابعة الأجنبية، حيث ارتفعت باستمرار من 17.45 مليون شخص سنة 1982 إلى 80.4 مليون شخص سنة 2007، لتتخفف بعد ذلك إلى 66.69 مليون سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وما نجم عنها من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم، ثم عاود رقم العمالة في الارتفاع وصولا إلى 82.36 مليون شخص سنة 2019. وبالتالي مع زيادة نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما ساهم في رفع حصتها من إجمالي العمالة بفروع الشركات الأجنبية، حيث أصبحت الاقتصاديات النامية والانتقالية تستضيف الآن أغلبية القوة العاملة للشركات التابعة الأجنبية،¹ خاصة في شرق وجنوب شرق آسيا. يمكن أن يفسر تزايد حصة الدول النامية من إجمالي العمالة بالشركات دولية النشاط بالعديد من الاعتبارات منها ميل الشركات دولية النشاط إلى نقل الأنشطة كثيفة العمالة إلى الدول النامية وكذلك تطور مستويات العنصر البشري بالدول النامية التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة دول شرق وجنوب شرق آسيا.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية والإدارة

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يلعب دورا هاما في نقل التكنولوجيا والادارة إلى الدول المضيفة لهذا الاستثمار، حيث يتم نقل وسائل الإنتاج وطرق التسيير الأكثر كفاءة وتطورا،

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية

التقنية مورد قابل للاستهلاك يتكون من معلومات وقدرات وسبل استخدام وتحكم في موارد الإنتاج بغرض إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المرغوبة اقتصاديا واجتماعيا. وتنقسم التقنية إلى عدة تصنيفات:²

- تقنية صلبة تشمل الآليات والرسومات الهندسية والتوصيفات الفنية التي تستخدم في استغلال الآليات الصلبة. كذلك هنالك تقنية ناعمة تتمثل في أساليب الإدارة والتسويق والتمويل والبرمجة،
- تقنية متقدمة وتقنية قديمة.
- تقنية محزومة تأتي فقط كجزء من حزمة أو اتفاق ومرتبطة به أو تقنية حرة متاحة عند الصانعين.

وهناك العديد من الطرق التي يتم بواسطتها نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة صاحبة الاختراع إلى الدول النامية، منها:³

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية؛
- التراخيص الممنوحة من قبل الشركات الأجنبية لفائدة الشركات المحلية؛
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية؛

¹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010(عرض عام): الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، الأمم المتحدة؛ نيويورك وجونيف، 2010، ص5.

² أحمد عبد الرحمن أحمد، مرجع سابق، ص140.

³ ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس والمغرب)، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2008، ص38.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم القنوات الناقلة للتكنولوجيا، وذلك للأسباب التالية:¹

➤ أن التكنولوجيا الجديدة كثيرا ما تكون مكلفة وغير متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على معارضها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق التراخيص، كذلك تكون التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات؛

➤ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق أو إيجاد المنافسة بين الشركات الأجنبية وباقي الشركات المحلية، وتعتبر هذه المنافسة ضرورية لانتشار التكنولوجيا؛

➤ كما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة وتكوين وتدريب المهارات، ونقل طرق الإنتاج الحديثة، وهو ما لا يتحقق للدول النامية نظرا لتخلفها التكنولوجي. كما أن مصادر التمويل الدولية الأخرى كالاستثمارات المالية المحفظة والديون، والتجارة في السلع والخدمات، ليست من القنوات الملائمة لنقل مثل هذه التكنولوجيا.

هذا وقد أظهرت الدراسات الميدانية التي أجريت على عدد من الشركات عابرة القارات التي تقوم بالاستثمار المباشر في عدد من البلدان النامية. الدور الفعال الذي تلعبه هذه الشركات في نقل التقنية إلى هذه البلدان؛ ففي دراسة أجريت على 56 شركة عابرة للقارات (منها 34 شركة أمريكية الأصل، و16 شركة أوروبية، و6 شركات يابانية) تعمل في المكسيك، البرازيل، الهند، جنوب إفريقيا، مصر، تايوان، هونغ كونغ، أشارت النتائج إلى ما يلي:²

➤ تقوم 31 شركة أمريكية بممارسة بعض أنشطة البحوث والتنمية للمنتجات والتسويق وغيرها من الأنشطة الوطنية في خارج الدولة الأم،

➤ أن جميع الشركات الأوروبية التي يتم دراستها تمارس أنشطة بحوث وتنمية خارج الدول الأم،

➤ أن معظم أنشطة البحوث والتنمية التي تقوم بها الشركات الأمريكية والأوروبية تتم في 30 دولة من الدول النامية، وبصفة خاصة في مصر، هونغ كونغ، تايوان، المكسيك، البرازيل، وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية.

➤ أن معظم البحوث التي تجري في البلدان النامية يغلب عليها الطابع التطبيقي،

➤ أن جميع الشركات التي تم دراستها تقوم بتوظيف الوطنيين بنسبة 100% في كافة الأنشطة الخاصة بالبحوث والتنمية، أي أن جميع أنشطة البحوث تتم بواسطة الوطنيين تحت إشراف هذه الشركات.

➤ تقوم الشركات الأمريكية والأوروبية التي تم دراستها بتنفيذ برامج تدريبية للوطنيين.

➤ تقوم الشركات بتنمية مهارات الكثير من الموردين للمواد الخام والنصف جاهزة، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية اهتمت في

أساسها على الطرق والأساليب الحديثة في النقل، التخزين، التوزيع، هذا بالإضافة إلى قيام هذه الشركات بدعم الكثير من الجامعات المحلية بالبلدان النامية، ماديا وتكنولوجيا.

¹ ساعد بوراوي، مرجع سابق.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص451.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

➤ كما أشارت الأدلة التطبيقية إلى أن الشركات الوطنية استطاعت تنمية منتجاتها وأساليب إدارتها على نحو المطبق تقريبا في نظيرتها الأجنبية وذلك عن طريق التقليد، وقد ظهر ذلك واضحا في دول مثل تايوان، وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية.

➤ أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للشركات عابرة القارات الأمريكية الأصل أكثر فعالية وتعددا في النشاط البحثي والتنموي الخاص بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، بالمقارنة بالأشكال أو الطرق الأخرى لنقل التكنولوجيا، مثل عقود أو تراخيص الإنتاج، والتصدير، ومشروعات الاستثمار المشترك.

كما أوضحت دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) سنة 1998 أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي، والتكنولوجيا الحديثة، إذ ترتب عن التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية. وقد شملت تلك الدراسة أربع دول آسيوية هي: الصين، ماليزيا، سنغافورة، وتايوان.¹

مع ذلك، تتوقف درجة نجاح الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية التكنولوجية المحلية على مدى ما تقدمه من تسهيلات للشركات متعددة الجنسيات. فلقد كانت الهند مثلا تصر على وجود شريك محلي الشيء الذي رفضته شركات IBM، وكوكا كولا، مما اضطر الهند لرفع ذلك الشرط لأنها تريد تقنية IBM. والبرازيل كانت تمنع الشركات الأجنبية في مجال تقنية الكمبيوتر وتتخذ سياسة حمائية نحوها بوضع قيود على الاستيراد لكنها بدئت برفع ذلك القيد لأنها وجدت أن الحصول على التقنية في هذا المجال يقتضي السماح للشركات الأجنبية مالكة التقنية بالدخول.²

ومع ذلك، فإن الشركات الأجنبية تبدي بعض التحفظ من عمليات نقل التكنولوجيا، عندما تخشى من إمكانية استفادة الشركات المنافسة في الدول المضيفة من معارفها التكنولوجية المحولة، وهذا ما يمنعها من تحويل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية. كما أن ضعف النظام الوطني لحماية الملكية الفكرية، يعتبر من الأسباب التي تعيق تحقيق هذا النوع من التحويل. ففي الشرق الأقصى ازدهرت النور الأربعة وتطورت صناعاتها بفضل الدعم الحكومي وبعتمادها في البداية على السلع الصناعية ذات التقنية النمطية. وترفض الشركات اليابانية ترخيص التقنية لمنافسيها خوفا من قيام أولئك المنافسين بغزو السوق الياباني نفسه وهو ما كانت تطمح إليه الشركات الكورية والتايبانية. ومازال الصراع حول نقل التقنية دائر وتبحث حكومات النور الأربعة عن وسيلة لإجبار اليابان لتبادل التقنية مع منتجي النور.³

عموم، نظرا لمحدودية الموارد المالية والبشرية المؤهلة والقادرة على استيعاب التكنولوجيا المستوردة من قبل الدول النامية المتخلفة في التصنيع، يتعين على هذه البلدان القيام بمزيد من الجهود لتنمية قدراتها الوطنية في هذا المجال، وتكييف التكنولوجيا المستوردة لتتوافق مع تركيبة عوامل الإنتاج المتاحة في هذه البلدان.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر والإدارة

نظرا لأهمية الإدارة كأحد عناصر التكنولوجيا في تحديد إنتاجية كل من منظمات الأعمال والاقتصاد القومي ككل، فليس من الغريب أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات متعددة الجنسيات لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات

¹ ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 39.

² أحمد عبد الرحمن أحمد، مرجع سابق، ص 142.

³ نفس المرجع، ص 142.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية. وفي هذا الصدد يمكن تحديد إسهامات الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للإدارة والتنمية الإدارية بالدول النامية في كثير من المجالات منها:¹

(1) تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدولة الأم؛

(2) إدخال أساليب إدارية حديثة متطورة؛

(3) المساعدة على ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية؛

(4) خلق روح المنافسة لدى الشركات الوطنية.

كما يجب عدم تجاهل ظاهرة هروب كوادر الشركات الوطنية للعمل بالشركات متعددة الجنسيات الناجم عن ارتفاع مستوى الأجور والحوافز التي تقدمها هذه الأخيرة، مما يؤثر على التنمية الإدارية بالبلد المضيف.

الفرع الرابع: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

أولاً: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الخارجية

ان علاقة الشركات عبر الوطنية بالتجارة هي علاقة قديمة كان ولازال الهدف منها الدخول للأسواق الخارجية. في دراستها للشركات متعددة الجنسية الأمريكية من القرن الثامن عشر إلى 1914، وجدت ' Mira Wilkins ' أن دخول السوق كان الحافز الأساسي لتوسع الشركة متعددة الجنسية.² ومن أهم الأسباب الرئيسية للاستثمار في الخارج من قبل الشركات عبر الوطنية تلافي أسعار النقل المرتفعة بإنشاء البضائع التي تخدم المستهلك في الدولة المضيفة، حيث كانت هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار والتجارة. وبالإضافة إلى تكاليف النقل، كانت هناك، وحتى بداية الثمانينات من القرن الماضي، عراقيل في وجه التجارة الخارجية، حيث قامت سياسة إحلال الواردات، وهي السائدة في معظم الدول النامية، الأمر الذي حمل الشركات عبر الوطنية على إنشاء المصانع ومعدات الإنتاج في الدول المضيفة حتى تتغلب على الصعوبات التي تواجه انتقال البضائع والسلع. ومنذ التسعينات تلاشت العراقيل في وجه التجارة الخارجية وألغيت القيود الكمية وغير الكمية على انتقال السلع والبضائع، مما أدى إلى زيادة اعتماد الشركات عبر الوطنية على التجارة وبالتالي زادت مساهمتها في التجارة الدولية. كذلك تلعب التجارة بين الشركات ' inter company trade '، التي تتم عادة بين الشركة الأم وشركاتها التابعة، دوراً أساسياً في التجارة الخارجية، حيث تصدر الشركة الأم الآلات والمعدات وتستورد السلع المصنعة من الشركات التابعة الأجنبية. ولقد ازداد هذا النوع من التجارة عن طريق زيادة الشركات التابعة وعمولة عملية الإنتاج من الشركات الأم والتابعة لها، حيث تحولت أجزاء من عملية الإنتاج للشركات الأجنبية التابعة في الدول المضيفة. ولقد أصبح تعزيز الصادرات من أهم الأهداف التي تسعى الدول المضيفة تحقيقها عن طريق الاستعانة بخبرة وكفاءة الشركات عبر الوطنية في ظل العمولة الاقتصادية، حيث لا مجال لدخول الأسواق الدولية إلا للسلع والخدمات الأقل تكلفة والأكثر جودة. لذلك فان دور الدول المضيفة للشركات الأجنبية التابعة، يتمثل في تقديم التسهيلات للشركات عبر الوطنية لمزاولة أنشطتها المختلفة. وحتى الدول التي لم تسمح للشركات عبر الوطنية في دخول سوقها المحلي قدمت تسهيلات في المناطق الحرة بغرض تعزيز الصادرات، حتى أن بعض

¹ قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار: بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص362.

² S. Lael Brainard, A Simple theory of Multinational Corporation and Trade with a Trade-off Between Proximity and Concentration, NBER, Cambridge, MA, February, 1993, working paper. No.4269, p.1, Online: <http://www.nber.org/papers/w4269>, last visited: 29/05/2015.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

هذه المناطق تسمى مناطق تجهيز الصادرات حيث تقدم تسهيلات جمركية للشركات الأجنبية العاملة في هذه المناطق بشرط أن تصدر منتجاتها للخارج وفي حالة البيع إلى الداخل تفرض رسوم على هذه المنتجات. كما أن التوزيع القطاعي للاستثمار الذي تقوم به هذه الشركات يلعب دوراً في تحديد تأثير هذا الاستثمار على دعم الصادرات. ففي دراسة عن حالة الهند باستخدام تحليل على مستوى الصناعة وعلى مستوى الشركات للفترة 1994-1995 إلى 1999-2000. التحليل على مستوى الصناعة باستخدام لوحة بيانات لـ 74 صناعة تحويلية مصنفة. التحليل تم بشكل منفصل لقطاعات التصدير التقليدية وغير التقليدية. أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر كبير على كثافة التصدير في قطاع الصادرات غير التقليدية، بينما ليس له أي أثر في قطاع الصادرات التقليدية.¹

وبصورة عامة فإن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة ليس عملية تلقائية بل يتوقف على عدة عوامل:²

1) في مقدمتها سياسة الاقتصاد الكلي للدولة لأنها تؤثر على نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. فالدول التي تتبنى سياسة اقتصادية تعتمد على تشجيع الصادرات تقوم بدور إيجابي في فتح المجال لأنشطة الشركات التي تؤدي إلى تنفيذ هذه السياسة،

2) كما أن نوعية الأنشطة الاقتصادية والصناعات التي تنشط فيها الشركات عبر الوطنية لها دور في تحديد مدى تأثيرها على قطاع التصدير وبالتالي على التجارة الخارجية،

3) كما أن لدور الدول في العملية الإنتاجية العالمية وموقع تلك الدول دوراً هاماً في تحديد مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة. فإذا كانت الدول المضيفة إحدى المحطات التي اختارتها الشركات عبر الوطنية لتنفيذ جزء من العملية الإنتاجية فإن ذلك سيؤثر على زيادة صادراتها ولو في ذلك الجزء من العملية الإنتاجية المنفذة على أراضيها. أما إذا لم تستطع أن توفر الظروف الاقتصادية والقانونية التي تشجع الشركات عبر الوطنية على نقل جزء من عملية الإنتاج إلى أراضيها فإن ذلك سيقبل من التأثيرات الإيجابية،

4) كما أن طبيعة النشاط الاقتصادي أو الخدمي الذي تنشط فيه هذه الشركات يحدد مدى تأثير هذا النشاط على التجارة. فإذا كانت هذه الأنشطة تتركز مثلاً على خدمة لها طابع تجاري فإن هذا التأثير قد يكون إيجابياً وهذا يعتمد على كفاءة هذه السلعة أو الخدمة ومدى استطاعتها النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

بالتالي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دوراً بارزاً في تعزيز صادرات الدول المضيفة، خاصة النامية منها التي تحتاج إلى بناء قدرة تصديرية تنافسية وتنويع صادراتها.

¹ Banga Rashmi, The Differential Impact of Japanese and U.S Foreign Direct Investment and Export of Indian Manufacturing, Working Paper No.106, INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS, New Delhi, India, p.22, Available at: <http://ideas.repec.org/p/ind/icrier/106.html>, last visited: 29/05/2015.

² الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، نيويورك، 2005، ص19، الرابط:

https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/grid-05-9-a_0.pdf.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

ثانياً: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد راسمي السياسة الاقتصادية في إدارة الاقتصاد القومي، بما أنه في كثير من الأحيان ترتبط الإجراءات الاقتصادية، المالية والنقدية منها بحالة ميزان المدفوعات للدولة.

نظراً للعجز المستمر في ميزان المدفوعات في البلدان النامية، ونظراً لخطورة تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج كان لابد من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن تسهم في زيادة إجمالي الاستثمار وبالتالي في نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثراً إيجابياً في تحسين ميزان المدفوعات طالما كان حجم تدفقها إلى البلدان النامية يزيد عن حجم الفوائد والأرباح المتدفقة من المشاريع الأجنبية إلى خارج البلد المضيف. وعند الحكم على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه. أي ضرورة النظر إلى كل عناصر جانبي ميزان المدفوعات التي تؤثر فيه.

وبصفة عامة فإن دراسة وتقييم أثر الاستثمارات الأجنبية على ميزان المدفوعات يستلزم تحديد ودراسة ما يلي:¹

1- التدفقات الداخلة: مثل:

- مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري (هل المشروع مملوك ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي، هل هو ملكية مشتركة وما هي نسبة المشاركة؟ هل هي 50% أم أقل من ذلك وكلما زادت نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع الاستثماري كلما زاد حجم التدفق من النقد الأجنبي إلى البلد المضيف؟
- مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناتج عن الوفر من الواردات من السلع والخدمات المختلفة؛
- مقدار التدفق من النقد الأجنبي نتيجة التصدير؛
- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج؛
- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات تحصل عليها الشركات الأجنبية من الحكومات الأم.

2- التدفقات الخارجة: وتمثل في:²

- مقدار التدفقات الخارجة من النقد الأجنبي لاستيراد مواد خام ومواد أولية أو مستلزمات الإنتاج؛
- مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب المحولة للخارج؛
- مقدار الأرباح المحولة للخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق؛
- فروق أسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية.

3- دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات الآتية والتي قد تؤثر بصورة أو بأخرى على ميزان المدفوعات:³

- مدى مساهمة الشركات الاستثمارية الأجنبية في دعم وإنشاء مراكز وأنشطة البحوث والتنمية البشرية والفنية؛
- نوع المروع الاستثماري وهل هو يتصف بكثافة رأس المال أو كثافة العمالة؛

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 436.

² قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 363.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 437.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

- عدد العاملين الوطنيين في المراكز الوظيفية أو التنظيمية المختلفة مقارنا بنظائرهم من الأجانب؛
- معدلات نمو التدفقات الداخلة والخارجة المذكورة في 1 و 2 واتجاهاتها السنوية؛
- درجة فعالية ومدى تواجد المناطق الحرة وشرط ممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية داخلها وخارجها.
- درجة التوجه بمشروعات الاستثمار، هل هي مشروعات موجهة للتصدير أو لتخفيض الواردات؛
- الضرائب والرسوم المربوطة على الصادرات والواردات؛
- فرق العملة ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة؛
- الافتراض بالعملة الأجنبية من البنوك الوطنية أو الأجنبية داخل الدولة المضيفة؛
- القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد القومي ككل.

علاوة على ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار الآثار الأخرى الناجمة عن ممارسات وشروط الدولة المضيفة أو تلك الخاصة بالطرف الأجنبي، فضلا عما قد ينجم من آثار نتيجة الدخول في أسواق عالمية جديدة وتحسين المركز التنافسي للدولة المضيفة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية لخلق علاقات تكامل اقتصادية بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بالدولة، وتنمية صناعات أخرى جديدة، مثل صناعة السياحة والبنوك والتأمين... الخ.¹

وإذا كانت هناك آثار إيجابية للاستثمارات الأجنبية، إلا أن الفريق المعارض لهذه الاستثمارات يرى أنها تحقق خسائر للدول النامية، من وجهة نظرهم صورة من صور الاستعمار الجديد الذي يزيد من درجة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، يستند مؤيدو هذا الرأي إلى بعض الحجج منها:²

- 1) تمتع الشركات متعددة الجنسية بوضع احتكاري نتيجة لانفرادها بإنتاج سلع متميزة لا يتوافر لها بدائل في تلك الأسواق؛
- 2) لأنها أقوى اقتصاديا بصفة عامة من منافسيها المحليين، كما أنها لديها قدرة كبيرة على التعامل مع الممارسات التقليدية المختلفة في الدول المضيفة.

¹ عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 470.

² رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 39.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

المبحث الثالث: مناخ وسياسات الاستثمار

ان نجاح أي دولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على محددات والمناخ الاستثماري لهذا البلد، خاصة سياسات الاستثمار، كما يتوقف على محددات وخصائص الشركات الأجنبية.

في هذا المبحث، وقبل التطرق الى سياسات الاستثمار، سنتناول مناخ الاستثمار والمحددات التي تم استنباطها من الواقع العملي.

المطلب الأول: مناخ الاستثمار

يلعب الاستثمار دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملا محمدا في النمو الاقتصادي ورفع الإنتاجية. ويعد الاستثمار أحد المحركات الأساسية للتنمية شرط توفر المناخ الملائم بإطاره التشريعي وخصائصه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما يعني تقليص حجم المعوقات التي تقف في وجه الاستثمار. ويتوقف الاستثمار في بلد ما على عاملين أساسيين هما:¹

1) توفر الفرص الجيدة والمجدية في بعض أو جل القطاعات والفروع الاقتصادية، أي وجود فجوة طلب حقيقية أو كامنة ووجود شبكة توزيع معقولة أو يمكن إنشاؤها بأقل التكاليف ووجود القوانين الحاثثة على الاستثمار والمشجعة له، إضافة إلى إمكانية تنفيذ المشروع فنيا، سواء من حيث التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل المتوقعة أو من حيث موقع المشروع وقربه أو بعده من مصادر المواد الأولية ومن مرافق التصريف، والطرق الإنتاجية المستخدمة، والجدوى التمويلية والتجارية.

2) مناخ الاستثمار الملائم.

الفرع الأول: تعريف مناخ الاستثمار

هناك مجموعة من التعاريف لمناخ الاستثمار، نذكر منها ما يلي:

مناخ الاستثمار يعني مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، التي تؤثر على حركة رأس المال، كما يعرف بأنه: الأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة واتجاهات الاستثمارات، وتشمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.²

مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة. وتعتبر هذه الظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة،

¹ عبد الحميد زعباط، تحسين مناخ الاستثمار الخاص - حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي ببشار، معهد علوم التسيير، ص 04.

² يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار؛ تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 5.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة لأخرى، وبين دولة متقدمة وأخرى نامية.¹

وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير.² إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي بنى عليها المستثمر قراره الاستثماري وذلك على النحو التالي:³

(1) المجموعة الأولى:

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
- استقرار سعر العملة المحلية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

(2) المجموعة الثانية

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

(3) المجموعة الثالثة

- توفر شريك محلي من القطر المضيف
- حرية التنقل
- حرية التصدير
- توفر فرص استثمارية

ومن خلال التعريفات السابقة، يمكن تعريف مناخ الاستثمار على أنه مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التي يمكن أن تؤثر على حركة رأس المال أو على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو اقتصاد معين.

¹ بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر(2004-1994)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، 2007، ص116.

² ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة إلى الجزائر، جامعة سكيكدة، 15/14 مارس 2004، ص02.

³ نفس المرجع، ص2.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

الفرع الثاني: مقومات مناخ الاستثمار

يشتمل مناخ الاستثمار على مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتؤدي العوامل الاقتصادية دورا محوريا في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، والأهمية النسبية للقطاعات العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، وحجم السوق المحلي والقدرة التصديرية.¹ لهذا تسعى كل المؤسسات الاقتصادية الكبرى إلى استغلال واستثمار مزاياها الخاصة النوعية من تكنولوجيا ورؤوس أموال ومهارات تسيير على مستوى عالمي، حيث تستهدف بذلك كثيرا من الأسواق الأجنبية التي تتوفر على مزايا: الموقع، النوعية، الموارد الطبيعية، عمالة، وظروف بيئية مهيأة وغيرها من عوامل الجذب والاستقطاب التي تزيد من مردوديتها وتنمي عائدها وتطور.²

لقد حدد الخبراء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية القواعد الأساسية التي يجب أن تعمل البلدان النامية على تحقيقها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للشركات المحلية. وتقوم هذه العناصر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:³

1) **ضرورة انسجام السياسات الخاصة بترقية الاستثمار:** فنظرا للتداخل بين مختلف المجالات المتعلقة بمناخ الاستثمار، مثل معايير تحرير وحماية الاستثمار، لأن لها مجالا واسعا يشمل المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب، والمستثمرين في الشركات الكبرى وفي المؤسسات الصغيرة،

2) **أهمية ضمان الشفافية في وضع وتنفيذ السياسات والقوانين:** لأن تحقيق الشفافية من شأنه تقليص حالة عدم اليقين والخطر الذي يحيط بالقرار الاستثماري، كما أنها تساهم في تقليص تكلفة المعاملات المرتبطة بالاستثمار وتشجيع الاتصال بين الإدارات العمومية والقطاع الخاص، فالشفافية تسمح بخلق مناخ تسوده الثقة بين المستثمرين والسلطات العمومية،

3) **ضرورة التقييم الدوري والمستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري:** أي أن الهدف هو تحديد على أي مدى تتطابق السياسات العمومية مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الأجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار، أخذا بعين الاعتبار المصالح العامة للمجتمع.

¹ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمارات الأجنبية وإدارة المعرفة، جامعة الكويت، 16-17 ديسمبر 2008، ص 2-3.

² تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة السانية- وهران، الجزائر، 23/22 أبريل 2003، ص 03.

³ ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص 16-17.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع

تختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب العينة التي تناولتها الدراسات التطبيقية، وعموما تنفق على العناصر التالية:

الفرع الأول: خصائص السوق المحلي

العامل الأكثر أهمية هو مدى جاذبية البلد المضيف كسوق لمنتجات وخدمات الشركات متعددة الجنسيات، فحجم السوق المحلي وكذلك الثروة أو القوى الشرائية الخاصة بالسكان واحتمالات نمو تلك المتغيرات بل ونمو الاقتصاد ككل كلها تشكل المعايير الرئيسية التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات في تقريرها ما إذا كان هناك موقع استثماري محتمل يستحق المزيد من الدراسة والنظر. ويعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزايا من تدفق الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.¹ عمليا هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم في الاقتصاد القومي ومن ثم جذب المزيد من هذه الاستثمارات لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.

الفرع الثاني: القوى العاملة

يقوم المستثمرون بدراسة نوعية القوى العاملة المحلية التي سينتقون من بينها العاملين التابعين لهم. وفي العديد من الصناعات، خاصة تلك التي تعتمد بشكل أكبر على العمالة مثل صناعة المنسوجات، والملابس، تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تأسيس مصانع لها في الدول النامية للانتفاع من انخفاض معدلات الأجور بها. أو أن تقيم في الدول ذات العمالة منخفضة الأجور، مراحل الإنتاج الخاصة بأي منتج تقريبا التي تعتمد على العمالة الكثيفة. ويفضل المستثمرون أيضا العمالة ذات المستوى التعليمي الجيد لأنه من السهل تدريبهم ويمكنهم الوصول إلى ذروة إنتاجهم في وقت أقل. لذلك ينظر المستثمرون إلى نوعية التعليم في البلد المضيف نظرا لأنه من السهل تدريب العمال الذي يحظون بمستوى تعليمي جيد، ولا ينظرون فقط إلى مستوى الأجور في البلد المضيف.

الفرع الثالث: التشريعات الحكومية

توافر مناخ تشريعي ملائم يعد من الاعتبارات الهامة في اختيار موقع ما للاستثمار. فوجود قدر من التشريعات الحكومية ضروري لحماية مصالح المنتجين والمستهلكين، مما يضمن نزاهة العمل وسهولة سيره داخل السوق إلا أنه من وجهة نظر المستثمرين الأجانب فالإفراط في التشريعات الحكومية يخلق نوعا من اللبس من شأنه رفع التكلفة كما أنها تقلل من كفاءة الشركات والأسواق.

¹ منور أوسري، عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جوان 2005، ص 117. الرابط: www.univ-chlef.dz/renaf/Articles.../article_04.pdf، تاريخ الاطلاع: 2015/06/06.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

الفرع الرابع: معدلات الضريبة والحوافز

إحدى العوامل الرئيسية التي تأخذ في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار هو كيفية تأثير الضرائب على بيئة العمل الطبيعية لشركة ما. فالإفراط في فرض أعباء ضريبية يجعل الشركات متعددة الجنسيات تحجم عن الاستثمار، والعكس بالنسبة للحوافز التي تتمثل في: حوافز مالية، حوافز تمويلية، حوافز أخرى:

1- الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانات ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، بالإضافة إلى حوافز التصدير، علاوة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.¹

2- الحوافز التمويلية: وتتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل الكلف الرأسمالية والعملياتية، والأنواع شائعة الاستخدام تتمثل بالمنح الحكومية والإعانات ومشاركة الحكومة:²

- المنح الحكومية والضمانات: مجموعة من القياسات تسهم بالمشاركة المباشرة لتغطية رأس مال الإنتاج والتسويق أو كلف استثمارية؛

- ضمانات حكومية بمعدلات داعمة: قروض سائدة وضمانات قروض واعتمادات استيراد وتصدير؛
- مشاركة الحكومة بالملكية: تمويل سنة ومشاركة في استثمارات تنطوي على خطر تجاري؛
- تأمين حكومي بمعدلات مدعمة: لتغطية بعض أنواع الأخطار مثل تقلبات سعر الصرف وتخفيض العملة والأخطار غير التجارية.

3- حوافز أخرى: تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات الصرف الأجنبي مثل ضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج، وتشمل أيضا تزويد المستثمر بالخدمات الأساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بالمعلومات عن السوق، توفير المواد الخام، تقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج وفن التسويق، المساعدة في التدريب، تزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أرض ومبان ومرافق عامة بأسعار تقل عن الأسعار التجارية.³

الفرع الخامس: الاستقرار السياسي

يلعب الاستقرار السياسي تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية إجمالا، حيث يتخذ قرار الاستثمار على أساس درجة استقرار النظام السياسي في البلد، ويفضل المستثمر النظام السياسي المستقر والديمقراطي بدلا من تلك المتدخللة في الشؤون الاقتصادية وتفرض قيودا كثيرة على الاستثمار و تلك التي تغير سياساتها باستمرار.

¹ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص39.

² سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2001، صص171-172.

³ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص40.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

الفرع السادس: إطار سياسة الاقتصاد الكلي

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار، وتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية المشجعة للاستثمار بصفة عامة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري.¹

الفرع السابع: البنية التحتية/ خدمات الدعم

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محددًا رئيسيًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، فخطوط النقل الحديثة الداخلية والدولية بأنواعها المختلفة تسهل من عملية الوصول، كما أن وجود وسائل اتصالات ذات كفاءة عالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات متعددة الجنسية في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم فضلا عن أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز. وتتكون البنية التحتية أيضا من الخدمات الضرورية لدعم عمليات التصنيع، بما فيها الخدمات التي تقدمها مكاتب القانون والتأمين والمحاسبة والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار إلى جانب مرافق النقل البري والبحري والجوي. كما يجب أن تتوفر المواد الخام وغيرها من مستلزمات التصنيع بكميات كافية وبأسعار تنافسية. بالإضافة إلى تكوين علاقات مستقرة ومضمونة مع الموردون المحليين.²

إن المستثمرين وبوجود دوافع مختلفة للاستثمار يأخذون في الاعتبار عوامل مختلفة في اتخاذ قرار الاستثمار. فالشركات متعددة الجنسيات التي تسعى في المقام الأول إلى الموارد الطبيعية تهتم أكثر بمتغيرات مثل الوصول إلى الأراضي والموارد أكثر من المتغيرات الأخرى؛ كما يميل الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق إلى إعطاء الأولوية لحجم السوق والقوة الشرائية؛ ويهتم الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة بالسياسات التي تسهل استيراد وتصدير السلع والخدمات وتخفيض تكاليف الإنتاج؛ كما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة أيضا الشركات التي تشارك في سلاسل القيمة العالمية. الشركات متعددة الجنسيات التي تسعى للحصول على أصول استراتيجية تسعى في المقام الأول إلى التقنيات والعلامات التجارية التي يمكن أن تعزز عملياتها.

وفقا لاستطلاع التقرير العالمي لتنافسية الاستثمار 2017/2018، ومن خلال مطابقة 754 مسؤول تنفيذي في شركات متعددة الجنسية في قطاعات مختلفة، بتحديد دوافعهم في مشروع استثماري معين، اختار تقريبا ثلثي المستثمرين دوافع متعددة وعندما سئلوا عن أهم دافع، فإن معظم المستثمرين (71%) قالو إنهم يبحثون عن السوق (الشكل رقم 5.1). على الرغم من أن بعض القطاعات مرتبطة بشكل طبيعي بدوافع محددة (مثل البحث عن الموارد الطبيعية بالنسبة للقطاع الأولي)، فإن الدوافع لا ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاعات. المستثمرون المنخرطون في الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة، مقارنة بالمستثمرين المنخرطين في أنواع أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر، أكثر حساسية لخصائص السوق، بما في ذلك عوامل مناخ الاستثمار. وتشمل خصائص السوق استقرار الاقتصاد الكلي، سعر الصرف

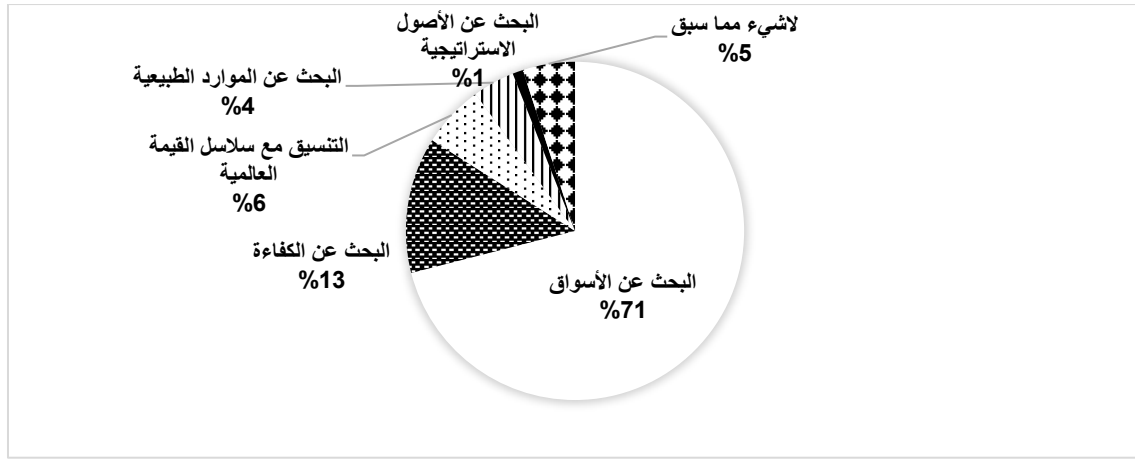
¹ منور أوسري، عليان نذير، مرجع سابق، ص 118.

² جون زيمكو، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ط2، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2004، ص32، الرابط: www.cipe-arabia.org، تاريخ الاطلاع: 20/02/2017.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

المناسب، العمالة، البنية التحتية المادية، معدلات الضرائب، الوصول إلى الأراضي، ومصادر التمويل المحلية. ومن بين متغيرات مناخ الاستثمار تولي الشركات متعددة الجنسيات المشاركة في الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة أهمية أكبر لضمانات حماية الاستثمار، وسهولة الدخول، الموردن المحليين، الحوافز، الاتفاقيات التجارية ومعاهدات الاستثمار الثنائية، مقارنة بالمستثمرين الآخرين. وهذا يشير إلى أن المؤسسات المشاركة في الاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة قد تكون أكثر استجابة للسياسات والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال.¹

الشكل رقم(5.1): دوافع المستثمرين حسب الأهمية



Source : World Bank, Global Investment Competitiveness Report 2017/2018: Foreign Investor Perspectives and Policy Implications, Washington, DC: World Bank, 2018, p.23, Online : <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28493>.

وفقا للتقرير العالمي لتنافسية الاستثمار 2020/2019، أظهر مسح شامل أجري بين جوان ونوفمبر سنة 2019 لأكثر من 2400 مستثمر أجنبي في 10 دول نامية متوسطة الدخل هي: البرازيل، الصين، الهند، إندونيسيا، ماليزيا، المكسيك، نيجيريا، تايلاند، تركيا وفيتنام. تمثل الشركات التي شملتها الدراسة حوالي 10% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموع البلدان العشر وتوظف ما يقرب من مليون عامل. وفقا للتقرير:²

- 1) أفاد ثلثا المستثمرين بأن عدم اليقين في السياسة بسبب الحمائية والقومية الاقتصادية في التجارة والاستثمار إما "مهم" أو "مهم للغاية" في قراراتهم الاستثمارية - حيث تنخفض ثقة المستثمرين عندما يكون اتجاه صنع السياسة غير واضح أو غير متوقع.
- 2) أهم ثلاثة عوامل تؤثر على قرارات الاستثمار هي: الاستقرار السياسي، استقرار الاقتصاد الكلي، والبيئة القانونية والتنظيمية للبلد. حيث تقريبا 9 من كل 10 شركات تعتبرها "مهمة" أو "مهمة للغاية". تأتي هذه العوامل في مرتبة متقدمة على اعتبارات مثل معدلات الضرائب المنخفضة، وانخفاض تكاليف العمالة والمدخلات، والوصول إلى الموارد المتاحة. حيث ذكر 84.1% من

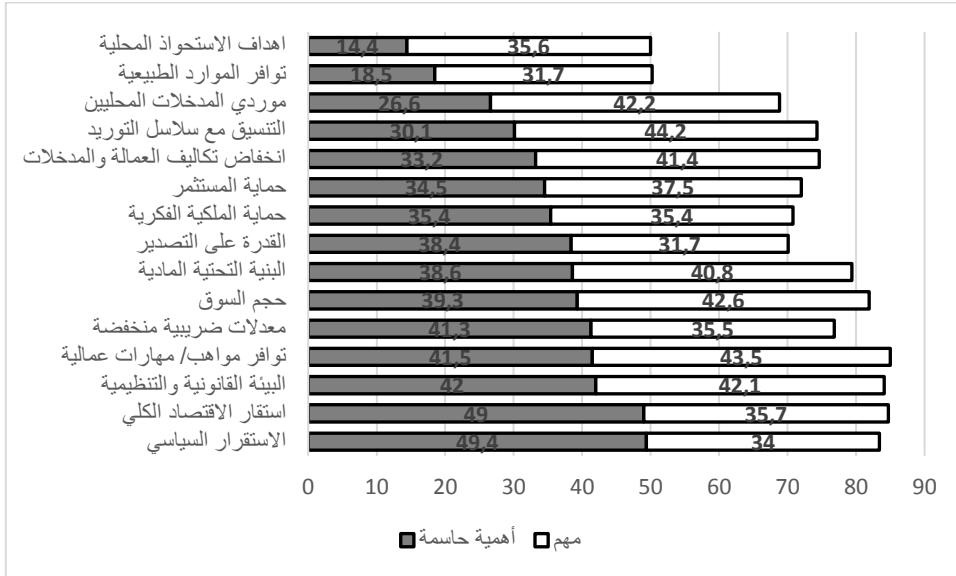
¹ World Bank, Global Investment Competitiveness Report 2017/2018, Op.cit, p.21.

² World Bank, Global Investment Competitiveness Report 2019/2020: Rebuilding Investor Confidence in Times of Uncertainty, Washington, DC: World Bank Group, 2020, p.39, Online : <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33808/9781464815362.pdf?sequence=4&isAllowed=y>.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

المستجيبين البيئة التنظيمية كعامل "مهم" أو "بالغ الأهمية" في قراراتهم الاستثمارية (الشكل رقم 6.1)). علاوة على ذلك، تصنف الشركات الكبيرة (تلك التي تضم أكثر من 250 موظفا) البيئة التنظيمية المواتية كأهم اعتبار للاستثمار.

الشكل رقم (6.1): أهمية خصائص البلد بالنسبة للمستثمرين (النسبة من المستجوبين %)



Source : World Bank, Global Investment Competitiveness Report 2019/2020, Op.cit, p.39.

وبالتالي، ومن اجل توفير بيئة صديقة للأعمال وجاذبة للاستثمار، يجب على الدول النامية، فضلا عن تعزيز الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، معالجة مصادر عدم اليقين في السياسات وتحسين الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: سياسات الاستثمار

عرفنا أعلاه ان البيئة القانونية والتنظيمية للبلد تحظى بأهمية بالغة لدى المستثمرين، وطبعا الجزء الأكثر أهمية في هذه البيئة يتمثل في سياسات الاستثمار. لذلك سنتناول في هذا المطلب مفهوم سياسات الاستثمار واتجاهاتها على الصعيد العالمي.

الفرع الأول: مفهوم سياسات الاستثمار

يمكن تعريف سياسات الاستثمار بأنها تلك السياسات التي تؤثر على اتجاه وحجم ونوعية الاستثمار في منطقة او اقتصاد معين. وهي تتألف من سياسات استثمار وطنية وسياسات استثمار دولية (اتفاقيات الاستثمار الدولية).

تتألف سياسات الاستثمار الوطنية من: سياسة الاستثمار ومجالات السياسة الأخرى المتعلقة بالاستثمار:¹

1- سياسة الاستثمار: وهي سياسة الاستثمار حرفيا، أي ذات العلاقة المباشرة بالاستثمار، وتتضمن تنظيم الاستثمار والترويج له،

وتشمل التدابير المتعلقة بـ:

(1) التأسيس والعمليات: الدخول، تأسيس وعمليات المستثمرين الأجانب،

¹ UNCTAD, Investment Policy Framework for Sustainable Development, United Nations, 2015, p.55, Online : https://unctad.org/system/files/official-document/diaepcb2015d5_en.pdf,

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

(2) معاملة وحماية الاستثمارات،

(3) التزامات المستثمر: من خلال الامتثال لقوانين وأنظمة الدولة المضيفة، والتقيّد بالمعايير الدولية للاستثمار المسؤول وقواعد السلوك

(4) تشجيع الاستثمار وتسهيله.

2- مجالات السياسة الأخرى المتعلقة بالاستثمار: وتشمل الجوانب المتعلقة بالاستثمار ضمن مجالات السياسة التالية وليست على سبيل الحصر: التجارة، الضرائب، الملكية الفكرية، المنافسة، تنظيم سوق العمل، الوصول إلى الأراضي، مسؤولية الشركات، الحوكمة، حماية البيئة، البنية التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

قد تتجسد سياسة الاستثمار المحلية في قانون استثمار واحد يغطي كل من المستثمرين المحليين والأجانب، أو على قانونين منفصلين. غالباً ما يتضمن القانون نفسه أو لوائح التنفيذ قائمة بالقطاعات/الصناعات التي يحظر أو يقيد فيها الاستثمار الخاص، أو التي يواجه فيها المستثمرون الأجانب قيوداً، أو القطاعات/الصناعات المخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسمى هذه القائمة بالقائمة السلبية. ويمكن أن تتجسد سياسة الاستثمار في تشريعات أخرى (مثل الدستور، والقوانين التي تنظم سلوك الشركات أو القوانين الخاصة بكل قطاع). ولا يوجد لدى العديد من البلدان، بما في ذلك دول متقدمة، قانون استثمار، ولا يشكل هذا القانون ضمان لإطار سليم لسياسة الاستثمار ولا شرطاً مسبقاً له.¹ إن الشفافية، عدم التمييز، درجة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، حماية ملكية المستثمرين وآليات تسوية نزاعات الاستثمار، تعتبر أساساً لسياسة استثمار سليمة.

كما تدعم اتفاقات الاستثمار الدولية سياسة الاستثمار المحلية في بلد ما، من خلال توفير حماية تكميلية للمستثمرين الأجانب المشمولين بالمعاهدات.

الفرع الثاني: تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية

تسعى البلدان للحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر كي يساعدها في عمليتي النمو والتنمية، وتعد سياساتها الوطنية العامل الرئيسي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم منافعتها منه، لذلك تصمم مختلف الحكومات سياسات تنظم وتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتفق والأهداف الوطنية. سنقدم هنا بعض السياسات والإجراءات الحاكمة للاستثمارات الأجنبية وممارسات الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن بيان أنواع الحوافز التي تقدمها الحكومات بالدول المضيفة لجذب الاستثمارات وتشجيع الشركات الدولية.

أولاً: إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي

أنشئت الدول أجهزة حكومية مهمتها تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية حسب الأهداف المسطرة من طرف الحكومة، بالإضافة إلى الترويج لمناخ الاستثمار في البلد والترويج للمشروعات المتاحة للاستثمار. وباستعراض مهام هيئات الاستثمار في الدول المختلفة يمكن حصرها على النحو الآتي:²

¹ OECD, Policy Framework for Investment 2015 Edition, OECD Publishing, Paris, p.23, online :

<http://dx.doi.org/10.1787/9789264208667-en>.

² داود سلوم عبد الحسين الخرزجي، المخصصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص ص 89-90، الرابط:

<http://www.uokufa.edu.iq/library/elib/thises/full/mng/dawood%20salum.pdf>، تاريخ الاطلاع: 2017/05/03.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

- تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة ومتابعة ورقابة إنجازات وممارسة الشركات الاستثمارية الأجنبية؛
- تقديم المساعدات اللازمة لإجراءات دراسات الجدوى الاقتصادية؛
- حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب؛
- توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والسوقية والثقافية لهم؛
- إعداد القوائم الخاصة بالمشروعات الاستثمارية المطلوبة؛
- إجراء البحوث وتقديم دراسات الجدوى لتلك المشروعات أو المساهمة في إعدادها؛
- اختيار مستوى التقنية وأنواعها ووضع الضوابط الملائمة مع متطلبات السوق والتنمية؛
- وتصميم سياسات تحفيز وجذب رؤوس الأموال الأجنبية ووضع الضوابط الكفيلة بتحقيق الفائدة القصوى من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في جميع المجالات؛
- فضلا عن تسويق فرص الاستثمار المتاحة في الخارج والداخل.

ثانيا: الخطوات والإجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار

تختلف درجة تعقيد أو سهولة الإجراءات والخطوات المرتبطة بمشروعات الاستثمار من دولة لأخرى حسب:

- 1) هل مجال نشاط المشروع الاستثماري، مشجع، أم مسموح به، أو مقيد؛
- 2) القوانين واللوائح التي تضعها الدولة في ما يتعلق بخطوات وإجراءات إنشاء مشروع استثماري؛
- 3) درجة المركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الأجنبي؛
- 4) مدى الدور الذي تلعبه الهيئات والأجهزة المعنية بالاستثمارات ودرجة استقلاليتها؛
- 5) درجة الفساد والبيروقراطية في الدولة المضيفة.

ثالثا: سياسات الحوافز

سعى منها لجذب الاستثمار الأجنبي لخدمة أغراض التنمية، فان الدولة المضيفة وخاصة النامية منها تقدم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب. بل أن حكومات الدول الأم للشركات متعددة الجنسية تمنح حوافز وتسهيلات لهذه الشركات لتشجيعها على اختراق الأسواق الأجنبية بهدف تحقيق بعض الأهداف سواء اقتصادية أو سياسية. وفيما يتعلق بأنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات المقدمة من الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية يمكن عرض بعض الأمثلة الآتية:¹

- عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكها كاملا أو جزئيا؛
- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي والعقارات؛
- إعفاء الواردات من الأصول الرأسمالية والمواد الخام والمواد المساعدة ومستلزمات الإنتاج من الضرائب الجمركية المرتبطة بها؛

¹ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص ص 62-63.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

- إعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الصادرات؛
- إعفاء المشروعات الاستثمارية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية مدد قد تصل إلى 15 سنة بعد بدء مرحلة التشغيل؛
- تخفيض الرسوم (أو الإعفاء منها نهائياً) والخاصة باستخدام واستغلال منافع المرافق العامة كالمياه والكهرباء... الخ. وتخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمشروعات الاستثمار؛
- إعفاء العاملين الأجانب من الضريبة على الدخل سواء بالمناطق الحرة أو المشروعات القائمة داخل البلاد؛
- السماح بتحويل جزء من الأرباح، وأجزاء من رأس المال، والمربح للخارج إما سنوياً أو بعد فترة زمنية وفي ظل نسب مئوية تحددها الحكومة المضيفة؛
- تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدل الفائدة عليها؛
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشروع والتوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة؛
- إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير مدد قد تصل إلى 12 أو 15 سنة بعد بدء مرحلة التشغيل.

الفرع الثالث: تطور سياسات الاستثمار الوطنية

في إطار سعيها لجذب وتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر قامت مختلف اقتصادات العالم بوضع تدابير تآثر على انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر، طبيعة هذه التدابير ارتبطت باستراتيجية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضاً بأوضاع الاقتصاد العالمي. يظهر الجدول رقم (1.1)، التغييرات في سياسات الاستثمار الوطنية (عدد التدابير) للفترة من 2000 إلى 2019. بينما في سنة 2004 كان هناك 103 بلداً أدخلت 270 تعديلاً على نظم الاستثمار منها 234 الأكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر (86.66%)، حيث ذهب عدد متزايد من البلدان إلى أبعد من الانفتاح لاجتذاب الاستثمار الأجنبي، إلى اعتماد استراتيجيات تركز أكثر على اختيار الأهداف وعلى عملية الترويج، ومع اشتداد حدة المنافسة ازدادت الحوافز المالية والتنازع على العروض المقدمة بشأن مشاريع كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر وأخذت وكالات ترويج الاستثمار، التي راحت تنمو نمواً سريعاً تخصص المزيد من الموارد للعمل مع مستثمرين أساسيين والارتقاء بمستوى خدمات الرعاية اللاحقة التي يستفيد منها المستثمرون الحاليون.¹

¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003، سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: من المنظور الوطني والدولي، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003. ص 13، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

الجدول رقم(1.1): التغييرات في سياسات الاستثمار الوطنية، 2003-2019(عدد التدابير)

عدد الدول التي أدخلت تغييرات	عدد التغييرات التنظيمية	التحرير/التشجيع	القيود/الأنظمة	محايد/غير محدد
2000	46	81	75	5
2001	51	97	85	2
2002	43	94	79	12
2003	59	125	113	12
2004	79	164	142	20
2005	77	144	118	25
2006	70	126	104	22
2007	49	79	58	19
2008	40	68	51	15

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في تقارير الاستثمار العالمي لسنوات: 2015، 2017، 2019 و2020. من الموقع التالي: UNCTAD, World investment report, online: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

في سنة 2009 كان هناك 50 بلدا أدخل 102 تعديلا على نظام الاستثمار منها 71 الأكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر(69.6%)، بينما في سنة 2010 أدخلت 74 بلدا 149 تعديلا منها 101 الأكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر(67.78%). حيث يمكن ملاحظة تراجع سياسات التحرير والتشجيع لصالح سياسات التقييد وذلك بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية. ورغم الاضطراب الاقتصادي والمالي العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، استمرت نظم الاستثمار الوطنية في التحول لتصبح أكثر ملائمة تجاه الاستثمار الأجنبي.¹ وظلت معظم تدابير سياسات الاستثمار الجديدة موجهة الى تحرير وتعزيز الاستثمار. وكانت نسبة 85% من تلك التدابير مجزية للمستثمرين في سنة 2015. وكانت الاقتصادات الناشئة في آسيا هي الأكثر نشاطا في مجال تحرير الاستثمار. وفي الحالات التي أدخلت فيها قيود او أنظمة جديدة على الاستثمارات، كان ذلك بشكل رئيسي انعكاسا للمخاوف بشأن الملكية الأجنبية في الصناعات الاستراتيجية. وتزايد أهمية اعتبارات الامن الوطني ضمن عوامل سياسات الاستثمار. وتستخدم البلدان مفاهيم مختلفة للامن الوطني، على نحو يتيح لها أن تأخذ المصالح الاقتصادية الرئيسية في الاعتبار عند فحص الاستثمارات.² وكان الهدف من معظم تدابير سياسات الاستثمار(68%) التي وضعت في سنة 2017 هو تشجيع الاستثمار وتيسيره وتحريره، فقد اعتمد نحو 65 بلدا واقتصادا ما لا يقل عن 144 تدبيرا من تدابير سياسات الاستثمار، وهو أكبر عدد منذ سنة 2005. في سنة 2018 كانت تدابير السياسات الوطنية الجديدة للاستثمار أكثر تقييدا تجاه الاستثمار الأجنبي. حيث اعتمد 55 اقتصادا ما لا يقل عن 112 تدبيرا يؤثر على الاستثمار الأجنبي، كان أكثر من 27% من هذه التدابير قيود جديدة. تواصل في سنة 2019 الاتجاه الذي شهدته السنوات الأخيرة نحو زيادة الصرامة في فحص الاستثمار الأجنبي في سياق الامن الوطني. حيث اعتمدت ستة بلدان معظمها اقتصادات متقدمة، تدابير جديدة في هذا

¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2010(عرض عام): الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2010، ص23، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

² الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2016(عرض عام): جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016، ص1، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

المجال، تستهدف الصناعات الاستراتيجية والهياكل الأساسية الحيوية.¹ ومع ذلك كانت تدابير سياسة الاستثمار الوطنية في سنة 2019 أكثر مواتاة للمستثمرين. حيث اعتمد 54 اقتصادا 107 تدبيراً، كان منها 66 تدبيراً (61%) مشجعاً للاستثمار.

الفرع الرابع: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار

تعد السياسات الوطنية العامل الرئيسي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل اجتذابه وزيادة فوائده أبرمت البلدان بصورة متزايدة اتفاقات استثمار دولية سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو متعدد الأطراف. في حين تهدف الدول المضيفة من وراء هذه الاتفاقيات إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فان البلدان الأم تهدف إلى جعل الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة للاستثمار أكثر شفافية واستقراراً ومواتاة. تنقسم اتفاقيات الاستثمار الدولية (IIAs) إلى نوعين:²

1- معاهدة الاستثمار الثنائية (BIT): هي اتفاقية بين دولتين فيما يتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدول المعنية في أراضي كل منهما.

2- اتفاقات تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار (TIPs): تضم فئة المعاهدات التي تتضمن أحكاماً استثمارية أنواعاً مختلفة من معاهدات الاستثمار التي ليست معاهدات استثمار ثنائية. يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من TIPs:

1) المعاهدات الاقتصادية التي تشمل الالتزامات الموجودة عادة في معاهدات الاستثمار الثنائية (مثل اتفاقية التجارة الحرة مع فصل يتناول الاستثمار)،

2) المعاهدات ذات الأحكام المحدودة المتعلقة بالاستثمار (على سبيل المثال تلك المتعلقة بإنشاء الاستثمارات أو التحويل الحر للأموال المتعلقة بالاستثمار)، و

3) المعاهدات التي لا تحتوي إلا على فقرات "إطارية" مثل تلك المتعلقة بالتعاون في مجال الاستثمار و/أو للحصول على تفويض للمفاوضات المستقبلية حول قضايا الاستثمار.

اغلب اتفاقات الاستثمار الدولية هي معاهدات استثمار ثنائية. وتتضمن الاتفاقيات الدولية مجموعة من البنود التي تنظم جميع مراحل العملية الاستثمارية، من تاريخ قيامها إلى تاريخ انحلالها. ولقد تم إرساء مجموعة من القواعد تلتزم الدولة المستقبلية باحترامها. ومن أهم هذه القواعد، قاعدة المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، إلى جانب الالتزام بالحد الأدنى لمعاملة المستثمرين الأجانب. كما تضمنت الاتفاقيات الدولية ضرورة التزام الدول المضيفة بالمعاملة العادلة والمنصفة تجاه المستثمرين الأجانب.

تمثل الاتفاقيات الثنائية أهم الوسائل لحماية الاستثمارات الدولية في الوقت الحالي وذلك لأنها تمثل إطاراً دولياً للقواعد القانونية التي تحكم العمليات الاستثمارية، فهي تحوّل العلاقة الداخلية بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة إلى علاقة دولية خاضعة للقانون الدولي.

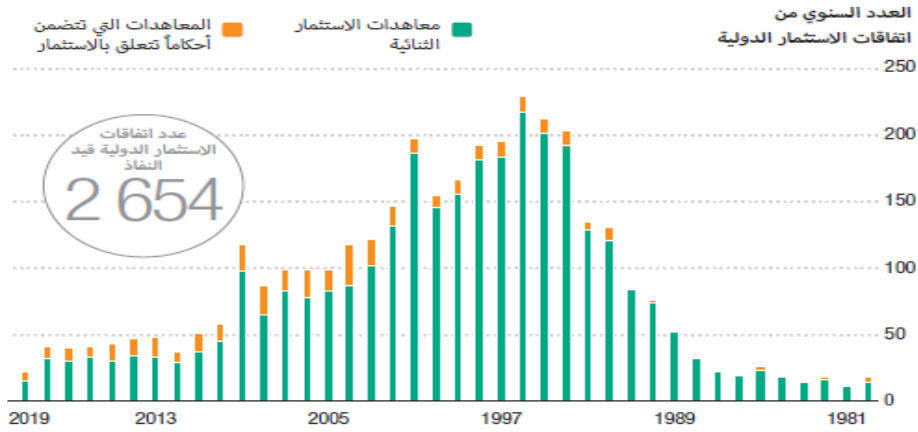
¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2020 (عرض عام): الإنتاج الدولي بعد الجائحة، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2020، ص. 19.

² United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), International Investment Agreements Navigator, Online : <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements>.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

ونتيجة لذلك، يتمتع المستثمر بإمكانية المطالبة مباشرة أمام المحاكم بتطبيق الالتزامات الدولية من طرف الدولة المضيفة لاستثماره، حتى في غياب علاقة تعاقدية مباشرة بينه وبين الدولة المعنية.¹

الشكل رقم (7.1): عدد اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة 1980 – 2019



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة، عرض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2020، ص 19.

أبرمت أول اتفاقية لحماية الاستثمار سنة 1959 بين ألمانيا وباكستان. وتشير إحصائيات الأونكتاد أنه بينما بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية أقل من 400 معاهدة من سنة 1959 إلى بداية سنة 1989، أبرمت في السنوات الخمس عشرة التالية نحو 2000 معاهدة ثنائية.² ووصلت إلى 2807 اتفاقية ثنائية دولية مع نهاية سنة 2010.³ إن ازدياد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية يبين أن السياسات الوطنية أصبحت أكثر ترحيباً بالاستثمار الأجنبي المباشر. استمرت اتفاقات الاستثمار الدولية المبرمة في الزيادة، حيث في سنة 2019 وقع 22 (40 سنة 2018) اتفاقاً جديداً من اتفاقات الاستثمار الدولية. وشملت المعاهدات الجديدة 16 معاهدة استثمار ثنائية وست معاهدات تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار، ليرتفع مجموع اتفاقات الاستثمار الدولية إلى 3284 (2895) معاهدة استثمار ثنائية 389 معاهدة تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار). وفي نهاية السنة، كان 2654 اتفاق استثمار دولياً على الأقل قد دخل حيز النفاذ (الشكل رقم (7.1)). ويمكن تفسير نجاح الاتفاقيات الثنائية ورواجها الحالي بفشل أغلبية المحاولات لتبني معاهدة دولية متعددة الأطراف تنظم الاستثمارات الدولية. وذلك أساساً بسبب تباين مصالح الدول المختلفة وتوجهاتها الاقتصادية.

في الأخير، يعتبر البعد الإنمائي جزءاً لا يتجزأ من اتفاقات الاستثمار الدولية، لدعم السياسات التي تستهدف جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه.

¹ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، الأمم المتحدة، 2011/07/06، دليل رقم 1، ص 12-13، الرابط: <http://bit.escwa.org.lb>، تاريخ الإطلاع: 2016/06/30.

² نفس المرجع، ص 17.

³ UNCTAD, World Investment Report 2011: NON-EQUITY MODES OF INTERNATIONAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT, United Nations, New York and Geneva, 2011, p.100, Online: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

المبحث الرابع: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا ملحوظا منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وقد شمل هذا التوسع لتلك التدفقات البلدان المتقدمة، وهي كذلك أكبر متلقي له، هذا بالإضافة إلى البلدان النامية ولكن بدرجة أقل.

المطلب الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم وتوزيعه الجغرافي

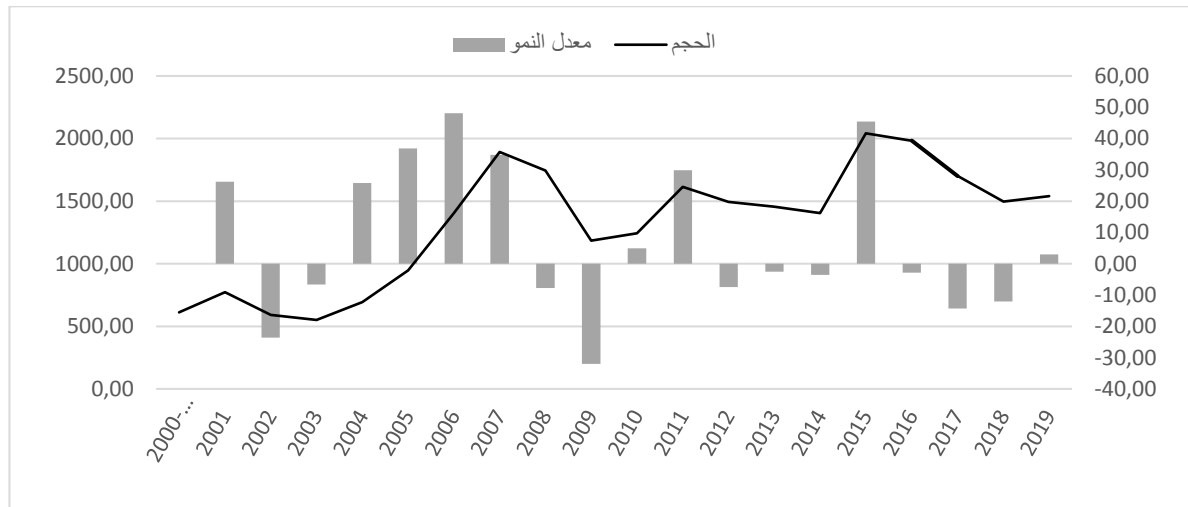
عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم وكذلك توزيعها الجغرافي تباينا كبيرا بين مختلف الاقتصادات والمناطق، وقد عرفت تطورا ملحوظا لصالح الدول النامية، بعدما كانت تسيطر عليها الدول المتقدمة

الفرع الأول: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة على مستوى العالم اتجاها تصاعديا منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، خاصة خلال النصف الثاني من عقد التسعينات، ثم اتجهت للانخفاض اعتبارا من سنة 2001. ولكنها عاودت الارتفاع في سنة 2005، ثم انخفضت مرة أخرى في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، لتنتعش بعد ذلك وتشهد تذبذبا في العقد الثاني من القرن 20.

الشكل رقم (8.1): حجم ومعدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم خلال الفترة (2000-2019)

(2019)



المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

UNCTAD, UnctadStat-Reports, Online: <http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx> .

يظهر الشكل رقم (8.1)، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم خلال الفترة 2000-2019، حيث استمرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع طوال الفترة 1993-2000، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 23.04%، لتصل إلى 1402.68 مليار دولار سنة 2000، فالتوسع العالمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحركه أكثر من 60000 شركة عبر وطنية تضمن أكثر من 800000 شركة منتسبة في الخارج (في سنة 1999).¹ وفي أعقاب المستويات العالية التي سجلت سنة 2000،

¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2002 (عرض عام)، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2002، ص 1.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

شهدت التدفقات العالمية انخفاضاً خلال الفترة 2001-2005، وذلك لعدم استقرار الأوضاع العالمية في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، والتي أثرت سلباً على معدلات النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى اضطراب حركة أسواق رأس المال عالمياً.¹ كانت المملكة المتحدة أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2005 بـ 165 مليار دولار. لترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2006-2007، وتصل إلى 1970.94 مليار دولار (معدل نمو 25.83%)، وهو أعلى مستوى تحققه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى الآن. ومن محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عن ذلك من ارتفاع في أسعار الأسهم أدى إلى زيادة في قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. ونتيجة لارتفاع أرباح الشركات أصبحت الحصائل المعاد استثمارها عنصراً هاماً من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، فمثلت قرابة 30% تقريباً من إجمالي التدفقات الداخلة على الصعيد العالمي في سنة 2006، وقرابة 50% من تلك التدفقات في البلدان النامية وحدها.² وبسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد ذلك، حيث عرفت متوسط معدل نمو سالب بلغ -7.8%، سنة 2008 (1744.1 مليار دولار)، و -32.05% سنة 2009 (1185.03 مليار دولار). حيث بدأت التدفقات العالمية في الهبوط إلى أدنى مستوى لها والاستقرار عند هذا المستوى في النصف الأخير من سنة 2009. وكان الركود في عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود مسئولاً عن معظم الانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2009.³ وعرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم انتعاشاً في سنة 2010 (1243.67 مليار دولار)، حيث سجلت معدل نمو 4.72%. هذا النمو المعتدل كان أساساً نتيجة تدفقات عالية إلى البلدان النامية، التي مع الاقتصاديات الانتقالية لأول مرة جذبت أكثر من نصف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2010 ظلت أقل بـ 15% من متوسطها قبل الأزمة، و 34.26% أقل من ذروتها في 2007. في سنة 2012 تراجع انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انخفضت التدفقات بنسبة 18% إلى مبلغ 1.49 تريليون دولار. وكان هذا الانخفاض الحاد في تناقض صارخ مع سائر المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الدولية والعمالة التي سجلت جميعها معدلات نمو إيجابية على الصعيد العالمي. ودفعت هشاشة الاقتصاد وحالة عدم اليقين التي تلف السياسات العامة في عدد من الاقتصادات الرئيسية بالمستثمرين إلى توخي الحذر.⁴ وواصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضها سنوات 2013 (1456.32 مليار دولار) و 2014 (1403.86 مليار دولار) على التوالي، وهو ما يرجع في معظمه إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم التيقن بخصوص السياسات لدى المستثمرين، ومخاطر الجغرافيا السياسية المرتفعة. وكانت الاستثمارات الجديدة أيضاً تقابلها بعض عمليات سحب الاستثمار الكبيرة.⁵ وفي سنة 2013 جذبت الاقتصاديات النامية والانتقالية معاً 50.8% من التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر متجاوزة في سابقة من نوعها مجموع التدفقات إلى البلدان المتقدمة

¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2002 (عرض عام)، مرجع سابق، ص 12.

² الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007 (عرض عام)، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2007، ص 1.

³ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010، مرجع سابق، ص 3.

⁴ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2013، مرجع سابق، ص 01.

⁵ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2014، مرجع سابق، ص 01.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

واستمرت البلدان النامية في وضعها القيادي من حيث التدفقات الداخلة على صعيد العالم، وارتفعت هذه النسبة الى 52.31% سنة 2014، وكانت الصين هي ثاني أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم سنة 2014. في سنة 2015 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسبة 32.24% لتشكل 2041.77 مليار دولار، وهو اعلى مستوى لها حتى الان. وكان تصاعد عمليات الدمج والتملك العابرة للحدود، التي بلغت قيمتها 721 مليار دولار، هو العامل الرئيسي وراء الانتعاش¹. غير انه في السنوات الثلاث الموالية 2016-2018، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا انخفاضا مستمرا، مشكلة 1983.48، 1700.47 و 1495.22 مليار دولار على التوالي، وهو ما يدل على أن الطريق الى الانتعاش الكامل للاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال مليئة بالعثرات رغم ارتفاعها الطفيف سنة 2019 (ب 2.99% وصولا الى 1539.88 مليار دولار).

مع تحول الإنتاج الدولي وكذلك مؤخرا الاستهلاك الدولي نحو الاقتصاديات النامية والانتقالية، قامت الشركات عبر الوطنية على نحو متزايد بالاستثمار في المشاريع المحققة للكفاءة والمشاريع الباحثة عن السوق في هذه الاقتصادات. ففي سنة 2019 كان 08 اقتصادات نامية وانتقالية ضمن أكبر 20 اقتصادا مضيفا للاستثمار الأجنبي المباشر: الصين (المرتبة 02)، سنغافورة (03)، البرازيل (06)، هونغ كونغ (07)، الهند (09)، المكسيك (14)، الاتحاد الروسي (15)، اندونيسيا (18).

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم

إن المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تستخدم بشكل مباشر وواضح ليس فقط على مستوى الدول النامية وإنما بينها وبين الدول المتقدمة، رغم الاختلاف في أسباب التدفق لكل منها:

أولاً: الاقتصادات المتقدمة

وفقا للشكل رقم (9.1)، استحوذت البلدان المتقدمة كمجموعة على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم خلال الفترة 1993 – 2000، حيث بلغ متوسط حجم التدفقات السنوية 442.1 مليار دولار، وبما نسبته 67.34%، وفي سنة 2001 شهدت زيادة في التدفقات من الناحية المطلقة بلغت 548.46 مليار دولار، وأهميتها النسبية ارتفعت إلى 70.98% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الحصة الأعلى خلال الفترة المدروسة. لتتخفف بعد ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة خلال الثلاث سنوات التالية (2002-2004) وتعاود الارتفاع سنة 2005 مشكلة 585.75 مليار دولار وحصة قدرها 61.81%. واستمرت التدفقات في الزيادة خلال السنتين 2006 (941.07 مليار دولار) و 2007 (1282.18 مليار دولار) مع الاحتفاظ بحصة الأسد (67.77%). بعد 2007، وبسبب الأزمة المالية العالمية، تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المتقدمة مشكلة 794.31 مليار دولار (55.34%) سنة 2008، ثم 602.83 مليار دولار (50.87%) سنة 2009، وفي سنة 2010 لأول مرة شكلت الأهمية النسبية للدول المتقدمة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية أقل من النصف (48.40%)، واستحوذت على 710.39 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم. ولكنها لم تكن الأخيرة، ففي سنتي 2013 و 2014 كانت أيضا حصة الدول المتقدمة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي على التوالي 49.2% (716.49)

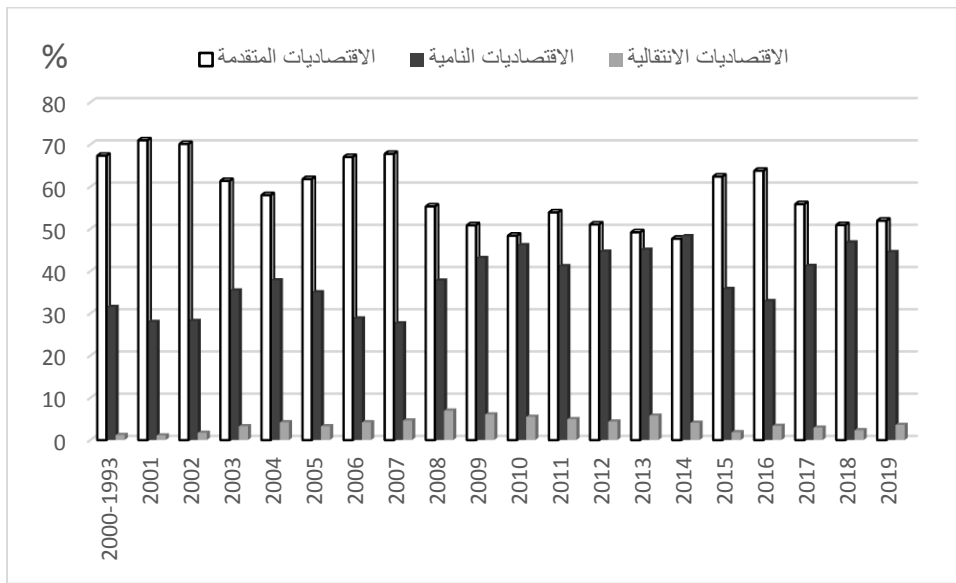
¹ تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2016 (عرض عام)، مرجع سابق، ص 01.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

مليار دولار) و 47.69% (669.56 مليار دولار). في سنتي 2015 و 2016 اقتربت التدفقات الى الدول المتقدمة من مستواها قبل الازمة (سنة 2007)، حيث استحوذت على 1274.40 مليار دولار (62.42%) و 1265.25 مليار دولار (63.79%) على التوالي. لتراجع بعد ذلك التدفقات الى الدول المتقدمة وصولا الى 761.39 مليار دولار (50.92%) سنة 2018، وشكلت 51.96% سنة 2019.

ويمكن إرجاع تزايد نصيب البلدان المتقدمة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الأسباب يتمثل أهمها في قيام تلك الدول بتهيئة المناخ المناسب لتلك الاستثمارات. بالإضافة إلى تواجد الشركات دولية النشاط فيها والتي تعتبر المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (9.1): حصة مختلف الاقتصاديات من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد



المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

UNCTAD, UnctadStat-Reports, Op.cit.

أما داخل مجموعة البلدان المتقدمة تظهر بيانات الجدول رقم (2.1)، ما يلي:

- أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استحوذت في المتوسط على 26.13% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم توظيفه في الدول المتقدمة خلال الفترة 2000 – 2019، تليها المملكة المتحدة (10.97%) ثم ألمانيا (6.62%) ثم هولندا (5.61%)، واستحوذت الولايات المتحدة على أكبر حصة لها في سنة 2008 بـ 38.57% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم توظيفه في الدول المتقدمة.
- في سنة 2008، استحوذت دولتين فقط هما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة معا على 50.17% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة الى الدول المتقدمة.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

➤ تأثرت التدفقات المتجهة الى الدول المتقدمة سلبا بالازمة المالية العالمية التي اندلعت في 2008، ولقد عرفت العديد من الدول المتقدمة تدفقات سالبة؛ في سنة 2008 نجد بلجيكا(-13.86%)، إيطاليا(-10.84%)، هولندا(-6.78%). في سنة 2010، نجد اليابان(-1.25%) وهولندا(-7.18%).

ثانيا: الاقتصاديات النامية

مع بداية التسعينات، شهد تكوين محافظ دول العالم تغييرات هامة ناتجة عن تحول ملحوظ في تدفقات رأس المال الدولي. الملامح الرئيسية لهذا التحول هي أن التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية قد أصبح معظمها خاصة، وتتكون الآن بشكل كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث اصبح الاستثمار الأجنبي المباشر شكل التمويل الخارجي الأهم في معظم البلدان النامية. لقد عرف نصيب الاقتصادات النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا خلال التسعينات، حيث استطاعت البلدان النامية أن تستقطب نحو 31.48% (163.81 مليار دولار) من التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل رقم 2.1)، ليعرف بعد ذلك الاتجاه السنة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية اتجاها صعوديا رغم الأرقام السالبة لمعدل النمو في سنوات: 2009 (-22.4%)، 2013 (-1.53%)، 2014 (-10.67%)، 2016 (-0.19%)، وشكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية مبلغ 729.89 مليار دولار سنة 2015 كأكبر حجم من الاستثمار الأجنبي المباشر حتى الان، واستقطبت 684.72 مليار دولار سنة 2019.

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مجموعة البلدان النامية بظاهرة تركز مصادر تدفقه ومناطق جذبه، وتمثل مصادر التدفق الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وإنجلترا، أما مناطق الجذب الرئيسية له داخل مجموعة البلدان النامية فتتمثل في إقليمي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (2.1)، يمكن ابداء الملاحظات التالية:

➤ أن إقليم شرق وجنوب شرق آسيا يستحوذ على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية. فمن الناحية المطلقة، ارتفعت من 141.87 مليار دولار في سنة 2000 إلى 434.85 مليار دولار سنة 2015 و 403.11 مليار دولار سنة 2019. أما من حيث الحصة لدول الإقليم من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية فقد بلغت في المتوسط 52.84% خلال الفترة 2000-2019. وكانت اعلى حصة لها 61.86% سنة 2017.

➤ بخصوص أهم البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم شرق وجنوب شرق آسيا، كانت الصين على قمة الاقليم، حيث استحوذت في المعدل على ما يعادل 36.09% من التدفقات المتجهة الى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وحققت الصين افضل رقم لها، 141.22 مليار دولار سنة 2019 وهو ما يعادل 35.03% من التدفقات المتجهة الى المنطقة. ثم تأتي هونغ كونغ ثانيا، حيث استحوذت خلال الفترة 2000 - 2019 على 24.55% من التدفقات المتجهة الى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، وحققت افضل رقم لها، 174.35 مليار دولار سنة 2015، وهو ما يعادل 40.1% من التدفقات المتجهة الى الإقليم. ثم تأتي كل من سنغافورة وماليزيا.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

- أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فقد احتلت المرتبة الثانية من حيث نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان النامية، حيث استحوذت في المتوسط على 131.54 مليار دولار خلال الفترة 2000 – 2019، وهو ما يعادل 24.86% من مجموع التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات النامية، وكانت 34.45% سنة 2000 هي أعلى حصة للإقليم، وأكبر قيمة هي 200.99 مليار دولار سنة 2011. وفي سنة 2019 استحوذ الإقليم على 164.24 مليار دولار (23.99%).
- داخل إقليم أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، في متوسط الفترة 2000 – 2019، استحوذت 04 اقتصادات (البرازيل، المكسيك، الأرجنتين والشيلي) على ثلاثة أرباع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للإقليم.
- يلاحظ أن البرازيل استحوذت من حيث المتوسط السنوي للفترة 2000-2019، على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث شكّلت حصتها 36.58% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم، تليها المكسيك (22.03%)، الشيلي (10.29%) ثم الأرجنتين (6.59%). وفي سنة 2011، استقطبت البرازيل 97.42 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو أكبر مبلغ من الاستثمار الأجنبي المباشر تجذبه البرازيل خلال الفترة 2000 – 2019، وهي ما تعادل 48.47% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم. في حين كانت أكبر حصة للمكسيك (42.74%) سنة 2001، وكان المبلغ 48.21 مليار دولار سنة 2013 أكبر حجم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تستقطبه المكسيك.
- استحوذ إقليمي شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي في المتوسط على 78.3% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى الاقتصادات النامية، والتي كانت 95.71% سنة 2000، لتصبح 82.86% سنة 2019.
- في المتوسط ثلاثة أرباع التدفقات المتجهة إلى إقليم جنوب آسيا اتجهت إلى الهند. ابتداء من سنة 2006 ارتفعت التدفقات المتجهة إلى الهند بأكثر من الضعف وشكلت 50.55 مليار دولار سنة 2019.
- بالنسبة لإقليم غرب آسيا، كانت التدفقات المتجهة إليه ضعيفة، حيث استحوذت في المتوسط على 55.65 مليار دولار خلال الفترة 2000 – 2019، وهو ما يعادل 10.52% من مجموع التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات النامية. وسجلت أكبر رقم 98.29 مليار دولار سنة 2008، وهو ما يعادل 17% من مجموع التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات النامية.
- بالنسبة لمنطقة إفريقيا، فكانت التدفقات المتجهة إليها ضعيفة، حيث استحوذت في المتوسط على 43.21 مليار دولار خلال الفترة 2000 – 2019، وهو ما يعادل 8.17% من مجموع التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات النامية. وكان أكبر رقم سجلته 58.01 مليار دولار سنة 2008، وهو ما يعادل 10.04% من مجموع التدفقات المتجهة إلى الاقتصادات النامية.
- أما منطقة أوقيانيا فكانت التدفقات المتجهة إليها ضعيفة جدا، حيث إن أكبر مبلغ جذبته كان 3.49 مليار دولار سنة 2012، ما يعادل 0.52% من التدفقات الواردة إلى الدول النامية. وجذبت في المتوسط 1.69 مليار دولار خلال الفترة 2000 – 2019.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

الجدول رقم (2.1): حصص أهم الدول النامية والانتقالية والمتقدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم (2000-2019)

2019	2017	2015	2013	2012	2010	2009	2008	2007	2005	2002	2000	
1539,88	1700,47	2041,77	1456,32	1493,83	1243,67	1185,03	1744,10	1891,71	947,71	589,91	1356,61	العالم (مليون دولار)
800,24	950,15	1274,41	716,49	762,70	710,39	714,03	794,31	1282,08	585,75	413,63	1119,10	الاقتصادات المتقدمة
9,71	5,16	28,33	23,90	11,67	57,58	64,44	-13,86	93,43	34,37	16,25	88,74	بلجيكا
33,96	24,83	45,37	34,28	16,06	13,89	30,73	37,59	63,50	33,23	21,52	27,50	فرنسا
36,36	60,35	30,54	12,78	28,18	65,64	23,81	8,13	80,21	47,45	53,52	198,28	المانيا
26,57	24,05	19,64	24,28	93,00	9,18	20,08	-10,84	43,85	23,29	17,06	13,38	إيطاليا
14,55	10,98	2,98	2,30	1,73	-1,25	11,94	24,43	22,55	2,78	9,24	8,32	اليابان
84,22	60,48	178,99	51,12	25,01	-7,18	38,75	-6,78	114,16	39,05	25,04	63,86	هولندا
59,14	101,24	39,19	51,68	55,45	58,20	89,71	92,16	176,84	182,93	19,68	115,30	المملكة المتحدة
246,21	277,26	467,63	201,39	199,03	198,05	143,60	306,37	215,95	104,77	74,46	314,01	الولايات المتحدة
684,72	700,64	729,89	655,95	666,17	622,01	460,25	578,02	522,39	331,30	166,24	231,59	الاقتصاديات النامية
164,24	156,19	156,41	185,43	200,34	160,67	86,06	138,89	116,95	77,15	56,38	79,79	أمريكا اللاتينية والكاربي
6,24	11,52	11,76	9,82	15,32	11,33	4,02	9,73	6,47	5,27	2,15	10,42	الأرجنتين
71,99	66,58	49,96	59,09	82,06	77,69	25,95	45,06	34,59	15,07	16,59	32,78	البرازيل
11,44	6,52	20,49	21,68	30,55	15,03	14,17	15,52	12,57	7,10	2,55	4,86	الشيلي
32,92	34,16	35,35	48,21	21,74	27,13	17,85	29,53	32,48	26,04	24,10	18,25	المكسيك
403,11	433,43	434,85	342,08	326,51	313,55	216,36	260,83	262,36	168,67	89,21	141,87	شرق وجنوب شرق آسيا
68,38	110,68	174,35	74,29	70,18	70,54	55,54	58,32	58,40	34,06	3,66	54,58	هونغ كونغ
141,22	136,31	135,58	123,91	121,07	114,73	94,07	108,31	83,52	72,41	52,74	40,72	الصين
92,08	83,60	59,70	56,67	60,10	57,46	18,53	11,81	42,61	17,75	5,34	14,75	سنغافورة
57,43	51,64	51,22	35,61	32,37	34,86	42,47	56,59	34,60	14,18	10,57	4,87	جنوب اسيا
50,55	39,90	44,06	28,20	24,20	27,42	35,63	47,10	25,35	7,62	5,63	3,59	الهند
49,16	51,16	48,51	56,18	61,80	72,07	75,05	98,29	85,24	51,74	7,66	10,94	غرب آسيا
45,37	41,53	57,56	52,13	55,93	46,58	56,65	58,01	51,05	29,29	14,76	9,65	افريقيا
1,20	0,91	1,60	2,68	3,49	1,95	2,10	2,64	1,22	2,28	0,14	0,12	اوقيانيا
54,92	49,68	37,48	83,88	64,97	63,80	61,84	117,73	87,23	30,67	10,05	5,92	الاقتصاديات الانتقالية
31,73	25,95	11,86	53,40	30,19	31,67	27,75	75,86	54,92	14,38	3,43	2,65	روسيا

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

UNCTAD, UnctadStat-Reports, Op.cit.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

ثالثا: الاقتصاديات الانتقالية

بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية، كانت التدفقات المتجهة إليها هامشية، حيث استحوذت في المتوسط على 55.68 مليار دولار خلال الفترة 2000 – 2019، وهو ما يعادل 3.89% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا، وسجلت أكبر رقم 117.73 مليار دولار سنة 2008، وهو ما يعادل 6.75% من مجموع التدفقات المتجهة الى العالم. واستحوذت روسيا(باعتبارها اهم مقصد للاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم) في المتوسط على 54.44% من التدفقات المتجهة الى الإقليم. في سنة 2008 استقطبت روسيا 75.86 مليار دولار وهو ما يعادل 64.43% من التدفقات المتجهة الى الاقتصاديات الانتقالية.

المطلب الثاني: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوزيعها القطاعي

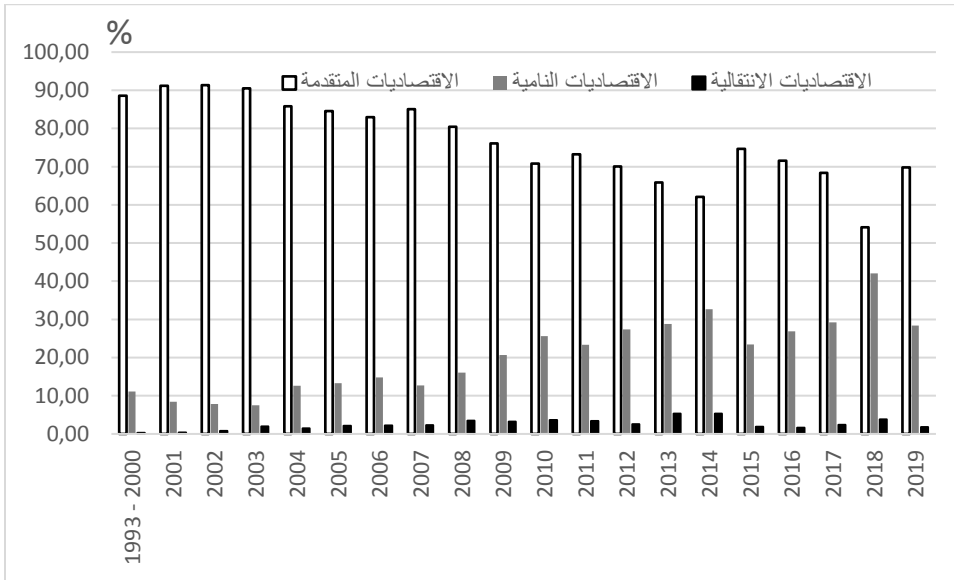
عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى العالم تطورا ملحوظا سواء من حيث مصادر تدفقها او توزيعها القطاعي. وفيما يلي بيان لهذه التطورات:

الفرع الأول: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى العالم

تتسم حركة الاستثمار الأجنبي المباشر بدرجة عالية من التركيز سواء على مستوى الدول المصدرة أو المتلقية، ويمكن القول بأن الدول الصناعية المتقدمة تمثل المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. مع تنامي حصة الدول النامية.

أولا: البلدان المتقدمة كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر

الشكل رقم(10.1): حصة الاقتصاديات الثلاث في التدفقات العالمية الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

UNCTAD, UnctadStat-Reports, Op.cit.

من الشكل رقم(10.1)، يمكن ملاحظة سيطرة الدول المتقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة الى العالم، وتنعكس اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر كنتيجة لتطور الظروف العالمية وخاصة في ظل ما تتصف به الدول المتقدمة من تحرر كبير في

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وتعتبر البلدان الصناعية المتقدمة المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي سنة 2001 كانت مساهمة مجموعة الاقتصادات المتقدمة 91.19% (623.29 مليار دولار) من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالميا. إلا أن هذه النسبة عرفت هبوطا مستمرا (من حيث الاتجاه العام)، وكانت أقل حصة لها 54.14% سنة 2018. وهذا يعكس مدى حجم التركيز في مصادر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى امتلاك تلك البلدان للشركات متعددة الجنسية التي تقوم بالاستثمار في مختلف أنحاء العالم،

أما داخل مجموعة البلدان المتقدمة، ولتوضيح مدى وطبيعة التركيز فيما يتعلق بمصادر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الدولي، تظهر بيانات الجدول رقم (3.1) ما يلي:

➤ استحوذت 7 دول صناعية متقدمة (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، هولندا، فرنسا، ألمانيا واليابان) كمتوسط للفترة 2000 - 2019 على 69.63% من جملة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من قبل الاقتصادات المتقدمة، وما يعادل 53.30% من جملة التدفقات الصادرة عالميا.

➤ تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالميا. حيث استحوذت كمتوسط للفترة 2000 - 2019، على 23% من التدفقات الصادرة من الدول المتقدمة. ثم تأتي في المرتبة الثانية اليابان بنسبة 9.84%، ثم هولندا 9.63%، ألمانيا 7.92% ثم فرنسا 6.94%. ولكن هذه النسب تغيرت طوال الفترة 2000 - 2019. في سنة 2014 استحوذت الولايات المتحدة على 39.25% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول المتقدمة، وهي أعلى حصة محققة لها حتى الآن.

➤ يمكن بوضوح ملاحظة التراجع الكبير لحصة المملكة المتحدة؛ بينما كان حجم التدفقات الصادرة من المملكة المتحدة 232.74 مليار دولار سنة 2000، لتراجع تدريجيا كاتجاه سنة، وقد شكلت 40.49% سنة 2013. كما ظلت التدفقات الخارجة من المملكة المتحدة سلبية خلال 2014 - 2016، على التوالي، (2014 - 151.29 مليار دولار)، (2015 - 66.82 مليار دولار) ثم في 2016 (-37.61 مليار دولار)، وذلك بسبب القروض السلبية داخل الشركات.

ثانيا: البلدان النامية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية منخفض إذا قورن بمجموعة البلدان الصناعية المتقدمة. ورغم ذلك فقد شهدت تلك التدفقات من هذه الدول تحسنا ملحوظا، حيث ارتفعت من 10.93% سنة 2000، إلى 38.25% سنة 2016 من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة في العالم، وكانت أكبر حصة للبلدان النامية 44.18% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالميا سنة 2014.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

الجدول رقم (3.1): حصص أهم الدول النامية والمتقدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى العالم (2000-2019) - مليار دولار-

2019	2017	2015	2013	2012	2010	2009	2008	2007	2005	2002	2000	
1313,7	1600,9	1708,0	1421,2	1305,4	1396,0	1182,7	1712,7	2170,4	833,1	497,0	1163,7	العالم
7	8	9	9	5	3	5	4	6	8	7	3	
916,88	1095,1	1275,5	936,47	914,52	988,49	900,0	1378,1	1845,9	704,6	453,9	1071,79	الاقتصادات المتقدمة
24,13	52,35	41,3	14,3	-3,98	37,84	13,07	74,72	137,05	41,83	32,72	58,21	اسبانيا
22,81	25,5	13,04	30,29	29,37	20,73	27,32	30,91	39,08	28,63	10,6	40,91	السويد
19,7	33,6	55,2	40,69	41,54	0,58	21,96	17,29	80,13	32,66	12,28	86,36	بلجيكا
105,64	35,98	53,22	20,38	35,44	48,16	100,87	103,28	110,64	68,06	23,3	161,95	فرنسا
98,7	104,09	99,03	39,53	62,16	125,45	68,54	71,51	169,32	74,54	18,94	57,09	المانيا
24,93	24,53	21,64	25,14	8,01	32,69	21,28	67	96,23	39,36	11,37	6,69	إيطاليا
226,65	164,68	136,25	135,75	122,55	56,26	74,7	128,02	73,55	45,78	32,28	31,56	اليابان
124,65	46,9	247,74	69,72	17,94	68,36	26,27	68,49	55,61	119,69	32,02	75,63	هولندا
31,48	117,55	-66,82	40,49	20,7	48,09	28,97	198,19	335,89	88,56	53,8	232,74	المملكة المتحدة
124,9	300,39	264,36	303,43	318,2	277,78	287,9	308,3	393,52	15,37	134,95	142,63	الولايات المتحدة
76,6	78,35	67,44	57,36	55,86	34,72	39,6	79,28	64,63	27,54	26,77	44,68	كندا
373,1	467,36	541,82	552,24	491,53	442,16	336,25	441,76	372,98	123,23	79,55	127,15	الاقتصادات النامية
41,6	38,25	21,7	35,89	41,46	54,7	14,76	37,38	24,4	18,79	5,47	8,21	أمريكا اللاتينية والكاريبي
7,94	5,53	15,54	9,36	19,73	8,47	7,54	9,15	4,85	2,14	0,34	3,99	الشملي
10,23	3,92	10,91	15,49	22,88	14,37	9,86	0,44	9,71	6,47	0,9	0	المكسيك
506,45	531,44	460,25	450,59	396,21	314,07	263,31	295,19	261,66	119,52	61,34	107,09	شرق وجنوب شرق آسيا
59,28	86,7	71,82	80,77	83,41	86,25	59,2	48,38	64,17	27	13,16	54,08	هونغ كونغ
117,12	158,29	145,67	107,84	87,8	68,81	56,53	55,91	26,51	12,26	2,52	0,92	الصين
33,28	48,83	45,22	45,28	20,48	35,41	32,04	7,96	40,88	12,55	2,84	6,85	سنغافورة
35,53	34,07	23,69	28,32	30,6	28,22	17,4	19,54	21,83	8,33	3,44	4,84	كوريا الجنوبية
12,28	11,49	7,82	2,18	10,02	16,29	16,27	21,46	17,77	3,49	1,74	0,54	جنوب اسيا
12,1	11,14	7,57	1,68	8,49	15,95	16,06	21,14	17,23	2,99	1,68	0,51	الهند
46,64	47,75	55,11	51,21	26,32	25,94	19,95	46,03	42,99	16,36	3,7	6,26	غرب آسيا
5,38	12,02	6,44	10,26	9,8	10,51	6,46	10,11	11,01	2,12	0,37	1,55	افريقيا
-1,42	0,1	-9,51	2,11	7,72	20,65	15,49	31,59	15,16	-37,05	6,93	3,49	اوقيانيا
23,79	38,47	32,1	75,8	33,2	50,51	38,38	60,3	49,18	18,05	4,05	3,17	الاقتصادات الانتقالية
22,53	34,15	27,09	70,69	28,42	41,12	34,45	56,74	43,85	16,75	3,48	3,15	روسيا

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع: UNCTAD, UnctadStat-Reports, Op.cit

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

في ضوء ما توفره بيانات الجدول رقم (3.1) يمكن ملاحظة ما يلي:

➤ تعتبر مجموعة دول شرق وجنوب شرق آسيا المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية، حيث شكلت مساهمتها في التدفقات الصادرة من البلدان النامية 84.23% في سنة 2000 ثم 135.74% سنة 2019، وهي أكبر حصة لهذه المجموعة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من البلدان النامية، وشكلت 38.55% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالميا سنة 2019، وهي أعلى نسبة مسجلة.

➤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر خلال سنة 2016 من أربع دول نامية (هونغ كونغ، الصين، سنغافورة وكوريا الجنوبية) قد بلغ نحو 65.72% من إجمالي التدفقات الصادرة من الاقتصاديات النامية. والجدير بالذكر أن الشركات دولية النشاط التي تقع مراكزها الرئيسية في هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة قد قامت في أعقاب الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا بإعادة توطین استثماراتها الصادرة المباشرة ونشطت بوجه خاص في عمليات الاندماج والاستحواذ على الصعيد الإقليمي للإسفادة من أسعار الأصول في الدول الأكثر تضررا من الأزمة¹؛

➤ في سنة 2000 كانت التدفقات الصادرة من هونغ كونغ 42.53% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من البلدان النامية لتتخفف بعد ذلك (الاتجاه السنوي)، وشكلت نسبة 15.89% سنة 2019. في حين كانت التدفقات الصادرة من الصين 0.72% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من البلدان النامية، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا (الاتجاه السنوي)، وشكلت نسبة 31.39% سنة 2019. وبالتالي أخذت الصين الدور الريادي بدلا من هونغ كونغ كأكبر مستثمر من الدول النامية.

➤ تحتل مجموعة اقتصاديات أمريكا اللاتينية والكاريبي المرتبة الثانية في إجمالي التدفقات الصادرة من البلدان النامية حيث شكل نصيبها 8.22% في إجمالي التدفقات الصادرة من البلدان النامية كمتوسط للفترة 2000 - 2019. واستأثرت هذه المجموعة بـ 15.25% من إجمالي التدفقات الصادرة من البلدان النامية سنة 2005.

➤ كمتوسط للفترة 2000 - 2019، استأثرت دولتان (الشيلي والمكسيك)، بـ 60.36% من إجمالي التدفقات الصادرة من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

➤ الأغلبية الساحقة من التدفقات الصادرة من الاقتصاديات الانتقالية مصدرها روسيا. ففي سنة 2000 كانت حصة روسيا 99.53% من التدفقات الصادرة من الاقتصاديات الانتقالية، وشكلت هذه النسبة 94.7% سنة 2019.

في سنة 2019 كانت 07 اقتصاديات نامية وانتقالية من بين أكبر 20 اقتصادا مستثمرا في العالم. وتشمل: الصين (الرتبة 04)، هونغ كونغ (07)، كوريا الجنوبية (09)، روسيا (15)، سنغافورة (10)، الامارات العربية المتحدة (19)، البرازيل (20).

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المستوى العالمي

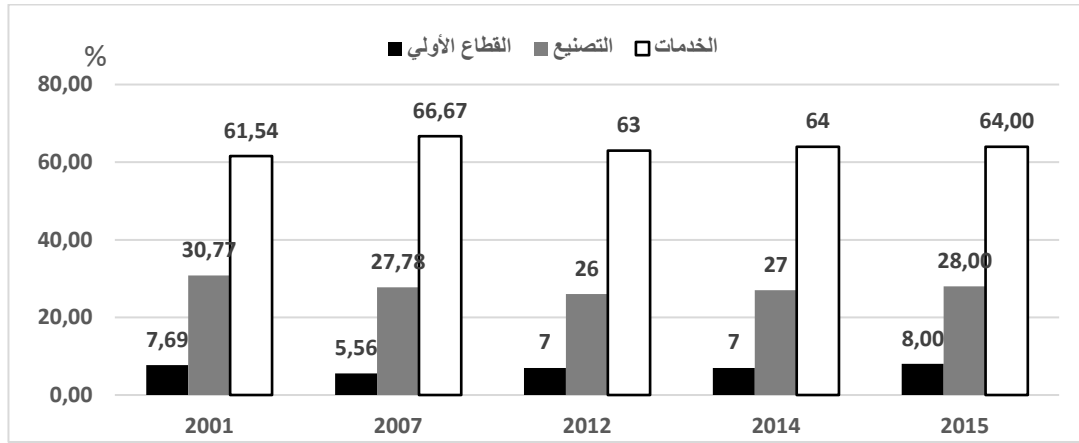
النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر ترافق بتغيرات كبيرة في تكوينه القطاعي. خلال الخمسينات، الاستثمار الأجنبي المباشر تركز في القطاع الأولي والتصنيع القائم على الموارد. ومع بداية عقد الثمانينات من القرن 20 حدث تحول في هيكل التركيب القطاعي

¹ فريد أحمد قبلا، مرجع سابق، ص. 80.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ازداد اتجاه الشركات الأمريكية والبريطانية واليابانية والألمانية، إلى الاستثمار في قطاع الخدمات، أو تلك الفروع الصناعية التي تتسم بكثافة تكنولوجية عالية.

الشكل رقم(11.1): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا



المصدر: بناء على البيانات الواردة في تقارير الاستثمار لسنوات: 2015، 2016 و 2017 من الموقع التالي:

UNCTAD, World Investment report, Op.cit.

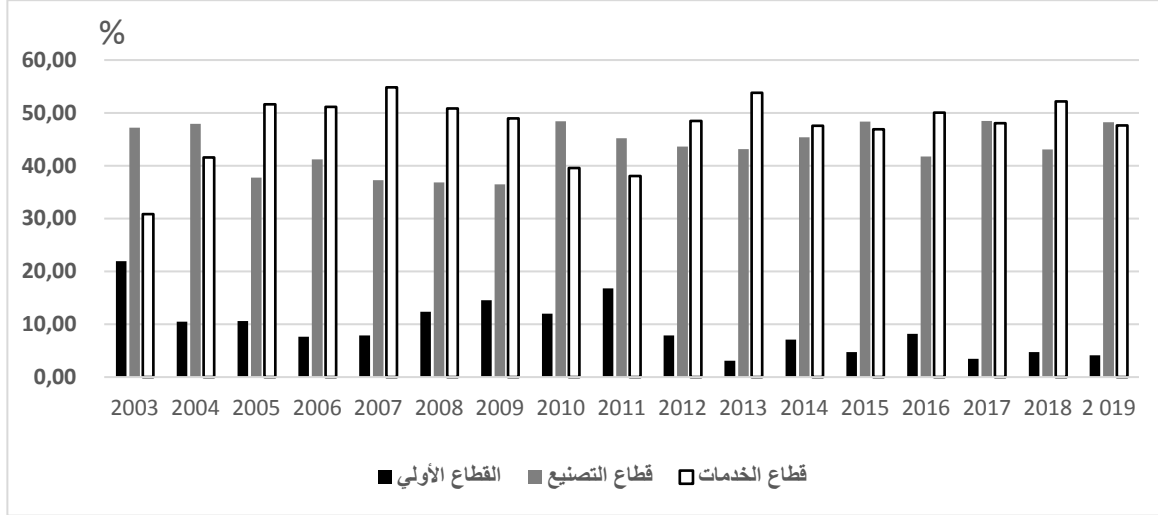
وفقا للشكل رقم(11.1): فان قطاع الخدمات استحوذ على النصيب الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، فبينما في سنة 2001 كان رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في القطاعات الثلاث: الخدمات(61.54%)، التصنيع(30.77%) و القطاع الاولي(7.69%) على التوالي لتصبح سنة 2015، 64%، 28% و 8% على التوالي . وكانت اكبر حصة لقطاع الخدمات في الرصيد العالمي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي 66.67% سنة 2007، وبالتالي استمرار تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في قطاع الخدمات، ولكن هذا لا يعني ان الخدمات كان لها دائما النصيب الأهم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالميا(الشكل رقم(1.8)).

وفقا للشكل رقم(12.1)، خلال سنتي 2003 – 2004، كانت الحصة الأهم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية لصالح قطاع التصنيع بحصة 47.18% و 47.91% على التوالي، تقوده في ذلك المشاريع الجديدة(الاستثمار التأسيسي)، الذي شكل 40% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما كانت حصة الخدمات 30.87% و 41.6% على التوالي. حيث استمرت حصة قطاع الخدمات في الارتفاع الى غاية سنة 2007، لتشكل 54.86%(994.17 مليار دولار) من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تقودها في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ، التي شكلت 34%(613.74 مليار دولار) من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بينما شكلت حصة التصنيع والقطاع الاولي، 37.28% و 7.86% على التوالي. وبسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات الثلاثة، ولم تكن الضحايا الوحيدة لهذا الانخفاض هي الصناعات الدورية مثل صناعة السيارات والصناعات الكيماوية، فالاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التي اتسمت في بادئ الأمر بالقدرة على التكيف مع الأزمة – بما في ذلك الصناعات الصيدلانية وصناعات الأغذية – قد تضررت هي الأخرى في سنة 2009. وكان عدد قليل من

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

الصناعات التي جذبت مزيداً من الاستثمار الأجنبي في سنة 2009 بالمقارنة مع سنة 2008، ألا وهي صناعات توزيع الكهرباء والغاز والمياه؛ فضلاً عن صناعات المعدات الإلكترونية والتشييد والاتصالات.¹

الشكل رقم (12.1): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالم



Source : UNCTAD, ANNEX TABLES, WIR2020, Op.cit.

ان الانتعاش المعتدل في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2010 يحجب خلفه اختلافات قطاعية كبيرة. فالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات، الذي كان مسؤولاً عن معظم الانخفاض الذي حدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للأزمة، قد استمر في مساره النزولي في سنة 2010. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي أحد أكثر الانخفاضات حدة.² بينما انتعشت في سنة 2010 صناعات مثل الأغذية، والمشروبات والتبغ، والمنسوجات والملابس، والسيارات. وانخفض في سنة 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية (التي لم تعان أثناء الأزمة). وشكلت حصص القطاعات الثلاث سنة 2010؛ التصنيع (48.39%)، الخدمات (39.6%)، القطاع الأولي (12.02%). في سنة 2011، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل قطاعات الإنتاج الثلاثة، وكانت أكبر خمس صناعات إسهاما في ارتفاع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، الصناعات الاستخراجية (التعدين والمحاجر والبتروك)، والكيمائيات ومرافق (الكهرباء والغاز والماء) والنقل والاتصالات، وغيرها من الخدمات (التي قادها بشكل كبير قطاع خدمات النفط والغاز الحقلية).³

لقد استمر خلال السنوات العشر الماضية التحول نحو الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، وذلك استجابة لعملية التحرير المتزايدة في هذا القطاع، ولزيادة قابلية الخدمات للتداول تجارياً، ولنمو سلاسل القيمة المضافة التي تؤدي فيها الخدمات دوراً هاماً.

¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2010، عرض عام، مرجع سابق، ص 4.

² الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2011، عرض عام، مرجع سابق، ص 5-6.

³ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2012، عرض عام، مرجع سابق، ص 7-8.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

في سنة 2015، أصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي بركود في أسعار السلع الأساسية. وعلى الصعيد العالمي، أثر انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية على المبلغ الإجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبخاصة في البلدان النامية. وشكلت حصة التصنيع والقطاع الأولي من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في سنة 2015، 47% (700.33 مليار دولار) و5% (70.44 مليار دولار) على التوالي.

عموما، خلال الفترة 2012-2019، عرفت التدفقات إلى القطاعات الثلاث تذبذبا مع سيطرة قطاع الخدمات، التي شكلت كمتوسط للفترة 49.33% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. في حين شكل قطاع التصنيع 45.26%.

الجدول رقم (4.1): التوزيع القطاعي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العالم (%)

	القطاع الأولي			التصنيع			الخدمات		
	2014	2009	2002	2014	2009	2002	2014	2009	2002
الدول المتقدمة	6	7	6	27	28	32	65	62	62
الدول النامية	8	8	7	27	25	38	64	65	55
الاقتصاديات الانتقالية	15	18	9	15	25	39	70	56	58

المصدر: بناء على البيانات الواردة في:

- UNCTAD, World investment report 2004, Op.cit, p.30.
- UNCTAD, World investment report 2016, Op.cit, p.13.
- UNCTAD, Annex tables, Online:
http://archive.unctad.org/sections/dite_dir/docs/WIR11_web%20tab%2024.pdf.

من الجدول رقم (4.1)، يمكن ملاحظة ان قطاع الخدمات يستحوذ على النصيب الأكبر (تقريبا الثلثين) من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في كل المجموعات الاقتصادية، طبعاً مع سبق لصالح الدول المتقدمة، ولقد كان التحول هاما إلى قطاع الخدمات في السنوات العشر الأخيرة بالنسبة للاقتصاديات النامية والانتقالية. فبينما كانت حصة قطاع الخدمات في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، 55% سنة 2002، لترتفع إلى 64% سنة 2014. وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية، من 58% سنة 2002 إلى 70% سنة 2014. ولقد كانت الشركات من الولايات المتحدة تحوز كامل رصيد التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات، وبحلول سنة 2002، ظهرت اليابان والاتحاد الأوروبي كمصدرين هامين في هذا الصدد.

أولاً: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الاقتصادات المتقدمة

ووفقاً لما تشير إليه بيانات الجدول رقم (1.5)، نجد ان التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة اخذ نفس اتجاه التوزيع القطاعي على المستوى العالمي حيث استحوذ قطاع الخدمات على 68.56% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2001-2003)، إلا أنها عادت للانخفاض بعد الازمة المالية العالمية لسنة 2008 إلى 43.01% سنة 2010. وقد تركزت هذه الاستثمارات في قطاع الخدمات في الفروع المتعلقة بالأنشطة التجارية (الخدمات السياحية والبنكية)، وخدمات التمويل، وخدمات الاتصالات والتخزين والنقل والتجارة، ورغم ان قطاع الخدمات استعاد بعض زخمه بعد ذلك إلا انه بقي دون مستوى ما قبل الازمة، وشكل

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

47.08% من التدفقات سنة 2019. أما بالنسبة لقطاع التصنيع، فقد ارتفع نصيبه بعد الازمة العالمية من 21.77% خلال الفترة (2001 - 2003) إلى 53.26% سنة 2017، وشكل نسبة 48.22% سنة 2019. وقد تركز في فروع صناعة الآلات والمعدات، المنتجات الكيماوية، المعدات الكهربائية والالكترونية وصناعات أخرى. بالنسبة للقطاع الأولي حصل على 7.24% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2002، و 7.32% خلال 2007-2009 في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى البلدان المتقدمة. ويلاحظ ارتفاع حصة القطاع الاولي مع تداعيات الازمة المالية العالمية لتصل الى 15.26% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى البلدان المتقدمة سنة 2011. ولكنها عاودت الانخفاض بعد ذلك مع الانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي لتشكل 2.87% سنة 2015، مع تسجيل رقما سالبا (-0.55%) سنة 2017، وانتعاش (4.7%) سنة 2019.

الجدول رقم(5.1): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الثلاث(%)

2011			2010			2009 - 2007			2003 - 2001			%
الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات النامية	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات النامية	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات النامية	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات المتقدمة	الاقتصاديات النامية		
24,20	11,84	15,26	5,84	9,44	11,82	27,35	13,46	7,32	0,1	1,62	7,24	القطاع الأولي
43,49	48,05	42,17	54,15	53,69	45,17	15,15	28,81	22,5	33,98	19,08	21,77	الصناعات التحويلية
32,31	40,11	42,57	40,01	36,87	43,01	57,26	55,17	66,59	61,72	70,56	68,56	قطاع الخدمات
2019			2017			2015			2013			
2.44	3.38	4.7	29,37	7,66	-0,55	19,81	6,15	2,87	-	4,55	8,86	القطاع الأولي
67.81	47.41	48.22	49,06	39,05	53,26	48,64	38,93	52,21	53,80	39,76	39,48	التصنيع
39.75	49.21	47.08	21,57	53,28	47,29	31,54	54,92	44,93	58,64	55,69	51,65	قطاع الخدمات

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في:

- unctad, world investment report 2003, Op.cit, p.192.
- unctad, world investment report 2004, Op.cit, p.318.
- Annex tables, Online:
http://archive.unctad.org/sections/dite_dir/docs/WIR11_web%20tab%2026.pdf , last visited 26/04/2021.

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الاقتصادات النامية

ووفقا لما تشير إليه بيانات الجدول رقم(1.5)، نجد ان تدفقات البلدان النامية الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات قد بدت تنمو بصورة واضحة ابتداء من التسعينات. فنصيب هذه البلدان من الرصيد العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج في

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

بمجال الخدمات قد قفز من 1% في سنة 1990 إلى 10% في سنة 2002، أي بوتيرة أسرع منها في القطاعات الأخرى. كما ازدادت التجارة والخدمات الداعمة للتجارة من جانب الشركات عبر الوطنية المصنعة زيادة سريعة بشكل خاص، بينما نمت خدمات نشاط الأعمال وخدمات الفنادق والمطاعم والخدمات المالية.¹ ووافقت الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع يتجه إلى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا واستمر هذا القطاع في اجتذاب تدفقات كبيرة من الاستثمار، لاسيما في صناعات السيارات والالكترونيات والصلب والبتروكيماويات. وقد انخفض نصيب قطاع الخدمات من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية من 70.56% خلال 2001-2002، الى 55.17% خلال الفترة 2007 - 2009 أي خلال الازمة المالية العالمية وتركزت هذه الاستثمارات في فروع أنشطة التمويل، والنقل والتخزين والاتصالات، والأنشطة التجارية، وخدمات المياه والكهرباء والغاز، التجارة. ولقد أثرت كثيرا الازمة المالية العالمية لسنة 2008 على أنشطة التمويل الذي أدى الى التأثير على حصة الخدمات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بينما ارتفعت حصة القطاع الاولي من 1.63% خلال 2001 - 2003 الى 13.46% خلال 2007 - 2009. انخفاض حصة الخدمات قابله ارتفاع حصة قطاع الصناعات التحويلية من 19.08% خلال 2001 - 2003 الى 25.21% خلال 2007 - 2009، ثم الى 53.69% سنة 2010، أي في ظل الازمة المالية العالمية. وتركزت الاستثمارات في قطاع التصنيع في الكيماويات والمنتجات الكيماوية، المعدات الكهربائية والالكترونية، والصناعات المتعلقة بمولدات السيارات ومعدات النقل، وصناعة الأغذية والدخان والمشروبات. بعد سنة 2010 اخذت حصة قطاع التصنيع في التراجع لصالح قطاع الخدمات. ففي سنة 2013، كانت حصة الخدمات 55.69%، بينما التصنيع شكل 39.76% والقطاع الاولي 4.55%. وكان الحال كذلك في سنتي 2015 و 2017 مع تغير هامشي. رغم عودة القطاع الثانوي سنة 2019، حيث شكل 47.41%، والخدمات 49.21%.

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الاقتصادات الانتقالية

ووفقا لما تشير إليه بيانات الجدول رقم(1.5)، نجد:

➤ استحوذ قطاع الخدمات على نحو 61.72% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو دول الإقليم خلال الفترة 2001-2002، ثم 57.26% خلال 2007-2009، لتتخلف بعد ذلك مع تداعيات الازمة المالية العالمية، حيث شكلت 32.3% سنة 2011. ورغم ارتفاع حصة الخدمات الى 58.64% سنة 2013، الا ان هذا الارتفاع لم يستمر، لتتخلف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات بعد ذلك وصولا الى 21.57% سنة 2017. لتنتعش سنة 2019 مشكلة 39.75%.

➤ شكل قطاع التصنيع 33.98% خلال 2001-2002، و 15.15% خلال 2007-2009، ومع تداعيات الازمة المالية العالمية وما نجم عنه من انكماش التدفقات الى قطاع الخدمات لينعكس ذلك في ارتفاع حصة التصنيع لتشكّل 54.15% سنة 2010. خلال الفترة 2011 - 2019 سيطر التصنيع على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شكل متوسط التدفقات خلال هذه الفترة 52.67%. في سنة 2019 سجل قطاع الصناعات التحويلية أكبر حصة له 67.81%. وتجدر الإشارة إلى

¹ الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2004، عرض عام، مرجع سابق، ص 19.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات قد تركزت في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، وخدمات التمويل، والتجارة.

➤ كان نصيب القطاع الأولي 0.1% خلال 2001 - 2003، وكانت اقل حصة له (-21.21%) سنة 2013، الرقم السلبي ناتج عن عمليات تصفية في مشاريع اندماج واستحواذ عبر الحدود بقيمة 3.73 مليار دولار. واكبر حصة له 29.37% سنة 2017، بفضل ارتفاع صافي مبيعات عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود التي شكلت 13.23 مليار دولار سنة 2017.

خلاصة الفصل الأول

حاولنا في هذا الفصل تقديم مختلف الجوانب النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها المفهوم ومناخ وسياسات الاستثمار، والعوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات بما تتمتع به من خصائص ومقومات، وأيضا معرفة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف، ثم اخيرا اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي من حيث الحجم، المصدر والتوزيع القطاعي، من خلال تحليل مختلف البيانات المتاحة. وأهم النتائج التي خلصنا إليها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرأس مال طويل الاجل من اقتصاد إلى اقتصاد آخر في شكل مشروع، مع امتلاك سيطرة فعلية وتأثير قوي على هذا المشروع.
- تمارس الشركات متعددة الجنسية تأثيرا قويا على توطين الإنتاج في العالم، فهي تسيطر على كافة المجالات الاقتصادية كما تعمل على تجزئة مراحل إنتاج السلعة الواحدة عبر دول مختلفة، ورغم تركيزها في الاقتصاديات المتقدمة، الا ان الاقتصادات النامية عرفت ظهور العديد من الشركات المتعددة الجنسية في العقدين الأخيرين والتي أصبحت تنافس مثيلتها في الدول المتقدمة.
- تتمثل محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي عموما في مجمل العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدد قرار الاستثمار لدى المستثمر الأجنبي.
- إضافة إلى توفر مناخ استثمار ملائم، فإنه عدا الاستثمار الباحث عن الموارد، فإن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشر تتوجه إلى المناطق التي تحقق لها أكثر كفاءة من خلال التكاليف المنخفضة للأجور مع عمالة ماهرة نسبيا، وأيضا تنجده هذه الاستثمارات إلى المناطق التي لها سوق كبيرة ونامية، وأيضا إلى الاقتصاديات التي لديها مستوى مقبول من التنمية التكنولوجية؛
- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للدول النامية نظرا لأثره الإيجابي على الاقتصاد المحلي وعلى التجارة الخارجية؛ من خلال زيادة تراكم رأس المال، زيادة المنافسة والإنتاجية، تحقيق التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد ورفع مستويات توظيف العمالة، نقل التقنية والإدارة، تنويع وتعزيز الإنتاج المحلي، زيادة الصادرات وخفض حجم الواردات.
- سعي الدول المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعظيم منافعتها منها، جعلها تصمم سياسات تنظم وتوجه الاستثمار الأجنبي المباشر بما يتفق والأهداف الوطنية، من خلال وضع تدابير وإجراءات تضبط ممارسات الشركات الأجنبية، وتقدم مختلف الحوافز والضمانات لجذب الاستثمار الأجنبي لخدمة أغراض التنمية. وأصبحت الدول تعتمد استراتيجيات تركز أكثر على اختيار الأهداف وعلى عملية الترويج، وأصبحت هناك منافسة شديدة بين الدول لجذب المشاريع الأجنبية،
- تحظى سياسات الاستثمار باهتمام كبير لدى المستثمرين الأجانب عند اتخاذ قرار الاستثمار،
- ان الاتجاه العام لسياسات الاستثمار الدولية هو نحو التحرير رغم زيادة اتجاه التنظيم بعد الازمة المالية العالمية وزيادة اعتبارات الامن القومي في عمليات الفحص والموافقة. حيث تواصل الدول النامية تحرير سياساتها الاستثمارية لجذب حجم أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكانت الاقتصادات الناشئة في آسيا هي الأكثر نشاطا في ذلك.

الفصل الأول: إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ وسياسات الاستثمار

- تعد سياسات الاستثمار الوطنية العامل الرئيسي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل تعزيز الاستثمار الأجنبي وزيادة الفوائد من جذبه أبرمت الدول بصورة متزايدة اتفاقات استثمار دولية سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو متعدد الأطراف. اغلب اتفاقات الاستثمار الدولية هي معاهدات استثمار ثنائية. حيث تمثل أهم الوسائل لحماية الاستثمارات الدولية في الوقت الحالي. وازدياد عدد اتفاقات الاستثمار الدولية يبين أن السياسات الوطنية أصبحت أكثر ترحيبا بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- يتجه الجزء الأهم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المتقدمة خاصة الصناعية. ومع تحول الإنتاج الدولي وكذلك مؤخرًا الاستهلاك الدولي نحو الاقتصادات النامية والانتقالية، قامت الشركات عبر الوطنية على نحو متزايد بالاستثمار في المشاريع المحققة للكفاءة والمشاريع الباحثة عن السوق في هذه الاقتصادات. حيث عرف نصيب الاقتصادات النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهًا متزايدًا ابتداءً من التسعينات من القرن 20، ففي سنة 2019 كان نصف أكبر 20 اقتصادًا مضيفًا للاستثمار الأجنبي المباشر مكونًا من اقتصادات نامية.
- يعتبر إقليمي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مناطق الجذب الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية. يستحوذ إقليم شرق وجنوب شرق آسيا على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية. وكانت الصين على قمة الإقليم، ثم تأتي هونغ كونغ ثانيًا. أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فقد استحوذت البرازيل على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تليها المكسيك.
- تعتبر البلدان الصناعية المتقدمة المصدر الرئيسي للتدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، أما تلك التدفقات الصادرة من الدول النامية فقد شهدت تطورًا ملحوظًا خاصة في السنوات الأخيرة، وتعتبر منطقة شرق وجنوب شرق آسيا المصدر الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية، وقد أخذت الصين الدور الريادي بدلًا من هونغ كونغ كأكبر مستثمر من الدول النامية. ففي سنة 2019 كانت 07 اقتصادات نامية وانتقالية ضمن أكبر 20 اقتصادًا مستثمرًا في العالم.
- استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وذلك استجابة لعملية التحرير المتزايدة في هذا القطاع، ولزيادة قابلية الخدمات للتداول تجاريًا، ولنمو سلاسل القيمة المضافة التي تؤدي فيها الخدمات دورًا هامًا.

الفصل الثاني:

منع الاستثمار في

الصين، البرازيل والجزائر

عرفنا من الفصل السابق ان نصيب الاقتصادات النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرف اتجاهها صعوديا ابتداء من التسعينات من القرن 20، ويعتبر إقليمي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مناطق الجذب الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول النامية، حيث يستحوذ اقليم شرق وجنوب شرق آسيا على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان النامية، وكانت الصين على قمة الإقليم. أما بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاربي فقد استحوذت البرازيل على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

سعي الدول النامية إلى تعظيم منافعها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جعلها تعمل على تحسين مناخ استثمارها، خاصة من خلال وضع سياسات لتحرير الاستثمار ووضع ضوابط تحكم سلوكيات وممارسات الشركات الأجنبية وتقديم مختلف الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة أغراض التنمية، باعتبار ان الاستثمار محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية، ما يجعل سياسات الاستثمار جزءا أساسيا من استراتيجيات التنمية. ولقد أصبحت هناك منافسة شديدة بين الدول لجذب المشاريع الأجنبية، تستخدم فيها مختلف أنواع الحوافز ومختلف وسائل الترويج المعتمدة من طرف وكالات ترويج الاستثمار، وكانت الاقتصادات الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية هي الأكثر نشاطا في ذلك، خاصة الصين والبرازيل. والجزائر على غرار بقية الدول النامية تسعى لجلب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال العمل على تحسين مناخ الاستثمار وتحرير أكثر لسياسات الاستثمار.

سنتناول في هذا الفصل مناخ الاستثمار في كل من الجزائر، الصين والبرازيل. حيث تم تقسيم عناصر هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: مؤشرات اقتصادية في الصين، البرازيل والجزائر

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

المبحث الثالث: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل

المبحث الرابع: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: مؤشرات اقتصادية في الصين، البرازيل والجزائر

سنتناول في هذا المبحث اهم الخصائص الطبيعية والبشرية في الصين، البرازيل والجزائر، إضافة الى بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن التوازنات الداخلية والخارجية للبلدان الثلاث محل الدراسة.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية والبشرية

سنقوم هنا باستعراض اهم الخصائص الطبيعية والبشرية للدول الثلاث.

الفرع الأول: الموارد الطبيعية والبشرية في الصين

جمهورية الصين الشعبية، وهي التسمية الرسمية لما يعرف بالصين، وهي الدولة الاكثر سكانا في العالم بما يفوق 1.3 مليار نسمة. تقع في شرق آسيا، تتألف من 22 مقاطعة و05 اقاليم ذاتية الحكم و04 بلديات بإدارة ذاتية (بكين وتيانجين وشانغهاي وتشونغتشينغ) ومنطقتان اداريتان خاصتان عالية الحكم الذاتي (هونغ كونغ وماكاو)². عاصمة البلاد هي مدينة بكين. العملة المحلية للصين هي الرمينبي³. نظام الحكم فيها احادي الحزب، يتمثل في الحزب الشيوعي الصيني⁴. وفيما يلي سنقوم باستعراض اهم الخصائص الطبيعية والبشرية للصين.

أولا: الموارد الطبيعية

تمتد الصين على مساحة تقارب 9.6 مليون كيلومتر مربع (1/15 من المساحة البرية لكوكب الأرض)، أي المرتبة الثالثة عالميا من حيث المساحة. حيث يتنوع المشهد الطبيعي في الصين من غابات وسهول وصحاري وجبال وانهار. يبلغ طول الحدود البرية للصين 22117 كم، حيث تجاور الصين 14 دولة⁵. ويتجاوز طول خط الساحل الصيني 18000 كم. باعتبارها جزء مهم من البيئة الطبيعية، تضم الموارد الطبيعية: موارد الأراضي، المياه، المناخ، الحيوانات، النباتات والمعادن وغيرها. وتعتبر الصين دولة غنية بالموارد الطبيعية، بما فيها الموارد المعدنية والطاقوية والتي ساعدت على تطوير الزراعة والصناعة في الصين.

1. الثروة المعدنية:

بسبب طبيعتها الجيولوجية، تمتلك الصين احتياطات مؤكدة من جميع المعادن الاساسية تقريبا:

¹ تعتبر الصين تاوان المقاطعة رقم 23.

² وفقا للأمم المتحدة تعتبر هونغ كونغ وماكاو اقتصادان قائمان بذاتهما منفصلان عن الصين او ما يعرف بالبر الرئيسي.

³ الوحدة الأساسية في الرمينبي هي اليوان، حيث دوليا يستخدم لفظ اليوان.

⁴ حكم الحزب الشيوعي الصين منذ سنة 1949، ولم يقبل بوجود أي معارضة. تمارس سلطة الدولة في الصين من خلال الحزب الشيوعي الصيني، والحكومة الشعبية المركزية ونظيراتها الإقليمية والمحلية. في إطار نظام القيادة المزدوجة، كل مكتب محلي يخضع لسلطة نظريا مساوي لزعيم محلي وزعيم المكتب المقابل، أو وزارة على المستوى الأعلى من الأول. وينتخب الشعب أعضاء المؤتمر على مستوى المقاطعة من قبل الناخبين. هذه المقاطعات على مستوى المؤتمرات الشعبية لديها مسؤولية الإشراف على الحكومة المحلية، وانتخاب أعضاء لمقاطعة (أو البلدية في حالة البلديات مستقلة) مؤتمر الشعبي العام. مؤتمر الشعب لمقاطعة بدوره ينتخب أعضاء المؤتمر الشعبي الوطني الذي يجتمع كل سنة في مارس في بكين. حكم لجنة الحزب الشيوعي في كل مستوى يلعب دورا كبيرا في اختيار المرشحين المناسبين للانتخاب لعضوية الكونغرس المحلية وإلى أعلى المستويات.

⁵ فيتنام، لاوس، بورما، الهند، بوتان، نيبال، باكستان، أفغانستان، طاجكستان، قيرغيزستان، كازخستان، روسيا، منغوليا وكوريا الشمالية.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

بحلول نهاية سنة 2017، تم اكتشاف ما مجموعه 173 نوعا من المعادن في الصين، واحتياطياتها في تزايد. وفقا للمكتب الوطني للاحصاء الصيني¹، في سنة 2017 بلغت الاحتياطيات المؤكدة من خام الحديد في الصين 84.89 مليار طن، المنغنيز 1.85 مليار طن، 64.28 مليون طن من الفاناديوم، 820 مليون طن من التيتانيوم، 3.198 مليون طن من الانثيمون، 10.304 مليون طن من التنجستن، 106.078 مليون طن من النحاس و 184.939 مليون طن من الزنك.

يوجد الحديد اساسا في شمال شرق الصين وشمالها وجنوب غربها. ويوجد النحاس خاصة في جنوب غرب الصين وشمال غربها وشرقها. ويوجد الرصاص والزنك في مختلف انحاء الصين، اما التنجستين والقصدير والموليبدينوم والانثيمون ومعادن الاتربة النادرة، فتوجد بصفة اساسية في جنوب الصين وشمالها. ويوجد الذهب والفضة في مختلف انحاء الصين، وينتشر الفسفور اساسا في جنوب الصين.²

2. مصادر الطاقة :

في سنة 2020، كان للصين المقادير التالية من مصادر الطاقة:³

1- **النفط:** تمتلك الصين 26 مليار برميل من خام النفط، تمثل 1.5% من إجمالي احتياطيات النفط في العالم البالغة 1732.4 مليار برميل. اما الإنتاج فقد بلغ 3.901 مليون برميل/اليوم، اي 4.4% من الإنتاج العالمي البالغ 88391000 برميل/اليوم. هذا المقدار من الإنتاج يشكل حوالي 27.42% من الاستهلاك البالغ 14.225 مليون برميل/اليوم. وبالتالي فائض طلب الاستهلاك يتم تغطيته من خلال الاستيراد. وتبلغ قدرة الصين في تكرير النفط ب 16.691 مليون برميل/اليوم.

2- **الغاز الطبيعي:** تمتلك الصين 8.4 تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة، ما يمثل حوالي 4.5% من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم البالغة 188 تريليون متر مكعب. اما الإنتاج فقد بلغ 194 مليار متر مكعب، أي 5% من الإنتاج العالمي البالغ 3853.1 مليار متر مكعب. اما الاستهلاك فقد شكل 330.6 مليار متر مكعب. وبالتالي فان الإنتاج لا يغطي احتياجات الاستهلاك، وبالتالي اللجوء للاستيراد.

3- **الفحم:** كانت الصين تمتلك 143197 مليون طن من احتياطيات الفحم المؤكدة في سنة 2020، ما يمثل 37% من الاحتياطي العالمي من الفحم البالغ 1074108 مليون طن. اما الإنتاج فبلغ 80.91 مليون طن، أي 50.7% من الإنتاج العالمي الذي شكل 159.61 مليون طن. وبلغ الاستهلاك 82.27 مليون طن(54.3% من الاستهلاك العالمي)، وبالتالي تستهلك الصين أكثر من انتاجها، حيث تغطي فائض طلب الاستهلاك من خلال الاستيراد.

يوجد البترول والغاز الطبيعي بصفة خاصة في شمال شرقي الصين وشمالها وشمال غربها. ويوجد الفحم اساسا في شمال الصين وغربها.

¹ National Bureau of Statistics of China(NBS CHINA), China Statistical Yearbook(2019), online :

<http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm>.

² China Radio International(CRI), chinaabc, online: <http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10302.htm>.

³ British Petroleum Company, BP statistical review of world energy 2021, London: British Petroleum Co, Online : <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

فضلا عن ذلك، ووفقا للمكتب الوطني للإحصاء،¹ في سنة 2018 كان يبلغ إجمالي الموارد المائية لدى الصين 2.746 تريليون متر مكعب من المياه الجوفية والسطحية، حيث تتوفر الصين على 07 انهار يبلغ مجموع التدفق السنوي لها 1.55 تريليون متر مكعب، 63.4% منها يوفرها نهر اليانغتسي. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة 1.349 مليون كلم مربع (حوالي 14% من مساحة البلاد). تتركز هذه الأراضي الزراعية اساسا في سهول شمال والشمال الشرقي للصين وعلى ضفاف نهر اليانغتسي وحوض سيتشوان ودلتا نهر تسوجيانغ، ومن منتجاتها الرئيسية القمح والذرة الشامية والأرز وغيرها من المزروعات الاقتصادية.

ثانيا: الموارد البشرية

الجدول رقم(1.2): العمالة والأجور في الصين

2018	2015	2010	2005	2000	
1,395	1,374	1,34	1,307	1,267	عدد السكان(مليار نسمة)
71,2	73	74,5	72	70,1	السكان في سن العمل(%)
4,28	4,63	4,53	4,52	3,26	معدل البطالة(%)
(318.8)2200	(200.7)1250	(100.4)680	(70.8)580	(49.8)412	الحد الأدنى للأجور باليوان(دولار)

Source : NBS CHINA, China Statistical Yearbook(2019), Op.cit.

وفقا للجدول رقم(1.2)، رغم النمو البطيء، الا ان عدد السكان في الصين في تزايد مستمر، من 1.267 مليار نسمة سنة 2000 وصولا الى 1.395 مليار نسمة سنة 2018. كما نلاحظ ان هناك حجم مرتفع للسكان الذين هم في سن العمل في الصين (الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 سنة)، رغم انخفاض النسبة في السنوات الأخيرة، حيث شكلت 71.2% سنة 2018، في حين كانت النسبة 74.5% سنة 2010. اما بالنسبة لمعدل البطالة في المناطق الحضرية في الصين فهو منخفض، حيث لم يتجاوز مجال ال 4%، مشكلا 4.28% سنة 2018، وهذا بفضل الحجم الكبير للاستثمارات والمشاريع المتواجدة في الصين سواء المحلية والأجنبية(باعتبار الصين مصنع العالم). ومع التحسن الكبير لمختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي للصين، ومن اجل التحول من نموذج اقتصادي يقوده الاستثمار والصادرات الى نموذج يقوده الاستهلاك المحلي، عرفت الأجور في الصين ارتفاعا مستمرا، ترافق مع ذلك ارتفاع مستمر للحد الأدنى للأجور الذي انتقل من 412 يوان (49.8 دولار) سنة 2000، الى 2200 يوان (318.8 دولار) سنة 2018. بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة² في الصين سنة 2018، 96.84%، بزيادة 1.72% عن سنة 2010 (95.12%).³ في سنة 2018 بلغت تخصيصات الحكومة الصينية للتعليم حوالي 3.54% من الناتج المحلي الإجمالي. ووفقا للمكتب الوطني للإحصاء الصيني، في سنة 2018 كان لدى الصين 2940 مؤسسة تعليم عالي، وبلغ العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في مختلف مؤسسات التعليم العالي 38.33 مليون طالب سنة 2018. وفي سنة 2019 كانت ستة(06) جامعات صينية ضمن افضل 100 جامعة حسب تصنيف QS World

¹ NBS CHINA, China Statistical Yearbook(2019), Op.cit.

² معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين هو النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق، والذين يمكنهم القراءة والكتابة مع فهم عبارة بسيطة قصيرة حول حياتهم اليومية.

³ Macrotrends, China Literacy Rate 1982-2020, online : <https://www.macrotrends.net/countries/CHN/china/literacy-rate>, last visited : 10/02/2021.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

¹ University Rankings، حيث جاء جامعة تسينغها في المرتبة 17 عالميا. ووفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، احتلت الصين الرتبة 41 من حيث سهولة العثور على عمالة مهرة، والمرتبة 39 من حيث سهولة الاستعانة بالعمالة الأجنبية.

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية والبشرية في البرازيل

تبلغ مساحة البرازيل 8515767 كم مربع، وبذلك فهي خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة حيث تغطي مساحتها تقريبا نصف قارة أمريكا الجنوبية وتشارك في الحدود البرية مع 09 دول². تنقسم البرازيل إلى 26 ولاية ومنطقة اتحادية واحدة (حيث تقع العاصمة برازيليا)، وكلها مع حكام منتخبين مستقلين. يتم تنظيم الولايات بشكل عام في خمس مناطق: الشمال والشمال الشرقي والغرب الأوسط والجنوب الشرقي والجنوب. تقع معظم غابات الأمازون المطيرة داخل حدود البرازيل.

أولا: الموارد الطبيعية:

تتوفر أراضي البرازيل على ثروات طبيعية هامة ووفيرة، مما يجعل البلاد لاعبا رئيسيا في المواد الخام. وهي منتج ومصدر رئيسي للمنتجات الزراعية ومنتجات التعدين (خاصة خام الحديد)، كما ان غاباتها هي مصدر كبير للثروة. ساعدت كل هذه الموارد على تطوير الزراعة والصناعة في البرازيل فضلا عن كونها مصدرا هاما للعملة الصعبة.

1. الثروة المعدنية:

تعتبر البرازيل من المنتجين الرئيسيين للمعادن في العالم، حيث تنتج ما يقرب من 80 معدن، فضلا عن مساهمتها بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي للبلد، فان صناعة التعدين في البرازيل مسؤولة أيضا عن الفائض التجاري للبلد. في سنة 2016 كانت البرازيل أكبر منتج للنيوبيوم في العالم بـ 80700 طن (93.7% من الإنتاج العالمي)، مع امتلاكها لاحتياطي قدره 16.166 مليون طن، وثاني أكبر منتج لخام الحديد بـ 421.358 مليون طن (18.4% من الإنتاج العالمي)، باحتياطي قدره 28603 مليون طن، و المنغنيز بـ 1.2 مليون طن (6.7% من الإنتاج العالمي)، ولها احتياطي منه قدره 136.492 مليون طن، وثالث أكبر منتج للبوكسيت بـ 37.389 مليون طن (9% من الإنتاج العالمي)، باحتياطي قدره 2600 مليون طن، وخامس أكبر منتج للقصدير بـ 15200 طن (5.8% من الإنتاج العالمي)، واحتياطي قدره 382700 الف طن، والنحاس بـ 338900 طن (احتياطي قدره 11.212 مليون طن).³

والجدول التالي يظهر اهم الموارد المعدنية لدى البرازيل من حيث الاحتياطيات والإنتاج في سنة 2016.

¹ universityrankings.ch, QS World University Rankings, Online : <https://www.universityrankings.ch/results?ranking=QS®ion=World&year=2019&q=>.

² مع الأرجنتين وبوليفيا وكولومبيا وغيانا وباراغواي وبيرو وسورينام وأوروغواي وفنزويلا، فضلا عن منطقة ما وراء البحار الفرنسية في غيانا الفرنسية.

³ KPMG GLOBAL MINING INSTITUTE, Country Mining Guide 2015-brazil-, 2016, <https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/2016/01/brazil-mining-country-guide.pdf>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الجدول رقم(2.2): احتياطيات البرازيل من الموارد المعدنية (سنة 2016)

الاحتياطيات (مليون طن)	اليوم	السيام	الغرافيت الطبيعي	الباريت	المنجنيز	البكسل	الأتربة النادرة	خام الحديد	الفيروكروكيت	الوكسيت
16,1660	0,0337	72,0000	81,5700	136,4920	15,9900	21,0000	28603,00	7,0000	2600,000	0
المساهمة في العالم(%)	98,8	32,8	28,8	23,6	19,3	18,9	17,5	16,8	14,9	9,3
الإنتاج (مليون طن)	0,0807	0,0001	0,0617	0,0121	1,2	0,1346	0,00453	421,358	N/A	37,389

المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الموقع:

Ministry of Mines and Energy - MME Secretariat of Geology, Mineral Sector Bulletin 2020(April),
BRASILIA, APRIL 2020, Online: <https://www.gov.br/mme/pt-br/assuntos/secretarias/geologia-mineracao-e-transformacao-mineral/publicacoes-1/boletim-do-setor-mineral/boletim-do-setor-mineral-junho-2020-englishversion.pdf>.

2. مصادر الطاقة

بحلول نهاية سنة 2020، كان للبرازيل المقادير التالية من مصادر الطاقة:¹

1- النفط: اكتشف النفط في المياه العميقة جدا قبالة الساحل الجنوبي الشرقي للبرازيل والمعروف باسم "نفط ما قبل الملح". تمتلك البرازيل 11.9 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، وهي تمثل 0.7% من إجمالي احتياطيات النفط العالمية البالغة 1732.4 مليار برميل. اما الإنتاج فشكل 3.026 مليون برميل/اليوم، أي 3.4% من الإنتاج العالمي. وشكل الاستهلاك 2.323 مليون برميل/اليوم، أي 2.6% من الاستهلاك العالمي. ويمكن ملاحظة ان انتاج البرازيل من النفط يفوق استهلاكها منه. وتبلغ قدرة البرازيل في تكرير النفط بـ 2.29 مليون برميل/اليوم.

2- الغاز الطبيعي: تمتلك البرازيل 0.3 تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة، وتمثل حوالي 0.2% من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم. وشكل الإنتاج 23.9 مليار متر مكعب، أي 0.6% من الإنتاج العالمي. اما الاستهلاك فكان 32.1 مليار متر مكعب، أي 0.8% من الإنتاج العالمي، وبذلك يتم تغطية فائض طلب الاستهلاك عن الإنتاج من خلال الاستيراد.

3- الفحم: تمتلك البرازيل 6596 مليون طن من احتياطيات الفحم المؤكدة، أي 0.6% من إجمالي احتياطيات الفحم في العالم. اما الإنتاج فكان 90 الف طن، أي 0.1% من الإنتاج العالمي. في حين كان الاستهلاك 580 الف طن، أي 0.4% من الاستهلاك العالمي. وبالتالي الإنتاج اقل من الاستهلاك، هذا العجز يتم تغطيته من خلال الاستيراد.

¹ وفقا للبيانات الواردة في التقرير: British Petroleum Company, Op.cit.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

4- الطاقة المتجددة: نظرا لإمدادات المياه الكبيرة، توفر الطاقة الكهرومائية أكثر من 60% من احتياجات الكهرباء في البرازيل. تنمو حصص طاقة الرياح والكتلة الحيوية والطاقة الشمسية بوتيرة سريعة، ومثلت أكثر من 16% في سنة 2018.¹ كما تعد البرازيل من أكبر منتجي ومصدري الوقود الحيوي للإيثانول في العالم. تعتبر المصادر المتجددة مسؤولة عن أكثر من 80% من توليد الكهرباء في البرازيل، وهو أحد أعلى المستويات في العالم، وهو أعلى بكثير من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (23.8%).² فضلا عن ذلك، باعتبار البرازيل بلد غني بالمياه العذبة، بأكبر احتياطي للمياه العذبة في العالم يصل الى 5/1 المياه العذبة في العالم. ومع توفر الأراضي الصالحة للزراعة البالغ مساحتها 388 مليون هكتار (3.88 مليون كم²)، ما جعل البرازيل البلد الأول عالميا في الإنتاج الزراعي.

ثانيا: الموارد البشرية في البرازيل

الجدول رقم (3.2): العمالة والأجور في البرازيل

2018	2015	2010	2005	2000	
209.469	204.47	195.713	186.127	174.79	عدد السكان (مليون نسمة)
69.74	69.56	68.35	66.63	64.81	السكان في سن العمل (%)
12.33	8.43	7.27	9.57	9.56	معدل البطالة (%)
(261.1)954	(236.9)788	(289.9)510	(123.2)286.7	(82.5)147.3	الحد الأدنى للأجور بالريال (دولار)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات من المواقع التالية:

- the worldbank, indicators, <https://data.worldbank.org/indicator/>.
- Countryeconomy, national minimum wage, <https://countryeconomy.com/national-minimum-wage?anio=2021>

وفقا للجدول رقم (3.2) أعلاه، يمكن ملاحظة ان نمو سكان البرازيل عرف تزايدا مستمرا، حيث في سنة 2018، بلغ عدد السكان في البرازيل أكثر من 209 مليون نسمة، وهي بذلك خامس أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان. كما عرفت نسبة السكان في البرازيل المسموح لهم قانونا بالعمل (من 15 إلى 64 سنة) ارتفاعا مستمرا (كأتجاه عام)، لتصل الى 69.74% من السكان، وهو اعلى من المتوسط العالمي (65%). اما معدل البطالة فهو مرتفع نسبيا، حيث تجاوز 12% سنة 2018. ومع ذلك فقد دخل أكثر من 40 مليون برازيلي إلى الطبقة الوسطى منذ سنة 2002، حيث تم انتشار ما يقرب من 40 مليون برازيلي من الفقر المدقع بحلول سنة 2011، من خلال برامج المساعدة الحكومية والزيادات الحقيقية في الحد الأدنى للأجور. هذا الأخير عرف ارتفاعا مستمرا من 147.3 ريال/شهر (82.5 دولار/شهر) سنة 2000، الى 954 ريال/شهر (261.1 دولار/شهر) سنة 2018. أي اقل من الحد الأدنى للأجور في الصين.

¹ Brazilian Trade and Investment Promotion Agency (ApexBrasil), Investment Guide to Brazil 2019, p.12, <http://www.apexbrasil.com.br/uploads/Investment%20Guide%20to%20Brazil%20-%202019.pdf>

² Idem.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في البرازيل لسنة 2018، 93.23% وهو اقل من الصين، بزيادة 3.622% عن سنة 2006 (89.61%).¹ و في سنة 2018 بلغت تخصيصات الحكومة البرازيلية للتعليم حوالي 6.09% من الناتج المحلي الإجمالي. هناك 2608 مؤسسة للتعليم العالي في البرازيل، منها 2306 للقطاع الخاص و302 قطاع عام. ومن إجمالي المتحقيين بالتعليم العالي (8604526)، هناك أكثر من 75% تابعين للقطاع الخاص.² وفي سنة 2019 جاءت جامعة ساو باولو في المرتبة 118 عالميا حسب تصنيف QS World University Rankings³، وهو افضل ترتيب لمؤسسة جامعية برازيلية. وقد احتلت البرازيل المرتبة 129 من حيث سهولة العثور على عمالة مهرة، وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019. حيث تجد العديد من الشركات الصناعية أن توظيف عمال ذوي مهارات عالية يمثل عقبة أمام إنتاجيتهم ونموهم.

الفرع الثالث: الموارد الطبيعية والبشرية في الجزائر

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، تتوسط دول المغرب العربي الكبير، بمساحة قدرها 2381741 كم²، وهي بذلك التاسعة عالميا والأولى افريقيا وعربيا من حيث المساحة. يقدر طول شريطها الساحلي بـ 1644 كم على طول البحر الأبيض المتوسط، يحدها شرقا تونس وليبيا، وغربا المغرب الأقصى، وموريتانيا والصحراء الغربية، اما جنوبا مالي والنيجر. العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في الجزائر، يتكلمها معظم الجزائريين، وأقرت الأمازيغية كلغة وطنية منذ سنة 2002. ومع ذلك تبقى الفرنسية هي اللغة الأكثر استخداما في المواقع والإدارات الرسمية خاصة المركزية منها، وكبار المسؤولين. يتنوع مناخ الجزائر بتنوع تضاريسها، فهو: متوسطي في الشمال حيث يكون الصيف لطيفا والشتاء ممطرا. مناخ قاري شبه جاف في الهضاب العليا بصيف حار وجاف وشتاء بارد ومتوسط الامطار. مناخ صحراوي يسود جنوب البلاد، يتميز بالحرارة الشديدة والجفاف صيفا وندرة الامطار شتاء.

أولا: الموارد الطبيعية

تتوفر أراضي الجزائر على ثروات معدنية وطاقوية هامة يمكنها ان تساعد في تطوير الزراعة والصناعة في الجزائر:

1. الموارد المعدنية:

بسبب التنوع الجيولوجي خاصة بالمنطقة الساحلية والشرقية، تحصي الجزائر حوالي أربعين نوعا من المواد المعدنية؛ من الفوسفات والحديد والرصاص والزنك الى الملح واليورانيوم ومواد البناء وحتى المعادن النفيسة كالذهب والفضة والاماس وفلزات التربة النادرة... غير ان المستغل منها يقدر بـ 31 مادة. ويعتبر الحديد والفوسفات أهم الثروات المعدنية في الجزائر بإحتياجات مؤكدة تقدر بـ 03 ملايين طن وملياري طن على التوالي. وايضا الرصاص والزنك بإحتياجات تقدر بأكثر من 100 مليون طن منها 50 مليون طن قابلة للاستغلال. اما الذهب فتقدر احتياطاته بحوالي 10 ملايين طن. فضلا عن ذلك فإن الجزائر تمتلك خزانة كبيرة من مواد البناء في شكل مناجم كثيفة في الهواء الطلق الى درجة يصعب معها القيام بتقدير دقيق لهذه الموارد من طين وسجيل وجبس. في المتوسط يبلغ إنتاج الحديد حوالي 01 مليون طن سنويا بينما

¹ The world bank, Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above) – Brazil, Online :

<https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?end=2018&locations=BR&start=2000>.

² Governo do Brasil-Serviços e Informações do Brasil, Censo da educação superior mostra aumento de matrículas no ensino a distância, Online : <https://www.gov.br/pt-br/noticias/educacao-e-pesquisa/2020/10/censo-da-educacao-superior-mostra-aumento-de-matriculas-no-ensino-a-distancia>.

³ universityrankings.ch, Op.cit.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

يتراوح إنتاج الفوسفات بين 1.2 و 1.8 مليون طن، الزنك أكثر من 627 طن. اما الذهب فيقدر انتاجه السنوي بـ 100 كغ. تبقى صادرات الجزائر من المعادن ضعيفة ولا يتجاوز إسهامها في الناتج المحلي الخام نسبة 1%¹. تبقى الامكانيات المنجمية للجزائر من الثروة المعدنية غير مستكشفة بالشكل اللازم، فضلا عن ان المستكشف منها مستغل بشكل جد ضعيف. اذ لا يغطي في الغالب الطلب المحلي. لذلك يفضل الاستعانة بالاستثمار الأجنبي الذي يتحكم بالتقنيات والتكنولوجيا الخاصة بهذا النشاط والتي لا تمتلكها المؤسسات الجزائرية.

2. مصادر الطاقة:

يعتبر النفط والغاز أهم مصادر الطاقة في الجزائر، وتحتل موارد الطاقة دورا مركزيا في الاقتصاد الجزائري ونموه. يتركز النفط في حوضي حاسي مسعود، وعين أمناس، بينما يتركز الغاز الطبيعي في حاسي الرمل. مع نهاية سنة 2020، كان للجزائر المقادير التالية من مصادر الطاقة:²

1- **النفط:** تمتلك الجزائر 12.2 مليار برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، وهي تمثل 0.7% من إجمالي احتياطيات النفط العالمية. اما الإنتاج فشكل 1.332 مليون برميل/اليوم، أي 1.5% من الإنتاج العالمي. وشكل الاستهلاك 366 الف برميل/اليوم، أي 0.4% من الاستهلاك العالمي. وبلغت قدرة التكرير 657 الف برميل/اليوم. ويمكن ملاحظة ان الانتاج يفوق الاستهلاك، حيث ان الفائض يوجه للتصدير.

2- **الغاز:** تمتلك الجزائر 2.3 تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة اعتبارا من سنة 2020، و هي تمثل حوالي 1.2% من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم. اما الإنتاج فقدر بـ 81.5 مليار متر مكعب/السنة، أي 2.1% من الإنتاج العالمي. في حين شكل الاستهلاك 43.1 مليار متر مكعب، أي 1.1% من الاستهلاك العالمي. يوجه فائض الإنتاج عن الاستهلاك الى التصدير.

3- **الفحم:** تمتلك الجزائر 65 مليون طن من احتياطيات الفحم المؤكدة اعتبارا من سنة 2016.³ اما حجم الاستهلاك فيقدر بـ 20000 الف طن في سنة 2020.

تصنف الجزائر ضمن الدول الفقيرة في العالم من حيث الإمكانيات المائية . حيث تتلقى الجزائر حوالي 14 مليار م³ من المياه من الأمطار. تقدر موارد المياه المتجددة بنحو 19 مليار متر مكعب في السنة أي حوالي 450 متر مكعب للفرد في السنة، أي اقل من عتبة ندرة الماء الموصى بها(500 متر مكعب للفرد الواحد).

¹ مجلة وزارة الصناعة والمناجم، ملف صناعة الاسمنت، الرابط:

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/revue_industrie_no0-ar_00.pdf، تاريخ الاطلاع: 2020/05/20.

² وفقا للبيانات الواردة في التقرير:

British Petroleum Company, BP statistical review of world energy 2021, Op.cit.

³ Worldometers, Algeria Coal, Online : <https://www.worldometers.info/coal/algeria-coal/> , last visited : 12/05/2020

الجدول رقم(4.2): العمالة والأجور في الجزائر

2018	2015	2010	2005	2000	
42.23	39.73	35.98	33.15	31.04	عدد السكان(مليون نسمة)
63.49	65.43	67.26	65.89	61.33	السكان في سن العمل(%)
10.42	11.21	9.96	15.27	29.77	معدل البطالة(%)
(154.39)18000	(178.77)18000	(201.64)15000	(136.46)10000	(79.72)6000	الحد الأدنى للأجور بالدينار(دولار)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات من المواقع التالية:

- the worldbank, indicators, <https://data.worldbank.org/indicator/>.
- Countryeconomy, national minimum wage, <https://countryeconomy.com/national-minimum-wage?anio=2021>

بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر اكثر من 31.04 مليون نسمة سنة 2000، وهو في ارتفاع مستمر، حيث شكل اكثر من 42.23 مليون نسمة في سنة 2018(43851043 نسمة سنة 2020). وشكلت الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي(15-64 سنة) 61.33% سنة 2000، لتبلغ اوجها سنة 2010(67.26%)، لتتخفف بعد ذلك وصولا الى 63.49% سنة(62.47% سنة 2020). اما بالنسبة لمعدل البطالة فقد عرف انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 2000، حيث شكل 29.77%، وصولا الى 9.96% سنة 2010، وذلك بسبب ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي بفضل ارتفاع عائدات النفط، وارتفاع عمليات التوظيف في الإدارات العمومية. في سنة 2018 شكل معدل البطالة 10.42%، و12.55% سنة 2020، وفقا لمنظمة العمل الدولية. اما بالنسبة للحد الأدنى للأجور، فقد ارتفع من 6000 دج(79.72 دولار) سنة 2000، الى 18000 دج(232.14 دولار) سنة 2012، ولم يتم تغييره الا في جوان 2020، ليصبح 20000 دج، أي ما يعادل 157.75 دولار بمتوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار سنة 2020، حيث يمكن ملاحظة ان الحد الأدنى للأجور لسنة 2010 و2012 اعلى منه في سنة 2020، وذلك راجع الى الانخفاض المستمر لسعر صرف الدينار مقابل الدولار. في الحقيقة هو اقل من ذلك، نظرا للاختلاف في سعر الصرف بين السوق الرسمية والسوق الموازية(الفرق يزيد عن 30%). وبالتالي يبقى الحد الأدنى للأجور في الجزائر منخفض بالمقارنة مع الصين والبرازيل، وكذلك الامر يتعلق بمتوسط الأجور. بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة في الجزائر 81.4% سنة 2018، بزيادة 11.53 نقطة مئوية عن سنة 2002(69.87%)¹. وفي سنة 2018 بلغت تخصيصات الحكومة الجزائرية للتعليم 5.87% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يمكن تسجيل النسب التالية:²

- 63.6% من سكان الجزائر في سن التكوين سنويا؛
- 96% معدل التمدرس؛

¹ The worldbank, Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above) - Brazil, China, Algeria, Online : <https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?end=2018&locations=BR-CN-DZ&start=2000>.

² Agence nationale de développement des investissements(andi), raisons-pour-investir, Online : <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>, last visited : 11/02/2021.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- 2500000 متخرج وحاصل على شهادة منذ 1962، متخرج من 97 جامعة، 10 مراكز جامعية، 20 مدرسة وطنية عليا، 7مدارس عادية و 12 مدرسة تحضيرية؛
- 1.5 مليون طالب جامعي منهم 35000 مسجل في الدكتوراه و 90000 في الماجستير؛
- ما يقارب عن 700 643 مسجل في التكوين المهني سنويا، منهم 200000 (في المعدل) متخرجين من 1213 مؤسسة (معاهد ومراكز).

وقد احتلت الجزائر الرتبة 76 بالنسبة لمؤشر سهولة إيجاد عمالة مهرة، وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019. وفي سنة 2019 كانت ستة(06) جامعات صينية ضمن افضل 100 جامعة حسب تصنيف QS World University Rankings، حيث جاء جامعة تسينغها في المرتبة 17 عالميا. مما يساهم في تحسين نوعية الموارد البشرية في الصين ورفع كفاءتها.

المطلب الثاني: البنية التحتية

سنتناول في هذا المطلب البنية التحتية لمختلف وسائل النقل، وكذلك البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كل من الجزائر، الصين والبرازيل.

الفرع الأول: البنية التحتية في الصين

وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، احتلت الصين المرتبة 36 من حيث ركيزة البنية التحتية.

أولا: البنية التحتية للنقل والمواصلات

وفقا لتقرير التنافسية لسنة 2019، جاءت الصين في المرتبة 24 فيما يتعلق بمكون البنية التحتية للنقل والمواصلات، من بين 141 اقتصاد شملها التقرير. ووفقا للمكتب الوطني للإحصاء الصيني، تم تسجيل الأرقام التالية:¹

1- **الطرق:** بلغ طول الطرق السريعة 4846500 كم سنة 2018. حيث احتلت الصين المرتبة 10 من حيث تواصل الطرق وفقا للتقرير التنافسية لسنة 2019. والمرتبة 45 من حيث جودة البنية التحتية للطرق.

2- **السكك الحديدية:** في سنة 2018 بلغ طول السكك الحديدية العاملة في الصين 131700 كم منها 92200 كم مكهربة. احتلت الصين المرتبة 61 من حيث كثافة السكك الحديدية. والمرتبة الثاني من حيث كفاءة خدمات القطارات.

3- الموانئ:

- يوجد في الصين 34 ميناء رئيسي وأكثر من 2000 ميناء ثانوي، معظمها موانئ بحرية (باستثناء موانئ مثل شانغهاي ونانجينغ و نانتونغ على طول نهر تشانغ وغوانزو في دلتا نهر اللؤلؤ) وتعتبر معظم المدن الرئيسية في الصين موانئ أيضا او يسهل الوصول اليها بواسطة ميناء قريب.²

¹ NBS CHINA, China Statistical Yearbook(2019), Op.cit.

² نون بوست، الصين.. تعزيز الاستثمارات البحرية للهيمنة على الاقتصاد العالمي، 2020/02/19، الرابط: <https://www.noonpost.com/content/>, تاريخ الاطلاع: 2021/02/12

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

• بلغ طول الممرات المائية الداخلية الخاصة بالملاحة 128700 كم سنة 2018،

وقد احتلت الصين المرتبة الأولى من حيث ربط الشحن البحري. والمرتبة 52 من حيث كفاءة خدمات الموانئ البحرية.

4- طرق الطيران المدني العادي: في سنة 2018 كان للصين 233 مطار مدني مفتوح و6134 طائرة مدنية، منها 3639 طائرة

خاصة بالنقل الجوي. لدى الصين 4945 خط جوي، منها 849 خط دولي. وجاءت الصين في المرتبة الثانية من حيث ربط المطارات والمرتبة 66 من حيث كفاءة خدمات النقل الجوي.

ثانيا: البنية التحتية للاتصالات

وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، احتلت الصين الرتبة 18 من بين 141 اقتصادا، من حيث اعتماد تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. وجاءت في المرتبة السادسة من حيث مشتركي انترنت الالياف البصرية.

في سنة 2019 كانت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الصين، وفقا لتقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات، كالاتي:¹

- شكلت نسبة السكان المشمولون بشبكة خلوية متنقلة 100%، حيث جاءت في المرتبة الأولى في منطقة اسيا والمحيط الهادي،
- شكل السكان الذين تغطيهم شبكة الهاتف النقال من الجيل الرابع على الأقل نسبة 99%، المرتبة 05 في المنطقة،
- شكلت اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة نسبة 98%، والمرتبة 14 في المنطقة،
- شكلت اشتراكات النطاق العريض الثابت 32%، والمرتبة 06 في المنطقة.
- شك عرض النطاق الترددي الدولي لكل مستخدم إنترنت 35 كيلوبت/ثانية، المرتبة 16 في المنطقة.
- شكل النطاق العريض الثابت < 10 ميجابت/ثانية نسبة 99% من الإجمالي،
- نسبة مستخدمي الإنترنت 74%، المرتبة 09 في المنطقة،

الفرع الثاني: البنية التحتية في البرازيل

وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، احتلت البرازيل المرتبة 78 من حيث ركيزة البنية التحتية.

أولا: البنية التحتية للنقل والمواصلات

وفقا لتقرير التنافسية لسنة 2019، جاءت الصين في المرتبة 85 فيما يتعلق بمكون البنية التحتية للنقل والمواصلات.

بالنسبة للبنية التحتية للنقل والمواصلات في البرازيل، في سنة 2019، تم تسجيل الأرقام التالية:²

1- الطرق: في سنة 2019، بلغ طول الطرق المعبدة في البرازيل 213208 كم، منها 65370 كم من الطرق السريعة الفيدرالية.

حيث احتلت البرازيل المرتبة 69 من حيث ربط الطرق المرتبة 116 من حيث جودت البنية التحتية للطرق.

¹ International Telecommunication Union (ITU), Digital Development Dashboard, Online : <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Dashboards/Pages/Digital-Development.aspx>, last visited : 15/02/2021.

² Brazilian Trade and Investment Promotion Agency (ApexBrasil), Investment Guide to Brazil 2019, p.43, <http://www.apexbrasil.com.br/uploads/Investment%20Guide%20to%20Brazil%20-%202019.pdf>

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

2- **السكك الحديدية:** في سنة 2019 كان طول شبكة السكك الحديدية في البرازيل 30485 كم. وقد احتلت البرازيل المرتبة 78 من حيث كثافة سكك الحديد، والمرتبة 86 من حيث كفاءة خدمات سكك الحديد.

3- **الطيران:** 2040 طائرة و 62 مطارا وطنيا ودوليا. واحتلت البرازيل المرتبة 17 من حيث مؤشر الربط بالمطارات، والمرتبة 85 في مؤشر كفاءة خدمات النقل الجوي.

4- **الموانئ:** 35 ميناء عام و163 محطة موانئ خاصة. واحتلت البرازيل المرتبة 48 في مؤشر الربط بالخطوط البحرية، والمرتبة 104 بالنسبة لمؤشر كفاءة خدمات النقل البحري.

5- **النقل بالانابيب:** 2.55 مليون برميل نفط يوميا (برميل / يوم)

في سنة 2019 كانت مصفوفة نقل البضائع في البرازيل كالتالي:¹

- 61.1% طرق،
- 20.7% السكك الحديدية،
- 13.3% مائي (بحرية وممرات مائية داخلية)،
- 4.2% انابيب،
- 0.4% جوا.

ثانيا: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، جاءت البرازيل في المرتبة 67 فيما يتعلق بمؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرتبة 61 بالنسبة لمؤشر اشتراكات الألياف البصرية.

في سنة 2019 كانت البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرازيل، وفقا لتقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات:²

- نسبة السكان المشمولون بشبكة خلوية متنقلة 90%، المرتبة الثانية في منطقة قارة أمريكا بعد الولايات المتحدة،
- نسبة السكان الذين تغطيهم شبكة الهاتف النقال من الجيل الرابع على الأقل 89%، المرتبة 12 في المنطقة، واحتلت المرتبة 61
- نسبة الأشخاص الذين يمتلكون هواتف نقال 85%،
- نسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل 71%، في المرتبة السادسة في المنطقة،
- نسبة الأسر التي لديها جهاز كمبيوتر في المنزل 39%، المرتبة 08 في المنطقة.
- نسبة اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة 87%، المرتبة 08 في المنطقة،
- نسبة اشتراكات النطاق العريض الثابت 14%، المرتبة 14 في المنطقة.

¹ ApexBrasil, Investment Guide to brazi 2019, Loc.cit.

² International Telecommunication Union, Op.cit.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- شكل عرض النطاق الترددي الدولي لكل مستخدم إنترنت 29 كيلوبت/ثانية، المرتبة 26 في المنطقة.
- شكل النطاق العريض الثابت < 10 ميغابت/ثانية نسبة 88% من الإجمالي،
- نسبة مستخدمي الإنترنت 74%، المرتبة 09 في المنطقة،
- نسبة الأشخاص ذوي المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 21%،
- نسبة الأشخاص ذوي المهارات القياسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 12%،
- نسبة الأشخاص ذوي المهارات المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 02% .

الفرع الثالث: البنية التحتية في الجزائر

وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، احتلت الجزائر المرتبة 82 من حيث ركيزة البنية التحتية.

أولاً: البنية التحتية للنقل والمواصلات

وفقا لتقرير التنافسية لسنة 2019، جاءت الجزائر في المرتبة 94 فيما يتعلق بمكون البنية التحتية للنقل والمواصلات.

بالنسبة للبنية التحتية للنقل والمواصلات في الجزائر، فقد تم تسجيل الأرقام التالية:¹

- 1- **الطرق:** تمتلك الجزائر شبكة الطرق تعتبر واحدة من أكبر الشبكات كثافة في افريقيا، حيث تحتل المركز الثالث في افريقيا والمرتبة الاربعون عالميا، حيث يقدر طولها بـ 127000 كلم. حيث احتلت المرتبة 33 بالنسبة لمؤشر الربط بالطرق والمرتبة 68 بالنسبة لجودة البنية التحتية للطرق.
- 2- **السكك الحديدية:** تمتلك الجزائر ثاني أكبر شبكة سكك حديدية في القارة الأفريقية بطول 5300 كم. و 01 ميتر و 04 ترام و 03 ترام قيد الانجاز. تسير شبكة السكك الحديدية من قبل شركة النقل للسكك الحديدية الوطنية (SNTF). هذه الشبكة مجهزة بأكثر من 200 محطة تغطي خاصة شمال البلاد. واحتلت الجزائر الرتبة 92 بالنسبة لمؤشر كثافة سكك الحديد، والمرتبة 48 بالنسبة للنقل بالسكك الحديدية.
- 3- **النقل الجوي:** تمتلك الجزائر 34 مطارا منها 16 دولية. الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، مع وجود عدة شركات طيران أجنبية لديها رحلات نحو الجزائر. وقد احتلت الجزائر المرتبة 67 بالنسبة لمؤشر التواصل بالمطارات، والمرتبة 102 بالنسبة لمؤشر كفاءة خدمات النقل الجوي.
- 4- **النقل البحري:** تتوفر الجزائر على 51 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري والباقي اغلبه خاص بالصيد. تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (CNAN) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر. معظم الانشطة التجارية الدولية للجزائر تتم عن طريق النقل البحري. وقد احتلت الجزائر الرتبة 85 بالنسبة لمؤشر الربط بخطوط النقل البحري، والمرتبة 82 بالنسبة لكفاءة خدمات الموانئ البحرية.

¹ Agence nationale de développement de l'investissement (ANDI), pourquoi l'algerie, 20/04/2020, en ligne : <https://andi.dz/un-marche-important-avec-des-atouts-particuliers/>, derniere visite: 15/02/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

ثانيا: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، جاءت الجزائر في المرتبة 76 فيما يتعلق بمؤشر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمرتبة 119 بالنسبة لمؤشر اشتراكات الألياف البصرية.

مع إصدار القانون رقم 2000 - 03، المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر، وينشط حاليا 03 متعاملين للهاتف النقال داخل السوق الجزائرية. في سنة 2014 كانت بداية إستعمال تكنولوجيا الجيل الثالث G3، و مع بداية سنة 2016، تم إطلاق تكنولوجيا الجيل الرابع G4.

ووفقا لتقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات تم تسجيل الأرقام التالية:¹

- نسبة السكان المشمولون بشبكة خلوية متنقلة 98%، جاءت في المرتبة الثالثة عربيا، المتوسط العربي 95%،
- نسبة السكان الذين تغطيهم شبكة الجوال من الجيل الرابع على الأقل 54%، محتلة المرتبة الثالثة عشر بين الدول العربية، المتوسط العربي 62%،
- نسبة الأشخاص الذين يمتلكون هاتف نقال 88% (سنة 2018)، في المرتبة العاشرة عربيا.
- نسبة الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت في المنزل 74% (2018)، في المرتبة السادسة عربيا، المتوسط العربي 53%،
- نسبة الأسر التي لديها جهاز كمبيوتر في المنزل 42% (2018)، المرتبة 09 عربيا.
- نسبة اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة 91%، المرتبة 09 عربيا، المتوسط العربي 61.
- نسبة اشتراكات النطاق العريض الثابت 09%، في المرتبة 09 عربيا، المتوسط العربي 07.
- شكل عرض النطاق الترددي الدولي لكل مستخدم إنترنت 29 كيلوبت/ثانية، في المرتبة 13 عربيا، المتوسط العربي 99.
- شكل النطاق العريض الثابت < 10 ميجابت/ثانية نسبة 98% من الاجمالي.
- نسبة مستخدمي الإنترنت 58%، المرتبة 12 عربيا، المتوسط العربي 56%.
- نسبة الأشخاص ذوي المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 18%،
- نسبة الأشخاص ذوي المهارات القياسية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 12%،
- نسبة الأشخاص ذوي المهارات المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 07% .

¹ International Telecommunication Union, Op.cit.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء الاقتصادي

تم انتقاء عدد من أهم المؤشرات المعبرة عن الوضع الاقتصادي للدول الثلاث محل الدراسة، ورصد تطورها خلال العقدين الماضيين، حيث تم رصد مجموعتين من المؤشرات؛ الأولى: مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والثانية: مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي.

الفرع الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي للصين

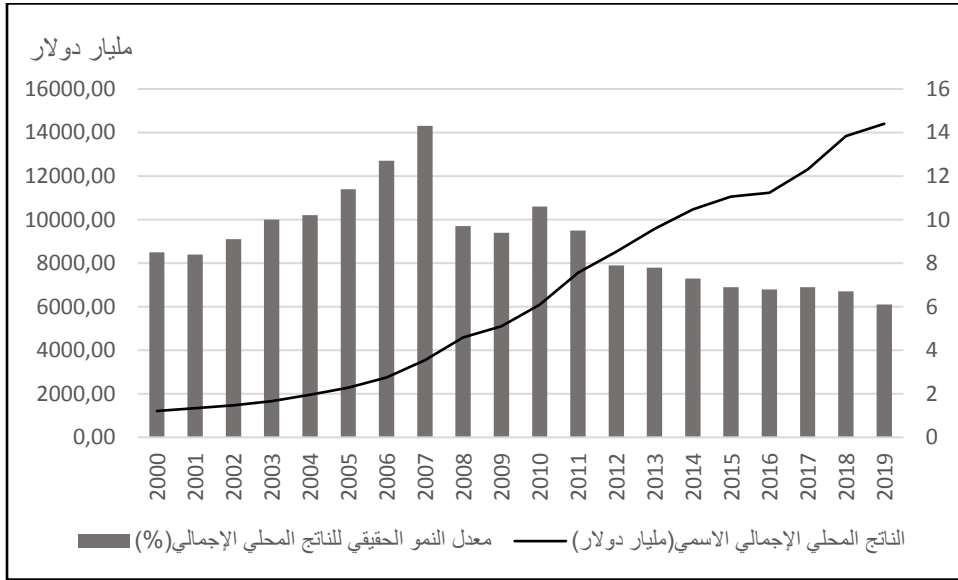
حققت الصين معدل نمو متوسط يزيد على 9% سنويا منذ سنة 1978، وهي السنة التي كانت فيها بداية فعالة للإصلاحات القائمة على السوق في الاقتصاد الصيني. حيث أدى النمو السريع والمستدام في الصين إلى انتشار مئات الملايين من الأشخاص من براثن الفقر، كما تم بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية. لقد كان الاستثمار والصادرات أساسا للنمو والتنمية في الصين، لكن الاقتصاد الصيني وصل الآن إلى نقطة تحول مهمة، حيث النمو في الصين يتباطأ الآن وتم تحديد معدل نمو مستهدف أقل بنسبة 7%. لكي يكون النمو مستداما، تحتاج الصين إلى تحقيق التوازن في اقتصادها.

وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، جاءت الصين في المرتبة 39 من بين 141 اقتصادا، من حيث استقرار الاقتصاد

الكلبي.

أولاً: النمو الاقتصادي:

الشكل رقم (1.2): الناتج المحلي الإجمالي للصين 2000 - 2019



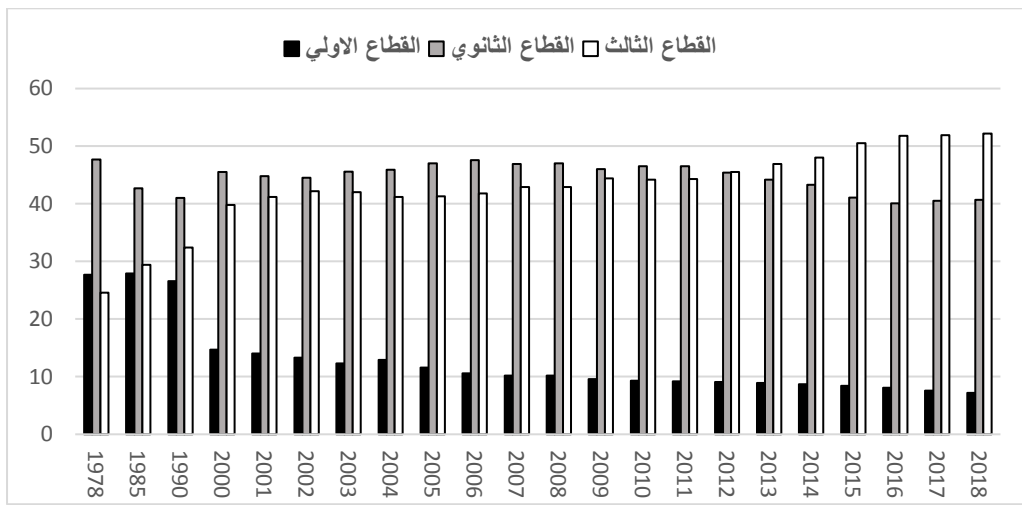
المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم (01)

منذ إدخال الإصلاحات الاقتصادية سنة 1978، نما الاقتصاد الصيني بشكل أسرع مما كان عليه خلال فترة ما قبل الإصلاح، وتجنب في الغالب الاضطرابات الاقتصادية الرئيسية. من 1978 إلى 2019، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين 9.5% (9% خلال الفترة 2000 - 2019). ابتداء من سنة 2000، عرف النمو الاقتصادي في الصين نموا مستمرا (الاتجاه العام)،

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

حيث كان معدل النمو 8.5% سنة 2000 (الشكل رقم 2.1)، وشكلت قيمة الناتج المحلي 1.121 تريليون دولار . وصولا الى معدل نمو 14.3% (3.55 تريليون دولار) سنة 2007، وهو اعلى معدل نمو للصين مسجل خلال العقدين الاولين من القرن 21. حيث ساهم اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي من خلال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في نمو واتساع الاقتصاد الصيني المتنامي. وظل الاستثمار القوة الدافعة للتوسع الاقتصادي (الشكل رقم 2.3)، رغم تباطئه في السنوات ما قبل الازمة المالية، الا ان تسارع نمو الاستهلاك والصادرات كانا أكثر من كافيين لتخفيف التباطؤ في معدل نمو الاستثمار. وكان قطاع التصنيع المساهم الأكبر في نمو الناتج المحلي (الشكل رقم 2.4)، يليه قطاع الخدمات بفارق طفيف، كما ظل قطاع التصنيع صاحب أكبر حصة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للصين، تليه الخدمات (الشكل رقم 2.2).

الشكل رقم (2.2): التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للصين 1978 – 2018

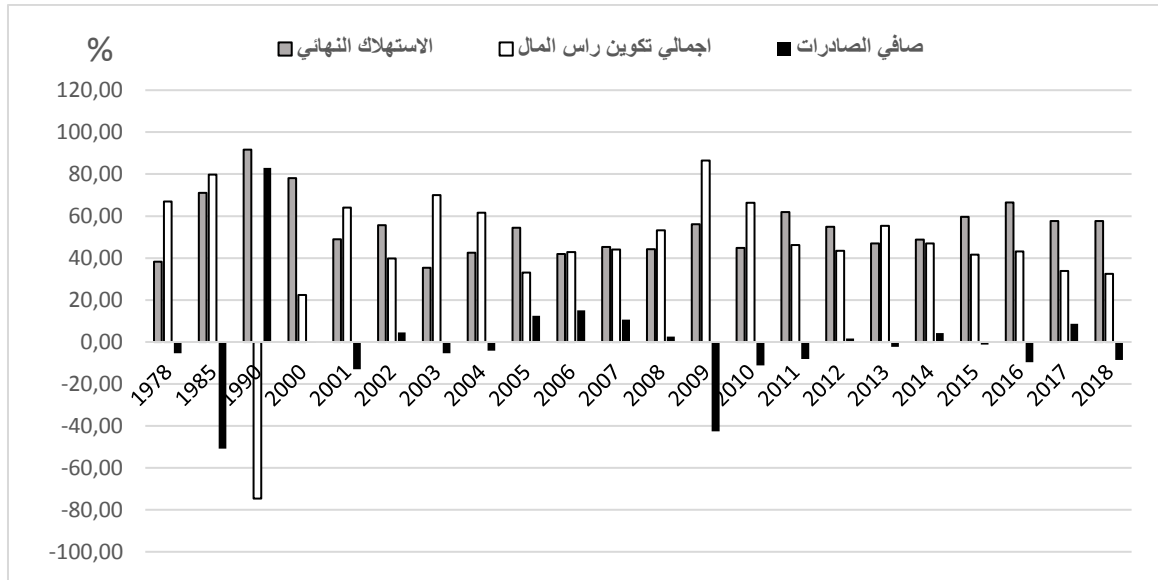


Source : National Bureau of Statistics of China(NBS CHINA), China Statistical Yearbook(2019), online : <http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/>.

كان للتباطؤ الاقتصادي العالمي، الذي بدأ في سنة 2008 تأثير كبير على الاقتصاد الصيني، حيث ان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الربع الأخير من سنة 2008 قد انخفض إلى 6.8% على أساس سنوي، لتستجيب الحكومة الصينية بتنفيذ حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 586 مليار دولار، تمهد إلى حد كبير إلى تمويل البنية التحتية وتخفيف السياسات النقدية لزيادة الإقراض المصرفي.¹ وقد مكنت هذه السياسات الصين من مواجهة آثار الانخفاض العالمي الحاد في الطلب على المنتجات الصينية. من سنة 2008 إلى سنة 2010، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين 9.9%، وهو أقل بشكل طفيف عن أداء العقد السابق، والذي شهد نموا كبيرا. وكان الاستثمار اهم محدد للنمو يليه الاستهلاك النهائي (الشكل رقم 2.3). وواصل التصنيع باعتباره القطاع الأهم، سواء من حيث الحصة في تكوين الناتج المحلي، او كمساهم في نمو الناتج المحلي الاجمالي للصين تليه الخدمات (الشكل رقم 2.4).

¹ Morrison, W. M, (2014), China's economic rise: History, trends, challenges, and implications for the United States, Washington, DC: Congressional Research Service, p.05, online: <https://core.ac.uk/download/pdf/33596638.pdf>.

الشكل رقم(3.2): مساهمة مكونات الناتج المحلي الإجمالي في النمو 1978 - 2018



Source : National Bureau of Statistics of China(NBS CHINA), China Statistical Yearbook(2019), online : <http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/>.

وفي مواجهة أعراض الانهك والاختلالات القطاعية، تم اتخاذ إجراءات تصحيحية في سنة 2011، مما ساهم في تباطؤ نمو التضخم بواسطة بيئة دولية ضعيفة وغير مؤكدة.¹ حيث تباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الاتجاه العام) للسنوات اللاحقة، لينخفض من 10.6% في سنة 2010 إلى 6.1% في سنة 2019، متأثراً بتراجع سوق العقارات، والقدرة الصناعية الزائدة والطلب العالمي الضعيف، وهو أبطأ نمو سنوي في ربع قرن. ابتداء من سنة 2012، تفوق قطاع الخدمات على التصنيع باعتباره أهم مكون للناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت حصة القطاعات الثلاث سنة 2012: الخدمات(45.5%)، القطاع الثانوي(45.4%) والقطاع الاولي(9.1%)، لترتفع سنة 2018 حصة الخدمات الى 52.2%، القطاع الثانوي(40.7%) والقطاع الاولي(7.2%) . في سنة 2015 تفوق قطاع الخدمات على التصنيع كأكبر مساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي. ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين قويا في سنة 2017 (معدل نمو 6.9%)، متجاوزا توقعات السوق. حيث زادت مساهمة نمو الاستهلاك النهائي بشكل أكبر هذه السنة، في الوقت نفسه انخفضت مساهمة نمو الاستثمار الثابت بشكل ملحوظ كان ذلك مدفوعا جزئيا بجهود الحكومة للحد من تمويل الحكومات المحلية للاستثمارات العامة خارج الميزانية، وأيضا بسبب ضعف الاستثمار الخاص. كان الانتعاش في التجارة العالمية عاملا مهما في دعم النشاط الاقتصادي في الصين في سنة 2017.² لكن نمو الناتج المحلي تباطأ إلى 6.6% في سنة 2018 ثم 6.1% سنة 2019. إن تباطؤ النمو في الصين مرغوب فيه من المنظور القصير والمتوسط المدى. على المدى القصير، يعكس سياسات لإبطاء النمو الائتماني السريع، واحتواء الظل المصرفي، والحد من الاقتراض من قبل الحكومات المحلية، وتقليل القدرة الزائدة في الصناعة. تعالج هذه السياسات نقاط الضعف التي تراكمت بعد الأزمة المالية العالمية لسنة

¹ The Organisation for Economic Co-operation and Development(OECD), OECD Economic Surveys: China 2013, OECD Publishing, Paris, p.07, https://doi.org/10.1787/eco_surveys-chn-2013-en.

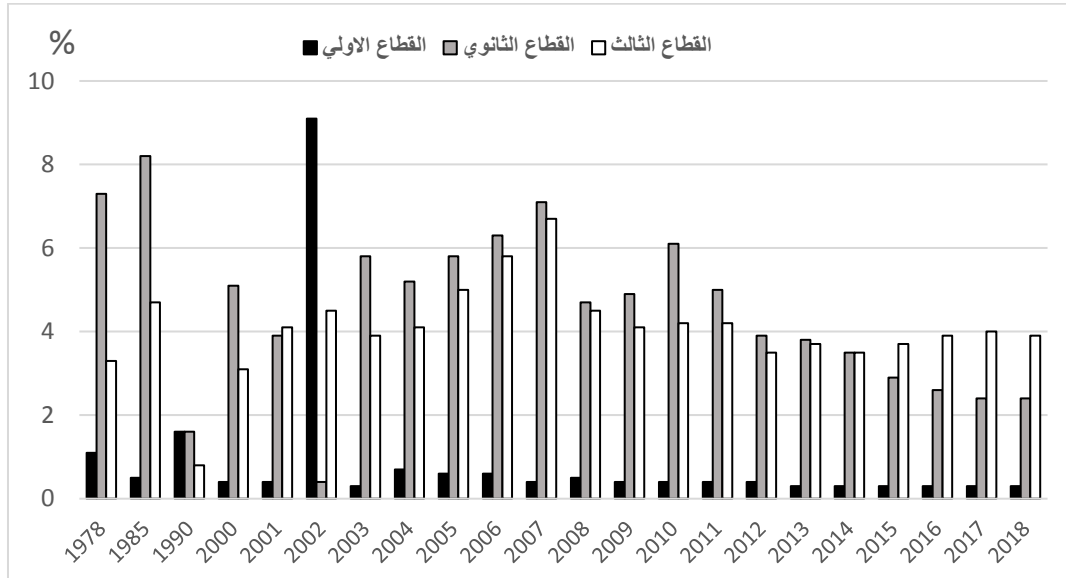
² The worldbank, China Economic Update, Washington, D.C. : World Bank Group, December 2017, p.02. <http://documents.worldbank.org/curated/en/251111513688358803/China-Economic-Update>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

2008. على المدى المتوسط، يتوافق انخفاض النمو مع التحول التدريجي في نموذج النمو الصيني، من التصنيع إلى الخدمات، ومن الاستثمار إلى الاستهلاك، ومن الصادرات إلى الإنفاق المحلي.¹

يتوقع تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي² في أبريل 2019 أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للصين سيتباطأ كل سنة على مدى السنوات الست المقبلة، لينخفض إلى 5.5% في سنة 2024 .

الشكل رقم(4.2): مساهمة القطاعات الثلاث في نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين 1978 – 2018



Source : NBS, China Statistical yearbook 2019, Op.cit.

ثانيا: التضخم

عرف معدل التضخم في الصين تقلبا كبيرا، حيث انتقل من 6% في سنة 1996، إلى انكماش طفيف في سنة 2002 -) 0.719%)، لينتعث مرة أخرى في سنتي 2003(1.128%) و 2004(3.825%). ليتباطأ ويستقر عند متوسط 1.7% في سنتي 2005 و 2006، بسبب محتواه الغذائي المرتفع. ولكنه عاود الإرتفاع مرة أخرى في سنتي 2007(4.817%) و 2008(5.925%)، ثم انكماش سنة 2009(-0.728%). تشير هذه التقلبات إلى أن السياسة النقدية المحلية لم تنجح دائما في الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر. وبدلا من ذلك، فإن وجود سعر صرف ثابت نسبيا مقابل الدولار قد عرّض الاقتصاد لنفضات تضخمية أو انكماشية ناجمة عن التقلبات في سعر الصرف الفعلي للدولار. على الرغم من أن عوامل أخرى مثل الوزن المرتفع للغذاء في مؤشر أسعار المستهلك

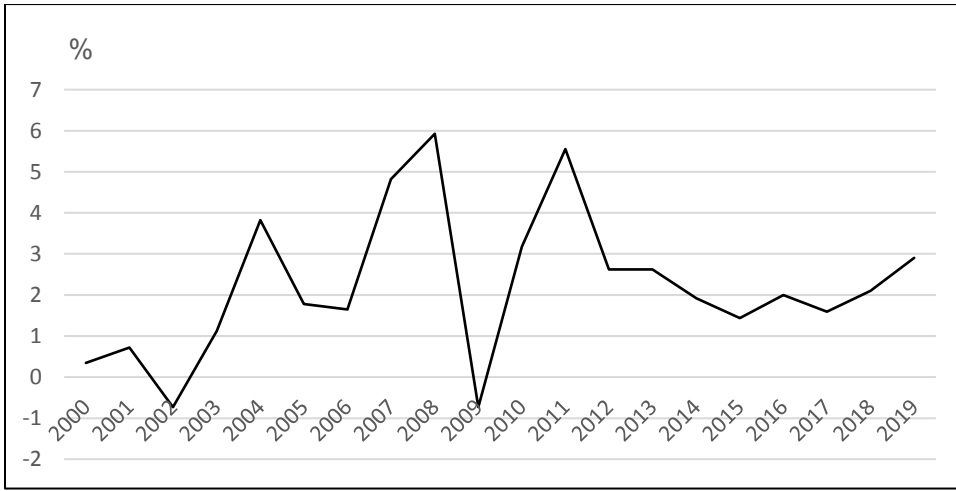
¹ The worldbank, **China Economic Update**, Washington, D.C. : World Bank Group. ,june 2015, p.03, <http://documents.worldbank.org/curated/en/251111513688358803/China-Economic-Update>.

² International Monetary Fund, **World economic outlook : Global Manufacturing Downturn, Rising Trade Barriers**. Washington.DC, October 2019, Online : <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2019/10/01/world-economic-outlook-october-2019>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

لعبت أيضا دورا. وكانت قدرة السلطات المحلية على إدارة سياسة نقدية مستقلة مقيدة بسياسة سعر الصرف المتبعة في البلاد.¹ على الرغم من الزيادة في القاعدة النقدية، استقر التضخم في سنتي 2012 (2.62%) و 2013 (2.621%) وخفت الضغوط التضخمية التي وصلت الى 5.554% سنة 2011 (الشكل رقم 2.5)). ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادات معتدلة في أسعار المنتجات الغذائية. عرف مؤشر أسعار المستهلك انخفاضاً ابتداء من سنة 2014، ليسجل 1.437% سنة 2015، وهو أدنى مستوى في ست سنوات. تشمل الأسباب الكامنة وراء انخفاض التضخم، التباطؤ الاقتصادي وهبوط أسعار السلع العالمية. خلال الفترة 2012 – 2019، ورغم التقلبات التي عرفها، كان مؤشر أسعار المستهلك في نطاق هدف الحكومة الصينية، بإبقاء التضخم اقل من 03% سنويا.

الشكل رقم (5.2): مؤشر أسعار المستهلك في الصين 2000 – 2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم (01)

ثالثا: المالية العامة

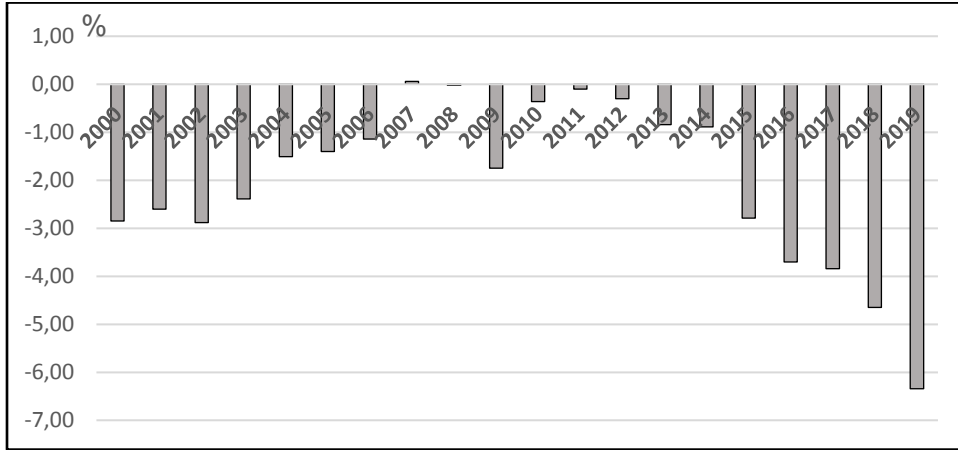
لقد أدت الحوافز المالية المقدمة استجابة لتداعيات الأزمة المالية الآسيوية إلى زيادة العجز الحكومي العام في أواخر التسعينيات ولكن مع اكتساب الانتعاش الزخم انخفاض العجز خلال الفترة 2000 – 2003 الى اقل من 3% (بمتوسط 2.68%) من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل رقم 2.6)). وبسبب قوة الإيرادات الضريبية، ومن خلال الحفاظ على نمو الإنفاق تحت السيطرة من خلال الرقابة الصارمة، انخفاض عجز الميزانية الى اقل من 2% (بمتوسط 1.35%) خلال الفترة 2004 – 2006. في سنة 2007، كان لدى الصين فائض في الميزانية (0.06% من الناتج المحلي الإجمالي). حتى في مواجهة حزمة التحفيز الهائلة التي تم إطلاقها بعد بداية الأزمة المالية، ظل العجز لسنتي 2008 و 2009 فقط 0.02% و 1.75% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، أي أصغر بكثير من معظم البلدان المتقدمة. خلال

¹ ألغيت أسعار الصرف المتعددة لمعاملات الحساب الجاري في سنة 1994 وأصبحت العملة قابلة للتحويل في معاملات الحساب الجاري بعد ذلك بستين. في السنوات الثلاث اللاحقة سمحت السلطات بارتفاع طفيف في سعر الصرف. في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، تبنت السلطات سياسة شراء العملات الأجنبية وفقاً لطلب السوق للحفاظ على سعر الصرف ثابتاً تقريباً، مع الحفاظ على التقلبات اليومية لليوان مقابل الدولار الأمريكي في نطاق ضيق، بمتوسط 8 نقاط أساس.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الفترة 2010 – 2014 حافظت الصين على عجز في الميزانية اقل من 01% من الناتج المحلي الإجمالي. خلال الفترة 2015 – 2019، عرف عجز الميزانية زيادة مستمرة، حيث قفز العجز من 0.89% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014 الى 2.79% سنة 2015 حيث زاد الإنفاق لتخفيف تباطؤ النمو الاقتصادي. وصولا الى عجز في الميزانية قدره 6.34% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019.

الشكل رقم(6.2): رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمال 2000 – 2019



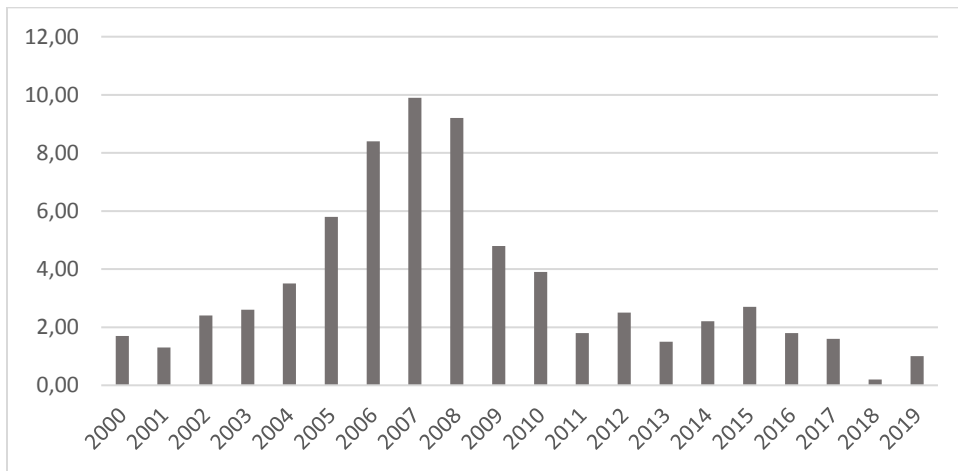
المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم(01)

رابعا: الحساب الجاري والوضعية العامة الخارجية:

نظرا لسياسة سعر الصرف المنتهجة من قبل الصين، فقد تراكمت احتياطات النقد الأجنبي بوتيرة متزايدة منذ سنة 2000.

فمع انخفاض سعر الصرف منذ سنة 2000، ظل فائض الحساب الجاري في اتجاه تصاعدي مطرد(الاتجاه العام)، حيث وصل إلى 9.9% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2007(الشكل رقم(2.6)). وانكمش الفائض بشكل تدريجي من الذروة في سنة 2007 إلى 0.2% في سنة 2018 .

الشكل رقم(7.2): الحساب الجاري للصين كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي 2000 – 2019

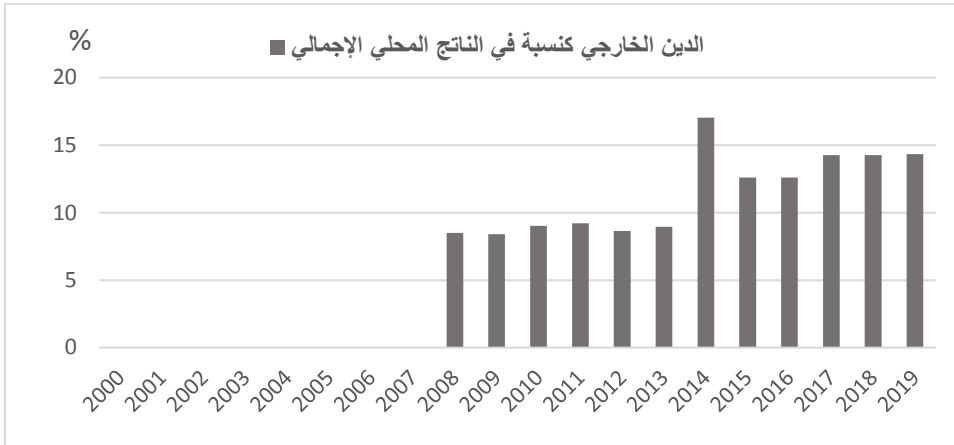


المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم(01)

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

يعود هذا الانخفاض في الحساب الجاري للصين بسبب العوامل الهيكلية؛ لا سيما الزيادة في السياحة الخارجية، وإعادة التوازن الاقتصادي من الاستثمار إلى الاستهلاك، والاعتدال في فائض السلع بسبب تشبع السوق وفروق النمو مع الشركاء التجاريين وتقدير سعر الصرف الفعلي الحقيقي نحو التوازن. ومع ذلك، كان الانخفاض في سنة 2018 (مقارنة بسنة 2017) مدفوعاً جزئياً بالعوامل الدورية المتعلقة بأسعار النفط وأشبه الموصلات.¹ وفي سنة 2019 ارتفع فائض الحساب الجاري إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض أسعار النفط.

الشكل رقم (8.2): الدين الخارجي للصين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 2008 – 2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم (01)

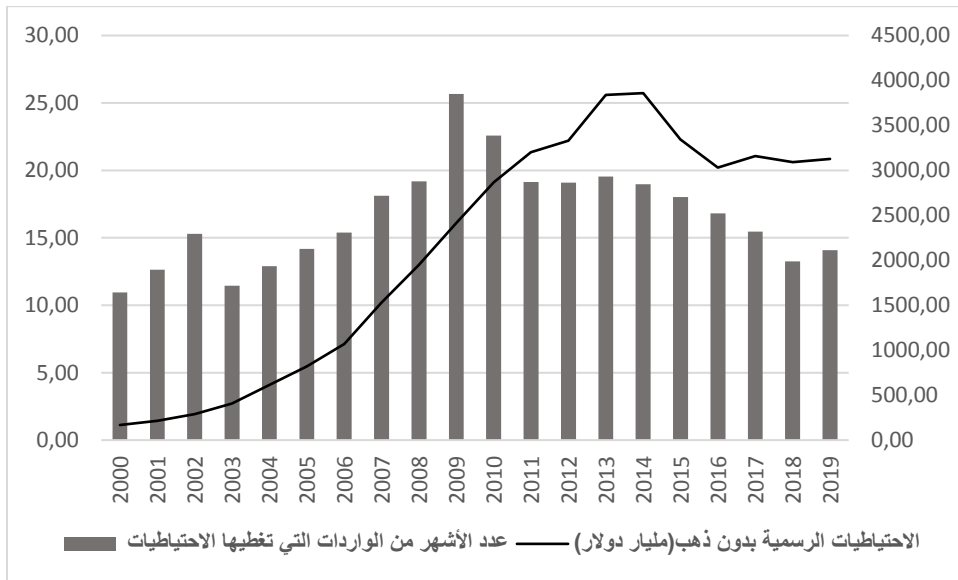
ورغم انخفاض الحساب الجاري، وارتفاع نسبة الدين الخارجي للصين كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة إلى فوق 10%؛ حيث تلجأ الشركات إلى الاقتراض الخارجي وسط تشديد شروط الاقتراض المحلي. ومع ذلك، ظل إجمالي الدين الخارجي للصين صغيراً عند أقل من 20%، بما في ذلك ديون الشركات التابعة الصينية العاملة في الخارج، فبينما في سنة 2014 شكلت نسبة الدين الخارجي 17.04% من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل رقم (2.8))، مع ذلك، لا يزال مركز الصين الخارجي قوياً، حيث بلغ احتياطي العملات الأجنبية 3.859 تريليون دولار (ما يعادل 18 شهراً من الواردات). وشكلت نسبة الدين الخارجي للصين كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019، 14.341%، ومع ذلك، فإن الحجم الكبير لاحتياطي العملات الأجنبية (الشكل رقم (2.9))، 3.127 تريليون دولار (ما يعادل 14 شهراً من الواردات)، يظهر المركز الخارجي القوي للصين.

¹ Pragyant Deb, Albe Gjonbalaj, and Swarnali Ahmed Hannan, 2019, The Drivers, Implications and Outlook for China's Shrinking Current Account Surplus, International Monetary Fund(IMF) Working Papers. 2019/244, International Monetary Fund. P.24, online : <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/11/08/The-Drivers-Implications-and-Outlook-for-Chinas-Shrinking-Current-Account-Surplus-48712>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الشكل رقم(9.2): عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الصين الرسمية(بدون ذهب) 2000 -

2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم(01)

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي للبرازيل

تمتلك البرازيل قاعدة صناعية تعود اصولها إلى الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث نجحت البرازيل في التحول من اقتصاد زراعي قائم على السلع الأساسية إلى التصنيع من خلال بناء أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى. وبحلول الثمانينيات، ارتفعت حصة الصناعة إلى أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي وأصبحت شديدة التنوع، بما في ذلك السلع الاستهلاكية المعمرة والسلع الوسيطة والرأسمالية، وذلك نسبيا بفضل استراتيجيات إحلال الواردات وحماية التجارة القوية. ولكن منذ ذلك الحين، تراجع دور القطاع الصناعي في الاقتصاد بشكل كبير. منذ منتصف التسعينيات، تمتعت البرازيل بتحسين الاستقرار الاقتصادي والمالي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تعزيز إطار اقتصادها الكلي. ووفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، جاءت البرازيل في المرتبة 115 بالنسبة لمؤشر استقرار الاقتصاد الكلي.

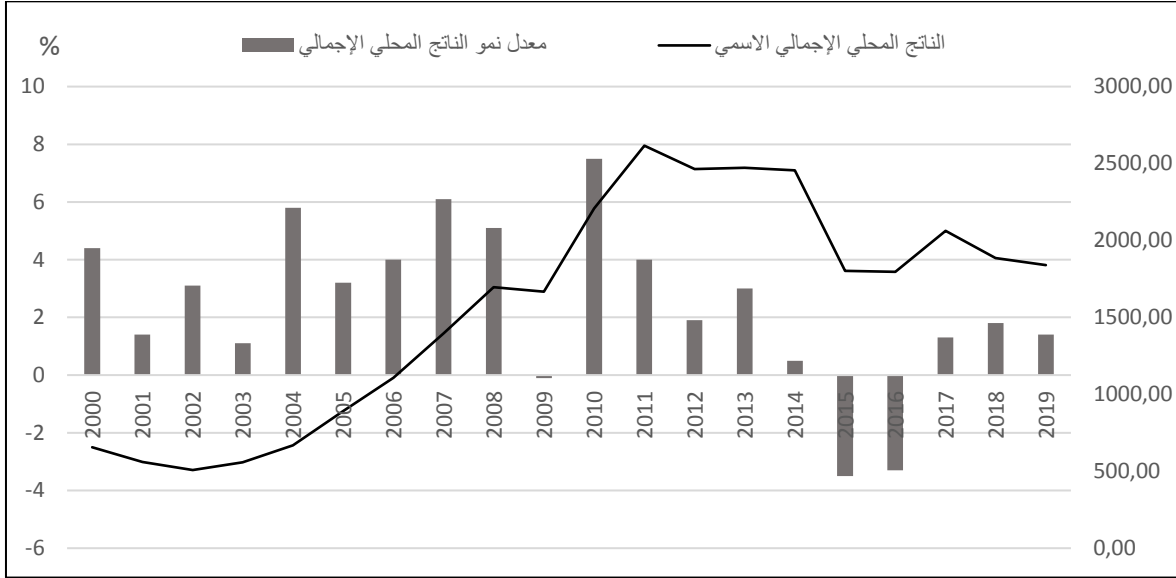
أولا: النمو الاقتصادي

بعد النمو المرضي للغاية خلال الفترة 2000 - 2008، حيث بلغ متوسط معدل النمو 3.8% سنويا (الشكل (2.10)). تباطأ النشاط الاقتصادي بشكل مفاجئ مع تفقم الأزمة المالية العالمية في الربع الأخير من سنة 2008. حيث انخفض الإنتاج الصناعي بشكل حاد عند معدل -9.3% (الشكل رقم (2.11))، خاصة في القطاعات المنتجة للسلع الحساسة للائتمان، مثل السلع الاستهلاكية المعمرة. ضعف الطلب على الصادرات البرازيلية إلى حد كبير وتقلصت الواردات، حيث انخفض نمو صافي التجارة الخارجية إلى معدل

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

سالب -26.3% سنة 2009 (الشكل 2.12))، ويرجع ذلك أساسا إلى الركود في النشاط والانخفاض الكبير في قيمة الريال من أعلى مستوياته في منتصف سنة 2008.¹

الشكل رقم (10.2): الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل 2000 - 2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم (02)

مع تحسن الأساسيات الاقتصادية للبرازيل بشكل كبير في السنوات العشر التي أعقبت التخلي عن إدارة سعر الصرف في سنة 1999 واعتماد إطار سياسة يجمع بين استهداف التضخم وقواعد تستند إلى الإدارة المالية وسعر الصرف المرن، كانت استجابات السياسة للأزمة مناسبة: تم اتخاذ تدابير لتعزيز السيولة ودعم الائتمان، وبدأ الموقف النقدي في الاسترخاء في جانفي 2009. وتم تخفيف العبء الضريبي على معاملات أنشطة مالية مختارة.² حيث انكمش النمو بمعدل طفيف (-0.1%) سنة 2009 (الشكل رقم 2.10)). في سنة 2010 عرف النمو الاقتصادي انتعاش قوي (7.5%)، هو الأقوى في عقدين من الزمن، حيث عرفت قطاعات النشاط الثلاث تحسن كبير في معدلات النمو (الشكل رقم 2.11))، كما سجلت أيضا معدلات نمو جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي حسب الانفاق انتعاشا قويا (الشكل رقم 2.12)). لكن منذ ذلك الحين أدى مزيج من الاختلالات المالية المتزايدة والسياسات الاقتصادية التدخلية بشكل متزايد ونقاط الضعف الهيكلية غير المعالجة إلى تآكل حاد في الثقة، مما أدى في النهاية إلى أقوى ركود اقتصادي على الإطلاق.³

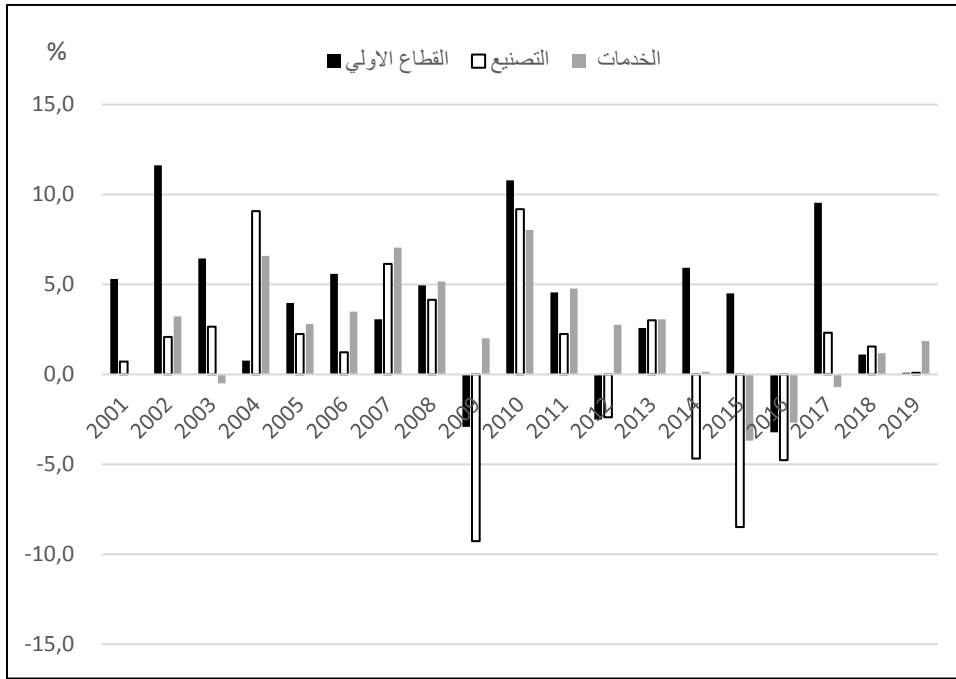
¹ OECD, OECD Economic Surveys: Brazil 2011, OECD Publishing, Paris, pp.20-21, Online : https://doi.org/10.1787/eco_surveys-bra-2011-en.

² ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD), OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL 2009, p.20, Online : https://www.oecd-ilibrary.org/fr/economics/oecd-economic-surveys-brazil_19990820.

³ OECD, OECD Economic Surveys: Brazil 2018, OECD Publishing, Paris, p.08, https://www.oecd-ilibrary.org/fr/economics/oecd-economic-surveys-brazil_19990820.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الشكل رقم(11.2): نمو الناتج المحلي الإجمالي في البرازيل حسب نوع النشاط الاقتصادي 2001-2019



المصدر: بناء على البيانات الواردة في التقارير من سنة 2001 الى سنة 2020، من الموقع:

ECLAC, Economic Survey of Latin America and the Caribbean, Online :
<https://www.cepal.org/en/taxonomy/term/8122>.

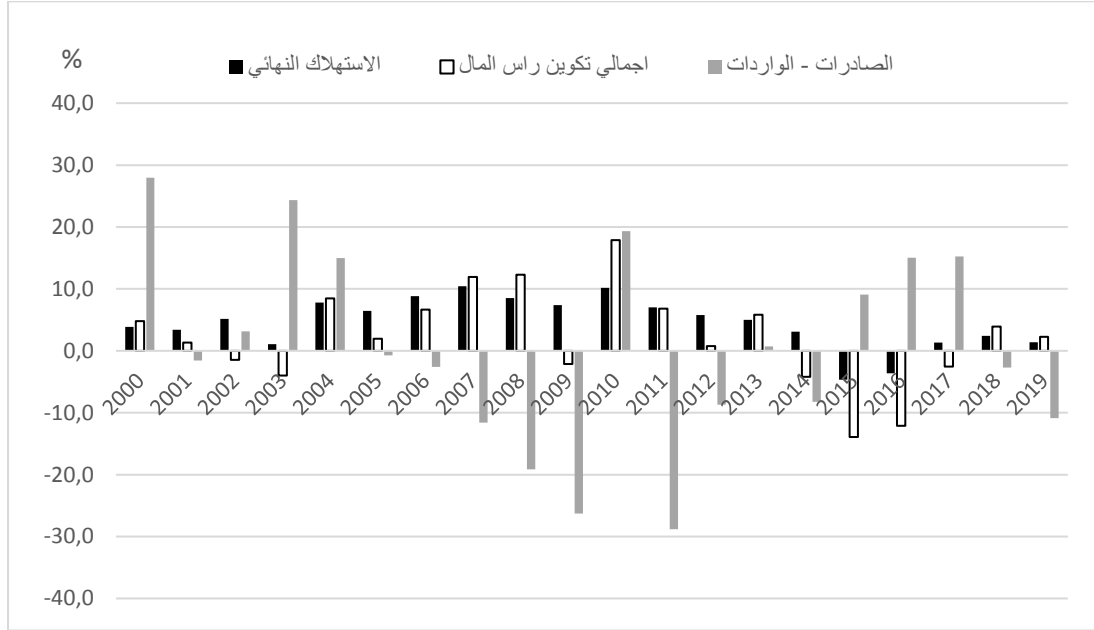
وشهد النمو الاقتصادي ركودا في سنة 2014(0.5%)، وبقي التعديل المالي وتشديد السياسات النقدية والائتمانية يحد من الطلب المحلي.¹ تميزت السنتان 2015-2016 بركود حاد، حيث بلغ الانكماش -3.5 و -3.3% على التوالي(الشكل رقم(2.10)). في سنة 2017، أوقف الاقتصاد البرازيلي أخيرا تراجع الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل النمو 1.3%. وقد ساهمت في ذلك السياسة النقدية التوسعية والنمو القوي المسجل في القطاع الاولي بمعدل 9.5%(الشكل رقم(2.11))، وكذلك البيئة الدولية المواتية. في سنة 2018، وبفضل أداء الاستهلاك الأسري ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف عند 1.8%. بينما في سنة 2019، ظل الناتج المحلي الإجمالي مستقرا رغم انخفاضه عند 1.4%، بسبب التراجع في نمو استهلاك الأسر والاستثمار والنمو السلبي المسجل في الصادرات وزيادة الواردات(الشكل رقم(02.12)). في الواقع، يمكن إرجاع معظم التباطؤ الاقتصادي الأخير إلى الأداء الضعيف للقطاع الصناعي. هذا الأداء الضعيف هو إلى حد كبير نتيجة انخفاض الإنتاجية. في حين أصبحت العديد من البلدان مندجحة أكثر في الإنتاج الدولي والتجارة الدولية في اتجاه عالمي يتميز بزيادة التقسيم وتحسين سلاسل القيمة، من خلال استخدام كميات كبيرة من السلع المستوردة(المدخلات الوسيطة) لإنتاج الصادرات، فإن ما يقرب من 90% من القيمة المضافة لصادرات البرازيل يتم إنتاجها محليا. نتيجة لهذه العوامل لم تشارك البرازيل في

¹ OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL OECD 2015, p.11, https://www.oecd-ilibrary.org/fr/economics/oecd-economic-surveys-brazil_19990820.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

مكاسب الإنتاجية من هذه التطورات العالمية وفشلت في أن تصبح القوة الصناعية الرئيسية التي يمكن أن تكون. ومع ذلك، تستضيف البرازيل العديد من الصناعات شديدة التنافسية في قطاعات متنوعة مثل الأغذية والطائرات.¹

الشكل رقم(12.2): نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق 2000-2019



المصدر: بناء على البيانات الواردة في التقارير من سنة 2001 إلى سنة 2020، من الموقع:

ECLAC, Economic Survey of Latin America and the Caribbean, Op.cit.

ثانياً: التضخم

يتميز التاريخ الاقتصادي للبرازيل بتقلبات اقتصادية كبيرة. بين العودة إلى الديمقراطية في سنتي 1985 و 1994 مر الاقتصاد بفترات تضخم مفرط وركود وفترات قصيرة من الاستقرار النسبي في ظل خطط اقتصادية فاشلة. بلغ التضخم ذروته عند 2950% في سنة 1990، ولم يتغير ذلك الا مع خطة الريال سنة 1994. في ظل نظام العملة الجديد أصبح الريال مبالغاً في قيمته وظهر عجز كبير في الحساب الجاري، أصبح من الصعب تمويله مع جفاف السيولة الدولية بعد الأزمة الآسيوية. ونتيجة لذلك، تم تعويم سعر الصرف في سنة 1999 واعتماد نظام استهداف التضخم.² ومع ذلك، بعد اعتماد نظام استهداف التضخم، ظل التضخم عند مستويات عالية نسبياً مقارنة بمتوسط الاقتصاد العالمي، والذي كان 4.1%. في اغلب السنوات تم تجاوز التضخم المستهدف، وفي بعض السنوات بhamش كبير.³ في سنة 2003، سجلت البرازيل أعلى معدل تضخم سنوي في العشرين سنة الأخيرة بلغ 14.71%، ليعرف بعد ذلك اتجاهها نزولياً إلى

¹ OECD, OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL 2015, pp.25-26, https://www.oecd-ilibrary.org/fr/economics/oecd-economic-surveys-brazil-2015_eco_surveys-bra-2015-en.

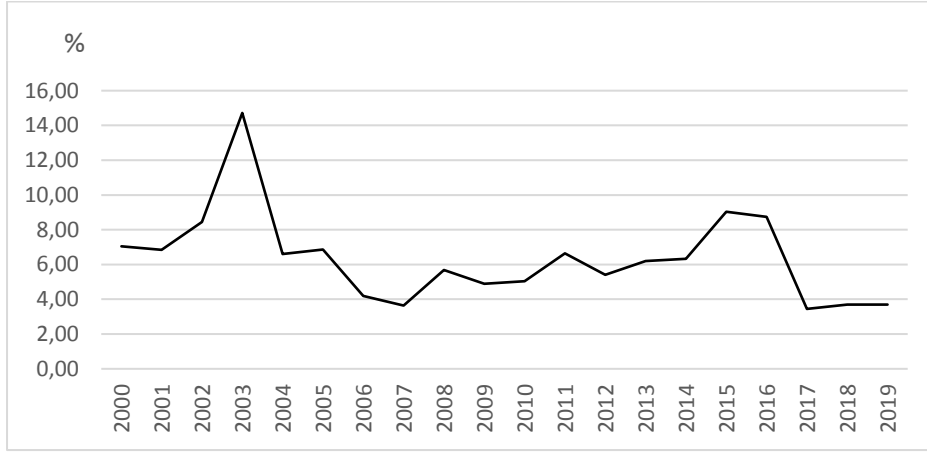
² OECD, OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL 2018, p.08, https://www.oecd-ilibrary.org/fr/economics/oecd-economic-surveys-brazil_19990820.

³ كان 08 في سنة 1999، 06 في سنة 2000، 04 في سنة 2001، 3.5 سنة 2002، 04 سنة 2003، 5.5 سنة 2004، ثم 4.5 ابتداء من سنة 2005.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

غاية سنة 2007، حيث سجل معدل سنوي قدره 3.64%. وفي ظل الازمة المالية العالمية ومع توفر السيولة العالمية المتجهة الى البرازيل، ارتفعت توقعات التضخم، وبالنظر إلى العائدات من أواخر سنة 2010، فقد تجاوز التضخم على أساس سنوي (5.04%) سقف الهدف النقدي الرسمي (4.5%). ظل الريال البرازيلي في اتجاه هبوطي منذ سنة 2011، مقابل الدولار الأمريكي، مما سمح بزيادة الضغوط التضخمية. بدأ التضخم في الاتجاه الصعودي في سنة 2014 وارتفع إلى ما يقرب من 11% في أوائل سنة 2016. ومنذ ذلك الحين، انخفض إلى ما دون هدف التضخم للبنك المركزي البالغ 4.5%. وقد ساعدت السياسة النقدية المتشددة حتى منتصف سنة 2016 على احتواء التضخم.¹ حيث انخفض معدل التضخم من 8.739% سنة 2016 إلى ما دون معدل التضخم المستهدف (4.5%)، بمتوسط قدره 3.75% في السنوات الثلاث الأخيرة (2017-2019). تم تخفيض معدل التضخم المستهدف لسنتي 2019 و 2020 إلى 4.25% و 4% على التوالي. والشكل التالي يظهر اتجاهات أسعار المستهلك في البرازيل خلال الفترة 2000 – 2019.

الشكل رقم (13.2): مؤشر أسعار المستهلك في البرازيل 2000 – 2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم (02)

عموما، مع إدخال نظام سعر الصرف العائم في جانفي 1999 والانخفاض الحاد لقيمة الريال بعد ذلك، ساهم اعتماد نظام استهداف التضخم في جويلية من نفس السنة في استقرار التضخم.

ثالثا: المالية العامة

ما يلاحظ من الشكل رقم (2.14)، كان رصيد الموازنة العامة في البرازيل سالبا خلال كل الفترة 2000 – 2019. وتميزت سنة 2003 بأكبر عجز (-5.18%) مسجل خلال العقد الأول من القرن 21. وفي سنة 2008، سجل اقل عجز (-1.53%) خلال الفترة 2000 – 2019، أي في سنة اندلاع الازمة المالية العالمية، بسبب توجه السيولة العالمية الى البرازيل. ابتداء من سنة 2014، عرف الوضع المالي في البرازيل تدهورا كبيرا، حيث شكل العجز في الموازنة 6.02% من الناتج المحلي الإجمالي. الى غاية سنة 2019، كان العجز في كل السنوات يفوق ال 5%. في سنة 2015 كان عجز الميزانية 10.25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكبر عجز سجلته البرازيل خلال عقدين. ان الازمة المالية التي اندلعت في سنة 2014، لها أسباب متعددة الأبعاد، يعود أصلها إلى أوائل العقد الأول من القرن

¹ OECD, OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL 2018, Op.cit, pp.17-18.

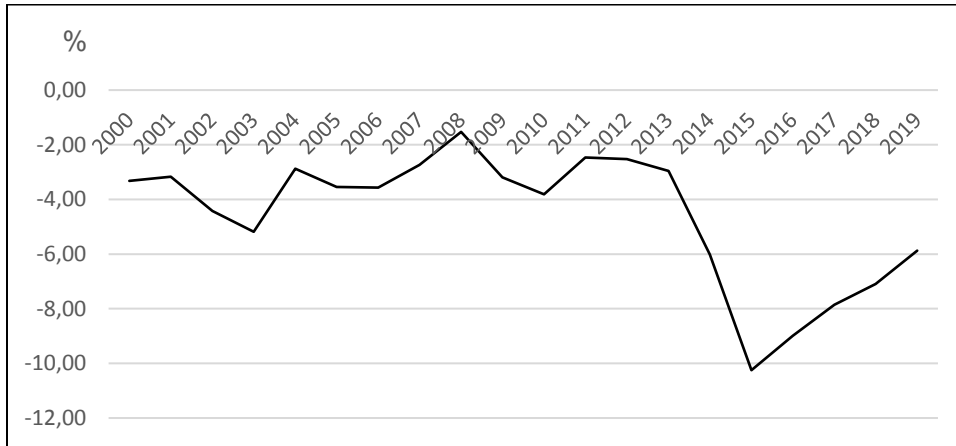
الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الحادي والعشرين، بسبب قرارات الحكومة بزيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية وبسبب العديد من السياسات المالية المضادة للتقلبات الدورية التي تم تبنيها في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008. أضفت الأزمات السياسية والأخلاقية مكونات إضافية. علاوة على ذلك، كان من شأن وجود إطار مؤسسي سليم أن يمنع تجاوزات الإنفاق.¹ السياسات المالية المطبقة لمواجهة التقلبات الدورية تم تنفيذها خلال جولتين - في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008 ومن منتصف سنة 2012 إلى سنة 2014 -، الجولة الأولى من هذه السياسات كانت تعمل بشكل جيد، وبدأ الاقتصاد البرازيلي في استئناف النمو. بعد ضبط مالي قصير الأجل، قررت السلطات البرازيلية إعادة تعديل شريحة أخرى من الحوافز المالية، من إعانات الائتمان إلى الإعفاءات الضريبية، في سنة 2012. الاتفاق على البرامج الاجتماعية المطبقة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والسياسة المالية المطبقة لمواجهة التقلبات الدورية بعد الأزمة المالية لسنة 2008، أدت إلى إنفاق حكومي لم يعد قابلاً للتمويل من خلال زيادة الإيرادات الضريبية. من ناحية أخرى، أدى انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض عائدات الضرائب، حتى مع ارتفاع معدلات الضرائب.² وأدت الإعفاءات الضريبية الكبيرة وزيادة الدعم المالي للبنوك العامة إلى تدهور الحسابات المالية. تم إلغاء جزء من الإعفاءات الضريبية منذ ذلك الحين، وأعلنت الحكومة عن إنهاء تحويلات رأس المال من الخزانة إلى البنوك العامة في سنة 2015.³

والشكل التالي يظهر رصيد الموازنة العامة في البرازيل كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 - 2019.

الشكل رقم(14.2): رصيد الموازنة العامة في البرازيل كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة 2000 - 2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم(02)

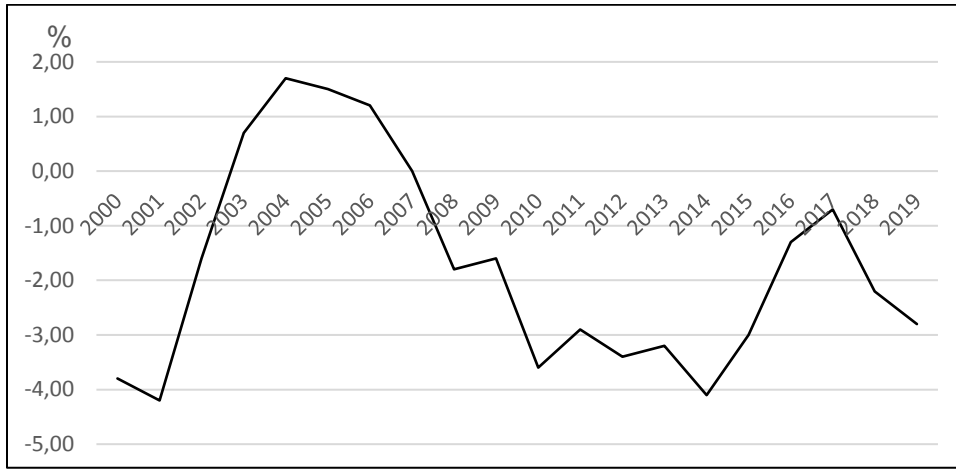
¹ MÁRCIO HOLLAND, Fiscal crisis in Brazil: causes and remedy, Brazilian Journal of Political Economy, vol. 39 , n° 1(154), pp. 88-107, January-March/2019, p.106, Online :

<https://www.scielo.br/j/rep/a/hGjmC7y3GmcZQ7vhnLhLt5s/?lang=en>.

² Ibid, p.93.

³ OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL 2015, Op.cit, p.14.

الشكل رقم(15.2): الحساب الجاري كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل 2000 – 2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم(02)

بعد 04 سنوات من الفوائض (الشكل رقم(15.2))، تحول ميزان الحساب الجاري للبرازيل إلى عجز في سنة 2008 (-1.8% من GDP). كان السبب الرئيسي هو تجارة السلع، حيث تقلص الفائض بشكل أساسي بسبب ارتفاع حجم الواردات نتيجة للنمو الاقتصادي السريع. ونتيجة للوضع الإيجابي لميزان المدفوعات، واصلت الاحتياطيات الدولية في التراكم، حيث بلغت الاحتياطيات الدولية للبرازيل 192.84 مليار دولار أمريكي في سنة 2008، أي ما يزيد عن 08 اشهر من الواردات (الشكل رقم(2.17))، وبالتالي يبقى المركز الخارجي للبرازيل موافق بالرغم من حجم الدين البالغ 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 (الشكل رقم(2.16)). هذا الاحتياطي تم استخدامه للتخفيف من الانكماش الاقتصادي في الفترة 2008-2009. ومع ذلك، فقد ارتفع الإنفاق العام في النصف الثاني من سنة 2009 وأثناء سنة 2010، في وقت كان الانتعاش فيه على قدم وساق، مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي¹. في الوقت نفسه، أدت زيادة الحاذية للاستثمار الأجنبي المباشر منذ استقرار الاقتصاد الكلي في التسعينيات، بدافع في البداية من برنامج الخصخصة الحكومي الكبير، إلى زيادة الأرباح وتحويلات الأرباح. يمكن أن يعزى ارتفاع مدفوعات الخدمة الإجمالية إلى الانفتاح الكبير على التجارة والاستثمار. نتيجة لذلك، نظراً لأن الأرباح وتدفقات الأرباح أكثر حساسية لدورة الأعمال من مدفوعات الفائدة على الديون، فقد أصبح الحساب الجاري للبرازيل حساساً بشكل متزايد لدورة الأعمال².

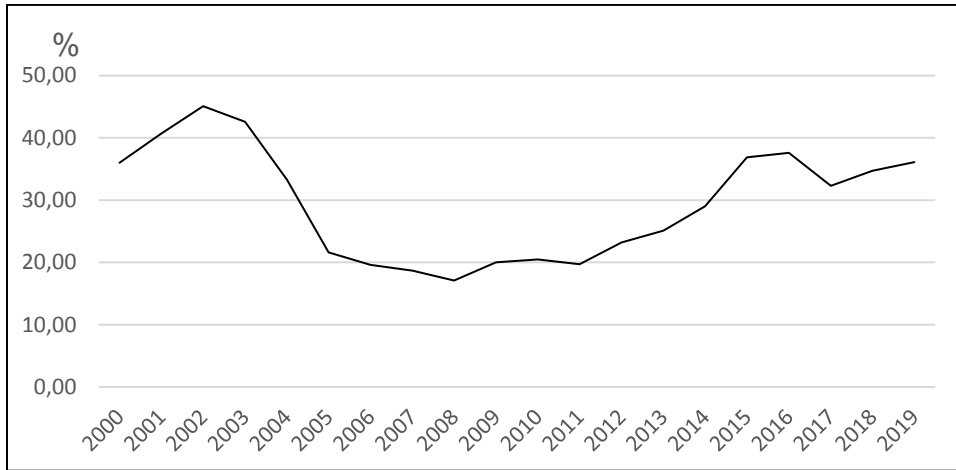
في سنة 2010، سجل الحساب الجاري عجزاً (-3.6% من GDP) أكثر من ضعف العجز المسجل في سنة 2009. وواصل الحساب الجاري عجزه بمستوى أكثر من الذي كان خلال الازمة المالية العالمية، ليسجل عجزاً قدره -4.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2014.

¹ OECD, OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL 2011, p.10, https://www.oecd-ilibrary.org/fr/economics/oecd-economic-surveys-brazil_19990820.

² OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL OECD 2011, Op.cit, p.26.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الشكل رقم(16.2): الدين الخارجي للبرازيل كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي 2000 – 2019

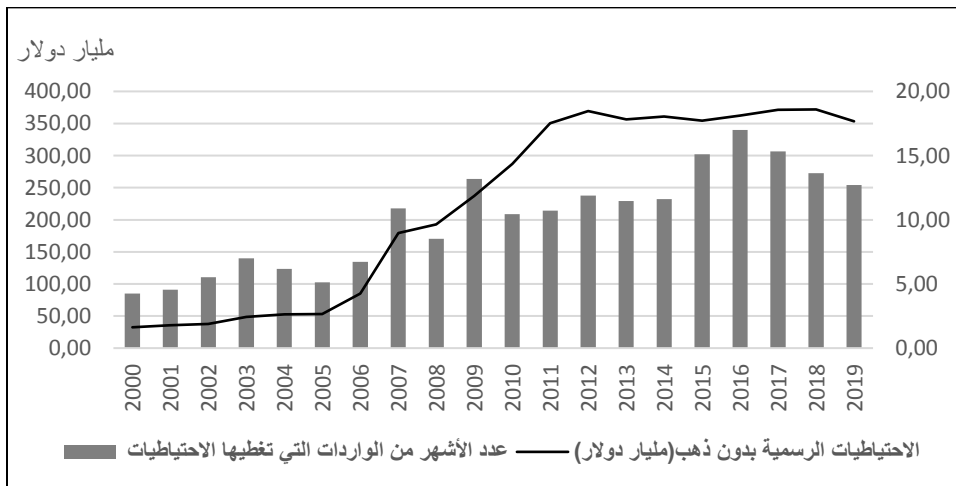


المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم(02)

تدهور وضع الحساب الجاري للبرازيل مع بقية العالم في سنة 2019، حيث ساهم الانخفاض الحاد في الفائض التجاري للبلاد في أكبر عجز في الحساب الجاري في أربع سنوات، قدر هذا العجز بـ -2.8% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد أكبر عجز تسجله البرازيل منذ سنة 2015 عندما كانت البرازيل غارقة في واحدة من أسوأ فترات الركود على الإطلاق. ورغم هذا الوضع، ومع بلوغ الدين الخارجي 36.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019، إلا أن المركز الخارجي للبرازيل لا يزال قويا نوعا ما، حيث بلغ حجم احتياطات الصرف الرسمية 353.59 مليار دولار، أي ما يزيد عن 12 شهرا من الواردات (الشكل رقم(2.17)).

الشكل رقم(17.2): عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات البرازيل الرسمية (بدون ذهب) 2000 –

2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم(02)

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الفرع الثالث: مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر

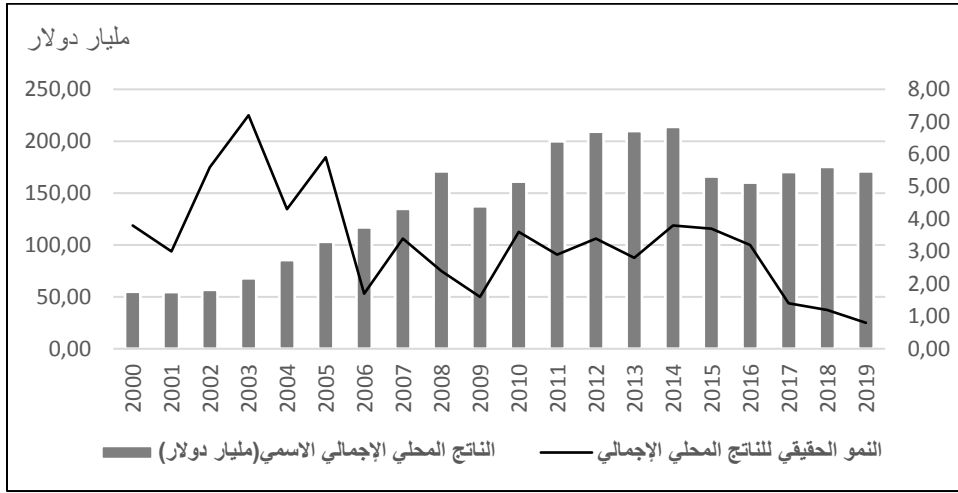
أظهرت أزمة المديونية التي تعرضت لها الجزائر في سنة 1993 من جديد مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري الناتجة عن تفكك الهيكل الاقتصادي، الذي يعتمد بدرجة أساسية على إنتاج وتصدير المحروقات، الذي جعله عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي. في ما يلي سوف نتناول التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال العقدين الأولين من القرن 21، من خلال دراسة مختلف التطورات التي عرفتها مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي للجزائر.

وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2019، جاءت الجزائر في المرتبة 102 من بين 141 اقتصادا، من حيث استقرار الاقتصاد

الكلي.

أولا: النمو الاقتصادي

الشكل رقم (18.2): الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل 2000 - 2019



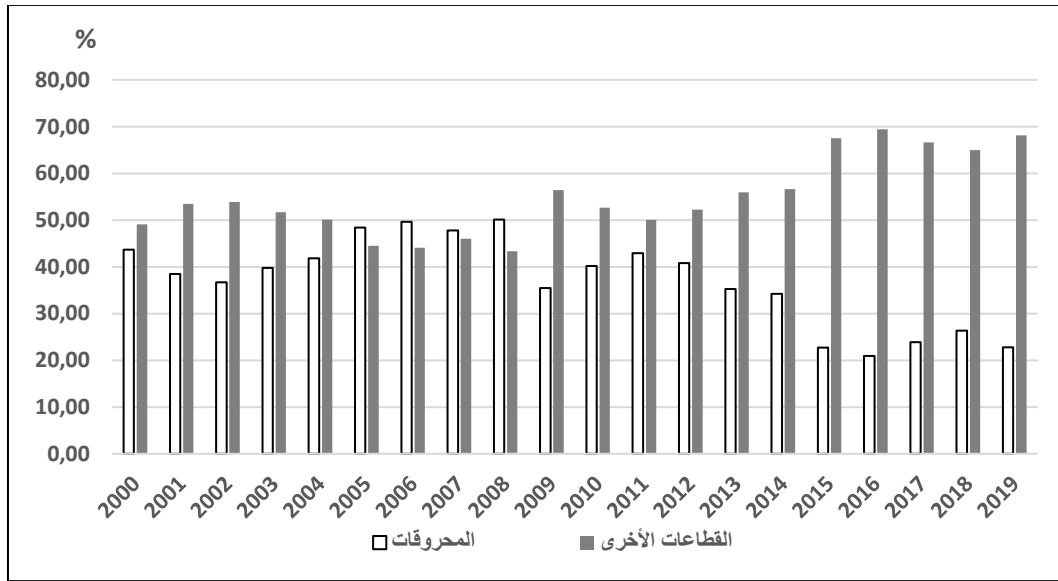
المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم (03)

بعد عودة استقرار الاقتصاد الكلي في سنة 2000، تميز الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر بين سنتي 2001 و 2008 بقابلية الاستمرار نتيجة الاداء القوي للقطاعات خارج المحروقات، خاصة قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الخدمات، بفضل برامج الإنعاش ودعم النمو. وقد نما إجمالي الناتج المحلي ب 2.4% في سنة 2008 مقابل 3.4% في سنة 2007، وبتراجع يساوي 4.8 نقطة مقارنة مع سنة 2003 (اعلى معدل نمو محقق خلال عقدين 7.2%). في سنة 2009 واجه الاقتصاد الجزائري صدمة خارجية بسبب الازمة المالية والاقتصادية العالمية، الا ان الاقتصاد الجزائري كان قادرا على مقاومة الصدمة الخارجية، حيث انخفض النمو الى 1.6% في سنة 2009، ثم تسارع ليصل الى 3.6% سنة 2010 (الشكل 2.18)، تجره قطاعات الخدمات والبناء والاشغال العمومية، والفلاحة (الشكل 2.20)). كان تباطؤ النمو الاقتصادي واضحا في سنة 2011 (2.9%)، وذلك بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات وانخفاض النشاط في قطاع البناء والاشغال العمومية. عرف النمو الاقتصادي انتعاشا طفيفا في سنة 2012 (3.4%)، ثم تباطأ سنة 2013 (2.8%)؛ فرغم التوسع المعتبر في قطاع الفلاحة والخدمات والبناء الا أنه لم يُعوض الأداء الضعيف لقطاع المحروقات،

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الذي سجّل تراجعاً للسنة الثامنة على التوالي. تواصل توسع النشاط الاقتصادي في سنة 2015 بمعدل نمو 3.7% (165.98 مليار دولار)، على نفس وتيرة سنة 2014 (3.8%)، خصوصاً بفضل زيادة الطلب الداخلي والأداء الجيد لقطاع الخدمات والبناء والزراعة، على الرغم من الصدمة الكبيرة التي تلقاها الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار البترول ابتداء من جوان 2014 واستمرارها طوال سنة 2015. على الرغم من تواصل انخفاض متوسط سعر البترول في سنة 2016 (-15%) بعد الانخفاض الحاد في سنة 2015 (-47%)، بقي النشاط الاقتصادي الوطني قوياً نسبياً (3.2%) في سنة 2016 مدفوعاً بالنمو المعتدل لقطاع المحروقات¹، ورغم التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي². ابتداء من سنة 2017، شهد النمو الاقتصادي الوطني بشكل ملحوظ تباطؤاً وضعفاً مستمراً بسبب التراجع القوي لتوتيرة توسع قطاع المحروقات، الذي يندرج تراجع نشاطه ضمن فترة الركود الطويلة التي يشهدها هذا القطاع منذ سنة 2006، باستثناء التحسن المسجل في سنة 2016. حيث سجل النمو الحقيقي للناتج المحلي تراجعاً مستمراً 1.4%، و1.2% و0.8% خلال السنوات 2017، 2018 و 2019 على التوالي.

الشكل رقم (19.2): تطور مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر 2000 - 2019



المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات من موقع الديوان الوطني للإحصاء، الرابط:

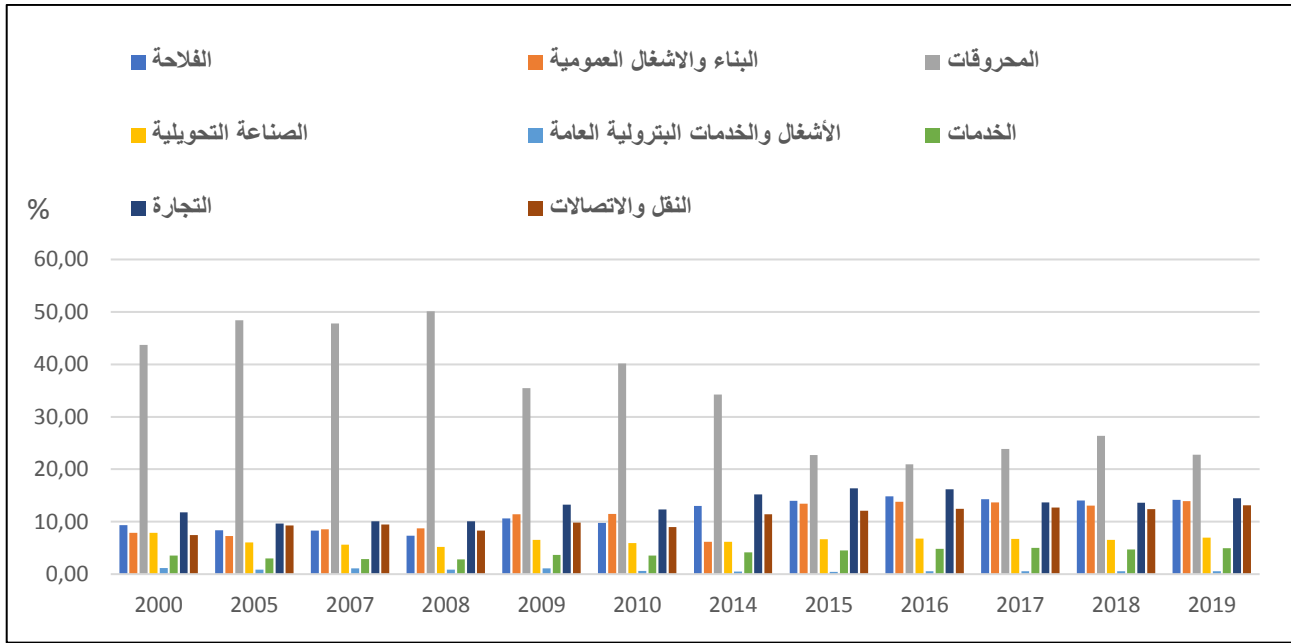
Office National des Statistiques(ONS),Les Comptes Nationaux Annuels, en ligne :
<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique310>.

¹ بعدما عرف انخفاضا على مدار سنة 2015، عاد سعر مزيج برنت الى الارتفاع خلال سنة 2016، منتقلا من حوالي 26 دولار في شهر جانفي 2016 الى ما يفوق 50 دولار خلال صائفة سنة 2016.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، ص.21، الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/>

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الشكل رقم(20.2): توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب القطاع



المصدر: بناء على البيانات من موقع الديوان الوطني للإحصاء: ONS, Op.cit.

ثانيا: التضخم

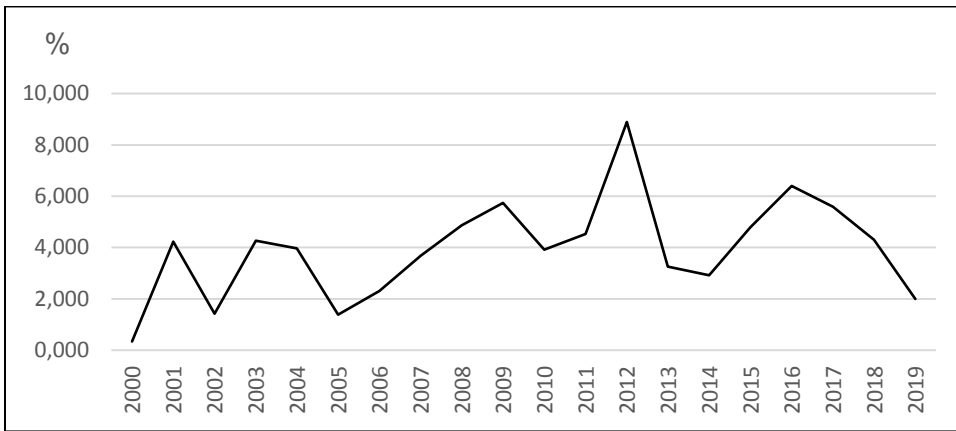
نتيجة للإجراءات المتخذة في برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات من القرن 20، تحرير الأسعار، ورفع أسعار الفائدة، وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز في الميزانية، تم تطبيق سياسة نقدية انكماشية، وبدأت معدلات التضخم تعرف انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 1995، وعرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار، إذ بلغ 0.339%. بسبب تحسن أسعار البترول ابتداء من سنة 2003، الذي أدى الى تطبيق سياسة مالية توسعية من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية لدعم الإنعاش والنمو الاقتصادي 2001 - 2014، مما أثر بشكل واضح في زيادة الطلب الكلي والتضخم، كما ساهمت كذلك الزيادة في الأجور في تضخم الأسعار. عموما تميز تطور الاقتصاد الكلي للجزائر خلال العقد الأول من القرن 21 بفائض في الادخار على الاستثمار، رغم التآكل الواضح المسجل في هذا المجال خلال سنة 2009 بسبب الازمة المالية والاقتصادية العالمية. بعد سنتين من استقرار الأسعار، ارتفع التضخم في سنة 2007 (3.678%)، ثم تسارع الى 4.859% في سنة 2008 وصولا الى معدل 5.737% سنة 2009، ويرجع هذا الارتفاع في جزء كبير منه الى الارتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة، لاسيما أسعار المنتجات الفلاحية.¹ تواصلت التوترات التضخمية في سنة 2010 (3.911%)، لكن بأقل شدة من السابق. ادى استمرار تراكم الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي، الى التوسع النقدي في الجزائر، الذي أدى الى ارتفاع التضخم في سنة 2011 (4.524%)، وتفاقمه سنة 2012

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص55، الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

(8.891%)، وهو أعلى معدل مسجل للتضخم منذ أكثر من عقد. بعد سنتين متتاليتين من التراجع المعتبر للتضخم (2013 و 2014) بسبب تراجع أسعار المواد الغذائية، تسارع معدل التضخم في سنة 2015 واستمر هذا التسارع في سنة 2016، ليبلغ 6.398%، ليتراجع قليلا عند 5.591% سنة 2017، ثم 4.3% سنة 2018. حيث أدى الانخفاض في فائض السيولة المصرفية في سنة 2015 واستمراره في سنة 2016 إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية. كانت تكمن إدارة السياسة النقدية منذ مدة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، ثم اتجهت، ابتداء من شهر أوت 2016 نحو استعمال أدوات لضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي¹. حيث تواصل تراجع مؤشر أسعار المستهلك ليستقر عند معدل 2% سنة 2019، وهو أدنى معدل مسجل منذ سنة 2005. والشكل التالي يظهر تطور مؤشر أسعار المستهلك في الجزائر للفترة 2000 - 2019.

الشكل رقم (21.2): تطور مؤشر أسعار المستهلكين في الجزائر 2000 - 2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم (03)

ثالثا: المالية العامة

يستخدم رصيد المالية العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتها التمويلية وضمان الإدارة الجيدة للمالية العامة.

مع تحسن أسعار النفط، عرف رصيد الميزانية العامة في الجزائر فائضا معتبرا خلال الفترة 2000 - 2008، حيث بلغ 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000، وصولا الى 13.96% سنة 2006. في سنة 2009، وفي ظل الازمة المالية والاقتصادية العالمية، واجهت ميزانية الدولة تقلصا قويا في إيرادات الضريبة البترولية التي نجم عنها أول عجز في العقد الأول من القرن 21 (-5.81%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي). بعد هذه الأزمة الخارجية الحادة، انخفض العجز الكلي بشكل قوي في سنة 2010 (-0.04%)، تحت تأثير الانتعاش القوي لأسعار المحروقات في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع نفقات التسيير.² إن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية

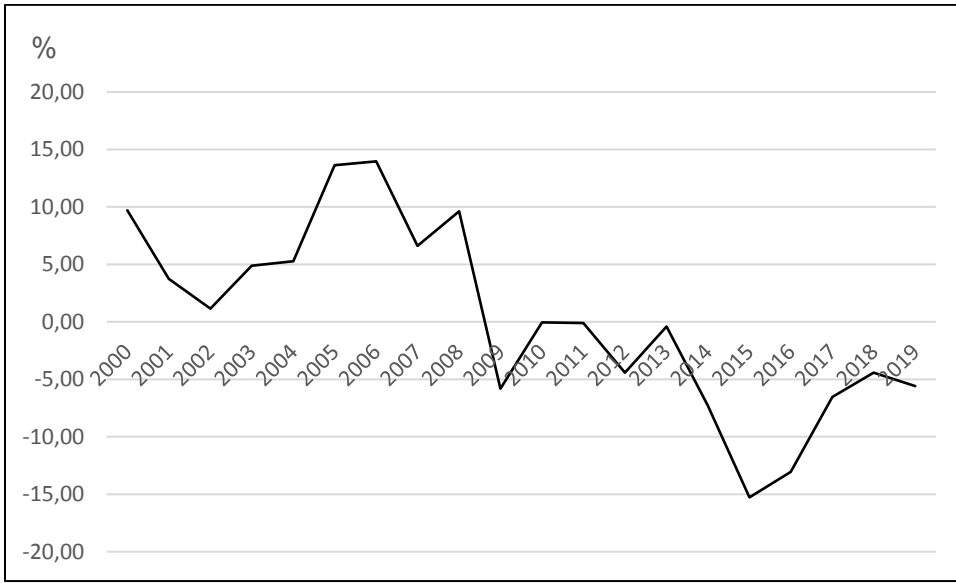
¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سابق، ص 129.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، ص 89، الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

للميزانية (الأحور والتحويلات) التي تمت في سنتي 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليبلغ -4.43% في سنة 2012. أدى التعزيز الميزاني المباشر فيه في 2013، المترجم بانخفاض معتبر في النفقات العمومية، إلى تقلص هام في عجز الميزانية الإجمالي (-0.40% من الناتج المحلي الإجمالي).¹ وبالرغم من التدهور الذي عرفته أسعار البترول في منتصف 2014، إلا أن الجزائر واصلت سياستها التوسعية للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، خصوصا مع اعتماد برنامج دعم النمو الاقتصادي (2015-2019) مما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة. وهذا ما جعل قيمة العجز في الميزانية العامة ترتفع إلى -07.30% ثم إلى -15.27% في سنتي 2014 و 2015 على التوالي.

الشكل رقم (22.2): رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم (03)

وقد استمر العجز في رصيد الميزانية إلا أنه تراجع نوعا ما إلى -13.05% في سنة 2016، وهذا يعود لانخفاض الملموس في النفقات العامة خاصة نفقات التجهيز بسبب استمرار انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياته، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات خارج المحروقات بسبب الارتفاع القوي في الإيرادات غير الضريبية. أدى ارتفاع سعر البترول في 2017 (54.1 دولار للبرميل في المتوسط)، وارتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية، إلى ارتفاع معتبر في إيرادات الميزانية. ومع شبه استقرار للنفقات العمومية، مما أدى إلى تقلص حاد في العجز الميزاني (6,54% من الناتج المحلي الإجمالي)، في سنة 2017. في سنة 2018، أدى استمرار ارتفاع متوسط سعر البترول (71,5 دولار للبرميل كمتوسط)، إلى ارتفاع معتبر في إجمالي إيرادات الميزانية. ومع الارتفاع القوي لإجمالي نفقات الميزانية ذات الصلة بنفقات رأس المال، أدى إلى تقلص طفيف في العجز الميزاني، ليبلغ نسبة -4.43% من إجمالي الناتج المحلي. في حين، وعلى عكس

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 85، الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/tqarir-السنوية/>.

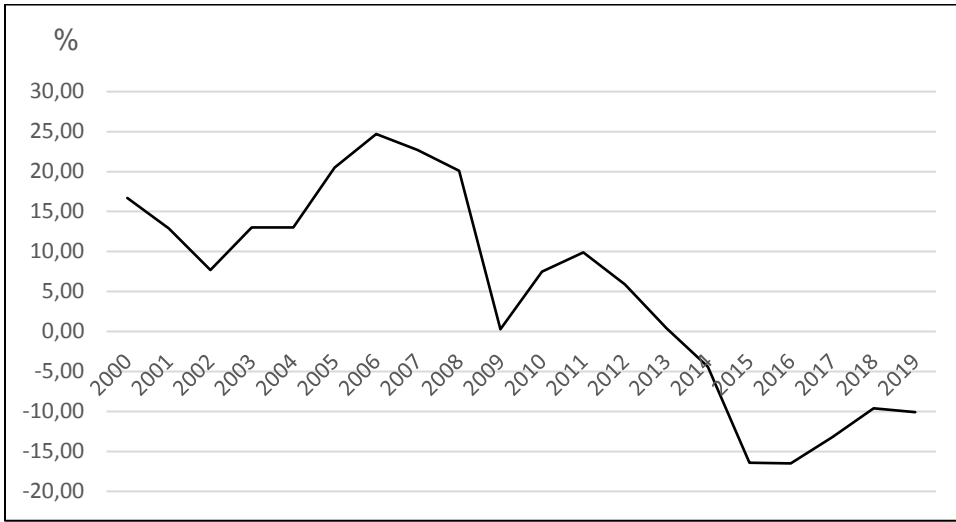
الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

السنوات السابقة أين كان تمويل العجوزات الكبيرة للميزانية يتم من خلال الاقتطاع من صندوق الإيرادات، وبحكم استنفاد موارد الصندوق، فانه ابتداء من سنة 2017، تطلب تمويل هذا العجز اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

عموما كشفت العجوزات المرتفعة في الميزانية، لا سيما في سنتي 2015 و 2016، عن هشاشة كبيرة للمالية العامة في الجزائر. وان نجحت هذه العجوزات عن الانخفاض في الضريبة البترولية، لكنها تعكس، أيضا وعلى حد سواء، ضعف الضريبة العادية.

رابعا: الحساب الجاري والوضعية العامة الخارجية

الشكل رقم(23.2): الحساب الجاري كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي



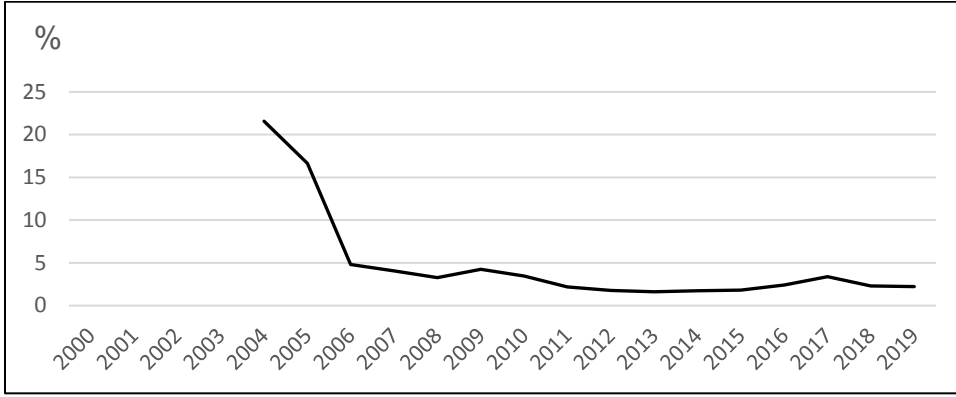
المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم(03)

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات، مدعما بمستويات عالية لأسعار النفط في السوق الدولية، فوائضا لمدة خمسة عشر سنة متتالية، ليشهد في سنة 2014 أول عجز له منذ 1998، قدره -4.4% من الناتج المحلي الاجمالي. ونظرا للأهمية الكبيرة للحساب الجاري لميزان مدفوعات في الجزائر، سمحت هذه الفوائض من تراكم مستمر لاحتياطي الصرف، الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدره 194,712 مليار دولار في سنة 2013، مثل أكثر من 32 شهرا من الواردات. وقد ساعدت هذه الاحتياطيات في صلابة الاقتصاد الوطني وتحسن في الوضعية المالية الخارجية للجزائر ابتداء من بداية سنوات 2000، مما سمح بنقل مؤشرات الدين الخارجي الى مستويات يمكن تحملها، خصوصا ابتداء من سنة 2004، حيث شكل الدين الخارجي 21.574% من GDP. وسمحت التسديدات المسبقة للدين خلال سنة 2005 وتسارعها في 2006 بتحقيق انخفاض قوي في الدين العام الخارجي. في سنة 2013 شكل إجمالي الدين الخارجي 3.396 مليار دولار او 1.619% من GDP، أدنى مستوى تاريخيا، بعد 03 سنوات من الانخفاض. في سنة 2015، استمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية، الذي انطلق في النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

للبرميل سنة 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 47,1%¹. ليسجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا في السنوات الموالية؛ 2015 – 2019، بالرغم من ارتفاع أسعار البترول² في 2017 وكذا الصادرات من المحروقات. وبلغ العجز في سنة 2015، -16.4% من GDP، في حين شكل العجز -09.6% من GDP في سنة 2018، ثم -10.1% سنة 2019. على خلفية التدهور في الميزان التجاري. وهو ما يعكس عدم كفاية الادخار مقارنة بالاستثمار.

الشكل رقم(24.2): الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الملحق رقم(03)

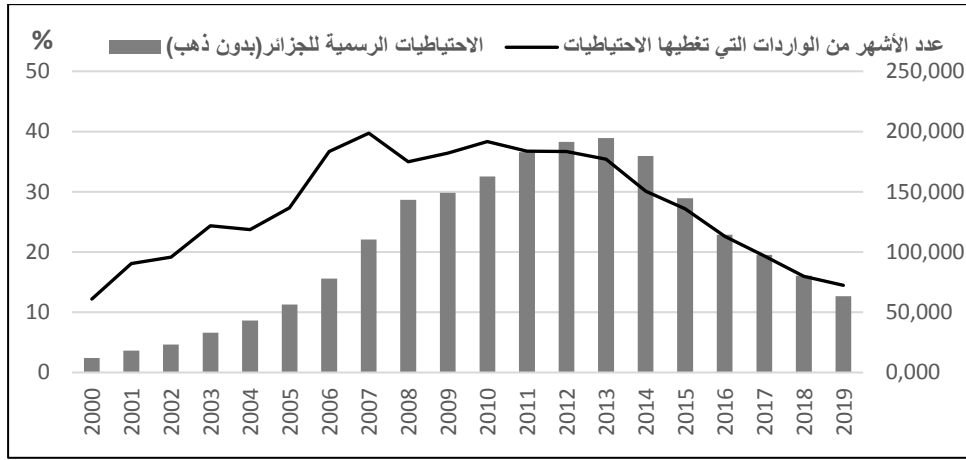
أدت العجزات في ميزان المدفوعات المسجلة في السنوات من 2014 الى 2019 الى تراجع مستمر للاحتياطيات الرسمية، حيث انتقلت من 194,712 مليار دولار في سنة 2013، الى 80.228 مليار دولار سنة 2018 ثم إلى 63.298 مليار دولار في سنة 2019. ومع ذلك، لا يزال مستوى احتياطيات الصرف معتبرا(بالنسبة للاقتصاد الجزائري)، ويمثل حوالي 16 شهرا و14 شهرا من الواردات في 2018 و2019 على التوالي. وساعد هذا المستوى من الاحتياطيات رغم انخفاضه في الحفاظ على صلابة الاقتصاد الوطني خاصة وأن مستوى الدين الخارجي منخفض جدا، رغم معاودة ارتفاعه في سنة 2014 كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي (1.747% من GDP)، ثم الى 3.383% سنة 2017. لينخفض مجددا في سنتي 2018 و 2019، حيث شكل 2.284% و 2.242% من GDP على التوالي.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص59، الرابط: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير-السنوية/>.

² يبين التطور الشهري لأسعار البترول الاتجاه التنازلي والمتواصل لأسعار البترول إلى غاية جانفي 2016. حيث انتقل متوسط السعر الشهري للبترول من 109.74 دولار للبرميل في جانفي 2014 إلى 57.98 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ثم إلى 31.1 دولار للبرميل في جانفي 2016(37.41 دولار في ديسمبر 2015). منذ ذلك الحين، بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل 53.97 دولار للبرميل في ديسمبر 2016، ثم 65.74 دولار للبرميل في ديسمبر 2017.

الشكل رقم(25.2): عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الصين الرسمية(بدون ذهب) 2000 -

2019



المصدر: من اعداد الطالب بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم(2.3)

المبحث الثاني: الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الاجنبي المباشر في الصين

عرفنا من خلال الفصل الاول ان الصين أكبر اقتصاد نامي جاذب للاستثمار الاجنبي المباشر، وفي الكثير من السنوات جاءت الاولى عالميا. وهذا دليل على ان مناخ الاستثمار في الصين يتميز بالجدابية وربما سياسات استثمار أكثر تحريرا وحادية. منذ أن بدأت الصين في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي في 1979م وهي تقوم بمزيد من الانفتاح نحو الاستثمار الأجنبي في الصين.

من خلال هذا المبحث نستعرض القوانين واللوائح ومختلف التدابير المعمول بها في الصين لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسه

منذ بداية الانفتاح التدريجي للصين على العالم قبل 40 سنة، مارست الصين دائما رقابة صارمة على جميع جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر. في سنة 1986 سمحت الصين لأول مرة للشركات المملوكة بالكامل للأجانب في مجموعة محدودة من القطاعات. بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، زادت الصين بشكل مطرد من نطاق الأنشطة المفتوحة للاستثمار الأجنبي دون الحاجة إلى شريك صيني، وطورت إطارا قانونيا وتنظيميا قويا خاصا بالاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: الاطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الصين

أنشأت الصين إطارا قانونيا وتنظيميا لتنظيم وحماية الاستثمار الأجنبي في الصين. حيث يشمل الإطار القانوني للاستثمار

الأجنبي في الصين:¹

¹ Uría Menéndez, The foreign investment regulation review, fourth edition, Law Business Research Ltd, 2016, London p.48, Online : <https://thelawreviews.co.uk/title/the-foreign-investment-regulation-review>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- 1) الدستور، وهو أعلى تشريع في الصين؛
 - 2) القوانين التي يسنها المجلس الشعبي الوطني ولجنته الدائمة؛
 - 3) اللوائح الإدارية، التي يسنها مجلس الدولة؛
 - 4) اللوائح المحلية، التي تسنها المجالس الشعبية المحلية ولجانها الدائمة؛
 - 5) القواعد، التي تسنها الوزارات واللجان التابعة لمجلس الدولة والحكومات المحلية.
- قبل 2020/01/01، كان نظام الاستثمار الاجنبي في الصين يستند الى ثلاثة قوانين مركزية هي:
- 1) قانون المشاريع المشتركة(قانون EJV)؛ ساري ابتداء من 8 جويلية 1979 وآخر تعديل ساري المفعول ابتداء من 1 أكتوبر 2016.
 - 2) قانون المشاريع المشتركة التعاونية(قانون CJV)؛ ساري اعتبارا من 13 أبريل 1988 وآخر تعديل ساري اعتبارا من 01 أكتوبر 2016، و
 - 3) قانون الشركات الأجنبية(قانون WFOE)؛ ساري النفاذ اعتبارا من 12 أبريل 1986 وآخر تعديل ساري النفاذ ابتداء من 1 أكتوبر 2016).

وتستمد لوائح إدارية ووثائق تنظيمية متعددة من هذه القوانين الثلاثة، بما في ذلك:¹

- اللوائح التنفيذية لقانون المشاريع المشتركة.
- اللوائح التنفيذية لقانون المشاريع المشتركة التعاونية.
- اللوائح التنفيذية لقانون الشركات الأجنبية؛
- أحكام مجلس الدولة بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- أحكام بشأن توجيه الاستثمار الأجنبي؛ و
- أحكام إدارية بشأن الاستثمار الأجنبي في شركات الاتصالات .

في 15 مارس سنة 2019، أصدرت الصين قانون جديد خاص بالاستثمار الأجنبي(قانون الاستثمار الأجنبي FIL)، هذا القانون يوحد القوانين الثلاث السابقة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، والتي كانت بمثابة جوهر القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وإطار الاستثمار الأجنبي في الصين. فضلا عن تشجيع وحماية الاستثمار، يساوي هذا القانون بين المستثمرين المحليين والأجانب من حيث المعاملة. في 01 جانفي 2020، دخل قانون الاستثمار الاجنبي الجديد حيز التنفيذ. في 31 ديسمبر 2019، نشر مجلس الدولة الصيني اللوائح التنفيذية لقانون الاستثمار الأجنبي الجديد، حدد تاريخ سريانها بـ 1 جانفي 2020. يوفر هذا القانون فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للشركات الأجنبية المنشأة بموجب قوانين الاستثمار الأجنبي السابقة، وبعد ذلك ستخضع جميع الشركات الأجنبية لنفس القوانين المحلية مثل

¹ Bureau of Economic and Business Affairs, 2017 Investment Climate Statements Report : china , U.S.Department of State, 29/06/2017, p.10, Online : <https://www.state.gov/reports/2017-investment-climate-statements/china/>, last visited :01/03/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الشركات الصينية مثل قانون الشركات. يشكل قانون الاستثمار الأجنبي الجديد واللوائح التنفيذية التابعة له الأساس الجديد للإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الصين. يسعى قانون الاستثمار الأجنبي الجديد الى معالجة الشكاوى الشائعة من قبل الشركات الأجنبية وحتى الحكومة. كما يخضع المستثمر الأجنبي لقوانين وأنظمة قطاعية، اعتمادا على القطاع الذي يفكر الاستثمار فيه.

الفرع الثاني: دخول السوق والقيود القطاعية

تنص المادة 18 من الدستور¹ الصيني²، على أن الصين تسمح للشركات والافراد الأجانب بالاستثمار في الصين مع الشركات والمؤسسات الاقتصادية الصينية وفقا للقانون الصيني. كما تنص المادة الاولى في جميع قوانين الاستثمار الصينية المركزية الثلاث، على السماح للشركات والافراد الأجانب بإقامة مشاريع استثمارية سواء مشتركة أو أجنبية بالكامل. الا ان حرية الدخول الى السوق الصيني مقيدة بشروط رئيسية وفقا لما نصت عليه المادة 04 من اللوائح التنفيذية لقانون المشاريع المشتركة³، والمادة 05 من قانون الشركات برأس مال اجني⁴، على عدم الموافقة على إنشاء مشاريع مشتركة أو اجنبية إذا كان المشروع ينطوي على أي من الحالات التالية:

- 1) ينتهك سيادة الصين أو مصالحها الاجتماعية والعامه،
- 2) يعرض الأمن القومي للصين للخطر،
- 3) ينتهك القوانين واللوائح الصينية،
- 4) لا يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية الصينية،
- 5) قد يؤدي إلى تلوث البيئة.

يتم تنظيم الدخول إلى السوق الصينية من خلال قوائم سلبية تحدد الصناعات/القطاعات التي يتم فيها تقييد أو حظر الاستثمار الأجنبي، ودليل للاستثمار الأجنبي المشجع يحدد الصناعات/القطاعات التي تشجع الحكومة توجه الاستثمار الأجنبي لها. هناك أربع "قوائم سلبية" يجب على الشركات الأجنبية تتبعها:

- 1) التدابير الإدارية الخاصة بشأن الوصول الى الاستثمار الأجنبي(القائمة السلبية الوطنية للاستثمار الاجني)،
- 2) التدابير الإدارية الخاصة بشأن الوصول الى الاستثمار الأجنبي لمنطقة التجارة الحرة(القائمة السلبية لمنطقة التجارة الحرة).
- 3) القائمة السلبية للوصول إلى السوق،
- 4) الدليل التوجيهي لإعادة الهيكلة الصناعية(الدليل التوجيهي).

إلى جانب القوائم السلبية، هناك أيضا "القائمة الإيجابية" أو "الدليل المشجع".

¹ دستور جمهورية الصين الشعبية، أصدره المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في 4 ديسمبر 1982، وعدل في 1988، 1993، 1999 وسنة 2004).

² The National People's Congress of the People's Republic of China(NPC), Constitution of the People's Republic of China, Posted: November-20-2019, Online :

<http://www.npc.gov.cn/englishnpc/constitution2019/201911/1f65146fb6104dd3a2793875d19b5b29.shtml>.

³ State Council, Regulations for the Implementation of the Law of the People's Republic of China on Joint Ventures Using Chinese and Foreign Investment, 09-20-1983, Online :

<http://www.lawinfochina.com/display.aspx?lib=law&id=1245&CGid&EncodingName=big5>.

⁴ Lawinfochina, Law of the People's Republic of China on Wholly Foreign-Owned Enterprises(2016Amendmernt), Online : <http://www.lawinfochina.com/display.aspx?id=22675&lib=law>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

بالنسبة للقائمتين (01) و(02) تطبقان على الاستثمار الأجنبي، والآخرتين (03) و(04) تطبقان على جميع الشركات محلية او

اجنبية،

تشير القائمة السلبية للاستثمار الاجنبي إلى قائمة الصناعات المحظورة أو المقيدة للاستثمار الأجنبي. بالنسبة للصناعات المحظورة، لا يسمح للمستثمرين الأجانب بالدخول مهما كان شكل الدخل. اما بالنسبة للصناعات المقيدة يجب على المستثمرين الأجانب تلبية الشروط المنصوص عليها في القائمة السلبية، مثل حدود الشراكة، وعادة ما يحتاج المستثمرون الأجانب إلى موافقة مسبقة من الحكومة للاستثمار في القطاعات المقيدة. بالنسبة للصناعات غير المدرجة في القائمة السلبية يجب معاملة المستثمرين الأجانب على قدم المساواة نظريا. بالنسبة للقائمة السلبية للاستثمار الأجنبي في مناطق التجارة الحرة فهي تطبق على الشركات الاجنبية الواقعة في مناطق التجارة الحرة التجريبية للبلاد البالغ عددها 21 منطقة، وهي أقل تقييدا من القائمة السلبية الوطنية. تم إصدار أول قائمة سلبية لمنطقة التجارة الحرة في سنة 2013 عندما تم إنشاء أول منطقة تجارة حرة تجريبية صينية في شنغهاي، يتم تعديل القائمة عموما كل سنة. خلال الفترة 2013 - 2019، تم تخفيض عدد البنود في القائمة السلبية لمنطقة التجارة الحرة من 190 إلى 37 بند. اما بالنسبة للقائمة السلبية الوطنية، انخفض عدد البنود المحظورة والمقيدة خلال الفترة 2011 - 2019، من 180 إلى 40 بند.¹ تعد هذه التسهيلات جزءا من جهد تدريجي لفتح الصين نحو المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعكس الأهداف الاقتصادية الأكبر التي تواصل الحكومة الصينية السعي لتحقيقها.

على خلاف القائمة السلبية لدخول الاستثمار الاجنبي، التي تنطبق فقط على الشركات الأجنبية، فإن القائمة السلبية للدخول إلى السوق توحد قواعد دخول السوق لجميع الشركات، محلية او اجنبية. تم إصدار أحدث قائمة سلبية للدخول إلى السوق في أكتوبر 2019، من بين 131 بندا في القائمة السلبية للدخول إلى السوق، خمسة منها محضور والباقي (126) مقيد، مما يتطلب موافقة الحكومة. تحدد القائمة أيضا لوائح الحظر، المعايير الفنية ومعايير التأهيل المطلوبة للدخول إلى السوق المقيدة، والإدارات الحكومية المسؤولة عن كل صناعة أو حقل أو اعمال. مقارنة بالقائمة السلبية لسنة 2018، تم حذف 20 عنصرا، تغطي بشكل أساسي الصناعات الخدمية، بما في ذلك إنشاء دور رعاية المسنين، مؤسسات الرعاية الاجتماعية، منظمات تقييم وتقدير المهارات المهنية، وخدمات مكافحة الحرائق. تم تجريب القائمة السلبية للدخول إلى السوق لأول مرة في سنة 2016 عبر عدة مدن، بما في ذلك شنغهاي وتيانجين وفوجيان وقوانغدونغ، قبل أن يتم توسيعها إلى 11 منطقة أخرى سنة 2017، لتعمم على الدولة بأكملها سنة 2018 وتحديثها سنة 2019.²

بالنسبة للدليل التوجيهي لإعادة هيكلة الصناعة، وعلى غرار القائمة السلبية لدخول السوق، ينطبق هذا الدليل على جميع الشركات لكنه أكثر شمولاً. في 6 نوفمبر من سنة 2019 أصدرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين (NDRC) الدليل التوجيهي لإعادة الهيكلة الصناعية (إصدار سنة 2019)، والذي سيدخل حيز التنفيذ في 01 جانفي سنة 2020. منذ إصدار النسخة السابقة من الدليل (نسخة سنة 2011)، تمتعت الصناعات الصينية بالنمو المستمر، وخضع الهيكل الصناعي للبلاد لتحسين مستمر وزادت القدرة التنافسية بشكل كبير. ينتقل النموذج الاقتصادي الصيني من نموذج يتميز بالنمو السريع إلى نموذج تنموي يركز على الجودة العالية. تعني

¹ China briefing, How to Use China's Negative Lists and Foreign Investment Encouraged Catalogue, 10/12/2019, Online : <https://www.china-briefing.com/news/china-fdi-policy-negative-lists-encouraged-catalogues/> , last visited : 21/03/2020.

² Ibidem.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الموجة الجديدة من الثورة التكنولوجية والتحول الصناعي أن البيئة المحلية والعالمية التي تواجهها الصناعات قد خضعت لتغييرات عميقة. لم يعد الإصدار السابق من الدليل قابلاً للتطبيق، نظراً للأوضاع الجديدة والالتزامات والمتطلبات التي يتعين على الشركات التعامل معها، وبالتالي كانت هناك حاجة إلى نسخة محدثة لمعالجة هذا المشهد المتغير.¹ يقسم الدليل الصناعات إلى فئات "مشجعة" و "مقيدة" و "قديمة". يتضمن إصدار سنة 2019 من الدليل 1477 بندا صناعياً من 48 صناعة، 821 بندا منها في فئة المشجعة، و 215 بندا في فئة المقيدة و 441 بندا في فئة القديمة والتي سيتم التخلص منها تدريجياً. تتكون الفئة المشجعة بشكل أساسي من الصناعات التي تستخدم التقنيات والمعدات والمنتجات الرئيسية التي لها دور مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المساهمة في توفير الموارد، حماية البيئة، وتحسين الهيكل الصناعي وتطوره. يتم تشجيع الصناعات ودعمها من خلال سياسات وتدابير تفضيلية. تتكون الفئة المقيدة من الصناعات التي تستخدم بشكل أساسي تكنولوجيا متخلفة، والتي لا تلي المعيار الحالي لدخول السوق واللوائح ذات الصلة، والتي لا تساهم في تحسين الهيكل الصناعي الصيني وترقيته، ينصب التركيز على تحويل هذه الصناعات وحظر الطاقة الإنتاجية الجديدة، تكنولوجيا العمليات والمعدات والمنتجات. يحظر الاستثمار الجديد في الصناعات المقيدة، ولا يجوز للمؤسسات المالية إصدار قروض لهذه الفئة. يتعين على الشركات التي لديها عمليات تجارية في الصناعات المقيدة ترقية عملياتها في غضون فترة زمنية معينة. تنتهج الصين سياسة نشطة للتخلص التدريجي من المشاريع في الصناعات القديمة، تتكون فئة الصناعات القديمة من الصناعات التي تستخدم بشكل أساسي التقنيات والمعدات والمنتجات القديمة التي لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة، وتهدد الموارد بشكل خطير، تلوث البيئة وليس لديها شروط الإنتاج الآمن. بالنسبة للمؤسسات التي لا تقوم بترقية استثماراتها، يجب على السلطات الصينية على جميع المستويات والإدارات أن تأمر المؤسسة بإيقاف الإنتاج أو إغلاق المؤسسة وفقاً للقوانين واللوائح الوطنية ذات الصلة، واتخاذ التدابير المناسبة لإعادة توطين أفراد الشركات والحفاظ على الأصول الائتمانية للمؤسسات المالية. تشمل التدابير والأدوات اللازمة لإلغاء المشاريع على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:²

- يجب على جميع المؤسسات المالية التوقف عن مختلف أشكال الدعم الائتماني واتخاذ الإجراءات لاسترداد القروض التي تم إصدارها،
- يمكن لهيئة الأسعار الوطنية رفع سعر الكهرباء خلال فترة الإلغاء التدريجي،
- إذا كانت السلع المنتجة خاضعة لإدارة ترخيص الإنتاج، فيجب على الإدارات ذات الصلة إلغاء ترخيص الإنتاج وفقاً للقانون،
- على الدائرة الإدارية الصناعية والتجارية حث المنشأة على تغيير تسجيل الشركة أو إلغاء تسجيلها وفقاً للقانون،
- تلغي إدارة حماية البيئة رخصة تصريف الملوثات الخاصة بالمؤسسات،
- يجب أن توقف مؤسسات الإمداد بالطاقة امداد الطاقة وفقاً للقانون.

¹ HKTDC Research, China Releases New Guidance Catalogue Covering Industrial Structure Adjustment , Hong Kong Trade Development Council(HKTDC), 28/11/2019, Online : <https://research.hktdc.com/en/article/MzUxODEwMjQy>, last visited ; 15/03/2020.

² MEI-Admin, Insights Into China's Industrial Policy Via The "Catalogue For Industry Restructuring", Monarch Executive Institute - Monarch Business School Switzerland, 24/02/2020, Online : <https://www.umonarch-mei.ch/insights-into-chinas-industrial-policy-via-the-catalogue-for-industry-restructuring/china/>, last visited ; 20/03/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

بناء على ماسبق، يجب على الشركات الأجنبية الموجودة في مناطق التجارة الحرة التجريبية أولاً فحص القائمة السلبية لمنطقة التجارة الحرة للتحقق مما إذا كان الاستثمار مسموحاً به بملكية كاملة أو هناك قيود معينة على الملكية. بعد ذلك، يجب التحقق من القائمة السلبية لدخول السوق لمعرفة ما إذا كانت هناك متطلبات ترخيص أو شهادة أخرى مطلوبة. ثم أخيراً، يجب الرجوع إلى دليل إعادة الهيكلة لمعرفة ما إذا كانت التكنولوجيا والمعدات والمنتجات المستخدمة محظورة في البلد.

قبل صدور نهج القائمة السلبية، كانت الصين تحدد أهدافها الخاصة بالاستثمار الأجنبي في المقام الأول من خلال الدليل الصناعي لتوجيه الاستثمار الأجنبي، بتوجيه الاستثمار الأجنبي إلى الصناعات المستهدفة وفقاً لإستراتيجية التنمية الاقتصادية، وكان دليل سنة 2017 هو الإصدار السابع. في جوان من سنة 1995، أصدرت الصين أول دليل صناعي لتوجيه الاستثمارات الأجنبية، لتكون المرة الأولى التي تستخدم فيها الصين القوانين واللوائح لتوجيه¹ الاستثمار الأجنبي المباشر. يصنف هذا الدليل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فئات؛ 'مشجع'، 'مقيّد' و 'محظور'. وتم تحديث الدليل بشكل عام كل سنتين إلى خمس سنوات؛ حيث عدل في سنوات؛ 1997، 2002، 2004، 2007، 2012، 2015 وفي سنة 2017. حيث يتغير الإطار التنظيمي الذي يحكم الاستثمار الأجنبي في الصين بتغير السياسة الصناعية للحكومة، بينما كان دليل سنة 1995 يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للصادرات، فان دليل سنة 1997 يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الناقل للتكنولوجيا.

إضافة إلى الدليل الصناعي الوطني لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، أصدرت الصين سلسلة من الدلائل الصناعية الإقليمية والقطاعية لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل إصدار في سنة 2000 دليل الصناعات ذات الأولوية للاستثمار الأجنبي في المنطقة الوسطى والغربية (المعدل)، وفي سنة 2003 أصدر دليل تشجيع الاستثمار الأجنبي في المنتجات عالية التكنولوجيا (المعدل).

في جوان من سنة 2018، أصدرت الحكومة الصينية أول قائمة سلبية للاستثمار الأجنبي على المستوى الوطني والتي حلت محل الدليل الصناعي لتوجيه الاستثمار الأجنبي، حيث تم فصل القائمة السلبية (الفئات "المحظورة" و "المقيدة") كوثيقة مستقلة من دليل الصناعات للاستثمار الأجنبي (نسخة سنة 2017) بعد إزالة فئات الاستثمار "المشجعة". لم يعد المستثمرون الأجانب الراغبون في الاستثمار في الصناعات غير المدرجة في القائمة السلبية مطالبين بالحصول على موافقة مسبقة من MOFCOM ويحتاجون فقط إلى تسجيل استثماراتهم. في 30 جوان 2019، أصدرت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC) ووزارة التجارة (MOFCOM) الإجراءات الإدارية الخاصة لدخول الاستثمار الأجنبي (القائمة السلبية لسنة 2019)، والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 جويلية سنة 2019.

يظهر الجدول رقم (5.2)، القطاعات المحظورة والمقيدة وفقاً للقائمة السلبية الوطنية لدخول الاستثمار الأجنبي لسنة 2019؛ بعض الصناعات مغلقة أمام الاستثمار الأجنبي، على أساس أنها ضرورية للأمن القومي، أو تسبب التلوث، أو أنها احتكارات حكومية. يجوز للمستثمر الأجنبي إنشاء شركة أجنبية، باستثناء الصناعات المقيدة في القائمة السلبية التي تتطلب مشروعاً مشتركاً، أو تفرض قيوداً على المساهمة الأجنبية أو على عدد الاستثمارات التي يمكن أن يقوم بها كل مستثمر أجنبي، ولا يجوز للمستثمر الأجنبي تجاوز هذه القيود من خلال عمليات الدمج والاستحواذ. كما قد يتطلب الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الخاضعة للتنظيم (مثل الاتصالات

¹ خلال الثمانينيات و أوائل التسعينيات من القرن 20، قانون EJV، قانون WFOE وقانون CJV واللوائح التنفيذية وضعت أساس الإطار التنظيمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي حددت شروط المشاريع الأجنبية FIE المؤهلة وغير المؤهلة.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

السلكية واللاسلكية والطاقة والمصارف) موافقة الجهات التنظيمية القطاعية، بما في ذلك نقل الملكية وتغيير المساهمين، حتى لو كان الاستثمار الاجنبي في القطاع المعني مسموحا به او مشجعا. عندما يكون الاستثمار الأجنبي في قطاع ما مقيدا، فذلك لأن الصين لديها تشبع في هذا القطاع، أو لأن القطاع مهم من الناحية الاستراتيجية أو حساس سياسيا ويتطلب تدقيقا من قبل الحكومة، او بهدف نقل التكنولوجيا الى الصين. بالنسبة للصناعات غير المدرجة في القائمة السلبية، يكون الاستثمار الأجنبي المباشر مسموح به دون قيود(ما لم تكن الصناعة مغلقة أمام المستثمرين الأجانب والصينيين)، وتمنح فيها معاملة متساوية مع المستثمرين المحليين. اما الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات المشجعة المنصوص عليها في قائمة التشجيع، يكون عادة مؤهل للحصول على حوافز.

تحتوي القائمة السلبية الوطنية للاستثمار الاجنبي لسنة 2019 على 40 عنصرا محظورا ومقيدا، اي 08 عناصر أقل من إصدار سنة 2018. حيث ازلت قائمة سنة 2019 قيود الاستثمار الأجنبي في عدد من المجالات تشمل التعدين، البنية التحتية، الصناعات التحويلية والخدمية:¹

- 1) قطاع النقل: تم إلغاء القيد الذي ينص على أن يأخذ طرف صيني حصة مسيطرة في وكالة شحن بحري محلية،
- 2) البنية التحتية: بالنسبة لإنجاز شبكات الغاز والتدفئة وشبكات تصريف المياه في المدن البالغ عدد سكانها 500.000 وما فوق، تم إلغاء قيد سيطرة الطرف الصيني،
- 3) قطاع الثقافة: تم إلغاء القيد التي ينص على وجوب احتفاظ الطرف الصيني على الحصة المسيطرة على دور السينما ووكالات إدارة الأداء،
- 4) خدمات الاتصالات ذات القيمة المضافة: تم إلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في الاتصالات المحلية متعددة الأطراف وأعمال التخزين والتحويل وكذلك مراكز الاتصال،
- 5) قطاع الزراعة: تم إلغاء حظر الاستثمار الأجنبي في تنمية الموارد الحيوانية والنباتية البرية،
- 6) قطاع التعدين: إزالة القيود على الاستثمار في استكشاف وتطوير النفط والغاز الطبيعي والتي كانت تنص على أن يتم الاستثمار في شكل مشروع مشترك أو مشروع مشترك تعاوني، وهو أحد الإجراءات الرئيسية التي تم تخفيفها. وكما تم إلغاء الحظر على الاستثمار الأجنبي في استكشاف وتطوير الموليبدينوم، القصدير، الأنتيمون والفلوريت،
- 7) في قطاع التصنيع، تم إلغاء الحظر المفروض على الاستثمار الأجنبي في تصنيع ورق شوان وسباتك الحبر. عادة ما يتم استخدام مناطق التجارة الحرة كوسيلة تجريبية للإصلاحات إذا أمكن تنفيذها بنجاح لتنفيذها لاحقا على الصعيد الوطني، والأمر نفسه ينطبق على الصناعات المدرجة في القوائم السلبية. على سبيل المثال، سيتم الآن تنفيذ الإجراءات الانفتاحية لوكالات إدارة الأداء والتلقيب عن الغاز الطبيعي وتطويره في منطقة التجارة الحرة على الصعيد الوطني في سنة 2019، بعد ان تم حذفها من القائمة السلبية للاستثمار الاجنبي لسنة 2019.

¹ Fdichina, New Changes To The General Use And FTZ Negative Lists 2019, 15/07/2019, Online : <https://www.fdichina.com/blog/ftz-negative-lists/>. Last visited : 22/03/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الجدول رقم(5.2): القطاعات المحظورة والمقيدة في الصين بموجب القائمة السلبية للوصول الى الاستثمار

الاجنبي لسنة 2019

القطاعات	مجال الحظر/التقييد
الزراعة والغابات وتربية الحيوانات ومصايد الأسماك	<ul style="list-style-type: none"> يجب أن يكون للجانب الصيني مصلحة مهيمنة في الأنواع الجديدة من القمح والذرة وإنتاج البذور. يحظر الاستثمار في البحث والتربية وزراعة الأصناف الصينية النادرة والفريدة من البذور ذات الجودة العالية والقيمة، وكذلك الاستثمار في إنتاج البيانات المتعلقة بتربية هذه الحيوانات (بما في ذلك الجينات عالية الجودة للزراعة وتربية الحيوانات وتربية الأحياء المائية). يحظر الاستثمار في المحاصيل المعدلة وراثياً؛ الفروا الحيوانية والدواجن، تربية الأحياء المائية وإنتاج البذور المعدلة وراثياً (البراعم). يحظر الاستثمار في صيد المنتجات المائية في المياه البحرية الخاضعة لسلطة الصين والمياه الداخلية للصين.
التعدين	<ul style="list-style-type: none"> يحظر الاستثمار في الاستكشاف والتعدين ومعالجة المعادن الأرضية النادرة والمشعة
التصنيع	<ul style="list-style-type: none"> يجب أن يكون للجانب الصيني مصلحة مهيمنة في النشر والطباعة. يحظر الاستثمار في صهر المعادن المشعة أو معالجتها وإنتاج الوقود النووي. يحظر الاستثمار في استخدام تقنيات التبخير والقلي والتحميص والتكليس وغيرها من تقنيات المعالجة لقطع ديكوتيون الأعشاب الصينية وإنتاج الأدوية الصينية التقليدية المسجلة ذات الوصفات الطبية السرية. باستثناء المركبات ذات الأغراض الخاصة ومركبات الطاقة الجديدة، يجب ألا تقل نسبة الأسهم الصينية في تصنيع السيارات عن 50% (سيتم إلغاء القيود المفروضة على حصص الملكية الأجنبية في تصنيع المركبات التجارية في سنة 2020. في سنة 2022، سيتم إزالة القيود المفروضة على نسب المساهمة الأجنبية في تصنيع سيارات الركاب والقيود المفروضة على عدد المشاريع المشتركة). يحظر تصنيع مرافق الاستقبال الأرضية للبلث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية وإنتاج الأجزاء الرئيسية.
إنتاج وتوريد الكهرباء، التدفئة، الغاز والماء	<ul style="list-style-type: none"> يتحكم الجانب الصيني في بناء وتشغيل محطات الطاقة النووية. يجب أن يتحكم الطرف الصيني في إنجاز وتشغيل شبكة إمدادات المياه والصرف في المناطق الحضرية التي يبلغ عدد سكانها أكثر من 500000 نسمة.
التجارة بالجملة والتجزئة	<ul style="list-style-type: none"> يحظر الاستثمار في أوراق التبغ، ولف التبغ، وإعادة تجفيف التبغ، وغير ذلك من عمليات بيع منتجات التبغ بالجملة أو إعادة بيعها.
النقل والتخزين والخدمات البريدية	<ul style="list-style-type: none"> يجب أن يسيطر الجانب الصيني على شركات النقل في المياه المحلية. يجب أن يسيطر الجانب الصيني على شركة النقل الجوي العامة، ويجب ألا تتجاوز نسبة الاستثمار لرجل الأعمال الأجنبي والشركات التابعة له 25٪، ويجب أن يكون الممثل القانوني مواطناً صينياً. يجب أن يكون الممثل القانوني لشركة طيران عامة مواطناً صينياً، ومن بينها، تقتصر شركات الطيران العامة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك على المشاريع المشتركة، بينما تقتصر شركات الطيران العامة الأخرى على الحيازات الصينية. يجب أن يتحكم الجانب الصيني في إنشاء وتشغيل المطارات المدنية. يحظر الاستثمار في مراقبة الحركة الجوية. يحظر الاستثمار في شركات البريد، أو عمليات البريد السريع المحلية.
خدمات نقل المعلومات والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	<ul style="list-style-type: none"> شركات الاتصالات: يقتصر على الخدمات التي يجب أن تكون مفتوحة كما تتولاها منظمة التجارة العالمية، بالنسبة لخدمات الاتصالات ذات القيمة العالية، يجب ألا تتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبي 50٪ (يُستثنى من ذلك التجارة الإلكترونية، والاتصالات المحلية متعددة الأطراف، والتخزين والشحن، ومراكز الاتصال). يجب أن يتم التحكم في خدمة الاتصالات الأساسية من قبل الطرف الصيني. يحظر الاستثمار في خدمات معلومات الأخبار على الإنترنت، وخدمات النشر عبر الإنترنت، وخدمات البرامج السمعية والبصرية عبر الإنترنت، والعمليات الثقافية على الإنترنت (باستثناء الموسيقى)، وخدمات نشر المعلومات العامة عبر الإنترنت (باستثناء الخدمات التي يجب أن تكون مفتوحة كما تعهدت بها تجاه منظمة التجارة العالمية).

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

<ul style="list-style-type: none"> • ألا تزيد نسبة المساهمة الأجنبية لشركات الأوراق المالية، شركات إدارة صناديق الاستثمار في الأوراق المالية شركات العقود الآجلة وشركات التأمين على الحياة عن 51٪. (تلغى هذه القيود في سنة 2021) 	الخدمات المالية
<ul style="list-style-type: none"> • يحظر الاستثمار في الشؤون القانونية الصينية (باستثناء تقديم معلومات عن تأثير البيئة القانونية في الصين) وأن تكون شريكاً في شركة محاماة محلية. • تقتصر أبحاث السوق على المشاريع المشتركة التساهمية أو التعاقدية، حيث يجب أن يتحكم الطرف الصيني في مسح تصنيفات الراديو والتلفزيون. • يحظر الاستثمار في التحقيقات الاجتماعية. 	خدمات التأجير والأعمال
<ul style="list-style-type: none"> - يحظر الاستثمار في تطوير وتطبيق التقنيات المتعلقة بالخلايا الجذعية البشرية. والتشخيص والعلاج الجيني. - يحظر الاستثمار في مؤسسات أبحاث العلوم الإنسانية والاجتماعية. - يحظر الاستثمار في المسح الجيوديسي، والرسوم البيانية البحرية، والتصوير الجوي للمسح ورسم الخرائط، المسح الأرضي المتنقل، والمسح ورسم الخرائط للحدود الإقليمية للتقسيمات الإدارية، وتجميع الطبوغرافيا، الخريطة السياسية العالمية، الخريطة السياسية الوطنية، الخريطة السياسية لمستوى المقاطعة وأدناه، خريطة التدريس الوطنية، الخرائط التعليمية المحلية، تجميع الخرائط الإلكترونية وخرائط الملاحة ثلاثية الأبعاد، ورسم الخرائط الجيولوجية الإقليمية، والجيولوجيا المعدنية، والجيوفيزياء، والكيمياء الجيولوجية، والجيولوجيا المائية، والجيولوجيا البيئية، والكوارث الجيولوجية، والمسح الجيولوجي بالاستشعار عن بعد. 	البحث العلمي والخدمات التقنية
<ul style="list-style-type: none"> • يقتصر التعليم التحضيري والتعليم الثانوي العادي ومؤسسات التعليم العالي على المشاريع المشتركة التعاقدية وبهيمن عليها الحزب الصيني. (يجب أن يكون المدير أو المسؤول الرئيسي مواطناً صينياً. يجب ألا تقل نسبة الأعضاء الصينيين في مجلس الإدارة أو لجنة الإدارة المشتركة للمدارس التعاونية الصينية الأجنبية عن 2/1. • يحظر الاستثمار في التعليم الإلزامي وكذلك في مؤسسات التربية الدينية. 	التعليم
<ul style="list-style-type: none"> • يقتصر الاستثمار في المعاهد الطبية على المشاريع المشتركة التساهمية والتعاقدية. 	الأنشطة الصحية والاجتماعية
<ul style="list-style-type: none"> • يحظر الاستثمار في وكالات الأنباء (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الخدمات الإخبارية). • يحظر الاستثمار في تحرير ونشر وإنتاج الكتب والصحف والدوريات والمنتجات السمعية والبصرية والمطبوعات الكهربائية. • يحظر الاستثمار في جميع مستويات محطات البث، والتلفزيون (المحطة)، والقناة الإذاعية والتلفزيونية، وشبكة الإرسال الإذاعي والتلفزيوني (محطة الإرسال، ومحطة الترحيل، والأقمار الصناعية للإذاعة والتلفزيون، ومحطة الإرسال الفضائي، ومحطة استقبال الأقمار الصناعية، محطة الميكروويف ومحطة المراقبة والبث الكبلية وشبكة البث التلفزيوني، وما إلى ذلك) والقيام بأعمال الإذاعة والتلفزيون والفيديو عند الطلب وتركيب مرافق استقبال البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية. • يحظر الاستثمار في إنتاج البرامج الإذاعية والتلفزيونية وتشغيلها. - يحظر الاستثمار في شركات إنتاج الأفلام، وشركات التوزيع، ودور السينما، وكذلك شركات تقديم الأفلام. - يحضر الاستثمار في شركات المراتد التي تبيع القطع الأثرية الثقافية، ومتاجر التحف الثقافية، والمتاحف الثقافية المملوكة للدولة. - يحظر الاستثمار في فرق الأداء الثقافي. 	الثقافة والرياضة والترفيه

Source: mofcom, Online : <http://images.mofcom.gov.cn/wzs/201906/20190629212130154.pdf>, last visited : 22/10/2020.

بالنسبة للقائمة السلبية لمنطقة التجارة الحرة لسنة 2019، والتي تغطي 37 بنداً، أي أقل بـ 8 بنود من إصدار سنة 2018، وهي إلى حد كبير مماثلة للقائمة السلبية الوطنية لسنة 2019 (40 بند)، بموجبها تم إلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في مجال صيد المنتجات المائية، وطباعة المنشورات، وصهر ومعالجة المعادن المشعة وإنتاج الوقود النووي في مناطق التجارة الحرة، والتي لازالت مدرجة في القائمة السلبية الوطنية لسنة 2019.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

لا يجوز للسلطات المحلية فرض قيود دخول على الاستثمار الأجنبي خارج نطاق القوائم السلبية. إلى جانب القيود التي تندرج تحت القائمة السلبية، سيخضع الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا لمراجعة وطنية إذا كان يؤثر أو قد يؤثر على الأمن القومي. لا تطبق المراجعة صراحة على المشاريع المشتركة مع الأطراف الصينية. بموجب نظام المراجعة الحالي، تنطبق المراجعة الأمنية على عمليات الاستحواذ على كل أو أجزاء من المؤسسات الصناعية العسكرية المحلية ومؤسسات القطاع الثالث، والشركات الواقعة بالقرب من المنشآت العسكرية الرئيسية والحساسة والكيانات الأخرى ذات الصلة بالأمن القومي مثل المنتجات الزراعية الرئيسية، الطاقة والموارد الرئيسية، البنية التحتية وخدمات النقل والتقنيات الرئيسية وتصنيع المعدات الرئيسية. إذا كانت هناك مخاوف تتعلق بالأمن القومي، فيجب على المستثمر الأجنبي إخطار وزارة التجارة (Mofcom)، هذه الأخيرة تنشئ لجنة مشتركة بين الوزارات، تديرها بشكل أساسي NDRC و MOFCOM، لإجراء المراجعة وإصدار قرار في غضون 100 إلى 120 يوم عمل.¹

الفرع الثالث: الموافقة على الاستثمار الأجنبي والتسجيل

يخضع نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين لإصلاحات للتحويل من نظام قائم على الموافقة إلى نظام قائم على التسجيل. وفقا للوائح التنفيذية لقوانين الاستثمار الاجنبي الثلاث الأساسية، اتخاذ قرار الموافقة يكون في غضون 90 يوما من تاريخ استلام الطلب في حالة WFOE، وثلاثة أشهر في حالة EJV و 45 يوما في حالة CJV. في جميع الفئات الثلاث، يجب على المستثمر الأجنبي بعد ذلك التوجه إلى السلطات المسؤولة عن الصناعة والتجارة للتسجيل وترخيص الأعمال خلال 30 يوما بعد حصوله على شهادة الموافقة. صلاحيات الموافقة تكون على مستويات مختلفة من الحكومة.² العيب الرئيسي للاستثمار في مشروع مقيد، هو أن رخصة الموافقة قد لا تكون مفوضة للسلطات الدنيا وبالتالي قد يستغرق وقتا أطول.

السلطات الرئيسية المكلفة بمراجعة الاستثمار الأجنبي تشمل وزارة التجارة (MOFCOM) ولجنة الإصلاح والتنمية الوطنية (NDRC) وإدارة الدولة لتنظيم السوق (SAMR). في السابق، كان أي استثمار أجنبي مقيد يحتاج إلى موافقة MOFCOM قبل التسجيل لدى SAMR أو فروعها المحلية، وهي سجل الشركات في الصين. ومع دخول قانون الاستثمار الأجنبي الجديد حيز التنفيذ في 01 جانفي 2020، لم تعد الموافقة المسبقة من طرف MOFCOM، بدلا من ذلك ستقوم SAMR أو فروعها المحلية كجزء من عملية تسجيل الشركات بمراجعة المعلومات المقدمة من قبل المستثمرين الأجانب/المؤسسات الأجنبية، للتحقق مما إذا كان الاستثمار الأجنبي متوافقا مع القيود الموضوعية في القوائم السلبية. بالإضافة إلى ذلك، قد تتطلب الاستثمارات الأجنبية التي تنطوي على مشاريع الأصول الثابتة موافقة NDRC أو فروعها المحلية في ظروف معينة.³ المشاريع التي لا تزال بحاجة إلى تصديق NDRC و/أو DRC المحلية تشمل استثمارات تتجاوز عتبة محددة بالدولار، في الصناعات التي تشهد قضايا الطاقة المفرطة، أو في الصناعات التي

¹ Wei Liu, Foreign direct investment in China, pinsentmasons, 01/03/2020, Online :

<https://www.pinsentmasons.com/out-law/guides/>, last visited ; 12/11/2020.

² OECD, OECD investment policy reviews china: Progress and reform challenges, oecd publication service, 2003, paris, p.64, Online: www.oecd.org/dataoecd/44/17/33830343.pdf.

³ Hazel Yin and al, The Foreign Investment Regulation Review: China, ThelawReviews, 17/10/2020,

<https://thelawreviews.co.uk/title/the-foreign-investment-regulation-review/china>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

تستخدم التقنيات القديمة التي قد تسبب مخاطر بيئية. بالنسبة للاستثمارات الأجنبية التي تزيد عن 300 مليون دولار أمريكي، يجب أن تصادق NDRC على الاستثمار.¹

الأنشطة غير المدرجة في القائمة السلبية أو القائمة المشجعة من حيث المبدأ مسموح بها للاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك، هذا يخضع لتقدير السلطات المحلية. علاوة على ذلك، هناك عدد من المجالات (مثل التدريب) حيث ينبغي السماح بالاستثمار الأجنبي في الممارسة العملية، ولكن في الواقع ليس كذلك، يجب تأكيد الموافقة مع المسؤولين المحليين في SAMR و NDRC.² عموماً لا يوجد حد أدنى أو عتبة لرأس المال المسجل للاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك قد تفرض بعض اللوائح الخاصة بصناعة معينة شروطاً على مؤسسات الاستثمار الأجنبي يتطلب حد أدنى من رأس المال، مثل إنشاء مؤسسة طبية تعاونية، وفي مجال الاتصالات. أما بالنسبة لنماذج التأسيس، يحظر على المستثمرين الأجانب الانخراط في أنشطة الاستثمار كشركات فردية أو مستثمرين في مؤسسات ملكية فردية أو أعضاء في تعاونيات مهنية للمزارعين. هناك بشكل أساسي ثلاث أنواع من الكيانات القانونية المتاحة للاستثمارات الأجنبية؛ شركة مملوكة بالكامل للأجانب (WFOE)، مشروع مشترك صيني-أجنبي، وشركة مساهمة.

المطلب الثاني: معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته

إن معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته تعتبر من أهم الضمانات التي يراعيها المستثمرون الأجانب في اختيار وجهات الاستثمار، فالدولة التي لا تقدم ضمانات كافية لن تكون جذابة للمستثمرين الأجانب حتى وإن قدمت مختلف الامتيازات. لذلك تسعى مختلف حكومات الدول من بينها الصين، إلى تقديم مختلف الضمانات بما فيها عدم التمييز وعدم نزع الملكية وإمكانية اللجوء إلى التحكيم.

الفرع الأول: المعاملة

رغم أن الصين تلتزم بضمان معاملة المستثمرين الأجانب على قدم المساواة مع نظرائهم الصينيين خلال مرحلة الدخول، فإن قوانين الاستثمار الثلاث المركزية لا تتضمن مادة خاصة بالمعاملة الوطنية. ظهر مصطلح "المعاملة الوطنية" لأول مرة في قانون التجارة الخارجية، حيث تنص المادة 06 من قانون التجارة الخارجية³، على أن تقوم الصين، وفقاً للمعاهدات والاتفاقات الدولية التي تكون فيها طرف متعاقد أو مشارك، بمنح الأطراف المتعاقدة أو المشاركة الأخرى، أو على مبدأ المعاملة بالمثل، بمنح الطرف الآخر معاملة الدولة الأكثر رعاية أو معاملة وطنية في مجال التجارة الخارجية. وبذلك، الصين ليست ملزمة بمنح معاملة وطنية للأجانب بدون معاهدة أو اتفاق، وأن المعاملة الوطنية يجب أن تكون على الأقل قائمة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، أي استحالة المعاملة الوطنية من جانب واحد. ومع ذلك، فإن الحكومة تصدر بشكل دوري قوائم سلبية لحظر أو تقييد الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الرئيسية، من ناحية أخرى ينص الدليل المشجع على مجالات محددة يتم فيها تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

¹ Bureau of Economic and Business Affairs, 2019 Investment Climate Statements Report : china , U.S.Department of State, Online : <https://www.state.gov/reports/2019-investment-climate-statements/china/>, last visited : 20/10/2020.

² Wei Liu, Loc.cit.

³ Ministry of commerce, PRC(Mofcom), Foreign Trade Law of The People's Republic of China(2004), promulgated on 06/04/2004, posted on: 25/11/2018, Online: <http://english.mofcom.gov.cn/aarticle/policyrelease/internationalpolicy/200705/20070504715845.html>, .

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

في 19 مارس سنة 1985 أصبحت الصين عضوا في اتفاقية باريس لحماية الملكية، وبالتالي وفقا للمادة 02 من الاتفاقية ينطبق مبدأ المعاملة الوطنية في المعاهدة المتعددة الأطراف على الصين منذ ذلك التاريخ. خلال الثمانينات، بدأت الصين الدخول في معاهدات استثمار ثنائية توفر معاملة عادلة ومنصفة ومعاملة الدولة الأكثر رعاية (MFN). وقعت الصين على أول معاهدة استثمار ثنائية في سنة 1982، ولكن لم يتم إدخال شرط المعاملة الوطنية في معاهدات الاستثمار الثنائية الصينية الا مع إبرام معاهدة استثمار ثنائية مع بريطانيا سنة 1986. في حين لم تكن المعاملة الوطنية في معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها الصين قبل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في 2001/12/11، جذابة للاستثمار الأجنبي، فإن المعاملة الوطنية في معاهدات الاستثمار الثنائية الصينية بعد الانضمام، تطورت لتصبح عاملا جذابا لأن كل معاهدات الاستثمار الثنائية الصينية تحتوي على فقرات معاملة الدولة الأكثر رعاية. فوفقا للمادة 03 من اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين الصين وتركيا¹؛ يمنح كل طرف متعاقد استثمارات الطرف الاخر في الظروف المماثلة، معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك الممنوحة لمستثمريه او المستثمرين من دولة ثالثة، مع مراعاة قوانين ولوائح الطرف المضيف. لا تنطبق أحكام المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأكثر رعاية الواردة في هذه المادة على المزايا التي يمنحها الطرف المتعاقد وفقا للالتزامات كعضو في اتحاد جمركي أو اقتصادي أو نقدي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة، اتفاقية أو ترتيب دولي يتعلق كليا أو اساسا بالضرائب، أي ترتيبات لتسهيل التجارة الحدودية الصغيرة.

وهناك ايضا استثناءات على مبدأ المعاملة الوطنية، وفقا للمادة 04 من الاتفاقية تستثنى:²

- 1) تدابير مصممة ومطبقة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات أو البيئة،
- 2) التدابير المتعلقة بالحفاظ على الموارد الطبيعية الحية أو غير الحية المستنفدة،
- 3) تدابير يعتبرها ضرورية لغرض حماية مصالحه الأمنية الأساسية وفقا لقانونه المحلي على أساس غير تمييزي.

وبالموافقة على تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) لدى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، التزمت الصين بالقضاء على متطلبات التوازن التجاري وتوازن الصرف الأجنبي ومتطلبات المحتوى المحلي ومتطلبات الأداء، كما وافقت على عدم فرض العقود التي تفرض هذه المتطلبات. كما التزمت الصين بتطبيق الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا أو غيرها من المعرفة الفنية فقط إذا كانت متوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية. فضلا عن ذلك، فإنه لا يوجد أي شرط قانوني شامل يفرض على المستثمرين الأجانب اللجوء الى الموردين المحليين أو اشتراط الاستثمار محليا في البحث والتطوير مقابل تأسيس أعمال في الصين. حيث تنص المادة 05 من قانون المشاريع المشتركة (EJV)³، على أنه إذا كانت مساهمة رأس المال من قبل الطرف الأجنبي في شكل تكنولوجيا ومعدات، فيجب أن تكون هذه التكنولوجيا والمعدات متطورة ومناسبة لاحتياجات الدولة. في الوقت

¹ UNCTAD, International Investment Agreements Navigator, Online :

<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/6085/download>, last visited : 23/01/2021.

² Ibid.

³ Chinadaily, Law of the People's Republic of China on Chinese-Foreign Equity Joint Ventures, 11/11/2016, Online : http://subsites.chinadaily.com.cn/WFNIDZ/2016-11/11/c_60834.htm.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

نفسه، لا يلزم الطرف الأجنبي بالمساهمة بالتكنولوجيا كمسألة قانونية. كما يسمح أيضا قانون المشاريع المشتركة التعاونية (CJV)¹ أيضا للطرف الأجنبي بالمساهمة في شكل تكنولوجيا غير محمية ببراءة اختراع ولكنه لا يشترط تطوير مثل هذه التكنولوجيا.

الفرع الثاني: حماية الملكية

ينص كل من دستور الصين وقانون الملكية على حماية الملكية الخاصة، مع السماح للدولة بمصادرة الممتلكات الخاصة عند توفر أسباب تتعلق بالمصلحة العامة مع تقديم الطرف المتضرر تعويض معقول. يستفيد من هذه الحماية بالتساوي الشركات المحلية والمستثمرين الأجانب. كما تحظر قوانين الاستثمار في الصين مصادرة الشركات الأجنبية، إلا في ظل ظروف خاصة. حيث تنص المادة 03 من قانون EJV والمادة 05 من قانون WFOE على ان الصين تحمي الاستثمار الاجنبي والأرباح المستحقة، ولا تصدر الدولة المشروع الاجنبي(مشارك او اجنبي بالكامل)، الا في ظل ظروف خاصة، ووفقا لاحتياجات المصلحة العامة الاجتماعية، مع تقديم التعويضات المقابلة. كما تنص المادة 02 من اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين الصين وتركيا، ضمان تمتع استثمارات كل طرف متعاقد بالحماية والأمن الكاملين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر. ووفقا للمادة 05 من الاتفاقية، لا يجوز نزع ملكية، مصادرة أو تأميم الاستثمارات إلا للأغراض العامة(الرفاه العام المعقول والصحة العامة والسلامة والبيئة...)، بطريقة غير تمييزية، مع دفع تعويض فوري وفعال. يجب أن يكون التعويض معادلا للقيمة السوقية للاستثمار المصادر قبل أن يتم نزع الملكية، ويدفع التعويض دون تأخير ويكون قابلا للتحويل بحرية. في حالة تأخر دفع التعويض تدفع فائدة بمعدل يتفق عليه الطرفان ما لم ينص القانون على هذا المعدل من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ الدفع. فضلا عن ذلك ووفقا للمادة 07 من الاتفاقية، يمكن تعويض المستثمرين الذين تكبدوا خسائر بسبب الحرب أو الاشتباك المسلح أو حالة الطوارئ أو العصيان أو الأحداث المماثلة الأخرى من قبل البلد المضيف.

الفرع الثالث: تسوية المنازعات

وفقا للمادة 15 من قانون EJV، المادة 25 من قانون CJV، واللوائح التنفيذية ذات الصلة، فإنه يمكن تسوية النزاعات الناشئة بين الأطراف في مشروع مشترك في خطوة أولى من خلال التشاور الودي أو الوساطة، وإذا لم تحصل التسوية يمكن اللجوء إلى التحكيم من قبل وكالة تحكيم صينية أو هيئة تحكيم أخرى متفق عليها من قبل أطراف المشروع. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق تحكيم، يجوز لأي طرف اللجوء للمحاكم(التقاضي). وبالتالي فإن الصين تحت الشركات على حل النزاعات من خلال التوفيق والوساطة غير الرسمية بدرجة أولى، وإذا كان ولا بد من الوساطة الرسمية فإن السلطات الصينية تشجع عادة التحكيم على اللجوء الى التقاضي. في سنة 1956، وتحت رعاية المجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية (CCPIT)، أسس مجلس الدولة لجنة التحكيم الاقتصادية والتجارية الدولية الصينية (CIETAC)، وهي الهيئة التحكيمية الأكثر استخداما في الصين للنزاعات ذات الصلة بالأجانب. تتمركز CIETAC في بكين ولها أربع لجان فرعية في تيانجين، تشونغتشينغ، شنغهاي وشنغتشن. وتوجد لجان تحكيم أخرى وعادة ما تكون تابعة

¹ Lawinfochina, Law of the People's Republic of China on Chinese-Foreign Contractual Joint Ventures (2017 Amendment), Online : <https://www.lawinfochina.com/display.aspx?id=27171&lib=law>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

للحكومات المحلية (المقاطعات أو البلديات).¹ الصين عضو في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، وبالتالي فإن قرارات التحكيم الصادرة عن ICSID في النزاعات التي تشمل الصين و باقي الدول الاعضاء يمكن إنفاذها بموجب شروط اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف وإنفاذ قرارات التحكيم الأجنبية التي انضمت اليها الصين في سنة 1987 (اتفاقية نيويورك) كما تنص عليه التشريعات المحلية (أهمها قانون التحكيم، قانون الإجراءات المدنية، قانون المشاريع المشتركة (EJV). وقد أبرمت الصين العديد من الاتفاقات الثنائية بشأن الاعتراف بقرارات المحاكم الأجنبية وإنفاذها. كما ان للصين اتفاقيات استثمار مع أكثر من 100 اقتصاد، حيث تتضمن معظم هذه الاتفاقات احكاما تتعلق بسبل تسوية المنازعات من خلال الوساطة المحلية أو التحكيم الدولي. لا تشمل معاهدات الاستثمار الثنائية الصينية في الغالب اللجوء الإلزامي إلى المحاكم المحلية قبل إحالة النزاع إلى التحكيم الدولي.

وفقا للمادة 09 من اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين الصين وروسيا، فانه عند نشوء نزاع بين المستثمر والبلد المضيف يسعى الطرفان وبقدر الإمكان إلى تسوية النزاع عن طريق المشاورات والمفاوضات بحسن نية. اما اذا كان الخلاف حول خرق التزاما بموجب الاتفاقية لا يمكن تسويته من خلال المفاوضات أو إجراءات المراجعة الإدارية، يمكن تسوية النزاع بالاختيار بين:

- 1) المحكمة المختصة للبلد المضيف،
- 2) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)،
- 3) محكمة تحكيم خاصة منصوص عليها في قواعد إجراءات التحكيم الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

تتخذ هيئة التحكيم قراراتها وفقا لأحكام هذه الاتفاقية وقوانين وأنظمة البلد المضيف. لا يجوز إحالة النزاع إلى التحكيم بعد مرور أكثر من خمس سنوات من تاريخ نشوب النزاع. اما بالنسبة للنزاعات المتعلقة بالممتلكات والحقوق العقارية على العقارات فهي تخضع كليا للاختصاص القضائي لمحكمة البلد المضيف، وبالتالي لا يجوز تقديمها إلى اختصاص المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) أو أي آلية دولية أخرى لتسوية المنازعات.

اما اذا كان النزاع بين الطرفين المتعاقدين (البلدين) يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، فوفقا للمادة 10 من الاتفاقية، على الاطراف المتعاقدة الدخول في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى حل سريع ومنصف. إذا لم يتمكن الطرفين من التوصل إلى اتفاق في غضون ستة أشهر بعد بدء النزاع فيما بينها من خلال الإجراء السابق، يجوز تقديم النزاع بناء على طلب أحد الطرفين إلى هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء. في غضون شهرين من استلام الطلب، يقوم كل طرف بتعيين محكم، ثم يختار المحكمان محكما ثالثا كرئيس يكون من مواطني دولة ثالثة. في حالة فشل أي من الطرفين المتعاقدين في تعيين محكم خلال الوقت المحدد، يجوز للطرف المتعاقد الآخر أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية إجراء التعيين. إذا لم يتمكن كلا المحكمن من التوصل إلى اتفاق حول اختيار الرئيس في غضون شهرين بعد تعيينهما، يتم تعيين الرئيس بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين من قبل رئيس محكمة العدل الدولية. يكون أمام هيئة التحكيم ثلاثة أشهر من

¹ Bureau of Economic and Business Affairs, 2015 Investment Climate Statements Report : china , U.S.Department of State, May 2015, p.10, Online : <https://www.state.gov/reports/2015-investment-climate-statements/china/>, last visited :15/11/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

تاريخ اختيار الرئيس للاتفاق على القواعد الإجرائية بما يتفق مع الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية. وفي حالة عدم وجود مثل هذا الاتفاق، تطلب هيئة التحكيم من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين قواعد الإجراءات، مع مراعاة قواعد إجراءات التحكيم الدولية المعترف بها عموماً. ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يجب تقديم جميع الطلبات وتكتمل جميع جلسات الاستماع في غضون ثمانية أشهر من تاريخ اختيار الرئيس، وتصدر هيئة التحكيم قرارها في غضون شهرين بعد تاريخ الطلبات النهائية أو تاريخ إغلاق الجلسات. تتوصل هيئة التحكيم إلى قراراتها، التي تكون نهائية وملزمة بأغلبية الأصوات. يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف المحكم المعين وتمثيله في إجراءات التحكيم. تتحمل الأطراف المتعاقدة التكاليف ذات الصلة الخاصة بالرئيس وهيئة التحكيم في أجزاء متساوية.

الفرع الرابع: الاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمار (الادوات القانونية الدولية المنظمة للاستثمار الاجنبي)

الغرض الرئيسي من اتفاقات الاستثمار الدولية (IIA)، هو توفير حماية إضافية للمستثمرين الأجانب من نزع الملكية والتمييز والمعاملة غير العادلة والخسائر الناتجة عن النزاعات والحروب والنزاعات أو القيود المفروضة على تحويل الاموال، كما قد تتضمن أيضاً أحكاماً لتحرير وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

في 11 ديسمبر سنة 2001 أصبحت الصين عضواً في منظمة التجارة العالمية WTO، بعد ان اعتمدت في سنة 1994 كل من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS) والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS). لقد كان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بمثابة نقطة تحول بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الدولية للصين. بموجب اتفاقية (TRIMS)، تلزم الصين بعدم تطبيق بعض تدابير الاستثمار التي تقيد التجارة، تشمل متطلب موازنة الصرف الأجنبي وموازنة التجارة، ومتطلب المحتوى المحلي ومتطلب إلزامية التصدير¹ والمساواة في الوصول للموردين المحليين والأجانب². وبموجب اتفاقية (TRIPS)، تلتزم الصين بحماية الملكية الفكرية للمستثمرين الأجانب، في حالة انتهاك أي من التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، قد يتم مقاضاة الصين بموجب آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وبموجب اتفاقية (GATS)، تمنح الصين حقوقاً لموردي الخدمات من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التجارة العالمية. وهذا يشمل الخدمات المقدمة من خلال الوجود التجاري (الحضور الإقليمي)، وبعبارة أخرى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، أبدت الصين تحفظات في هذا الصدد، مما سمح لها بالتمييز بين مختلف مقدمي خدمات النقل البحري، على أساس الاتفاقات الثنائية³.

¹ سابقاً، قانون المؤسسة المملوكة كلياً للأجانب يطلب من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر تصدير ما لا يقل عن 70% من إنتاجها، إلا إذا تم منح استثناءات خاصة، مثل مساهمات التكنولوجيا المتقدمة. كما فرضت متطلبات إلزامية التصدير على المشاريع المشتركة، من أجل دعم المطلب السابق لموازنة النقد الأجنبي. بموجب التعديلات التي اعتمدت مؤخراً، أزيلت متطلبات إلزامية التصدير.

² الشركات الأجنبية كانت مطالبة بموجب قوانين سابقة بإعطاء الأولوية للموردين المحليين للحصول على المواد الخام والمعدات. التعديلات الجديدة تسمح بالمصادر الحرة للمواد الخام، الوقود، المكونات، وهلم جرا، من السوق المحلي الصيني أو من الخارج.

³ The World Bank, 2019 INVESTMENT POLICY AND REGULATORY REVIEW – CHINA, The World Bank Group & UK Government, 2020, p.08, Online : <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33600/China-2019-Investment-Policy-and-Regulatory-Review.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

بسبب انعدام التنسيق المتعدد الأطراف على المستوى العالمي، فإن القواعد الدولية التي تحكم الاستثمار الأجنبي تشكلت من خلال اتفاقات الاستثمار الدولية IIA التي تم إبرامها إما كمعاهدات استثمار ثنائية (BIT)، أو متعددة الأطراف، أو من خلال اتفاقيات تجارة حرة (FTAs) تتضمن فصل عن الاستثمار.

خلال العقدين الأولين من الإصلاح الاقتصادي في الصين، كان إبرام معاهدات الاستثمار يهدف في الأساس إلى جذب الاستثمار الأجنبي من خلال توفير حماية للاستثمار، أما الأحكام الأخرى خاصة المعاملة الوطنية وتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة، فقد كانت الصين حذرة لبعض الوقت، مما مكن الحكومة الصينية من الاستمرار في إصدار التشريعات لصالح الشركات المملوكة للدولة الصينية وتجنب لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي. وبالتوازي مع الفتح التدريجي للاقتصاد الصيني، تم رفع هذه القيود تدريجياً.

منذ احتتام أول معاهدة استثمار ثنائية مع السويد في مارس 1982، برزت الصين كمن أكثر الدول إبراماً لمعاهدات الاستثمار الثنائية في العالم، وفقاً للجدول رقم (6.2) الذي يقدم نظرة عامة على اتفاقات الاستثمار الدولية IIA، للصين 109 معاهدة استثمار ثنائية (BITs) سارية و 19 معاهدة مع أحكام تتعلق بالاستثمار (TIPS) سارية حالياً، تشمل الفئة الأخيرة المعاهدات التي تشمل الالتزامات الموجودة عادة في معاهدات الاستثمار الثنائية (مثل اتفاقية التجارة التفضيلية مع فصل يتناول الاستثمار).

الجدول رقم (6.2): اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة من طرف الصين

نوع الاتفاقية	الاتفاقية
متعدد الأطراف	اتفاقية GATS
متعدد الأطراف	اتفاقية TRIMs
متعدد الأطراف	اتفاقية TRIPS
متعدد الأطراف أو ثنائي	معاهدات مع أحكام خاصة بالاستثمار (22 توقيع، 19 سارية المفعول)
ثنائي	اتفاقات الاستثمار الثنائية (بما في ذلك اتفاقات التعاون وتيسير الاستثمار) (127 توقيعاً، 109 سارية المفعول)
متعدد الأطراف	اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك)
ثنائي	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (92 معاهدة سارية)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), International Investment Agreements Navigator, Online : <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements>.

ليس للصين اتفاقية استثمار ثنائية مع كل من الولايات المتحدة والبرازيل، ولها اتفاقية استثمار ثنائية مع الجزائر تم التوقيع عليها في 1996/10/17، ودخلت حيز التنفيذ في 2003/01/28. تغطي اتفاقات الاستثمار الثنائية هذه؛ تشجيع، معاملة وحماية الاستثمار، التحكيم والتعويض بعد المصادرة، واسترداد عائدات الاستثمار. أول اتفاقية استثمار دولية للصين كما اسلفنا كانت مع السويد، أبرمت في 1982/03/29 وأصبحت نافذة في 1982/03/29، كان الغرض من الاتفاقية الحماية المتبادلة للاستثمارات، تضمنت الاتفاقية 09

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

مواد. واجر اتفاقية استثمار ثنائية ابرمتها الصين مع تركيا، في 29/07/2015، وأصبحت نافذة في 11/11/2020. تضمنت هذه الاتفاقية 12 مادة، تغطي ترقية وحماية جميع أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من كل دولة.

اما فيما يتعلق بالمعاهدات الاخرى التي تتضمن احكاما حول الاستثمار فان الصين ابرمت العديد من اتفاقات التجارة الحرة FTA اخرها مع استراليا سنة 2015. تغطي هذه الاتفاقيات مواضيع مثل نزح الملكية، ومعاملة الدولة الأكثر رعاية، وآليات تحكيم الاستثمار وتحويل عائدات الاستثمار.

الفرع الخامس: تحويل واسترداد الأموال

بالنسبة لتحويل الأموال هناك احكام واضحة في قوانين الاستثمار الأجنبي الثلاث (المواد 11 و 12 من قانون EJV، المادة 19 من قانون WFOE، المادة 22 من قانون CJV)، وفي اللوائح التنفيذية ذات الصلة، وايضا في قانون الاستثمار الاجنبي الجديد. حيث يسمح بتحويل الأرباح التي حصل عليها الطرف الأجنبي إلى الخارج بعد أداء التزامات قانونية مثل دفع الضرائب. كما يجوز للطرف الأجنبي أن يحول إلى الخارج الأموال التي يتلقاها عند انتهاء مدة تشغيل المشروع أو عند الإنهاء المبكر. ويجوز أيضا تحويل الأجرور والرواتب واي دخل قانوني آخر يحصل عليه الموظفون الأجانب من الاستثمارات الأجنبية او المشتركة، بعد دفع ضريبة الدخل الفردية، وفقا لأنظمة مراقبة النقد الأجنبي. في الفترات التي كانت فيها العملة الأجنبية نادرة نسبيا في الصين، الأرباح التي لم تكن ناتجة عن توليد نقد أجنبي لا يمكن استردادها إلا بصعوبة بالغة، ومع سرعة تنامي احتياطات النقد الأجنبي في الصين منذ سنة 1994، أصبحت الشركات الأجنبية تتمتع عموما بإمكانية الوصول الحر إلى النقد الأجنبي.¹ وفي 01/12/1996 أعلنت الصين قابلية التحويل الكامل لعمليتها في الحساب الجاري، ولا تزال حتى الان تخضع للرقابة في حدود معينة في إطار حساب رأس المال. بالنسبة للشركات الأجنبية التي لديها فروع في الصين، كان تحويل الأرباح من الشركات التابعة لها دائما مسألة صعبة، حيث تحتفظ الصين بنظام صارم للرقابة على النقد الأجنبي، بمعنى أن الأموال التي تتدفق إلى الصين وخارجها تخضع لرقابة صارمة. وعلى الرغم من التخفيف الأخير لنظام مراقبة الصرف الأجنبي، لا يزال تدفق أموال الاستثمار، وتحويل الأرباح وتدفق العائدات من تصفية المستثمرين الأجانب تخضع لمتطلبات مختلفة للرقابة على النقد الأجنبي.

وفقا للمادة 07 من اتفاقية الاستثمار بين الصين وتركيا، فانه يسمح كل طرف بإجراء جميع عمليات التحويل المتعلقة بالاستثمار بحرية ودون تأخير داخل وخارج أراضيها، بعد الوفاء بجميع الالتزامات الضريبية، تشمل هذه التحويلات:

(1) العائدات،

(2) عائدات بيع أو تصفية كل أو أي جزء من الاستثمار،

(3) التعويضات،

(4) المبالغ المسددة ومدفوعات الفوائد الناتجة عن القروض ذات الصلة بالاستثمارات،

(5) الرواتب والأجرور والمكافآت الأخرى التي يتلقاها مواطنو أحد الأطراف المتعاقدة الذين حصلوا في إقليم الطرف المتعاقد الآخر

على تصاريح العمل المقابلة المتعلقة بالاستثمار،

¹ Bureau of Economic and Business Affairs, 2005 Investment Climate Statements Report : china , U.S.Department of State, 2005, Online : <https://2001-2009.state.gov/e/eeb/ifd/2005/index.htm>, last visited : 16/10/2019.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

6) المدفوعات الناشئة عن نزاع الاستثمار.

تتم التحويلات بالعملة القابلة للتحويل التي تم بها الاستثمار أو بأي عملة قابلة للتحويل بسعر الصرف الساري في تاريخ التحويل ما لم يتفق المستثمر والطرف المتعاقد المضيف على خلاف ذلك. كما يجوز منع التحويل من خلال التطبيق العادل وغير التمييزي لقوانينه الوطنية المتعلقة: بالإفلاس أو الإعسار أو حماية حقوق الدائنين، إصدار أو تداول أو التعامل في الأوراق المالية والعقود الآجلة والخيارات والمستقات الأخرى، الجرائم الجنائية أو الإدارية المشتبه بها، تقارير عن تحويلات نقدية أو أدوات نقدية أخرى، أو ضمان الامتثال للإجراءات القضائية أو الإدارية.

يجوز لكل طرف متعاقد وفقا لقوانينه ولوائح، اعتماد أو الحفاظ على تدابير لا تتفق مع التزاماته بموجب هذه المادة في حالة وجود موازين مدفوعات خطيرة وصعوبات مالية خارجية أو التهديد بحدوث ذلك؛ أو عندما تسبب في ظروف استثنائية تحركات رأس المال أو تهدد بالتسبب في صعوبات خطيرة لإدارة الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف.

المطلب الثالث: تشجيع وتيسير الاستثمار

تفوض قوانين الاستثمار الأجنبي الثلاث وقانون الاستثمار الأجنبي الجديد في الصين أجهزة الحكومة على جميع المستويات بما في ذلك الإدارات المختصة في مجال الاستثمار والتجارة، بتقديم خدمات وتسهيلات الاستثمار الأجنبي للمستثمرين الأجانب.

الفرع الأول: مؤسسات تشجيع الاستثمار الأجنبي

تعتبر وزارة التجارة MOFCOM واللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح (NDRC) أهم وكالتين وطنيتين لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الصين، وبشكل أكثر تحديدا، فإن قسما داخل وزارة التجارة يسمى إدارة الاستثمار الأجنبي (DFIA)، تكلف بالوظيفة التنظيمية لمراجعة مقترحات الاستثمار الأجنبي والموافقة عليها وإدارة سجلات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومؤسسة تخضع مباشرة لإشراف وزارة التجارة تسمى وكالة ترويج الاستثمار الصينية (CIPA). كما ان قسم داخلي في NDRC يسمى إدارة استخدام رأس المال الأجنبي والاستثمار في الخارج (DFCUOI) مكلف بتوحيد تحليل استخدام رأس المال الأجنبي، ترويج، استراتيجية، تخطيط، وتحديد الأهداف والسياسات المتعلقة باستخدام الاستثمار الأجنبي.¹

أولا: مهام وكالة تشجيع الاستثمار cipa

تتمثل وظيفة وكالة ترويج الاستثمار التابعة لوزارة التجارة في جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الاستثمار الصيني في الخارج وفقاً لسياسات الصين "الاستقطاب" و "الانطلاق إلى العالمية"

"Bringing-in" and "Going global"، حيث تتمثل مهامها في:²

1) تنفيذ الاستراتيجيات، البرامج والمبادئ التوجيهية لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار في الخارج،

¹ Worldbank, 2019 INVESTMENT POLICY AND REGULATORY REVIEW – CHINA, Op.cit, p.11.

² MINISTRY OF COMMERCE, PRC-invest in china-, Function of Investment Promotion Agency of Ministry of Commerce, Online: <https://fdi.mofcom.gov.cn/EN/aboutMe.html> .

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- 2) تطوير وقيادة تنفيذ البرامج، الخطط والمقترحات الخاصة بترويج الاستثمار الصناعي، إنشاء وتشغيل لجان ترويج الاستثمار الصناعي وتقديم خدمات ترويج الاستثمار للشركات الصينية والأجنبية،
- 3) توجيه عمل وكالات ترويج الاستثمار في جميع المناطق، تنفيذ أنشطة ترويج الاستثمار بالتعاون مع الحكومات المحلية والإدارات والمؤسسات والشركات الأخرى، إنشاء آليات اتصال مع الشركات الصينية الخارجية، والمشاركة في أنشطة اليات عمل الاستثمار الثنائي والمتعدد. إنشاء آليات تعاون مع وكالات ترويج الاستثمار واتحادات الأعمال في الخارج وتنظيم الأنشطة ذات الصلة، القيام بترويج الاستثمار بالتعاون مع المنظمات الاقتصادية الدولية ذات الصلة والمشاركة والقيام بدور نشط في الأنشطة ذات الصلة لمنظمات ورابطات ترويج الاستثمار العالمية.
- 4) تشجيع الاستثمار في المناطق الصناعية على جميع المستويات مثل مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية الوطنية ومناطق التعاون الاقتصادي الحدودي(عبر الحدود) وفق استراتيجية تنمية مناطق التنمية والتخطيط الصناعي لكل منطقة صناعية.
- 5) تنظيم أنشطة للترويج لمشاريع الاستثمار عبر الإقليمية وسياسات "الاستقطاب" و "الانطلاق إلى العالمية"، تنظيم وتنسيق ترويج الاستثمار برعاية أو برعاية مشتركة مع وزارة التجارة، تنظيم "معرض الصين الدولي للاستثمار والتجارة" و " معرض 'expo' الصين المركزي للاستثمار والتجارة"؛ وتنظيم وتنسيق المعارض الدولية ذات الصلة.
- 6) تطوير وإدارة مواقع ترويج الاستثمار مثل "دليل الاستثمار الصيني" و "قاعدة بيانات معلومات مشروع الاستثمار"، توفير المعلومات العامة والخدمات الاستشارية لمشاريع الاستثمار الأجنبية الواردة والصادرة، تطوير وتشغيل وإدارة وتنسيق ترويج الاستثمار الوطني عبر الإنترنت وتنظيم أنشطة ترويج الاستثمار عبر الإنترنت،
- 7) إجراء البحوث على الاستثمار ثنائي الاتجاه لتوفير قاعدة معلومات لصنع السياسات؛ إعداد ونشر وثائق ومنشورات ترويج الاستثمار.
- 8) تنظيم دورات تدريبية في الصين وخارجها لمشاريع الاستثمار الأجنبية الواردة والصادرة،
- 9) تنفيذ مشروع التوظيف المشترك بين الصين وكوريا،
- 10) تشجيع الاستثمار في التحويل الصناعي وإدارة مركز تشجيع التحويل الصناعي ومركز الشكاوى للمؤسسات الأجنبية الوطنية على أساس يومي،
- 11) إنشاء أو المشاركة في تأسيس منظمات للاستثمار في الصين وفي الخارج،
- 12) استكمال مهام أخرى تكلف بها وزارة التجارة.

للكالة مكاتب في جميع أنحاء العالم، كما تحتفظ CIPA بموقع ويب "Invest in China" الذي يسرد القوانين واللوائح والقواعد ذات الصلة بالمستثمرين الأجانب.

بالنسبة لمؤسسات تشجيع الاستثمار دون الوطنية، فنجد ان لوزارة التجارة الخارجية نظرائها المحليين على مستوى المقاطعات والبلديات مكلفة بمهام تعزيز الاستثمار الأجنبي على المستوى المحلي، كما أنشأت بعض الحكومات الإقليمية أيضا وكالات ترويج الاستثمار الاجنبي كنظراء لـ CIPA للتنسيق مع اتحادات الصناعة والإدارات الحكومية الأخرى والمنظمات الأجنبية لاستضافة فعاليات ترويج

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الاستثمار مثل المعارض التجارية وعروض الاستثمار والمعارض، كما تتعاون CIPA مع وكالات ترويج الاستثمار المحلية، وتقوم بتوجيه عمل وكالات ترويج الاستثمار المحلية وتنفيذ أنشطة ترويج الاستثمار بالتعاون مع الحكومات المحلية والإدارات والمؤسسات والشركات الأخرى.¹

الفرع الثاني: مناطق التنمية الاقتصادية في الصين

مناطق التنمية الاقتصادية في الصين (EDZs)؛ هي مناطق ذات سياسات تجارية تفضيلية تختلف عن تلك التي تحكم باقي الوطن. قامت الصين بتجربتها لأول مرة في أواخر السبعينيات من القرن 20 مع بداية عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، حيث أنشأت مجموعة من المناطق الاقتصادية الخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو المحلي.

أولاً. أنواع مناطق التنمية الاقتصادية في الصين:

يوجد ما لا يقل عن 15 نوعاً من مناطق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني يمكن تقسيمها إلى سبع فئات، وتعتبر المناطق الواقعة في الفئات الثلاثة الأولى هي المناطق الأكثر شيوعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:²

1. مناطق نشاط اقتصادي معين:

تتضمن هذه الفئة، المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZ) ومناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية (ETDZ)، كلاهما يركز بشدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويميلان إلى تقديم حوافز لقطاع التصنيع. هناك سبعة (07) مناطق اقتصادية خاصة تغطي مساحات واسعة، تتميز بسياسات أكثر عمومية، أي أنها لا تحفز قطاعات محددة. تم إنشاء أول منطقة اقتصادية خاصة في الصين في شنتشن، والتي تغطي الآن المدينة بأكملها وتوفر في المقام الأول بيئة ضريبية تفضيلية للشركات المصنعة الموجهة نحو أسواق التصدير عبر مجموعة واسعة من الصناعات. أما بالنسبة لمناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية فهي تميل إلى التركيز على تقديم حوافز لأنواع معينة من الأنشطة، مثل التجارة الدولية، أو استخدام الموارد المحلية، أو تنمية الابتكار التكنولوجي. يوجد ما يقرب من 200 منطقة ETDZ على المستوى الوطني، تغطي كل منها مساحة أصغر بكثير من المناطق الاقتصادية الخاصة.

2. مناطق تسويق نتائج البحوث عالية التقنية

تهدف مناطق تسويق نتائج أبحاث التكنولوجيا الفائقة (HIDZ) إلى استخدام الموارد التكنولوجية لمؤسسات البحث والجامعات والشركات الخاصة لتطوير منتجات مبتكرة عالية التقنية. تقدم العديد من هذه المناطق حوافز لشركات التكنولوجيا الأجنبية بهدف بناء التعاون بين المؤسسات لتسريع تسويق البحث والتطوير. هناك أوجه تشابه بين ETDZs و HIDZs التي تركز على الابتكار حيث يركز كلاهما على تعزيز الابتكار. ومع ذلك، فإن ETDZs غالباً ما يكون لها تركيز خاص على الصناعة، وتقع بعيداً عن مراكز المدن، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتصنيع. بدلاً من ذلك، توجد HIDZs داخل مراكز المدن وتميل إلى إنشاء مجموعات من مؤسسات البحث عالية التقنية لتعزيز التعاون

¹ The World Bank, 2019 INVESTMENT POLICY AND REGULATORY REVIEW – CHINA, Op.cit, p.11, Online : <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33600/China-2019-Investment-Policy-and-Regulatory-Review.pdf?sequence=1&isAllowed=y>

² Joseph Percy, Where to Invest in China: A Primer on its Economic Development Zones, china-briefing, 17/04/2020, Online : <https://www.china-briefing.com/news/chinas-economic-development-zones-types-incentives/>, last visited : 25/07/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

البحثي بدلا من قدرات التصنيع. ترحب HIDZs عادة بالاستثمار الأجنبي في الصناعات التي تشجعها الدولة، مثل التصنيع الراقى أو الذكي، التصنيع الأخضر، المواد الجديدة والخدمات الفنية. ومع ذلك، فإن كل منطقة HIDZ لديها صناعات خاصة بها.

3. مناطق التجارة والتصدير

هناك أربع مناطق في هذه الفئة، وهي مناطق التجارة الحرة (FTZ)، ومناطق تجهيز الصادرات (EPZs)، والحضائر اللوجيستية الجمركية Bonded Logistic Parks، والموانئ الجمركية Bonded Ports. من أهدافها، أنها تركز بشكل جماعي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة الواردات والصادرات من خلال خفض التكاليف.

مناطق التجارة الحرة هي مناطق محددة من قبل الحكومة حيث يمكن اختبار سياسات، إذا نجحت يمكن تكرار هذه السياسات ونشرها على المستوى الوطني. تلي كل منطقة تجارة حرة صناعة معينة. أنشأت الصين أول منطقة تجارة حرة في شنغهاي في سنة 2013 لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتعزيز التجارة والتكامل الإقليمي. ومنذ ذلك الحين، أضافت البلاد 20 منطقة¹. كما كانت منطقة التجارة الحرة في شنغهاي رائدة فيما يتعلق بأسلوب "القائمة السلبية"، أصبحت مناطق التجارة الحرة منذ ذلك الحين ساحة اختبار للسياسة الاقتصادية الجديدة وغالبا ما تكشف عن أهداف سياسة الصين طويلة الأجل. تدعم أحدث مناطق التجارة الحرة، على سبيل المثال، هدف الصين المعلن للتحويل بعيدا عن التصنيع التصديري إلى "استراتيجية التداول المزدوج" dual circulation strategy، استراتيجية جديدة تركز على الطلب المحلي والاكتفاء الذاتي التكنولوجي². تمثل مناطق التجارة الحرة الآن جزءا كبيرا من التجارة الخارجية والاستثمار في الصين. خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2020، ساهمت مناطق التجارة الحرة الصينية بـ 400 مليار دولار أمريكي (13.5%) في التجارة الخارجية وجذبت أكثر من 3300 شركة أجنبية جديدة، تمثل 13.3 مليار دولار أمريكي (16.8%) من الاستثمار الأجنبي في الصين³. تركز مناطق التجارة الحرة على تطوير التجارة وتداول الرمينبي (RMB)، والغرض من مناطق تجهيز الصادرات مماثل لكنها معدة بشكل أساسي لتطوير الصناعات الموجهة للتصدير. وفي الوقت نفسه، توفر موانئ التخزين Bonded Ports سياسات ضريبية وسياسات دعم ذات قدرة تنافسية عالية تركز على التجارة، وتركز حضائر التخزين اللوجيستية Bonded Logistics Parks بشكل واضح على حركة وتخزين البضائع داخل المناطق.

¹ شنغهاي (2013) - قوانجدونج (2015) - تيانجين (2015) - فوجيان (2015) - تشونغتشينغ (2016) - سيتشوان (2016) - شنشى (2016) - هنان (2016) - شيجيانغ (2016) - هوباي (2016) - لاونينغ (2016) - هاينان (2018) - جيانغسو (2019) - شاندونغ (2019) - هبي (2019) - هيلونغجيانغ (2019) - قوانغشي (2019) - يونان (2019) - بكين (2020) - أنهوي (2020) - هونان (2020).

² يتمثل الغرض من التداول المزدوج في جعل الصين أكثر اعتمادا على الذات. فبعد بناء تنمية الصين في السابق على أساس النمو الذي تقوده الصادرات، يحاول صانعو السياسة تنويع سلاسل التوريد في البلاد حتى يتسنى لها الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة دون التعرض للمضايقة من قبل الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، ستسعى الصين أيضا إلى زيادة اعتماد الدول الأخرى عليها، وبذلك تحول روابطها الاقتصادية الخارجية إلى قوة سياسية عالمية.

³ Sovereign Group, Overview of China's Free Trade Zones, 13/07/2020, <https://www.sovereigngroup.com/news/news-and-views/overview-of-chinas-free-trade-zones/>, last visited: 20/12/2020.

4. مناطق أعمال التجارة الإلكترونية الشاملة

تم إنشاء مناطق تجريبية شاملة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود في الصين لتعزيز تنمية التجارة الإلكترونية عبر الحدود. ستجرب هذه المناطق التجريبية المعايير التكنولوجية الجديدة ونماذج الأعمال وطرق الإشراف على معاملات التجارة الإلكترونية عبر الحدود والمدفوعات والخدمات اللوجستية والتخليص الجمركي واسترداد الضرائب وتسوية الصرف الأجنبي وغيرها، سيتم تكرار الممارسات الناجحة على الصعيد الوطني. إلى غاية جانفي 2020، أنشأت الصين 59 منطقة تجريبية شاملة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود على أربع دفعات، وجذبت عددا كبيرا من منصات التجارة الإلكترونية، الدفع، الخدمات اللوجستية، التخزين ومؤسسات الخدمات المالية. تختلف إجراءات إنشاء المؤسسات الأجنبية في المنطقة التجريبية الشاملة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود من منطقة إلى أخرى، حيث يتم إصدار خطة تنفيذ خاصة من قبل حكومات المقاطعات.

5. مناطق أخرى

تدرج أنواع المناطق السبعة الأخرى في الفئات الثلاث الأخيرة، وهي مناطق جذب الاستثمار لأغراض محددة، ومناطق التعاون مع دول معينة، ومناطق جديدة. تشكل هذه المناطق مجتمعة نسبة صغيرة فقط من جميع مناطق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني. المناطق لجذب الاستثمار لأغراض محددة لديها سياسات ضريبية وسياسات دعم تفضيلية تركز بشكل خاص على السياحة أو التمويل، تهتم بالبحث عن الشركات التي تفكر في دخول هذه القطاعات في الصين، حيث أنها مقيدة بشدة عموما تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. توفر مناطق التعاون مع بعض البلدان أو المناطق حوافز ضريبية لإجراء التجارة والأعمال مع المناطق المجاورة، مع التركيز بشكل أساسي على تايوان وماكاو وروسيا. بالنسبة للمناطق الجديدة New Area Zones، مثل منطقة شنغهاي بودونغ الجديدة ومنطقة تيانجين بينهاي الجديدة، تشمل بعض المناطق المذكورة في الفئات الأخرى، تم تأسيسها لمنح سلطة تنظيمية مستقلة للحكومات المحلية التي تدير مناطق تنمية اقتصادية خاصة.

هناك أكثر من 2000 منطقة تنمية اقتصادية في الصين، تعتمد على مستويات حكومية مختلفة، حتى داخل المناطق من نفس النوع يختلف مستوى البنية التحتية ومقدار الاستقلالية واتساع الحوافز على نطاق واسع، مما يخلق بيئة استثمارية متنوعة للغاية.

ثانيا: مزايا مناطق التنمية الاقتصادية في الصين

يمكن للشركات العاملة في المناطق الاقتصادية الاستفادة من المزايا والحوافز التالية:¹

1) تدابير إدارية مواتية: معدل منخفض للضريبة على دخل الشركات (CIT)، تختلف من منطقة لأخرى - الواردات والصادرات المعفاة من الرسوم الجمركية - سعة المستودعات الجمركية - تبسيط عمليات الموانئ والجمارك - تسهيل إجراءات تسجيل الشركة - استرداد أسرع لضريبة القيمة المضافة.

2) بيئة أعمال محسنة: سياسات تحرير مستهدفة في صناعات محددة - مناطق صناعية مجمعة مشيدة لهذا الغرض - تقليل ضوابط الصرف الأجنبي - عمليات تحرير إضافية حسب قانون الاستثمار الأجنبي.

¹ Trade Commissioner, Free Trade Zones in China, 27/04/2020, <https://www.tradecommissioner.gc.ca/china-chine/>, last visited : 15/11/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

(3) رأس مال بشري قوي: الإعانات والمزايا الضريبية لتوظيف العمال ذوي المهارات العالية - شركات مع الجامعات لرعاية المواهب الشابة محليا.

الفرع الثالث: دليل الاستثمار الأجنبي للصناعات المشجعة

دليل الاستثمار الاجنبي المشجع، عبارة عن قائمة بالصناعات التي يرحب فيها بالاستثمار الأجنبي والتي يمكن ان تتمتع بمعاملة تفضيلية من الحكومات المحلية المعنية. يتكون دليل سنة 2019 للاستثمار الاجنبي المشجع من دليلين فرعيين - أحدهما يطبق على الدولة بأكملها والآخر يطبق على 22 مقاطعة في المناطق الوسطى والغربية والشمالية الشرقية من الصين¹ (دليل الاستثمار الاجنبي المشجع في المنطقة الوسطى والغربية). تم إصدار دليل الاستثمار الاجنبي للمنطقة الوسطى والغربية لأول مرة في سنة 2000.

يحل دليل الاستثمار الأجنبي المشجع لسنة 2019 (المكون من قسمين)، محل إصدارات سنة 2017 من "الفئة المشجعة" من دليل الاستثمار الأجنبي للصناعات المشجعة ودليل الصناعات المشجعة في المنطقة الوسطى والغربية. دخل دليل الاستثمار الأجنبي للصناعات المشجعة لسنة 2019 حيز التنفيذ في 2019/07/30.²

وفقا لدليل الاستثمار الأجنبي المشجع لسنة 2019، على الصعيد الوطني ارتفع عدد الصناعات المشجعة من 348 إلى 415، مع إضافة 67 عنصرا وتنقيح 45 عنصرا، مقارنةً بسنة 2017. حيث يتم الترحيب بالاستثمار الأجنبي في قطاعات مثل الزراعة الحديثة، التصنيع المتقدم، التكنولوجيا العالية والجديدة، الصناعات التي تحافظ على الطاقة والتي تحمي البيئة، والخدمات الحديثة. يتم تشجيع الاستثمار في الصناعات التحويلية، والتي تمثل 80% من العناصر المضافة أو المعدلة، حيث يحظى التصنيع المتطور والتصنيع الذكي والتصنيع الأخضر بتقدير كبير. اما على المستوى الإقليمي (القسم الثاني من الدليل)، تمت زيادة العناصر المشجعة من 639 إلى 693، مع إضافة 54 عنصراً وتنقيح 165 عنصراً، مقارنةً بسنة 2017، مع معظم العناصر الجديدة والمحدثة في فئات تتعلق بالصناعات كثيفة العمالة، وصناعات التكنولوجيا المتقدمة المناسبة للمنطقة، والمرافق الداعمة. تشمل العناصر الجديدة في دليل التشجيع لسنة 2019 ما يلي:³

(1) صناعة الكمبيوتر والاتصالات وغيرها من المعدات الإلكترونية: تطوير وتصنيع أجهزة الاستشعار البصرية ومكوناتها الأساسية وأجزائها المطبقة على الجيل الخامس من المحطات الطرفية المتنقلة؛ تطوير معدات وبرامج ونظم الحوسبة السحابية؛ تصنيع معدات تغليف الرقائق.

(2) صناعة المعدات العامة: تطوير وتصنيع أنظمة الروبوتات والروبوتات الصناعية المتكاملة.

(3) تصنيع المستحضرات الصيدلانية: تطوير وإنتاج مواد خام رئيسية جديدة للاستخدام الإنتاجي (مثل أدوية العلاج بالخلايا) ومنتجات زراعة الخلايا على نطاق واسع.

(4) مواد جديدة: تطوير وإنتاج مواد جديدة لاستخدامات الفضاء.

¹ يتم تشجيع المستثمرين الأجانب بشكل أكبر على تحويل استثماراتهم إلى المناطق الوسطى والغربية، مثل مقاطعات أنغوي وهونان وسيشوان وخنان ويونان ومنغوليا الداخلية.

² Zoey Zhang, How to Use China's Negative Lists and Foreign Investment Encouraged Catalogue, China Briefing, 10/12/2019, <https://www.china-briefing.com/news/china-fdi-policy-negative-lists-encouraged-catalogues/>, last visited : 20/11/2020.

³ Asia briefing, Op.cit.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

5) البحث العلمي والخدمات الفنية: تطوير وتطبيق الذكاء الاصطناعي. تطوير وخدمات تكنولوجيا الإنتاج النظيف؛ تطوير وتطبيق تكنولوجيا الاقتصاد في توفير الطاقة وإعادة التدوير.

تقدم الحكومة عددًا من الحوافز المهمة للمستثمرين الأجانب الذين يستثمرون الأموال والموارد في تلك الصناعات المدرجة في القائمة المشجعة. بعض المزايا تشمل:¹

1) تبسيط إجراءات عملية الموافقة،

2) أسعار مخفضة للأراضي،

3) معاملة ضريبية تفضيلية.

الفرع الرابع: الحوافز الضريبية

تعمل الحكومة الصينية بنشاط على تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة. مع سياسة الانفتاح والسياسات المواتية للاستثمار الأجنبي أصبحت الصين واحدة من أهم الوجهات للاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا. تقدم الصين للمستثمرين الأجانب مجموعة واسعة من السياسات التفضيلية المفيدة لتشجيعهم على الاستثمار في الصين بما في ذلك الحوافز الضريبية. بالنسبة للشركات، هناك 18 نوع من الضرائب في الصين. الضرائب الأكثر أهمية هي الضريبة على دخل الشركات، ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية. وتعتبر الضريبة على دخل الشركات الأكثر أهمية ومعظم الحوافز الضريبية تعتمد عليها.

أولاً: الضريبة على دخل الشركات

بعد دخول قانون الضريبة على دخل الشركات الجديد لسنة 2008 حيز التنفيذ، تم توحيد المعاملة الضريبية للشركات الأجنبية والمحلية. تخضع جميع الشركات لنسبة 25%، أو 20% للشركات الصغيرة والشركات غير الربحية. بشكل عام، يمنح القانون الجديد معاملة تفضيلية لشركات معينة بناء على نوع الصناعة التي تعمل فيها.

قبل سنة 2008، بموجب قانون الضريبة على دخل الشركات للمؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي والشركات الأجنبية، منحت الصين سياسات ضريبية تفضيلية أكثر للشركات الأجنبية من أجل جذب الاستثمار. على سبيل المثال، تم فرض ضرائب على دخل الشركات الأجنبية بمعدل 15%، في حين كان المعدل المفروض على الشركات المحلية 33%. كما يمكن للشركات الأجنبية المؤهلة التمتع بإعفاء ضريبي في أول سنتين أو خمس سنوات على التوالي، وتخفيض بنسبة 50% في السنوات الثلاث أو الخمس التالية على التوالي، ابتداء من أول سنة جني الأرباح. في سنة 2013، ومع نهاية الفترة الانتقالية (05 سنوات)، تم توحيد السياسات الضريبية لجميع الشركات سواء الأجنبية أو المحلية، وتم إلغاء السياسات الضريبية التفضيلية الخاصة بالشركات الأجنبية على مستوى الدولة. إلا أن الحكومات المحلية يمكن أن تقدم حوافز ضريبية معينة وفقاً لتقديرها لجذب الاستثمار الأجنبي.²

¹ Antoine Boquen, What Industries in China Encourage Foreign Investment?, Horizons, 05/07/2020, <https://nhglobalpartners.com/>, last visited : 15/10/2020.

² Asia briefing, tax incentives in china, Online : <https://www.asiabriefing.com/countryguide/china/taxation-and-accounting/tax-incentives-in-china>, last visited : 15/10/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

وفقاً لقانون الضريبة على دخل الشركات، والذي تم تعديله في سنة 2018، جميع المؤسسات التي تحقق دخل في الصين (باستثناء المؤسسات الفردية والشراكات)، تخضع لقانون الضريبة على دخل الشركات. معدل ضريبة الدخل العادي المطبق حالياً على جميع الشركات في الصين اليوم هو 25%. يرتكز النظام الضريبي الحالي على منح المعاملة التفضيلية بشكل أساسي للصناعات، مع التفضيلات الإقليمية كمكمل. هذه السياسات الضريبية التفضيلية تشمل ما يلي:¹

- 4) تتمتع شركات التكنولوجيا العالية بمعدل ضريبة تفضيلي بنسبة 15%،
- 5) تتمتع الشركات الصغيرة منخفضة الربح بمعدل ضريبة تفضيلي بنسبة 20%. عندما يكون الدخل الخاضع للضريبة أقل من مليون يوان صيني، وبين 1-3 مليون يوان صيني، يتم تحصيل ضريبة دخل الشركات بمعدلات منخفضة بـ 25% و 50% على التوالي،
- 6) الى غاية 31 ديسمبر 2030، ستمتع الشركات في الصناعات المشجعة في غرب الصين، بمعدل ضريبة تفضيلي بنسبة 15%.
- 7) اعتباراً من السنة الأولى لتحقيق الربح، تعفى الشركات العاملة في مشاريع البنية التحتية العامة من ضريبة الدخل لمدة ثلاث سنوات، ثم بمعدل 12.5% لثلاث سنوات أخرى،
- 8) الشركات التي تعمل في الزراعة أو الغابات أو تربية الحيوانات أو مشاريع صيد الأسماك، تعفى (او بمعدل مخفض) من ضريبة دخل الشركات.
- 9) بدءاً من السنة الضريبية التي يتم فيها إنشاء دخل الإنتاج/التشغيل لأول مرة، الشركات العاملة في المشاريع المؤهلة بأنها تحمي البيئة او تحافظ على الطاقة/المياه، تتمتع بإعفاء لمدة ثلاث سنوات من ضريبة الدخل ثم تخفيض الى النصف (12.5%) لثلاث سنوات أخرى. الشركات التي تشتري معدات متخصصة لحماية البيئة أو الحفاظ على الطاقة أو المياه أو سلامة الإنتاج، يمكن خصم 10% من الاستثمار في المعدات من مبلغ الضريبة المستحق،
- 10) يتم تطبيق خصم مرجح بنسبة 75% من نفقات البحث والتطوير الخاصة بالمؤسسة بعد خصم الإنفاق الفعلي على البحث والتطوير للمؤسسة وفقاً للوائح؛ حيثما ينتج عن نفقات البحث والتطوير أصولاً غير ملموسة، يتم إطفاء 175% من تكلفة الأصول غير الملموسة.
- 11) دخل الشركات من نقل التكنولوجيا والذي لا يتجاوز 5 ملايين يوان صيني خلال سنة ضريبية يعفى من ضريبة دخل الشركات؛ وإذا كان يزيد عن 5 ملايين يوان يخضع للضريبة بنصف المعدل،
- 12) بدءاً من السنة الضريبية التي يتم فيها توليد دخل الإنتاج/التشغيل لأول مرة، مؤسسات التكنولوجيا الفائقة المنشأة حديثاً والموجودة في أي من المناطق الاقتصادية الخاصة الخمس في الصين أو منطقة شنغهاي بودونغ الجديدة تتمتع بإعفاء لمدة سنتين من ضريبة دخل الشركات، ثم بنصف المعدل (12.5%) لمدة ثلاث سنوات،
- 13) مؤسسات رأس المال الاستثماري التي تقوم باستثمارات رأسمالية مخاطرة مؤهلة، يمكن أن تتمتع بخصم مبلغ الضريبة المستحق الدفع بنسبة مئوية معينة من المبلغ المستثمر،

¹ Ministry of Commerce of the People's Republic of China(mofcom), Foreign Investment Guide of the People's Republic of China (2020 Edition), november 2020, P.50,Online:
<https://fdi.mofcom.gov.cn/resource/pdf/2021/01/06/69af6163f8d14efb8f407a3324e95847.pdf>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

14) يعفى من ضريبة دخل الشركات؛ الدخل من الاستثمارات في الأسهم، بما في ذلك الفوائد المكتسبة من السندات الحكومية وتوزيعات الأسهم للمؤسسات المقيمة، وكذلك بعض الدخل المحدد للمنظمات غير الهادفة للربح،

15) يعفى المستثمرون الأجانب الذين يعيدون استثمار أرباحهم في الصين مؤقتاً من ضريبة الدخل المقتطعة.

16) مؤسسات الخدمات المتطورة المؤهلة تخضع لمعدل مخفض لضريبة دخل الشركات قدره 15%.

في سنة 2016 أطلق برنامجاً تجريبياً لتشجيع دخول الشركات الأجنبية في قطاع الخدمات، يشمل التخفيضات الضريبية، والأفضلية في الحصول على التمويل والمساعدات المالية، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تستفيد الشركات التي تستثمر في الجزء الغربي من البلاد من معدل ضريبي مخفض بنسبة 15% على الضريبة على دخل الشركات حتى نهاية سنة 2020.¹

ثانياً: الضريبة على القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة (VAT)، هي إحدى الضريبتين الرئيسيتين لضرائب المبيعات في الصين، الأخرى هي ضريبة الاستهلاك. في السابق، كانت هناك ضريبة مبيعات أخرى تسمى ضريبة الأعمال (BT) والتي كانت تفرض على السلع والخدمات بمعدلات تتراوح من 03% إلى 20%، ولتجنب الازدواج الضريبي ودعم صناعة الخدمات الحديثة، أطلقت الصين برنامجاً تجريبياً في سنة 2012 لاستبدال BT بضريبة القيمة المضافة لصناعات مختارة، والتي تم توسيعها لاحقاً على الصعيد الوطني في منتصف سنة 2013. بحلول 2016/05/01، تم الانتهاء من إصلاح ضريبة القيمة المضافة. يتم تصنيف دافعي ضريبة القيمة المضافة إلى دافعي الضرائب العامين، وصغار دافعي الضرائب بناء على مبلغ المبيعات السنوي الخاضع للضريبة.² بشكل عام، يطلب من الشركة التسجيل كدافع عام لضريبة القيمة المضافة إذا وصلت مبيعاتها في فترة 12 شهراً إلى حد 5 ملايين يوان صيني (0.71 مليون دولار). يجوز للشركة التي لا تصل مبيعاتها إلى الحد الأدنى التسجيل طواعية كدافع عام لضريبة القيمة المضافة. ومع ذلك لا يمكن لشركة أجنبية التسجيل كدافع عام لضريبة القيمة المضافة. بالنسبة لمعدل ضريبة القيمة المضافة فهو يتراوح من 06 إلى 13%³.

- 1) تخضع لمعدل 13%: السلع العامة؛ خدمات المعالجة أو الإصلاح أو الاستبدال؛ وتأجير الأصول المادية والمنقولة،
- 2) تخضع لمعدل 09%: سلع محددة (مثل الطعام والكتب والمرافق)؛ الملكية غير المنقولة/ حقوق استخدام الأراضي؛ الخدمات بما في ذلك النقل والخدمات البريدية والاتصالات الأساسية والبناء وتأجير الممتلكات غير المنقولة،
- 3) تخضع لمعدل 06%: الأصول غير الملموسة (باستثناء حقوق استخدام الأراضي)؛ والخدمات بما في ذلك الاتصالات ذات القيمة المضافة والخدمات المالية وخدمات نمط الحياة (تشمل الخدمات الثقافية والرياضية، الخدمات التعليمية والطبية، السياحة والترفيه،

¹ Bbcc consulting, Are there incentives to foreign investment in China?, 27/05/2020, Online : <https://bbcc-consulting.com/blog/are-there-incentives-to-foreign-investment-in-china/>, last visited : 15/10/2020.

² Dezan Shira & Associates, AN INTRODUCTION TO DOING BUSINESS IN CHINA 2021, Asia briefing, May 2021, p.41, Online : <https://www.asiabriefing.com/store/book/introduction-doing-business-china-2021.html?autodownload>, last visited : 15/10/2020.

³ كانت سنة 2017 (06%، 11%، 17%) ثم (06%، 10%، 16%) سنة 2018، ثم (06%، 09%، 13%) سنة 2019.

⁴ Deloitte, Chinese Mainland Tax and Investment Guide 2021, september 2021, p.29,

<https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/cn/Documents/tax/deloitte-cn-tax-chinese-mainland-tax-guide-en-210928.pdf>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

خدمة الاطعام والإقامة، الخدمات اليومية للمقيمين،.. إلخ). والخدمات الحديثة(تشمل البحث والتطوير، تكنولوجيا المعلومات، الخدمات اللوجستية المساعدة، والتأجير، والاستشارات، ودعم الأعمال، إلخ)،

4) يخضع صغار دافعي الضريبة لمعدل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 3%. تم تخفيض المعدل إلى 1% للفترة من 01 مارس الى 31 ديسمبر 2021. بدءا من 1 أبريل 2021، يتم إعفاء صغار دافعي الضرائب من ضريبة القيمة المضافة إذا لم يتجاوز إجمالي مبيعاتهم الشهرية 0.15 مليون يوان صيني أو مبيعات ربع سنوية لا تتجاوز 0.45 مليون،

5) تعفى من ضريبة القيمة المضافة: تصدير البضائع(مالم ينص مجلس الدولة على خلاف ذلك)، تصدير خدمات الإصلاح والاستبدال والمعالجة، خدمات النقل الدولي وخدمات نقل المركبات الفضائية، الخدمات المصدرة التي يتم استهلاكها بالكامل خارج الصين، بما في ذلك: خدمات البحث والتطوير، خدمات مقاولات أداء الطاقة، خدمات التصميم، خدمات إنتاج وتوزيع البرامج الإذاعية والسينمائية والتلفزيونية، خدمات البرمجيات، خدمات تصميم واختبار الدوائر، خدمات نظم المعلومات، خدمات إدارة العمليات، خدمات الاستعانة بمصادر خارجية في الخارج، نقل التكنولوجيا.¹ إعفاء أو خصم ضريبة القيمة المضافة على الواردات لشركة تستورد بضائع إذا تم إعادة تصدير البضائع النهائية المصنوعة من المواد المستوردة.

ثالثا: الرسوم الجمركية:

اتخاذ مزيد من الإجراءات لخفض التعريفات وتقليل الإجراءات غير الجمركية. خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، تم تخفيض المستوى العام لرسوم الاستيراد الصينية من 15.3% في سنة 2001 إلى 9.9% في سنة 2005. بحلول جانفي 2005، تم الوفاء بمعظم التزامات الصين بتخفيض الرسوم الجمركية؛ أزلت الصين الحواجز غير الجمركية، بما في ذلك الحصص والترخيص والعطاءات المحددة، والتدابير المتعلقة بـ 424 بندا تعريفيا، واحتفظت فقط بإدارة التراخيص على الواردات التي يتم التحكم فيها من أجل السلامة العامة والبيئة بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية وقواعد منظمة التجارة العالمية. وبحلول سنة 2010، انخفض مستوى الرسوم الجمركية الإجمالية في الصين إلى 9.8% - 15.2% في حالة المنتجات الزراعية و 8.9% في حالة المنتجات الصناعية. منذ سنة 2005 حافظت الصين تماما على معدل التعريفات المربوطة.²

لزيادة الشفافية وتسهيل التجارة، خفضت الصين القيود التجارية غير الضرورية. بحلول جانفي 2005، وفقا لالتزاماتها، ألغت الصين حصص الاستيراد وتراخيص الاستيراد وغيرها من الإجراءات غير الجمركية فيما يتعلق بـ 424 عنصرا مثل السيارات والآلات والمنتجات الإلكترونية والمطاط الطبيعي.³

¹ PricewaterhouseCoopers(PwC), The People's Republic of China Tax Facts and Figures 2021, 30/04/2021, p.17, <https://www.pwccn.com/en/tax/people-republic-of-china-tax-facts-2021.pdf>.

² Ministry of Foreign Affairs Of the People's Republic of China(MFA), <https://www.mfa.gov.cn/ce/cezw/eng/zgj/t975215.htm>, last visited : 15/10/2020.

³ The State Council Information Office of the People's Republic of China, China and the World Trade Organization, The State Council of the People's Republic of China, Beijing, 28/06/2018, http://english.www.gov.cn/archive/white_paper/2018/06/28/content_281476201898696.htm, last visited : 15/10/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

تشمل الرسوم الجمركية رسوم الاستيراد ورسوم التصدير، والتي يتم حسابها إما على أساس القيمة أو على أساس الكمية. تتكون معدلات رسوم الاستيراد من معدلات رسوم الدولة الأولى بالرعاية (MFN)، ومعدلات الرسوم الاتفاقية، ومعدلات الرسوم التفضيلية الخاصة، ومعدلات الرسوم العامة، ومعدلات التعريفات لبنود الحصص، ومعدلات الرسوم المؤقتة. تعد معدلات رسوم الدولة الأولى بالرعاية أكثر معدلات رسوم الاستيراد المعتمدة شيوعاً وهي أقل بكثير من المعدلات العامة التي تنطبق على الدول غير الأعضاء في الدولة الأولى بالرعاية. يتم فرض رسوم التصدير فقط على عدد قليل من المنتجات ذات الموارد والسلع النصف مصنعة. في سنة 2021، تفرض الصين رسوم تصدير على 107 صنفاً بما في ذلك خامات ومركبات الرصاص، وشرائط الألمنيوم غير السبائكية، والبنزين... إلخ.¹ تُفرض رسوم الاستيراد بالمعدلات العامة والتفضيلية. تطبق الأسعار التفضيلية على الواردات القادمة من البلدان أو المناطق التي وقعت اتفاقيات مع البر الرئيسي الصيني تحتوي على بنود تعريفية تفضيلية متبادلة. ومع ذلك، إذا منحت لجنة التعريفات الجمركية بمجلس الدولة موافقة خاصة فيمكن تطبيق معدلات تعريفية تفضيلية على واردات معينة. لتشجيع الاستثمار الأجنبي، يمكن إعفاء الشركات الأجنبية التي تفي بمتطلبات معينة من الرسوم الجمركية على استيراد الآلات والمعدات ذات الاستخدام الذاتي.² فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية على الواردات، اتخذت الصين في السنوات الأخيرة مبادرة لإدخال سلسلة من الإجراءات الجديدة لخفض التعريفات الجمركية. في سنة 2018، خفضت الصين بشكل استباقي معدل تعريفات الاستيراد للدولة الأولى بالرعاية، إجراء تخفيضات ضريبية كبيرة على الأدوية والسيارات وقطع غيار السيارات والسلع الاستهلاكية عالية الطلب وبعض المنتجات الصناعية. منذ 1 جانفي 2020، طبقت الصين معدل ضريبة استيراد مؤقت أقل من معدل تعريفات الاستيراد للدولة الأولى بالرعاية على أكثر من 850 سلعة.³

تم تخفيض معدل تعريفات الدولة الأكثر رعاية (MFN) المطبقة في الصين بشكل تدريجي من 15.3% في سنة 2001 إلى 9.8% سنة 2010 ثم إلى 7.5% في سنة 2020. كان متوسط التعريفات أعلى بالنسبة للمنتجات الزراعية (13.8%)، بينما بلغ متوسط التعريفات الجمركية على المنتجات غير الزراعية 6.5%.

¹ Dezan Shira & Associates, AN INTRODUCTION TO DOING BUSINESS IN CHINA 2021, Asia briefing, May 2021, p.52, Online : <https://www.asiabriefing.com/store/book/introduction-doing-business-china-2021.html?autodownload>.

² Deloitte, Chinese Mainland Tax and Investment Guide 2021, september 2021, pp33-34, <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/cn/Documents/tax/deloitte-cn-tax-chinese-mainland-tax-guide-en-210928.pdf>.

³ Ministry of Commerce of the People's Republic of China (mofcom), Foreign Investment Guide of the People's Republic of China (2020 Edition), november 2020, P.59, Online : <https://fdi.mofcom.gov.cn/resource/pdf/2021/01/06/69af6163f8d14efb8f407a3324e95847.pdf>.

المبحث الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل

كاقتصاد يبلغ عدد سكانه أكثر من 200 مليون نسمة، وقاعدة كبيرة للمستهلكين من الطبقة الوسطى، واقتصاد بحجم 1.8 تريليون دولار أمريكي، تعد البرازيل تاسع أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر اقتصاد في نصف الكرة الأرضية الغربي خلف الولايات المتحدة. تعد البرازيل من الدول العشر الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، في السنوات الأخيرة تلقت البرازيل أكثر من نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أمريكا الجنوبية، وفي سنة 2019 كانت البرازيل سادس أكبر وجهة في العالم للاستثمار الأجنبي المباشر بتدفقات بقيمة 72 مليار دولار، وفقاً للأونكتاد. تشجع البرازيل وتقدم حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر لإدخال قدر أكبر من الابتكار في الاقتصاد البرازيلي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ومع ذلك يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل مقيد في مجموعة من القطاعات.

المطلب الأول: دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسه

رحبت البرازيل بالاستثمار الأجنبي لعدة عقود، حيث قادت الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية بين نهاية الحرب العالمية الثانية والثمانينيات. إلا أن أزمة الديون السيادية وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة، جعل البرازيل هدفاً أقل جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر. في بداية التسعينيات، ومع تنفيذ العديد من إجراءات التحرير وسياسات تصحيحية لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي، استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر زخمه.

تعلم البرازيل أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل مصدراً مهماً لرأس المال من أجل تنمية الاقتصاد البرازيلي وتحقيق نمو سريع، لذلك تم إزالة العديد من القيود في السنوات الأخيرة لتشجيع هذا الاستثمار.

الفرع الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل

لا يخضع الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل لتشريع محدد، ولكن توجد قواعد في العديد من القوانين واللوائح التي تتناول الاستثمار الأجنبي المباشر في سياقات مختلفة. تنظم البرازيل الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قانون الاستثمار واللوائح التنظيمية القطاعية، فضلاً عن الاتفاقات الدولية.

القانون الأساسي الذي ينظم الاستثمار الأجنبي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل والخارج هو القانون رقم 4131/62 الصادر في 3 سبتمبر 1962، والمعدل بالقانون رقم 4390 في 29 أوت 1964، المعروف بقانون رأس المال الأجنبي. وينظم هذه القوانين المرسوم رقم 55762/65 المؤرخ في 17 فيفري 1965.

وفقاً للمادة الأولى من القانون 4131/62¹، يعتبر رأس المال الأجنبي أي سلع وآلات ومعدات يتم استيرادها إلى البرازيل بدون دفع أولي من العملات الأجنبية، لإنتاج السلع أو الخدمات، وكذلك أي أموال يتم إدخالها إلى البلاد لاستخدامها في الأنشطة الاقتصادية. وبالتالي يتضمن المفهوم القانوني لرأس المال الأجنبي الأصول الملموسة وغير الملموسة.

¹ Presidência da República Casa Civil, Subchefia para Assuntos Jurídicos, LEI Nº 4.131, DE 3 DE SETEMBRO DE 1962 ; Disciplina a aplicação do capital estrangeiro e as remessas de valores para o exterior e dá outras providência, Online : http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/leis/L4131-Compilada.htm, last visited : 20/10/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

وتعرف المادة 03 من اتفاقية التعاون وتسهيل الاستثمار بين البرازيل والامارات¹ الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار منشأ او تم الحصول عليه وفقا لقوانين وتشريعات الاقتصاد المضيف، والتي تسمح للمستثمر ان يمارس قدر كبير من النفوذ. يوجد نوعان من المعاملات تعتبر استثمار أجنبي مباشر في البرازيل: رأس المال السهمي والقروض المشتركة. يخضع الاستثمار الأجنبي أيضا لقوانين وأنظمة قطاعية، تطبق على المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء مع استثناءات قليلة حيث يتم وضع قيود على الملكية الأجنبية.

ومن اجل تحقيق مبدأ الشفافية، نصت المادة 09 من اتفاقية التعاون وتسهيل الاستثمار بين البرازيل والامارات، ان يعمل طرفي الاتفاق قدر الإمكان على ضمان نشر التشريعات والقرارات والإجراءات المتعلقة بمسائل الاتفاقية، في الجريدة الرسمية، وان امكن الكترونيا.

الفرع الثاني: دخول السوق والقيود القطاعية

على عكس عدد من الاقتصادات النامية الأخرى، لا توجد قيود عامة على المستثمرين الأجانب تتطلب سيطرة المواطنين البرازيليين على الشركات البرازيلية أو الزام الشركات الاجنبية بالشراكة مع الشركات البرازيلية. بدلا من ذلك، هناك قواعد محددة تطبق في حالات معينة وعلى الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية، بما في ذلك الطاقة النووية ووسائل الإعلام والطيران، فضلا عن ملكية الأراضي الريفية أو الحدودية والعقارات. كما ذكر أعلاه، غالبا ما تتطلب قواعد المشتريات العامة تشكيل اتحاد مع شريك محلي أو إنشاء شركة فرعية برازيلية.

لدى البرازيل أيضا ضوابط على الصرف مما يعني أن الأموال التي تدخل البرازيل أو تغادرها يجب أن تكون مسجلة لدى البنك المركزي البرازيلي وأن يتم توقيع عقد الصرف قبل تحرير الأموال. على الرغم من كونها بيروقراطية قليلا، إلا أنها ليست مشكلة في الممارسة العملية.²

فتحت التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في سنة 1995³ قطاعات كانت مغلقة، مثل البترول والاتصالات، والتعدين، وتوليد الطاقة، والنقل الداخلي للمستثمرين الأجانب، ومع ذلك بقيت قيود الرقابة على الاستثمار الأجنبي عمليا دون تغيير. ولكن منذ سنة 2005 كان هناك تخفيف تدريجي للممارسات التقييدية والحماية؛ حيث كان هناك تشجيع للشركات الأجنبية للتوطين في البرازيل من خلال الشركات التابعة والمشاريع المشتركة بدلا من مجرد التصدير إلى البرازيل.

يحظر الدستور البرازيلي الاستثمار المحلي والأجنبي في بعض الأنشطة المخصصة للقطاع العام(القطاعات المحظورة)، ويقيد الاستثمار الأجنبي في بعض الأنشطة من خلال فرض حدود قصوى للملكية(القطاعات المقيدة). لا يتضمن قانون رأس المال الأجنبي أي محظورات أو قيود صريحة في أي نشاط معين. قد تفرض بعض النظم القطاعية حظرا أو قيودا على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما قد تكون هناك حاجة

¹ UNCTAD, International Investment Agreements Navigator, COOPERATION AND FACILITATION INVESTMENT AGREEMENT BETWEEN THE FEDERATIVE REPUBLIC OF BRAZIL AND THE UNITED ARAB EMIRATES, <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/5855/download>.

² Ted Rhodes, Brazil Market Entry Guide, CMS, May 2018, Rio de Janeiro, p.14, Online : <https://cms.law/en/media/international/files/publications/publications/brazil-market-entry-guide?v=3>, last visited :20/10/2020.

³ ألغى التعديل الدستوري لسنة 1995 الفروق بين رأس المال الأجنبي والمحلي، وانهى المعاملة التفضيلية(مثل الحوافز الضريبية، والتفضيل لنيل العطاءات) للشركات المحلية فقط.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

إلى ترخيص مسبق في قطاعات معينة (مثل البث الاذاعي والمؤسسات المالية) لأي نشاط اندماج أو استحواذ من قبل مستثمر أجنبي في هذا القطاع. تشير الى انه ليس للبرازيل " قائمة سلبية " تفصل القطاعات المحظورة أو المقيدة.

عموما، الملكية الأجنبية الكاملة للمشروع مسموح بها في البرازيل، ويمكن لرأس المال الأجنبي أن يدخل البرازيل بحرية ولا يخضع لموافقة مسبقة من الحكومة، ولا توجد شروط بخصوص إجمالي مبلغ الاستثمار الذي سيستثمر في البرازيل. توجد بعض الاستثناءات التي تحظر أو تقيّد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة:

بالنسبة للأنشطة المحظورة تشمل:

- الأنشطة التي تنطوي على الطاقة النووية،¹
 - خدمات البريد والبرق؛ باستثناء تسليم الطرود،
 - صناعة الفضاء (في إشارة الى إطلاق وتحديد المواقع المدارية للأقمار الصناعية، المركبات، الطائرات والأنشطة ذات الصلة، باستثناء تصنيع أو تسويق المواد المذكورة وملحقاتها)،²
- قد يخضع رأس المال الأجنبي لقيود أو قد يتطلب الأمر تفويضا مسبقا في الأنشطة التالية:

- شراء أو تأجير الممتلكات الريفية^{3,4}،
- شراء العقارات على طول المناطق الحدودية⁵، لأسباب تتعلق بالأمن القومي . اقتناء هذه الأراضي مشروط بإذن مسبق من المكتب العام لمجلس الأمن القومي،⁶

¹ تحتكر الحكومة الفيدرالية البرازيلية الاستكشاف، الاستغلال، التحويل، التصنيع، وبيع المعادن المشعة ومشتقاتها، مع استثناءات قليلة فيما يتعلق بالنظائر المشعة في ظروف معينة؛ ينطبق هذا القيد على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي (الدستور الاتحادي، المادة 21، البند الثالث والعشرون).

² Ministry of External Relations-Brazil, Legal Guide for the foreign investor in brazil 2014, Cesa – Centro de Estudos nas Sociedades de Advogados ; Secretaria de Desenvolvimento Econômico, Ciência e Tecnologia do Estado de São Paulo, São Paulo, January 2014 .pp.46-47, Online : https://www.en.investe.sp.gov.br/uploads/midias/documentos/legal_guide_eng.pdf , last visited : 15/10/2020.

³ يناقش الكونغرس البرازيلي قانونا جديدا لرفع القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للممتلكات الريفية.

⁴ نتيجة للإصلاح الدستوري لسنة 1995، يمكن للشركات البرازيلية (المحلية والأجنبية) أن تحصل الآن على الأراضي الريفية وتستخدمها وتؤجرها. ومع ذلك، يخضع امتلاك الأراضي الريفية من قبل أجنبي مقيم في البرازيل أو كيان قانوني أجنبي مرخص له العمل في البرازيل لشروط معينة ينص عليها القانون، فضلا عن ترخيص الكونغرس. بموجب القواعد المعمول بها، والمحددة بالمبادئ التوجيهية المنشورة في سنة 2013، فإن مساحة الأراضي الزراعية التي يشتريها أو يؤجرها أجنبي لا يمكن أن تمثل أكثر من 25% من المساحة الإجمالية للأراضي لبلدية معينة؛ كما لا يجوز أن يكون أكثر من 10% من الأراضي الزراعية في أي بلدية مملوكة أو مستأجرة من قبل رعايا أجنبي من نفس البلد؛ كما تقضي القواعد بالحصول على موافقة الكونغرس قبل أن يتم شراء قطع كبيرة من الأراضي الزراعية من قبل رعايا أجنبي أو شركات أجنبية أو شركات برازيلية تملك أغلبية أسهم أجنبية (2017 investment climate statement).

⁵ لا تزال الملكية الأجنبية للأرض داخل 150 كيلومترا من الحدود الوطنية محظورة ما لم يوافق عليها مجلس الأمن القومي في البرازيل، بموجب القانون 6634/1979 (2015 investment climate statement).

⁶ Ministry of External Relations-Brazil, Legal Guide for the foreign investor in brazil 2014, Op.cit, pp.46-47.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- المؤسسات المالية: تتطلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع الحصول على إذن مسبق من الحكومة الفيدرالية من خلال المعاهدات الدولية أو المصلحة الحكومية أو المعاملة بالمثل (الدستور الاتحادي، المادة 52 من قانون الأحكام الدستورية المؤقتة)¹؛
- الرعاية الصحية: سابقا كان دستور البرازيل يحظر المشاركة المباشرة أو غير المباشرة للشركات الأجنبية أو رأس المال الأجنبي في الرعاية الصحية في البرازيل، باستثناء الحالات التي ينص عليها القانون (الدستور الاتحادي، المادة 199، الفقرة 3). في 20 جانفي 2015، دخل القانون رقم القانون 13097/15، المؤرخ في 19 جانفي 2015 حيز التنفيذ؛ يغير القانون لوائح الاستثمار الأجنبي السابقة في قطاع الرعاية الصحية (القانون رقم 8.080/90)، من خلال السماح بالمشاركة الكاملة لرأس المال الأجنبي في الشركات البرازيلية التي تهدف إلى إنشاء أو تشغيل أو إدارة مستشفيات وعيادات عامة أو متخصصة أو خيرية، بما في ذلك من خلال امتلاك حصة مهيمنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في هذه الشركات.²
- النقل الجوي: يجب أن يحتفظ المقيمون البرازيليون بما لا يقل عن 80% من رأس مال التصويت في الشركات التي تقدم خدمات جوية عامة، ولذلك يكون الاستثمار الأجنبي مقيدا بحد أقصى قدره 20% من رأس المال (القانون رقم 7565 المؤرخ في 19 نوفمبر 1986، المادة 181، البند الثاني)³. في 13 ديسمبر 2018، اعتمدت البرازيل مرسوما يسمح بالمشاركة الأجنبية في شركات الطيران البرازيلية بنسبة 100%⁴. و في 17 جوان 2019، أصدرت الحكومة القانون رقم 13.842 الذي يعدل القانون البرازيلي للملاحة الجوية لسنة 1986؛ يزيل التشريع الجديد القيود السابقة على الملكية الأجنبية لشركات النقل الجوي المحلية. دخل القانون الجديد حيز التنفيذ في نفس التاريخ. يزيل التشريع الجديد أيضا شرطا سابقا يتطلب من شركات النقل الجوي التي تدير رحلات داخلية أن تعهد الإدارة العليا حصريا للمواطنين البرازيليين. علاوة على ذلك، فإن جميع أعمال التأسيس والتعديل الخاصة بشركات النقل الجوي العاملة في البرازيل لم تعد تتطلب موافقة من سلطات الطيران الوطنية.⁵

¹ Lex Mundi and Demarest Advogados, Legal Aspects of Doing Business in Brazil 2016, January, 2016, pp.09-10, https://www.lexmundi.com/CountryGuides/PDF/Guide_Brazil.pdf.

² UNCTAD, Investment Policy Monitor ; brazil, Liberalization of foreign investment in the healthcare sector, 20/01/2015, <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/2891/brazil-liberalization-of-foreign-investment-in-the-healthcare-sector>, last visited : 12/10/2020.

³ Lex Mundi and Demarest Advogados, Op.cit, pp.09-10.

⁴ UNCTAD, Investment Policy Monitor; brazil, Allows 100 per cent of foreign capital in airlines, 13/12/2018, <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/3329/brazil-allows-100-per-cent-of-foreign-capital-in-airlines>, last visited : 09/10/2020.

⁵ UNCTAD, Investment Policy Monitor ; brazil, Opens domestic air transport services market to foreign-owned operators, 17/01/2019, Online : <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/3487/brazil-opens-domestic-air-transport-services-market-to-foreign-owned-operators>, last visited : 12/10/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- الإعلام: بما في ذلك شبكات التلفزيون والمجلات والصحف ومحطات البث الإذاعي (تمنع الحكومة الاستثمار الأجنبي في ملكية وإدارة الإعلام - ينص التشريع¹ على أن 70% على الأقل من إجمالي رأس مال شركات الإعلام يجب أن تكون مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل البرازيليين المولودين في البرازيل أو البرازيليين المتجنسين لمدة لا تقل عن عشر سنوات)²؛
- قطاع التعدين،
- تطوير الأنشطة التي تنطوي على النفط والغاز الطبيعي: تحتكر الحكومة الفيدرالية البرازيلية الأبحاث والاستكشافات الخاصة بالودائع الطبيعية للنفط والغاز الطبيعي، فضلا عن تكريرها ونقلها . استيراد وتصدير النفط والغاز الطبيعي هي أيضا احتكار للحكومة الاتحادية البرازيلية . ومع ذلك، يجوز للحكومة الفيدرالية إشراك الشركات العامة أو الخاصة في تطوير الأنشطة المذكورة أعلاه، بشرط أن تلتزم بالشروط المنصوص عليها في القانون³. في 29 نوفمبر 2016، اعتمدت البرازيل تغييرات على هيكل صناعة نفط ما قبل الملح، مما فتح الباب أمام زيادة الاستثمار الأجنبي. كان القانون القديم يقتضي من شركة النفط الوطنية بتروبراس، أن تكون المشغل الوحيد لجميع الحقول، وأن تمتلك حصة لا تقل عن 30%⁴. في 11 أبريل 2017، تم تخفيض شرط أن تشتري شركات النفط العاملة في البرازيل المعدات محليا إلى النصف، والمستوى في التنقيب عن حقول النفط البحرية إلى 18%⁵.

الفرع الثالث: الموافقة على الاستثمار الأجنبي المباشر والتسجيل

يحدد القانون 4131/62 متطلبات تسجيل الاستثمارات الأجنبية. حيث يجب تسجيل جميع رؤوس الأموال الأجنبية لدى البنك المركزي البرازيلي، من خلال نظام البنك المركزي الإلكتروني للاستثمارات الأجنبية المباشرة (RDE-IED). يجب أيضا تسجيل كل تدفق

¹ صدر التعديل الدستوري 02/36 في 2002/05/28، بتعديل أحكام المادة 222 من الدستور الاتحادي . ووفقا للصياغة الجديدة؛ يجب أن يكون ما لا يقل عن 70% من إجمالي رؤوس الأموال المصنوعة لشركات الإذاعة والصحف، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من مواطني البرازيل الأصليين أو الأشخاص المتجنسين لأكثر من 10 سنوات . يحق للأحزاب الحصول على ما يصل إلى 30% من إجمالي رؤوس المصنوعة لهذه الشركات . يجب أيضا أن يتم تفويض القرارات الإدارية والبرمجية للبرازيليين الأصليين أو الأشخاص المتجنسين لأكثر من 10 سنوات .

² ملكية وإدارة الصحف، المجلات، والمجلات الدورية الأخرى، وشبكات الإذاعة والتلفزيون: يجب أن يحتفظ المقيمون البرازيليون بما لا يقل عن 70% من رأس المال الإجمالي ورأس المال التصويت في الصحف والمجلات وغيرها من الدوريات ، ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي يقتصر على 30% كحد أقصى (الدستور الاتحادي ، المادة 222 ، الفقرة الأولى)؛ تخضع شركات البث المفتوح (غير الكابلي) لتنظيم يتطلب أن تكون نسبة 80% من محتوى برامجها محلية المنشأ . بالإضافة إلى ذلك، القانون 10610 لسنة 2002، يقيد الملكية الأجنبية في وسائل الإعلام الأخرى، بما في ذلك البث المفتوح ووسائل الإعلام المطبوعة بـ 30% . وفي سبتمبر 2011، ألغى القانون رقم 2011/12485 نسبة 49% من الملكية الأجنبية لشركات التلفزيون الكابلي وسمح لشركات الاتصالات بتقديم حزم تلفزيونية مع خدماتها. تتطلب حصص المحتوى من كل قناة بث ثلاث ساعات ونصف على الأقل في الأسبوع من البرمجة البرازيلية خلال فترة الدورة . بالإضافة إلى ذلك، ثلث جميع القنوات المدرجة في أي حزمة تلفزيونية يجب أن تكون برازيلية . (2017 investment climate statement ; brazil)

³ المادة 177 من الدستور الاتحادي، البنود الأول والثاني والثالث والرابع.

⁴ UNCTAD- Investment Policy Monitor, brazil, Opens offshore oilfields to foreign investment, 29/11/2016, Online : <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/2855/brazil-opens-offshore-oilfields-to-foreign-investment>, last visited : 20/10/2020.

⁵ UNCTAD- Investment Policy Monitor, brazil Lowered local content requirements for the oil industry to 50 per cent, <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/3055/brazil-lowered-local-content-requirements-for-the-oil-industry-to-50-per-cent>, last visited : 20/10/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

داخلي وخارجي لرأس المال الأجنبي الناتج عن هذا الاستثمار (مثل القروض الأجنبية، إعادة استثمار عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويل الإتاوات وما إلى ذلك) لدى البنك المركزي. هذا التسجيل لغرض التصريح فقط ولا يتطلب بصفة عامة أي مراجعة أو إذن مسبق من قبل البنك المركزي البرازيلي (باستثناء عدد قليل من القطاعات الاقتصادية). يمنح التسجيل المستثمر الأجنبي الحق في تحويل الأرباح والفوائد واسترداد رأس المال الأصلي. يجب أن يتم هذا التسجيل الإلكتروني في غضون 30 يوما من تاريخ انهاء اتفاقية صرف العملات. كقاعدة عامة، لا يخضع المستثمرون الأجانب لأي متطلبات للحد الأدنى للاستثمار، باستثناء بعض القطاعات.

المطلب الثاني: معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته

تعلم البرازيل ان توفير معاملة عادلة وحماية المشاريع الأجنبية، من اهم متطلبات سياسة الاستثمار السليمة، لذلك عملت على على توفير افضل معاملة وحماية للاستثمارات الأجنبية.

الفرع الأول: معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر

رغم وجود بعض القيود على دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، الا انه في البرازيل يحظى عموما المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة القانونية التي يتمتع بها المستثمرون المحليون في معظم القطاعات الاقتصادية. حيث ألغى التعديل الدستوري لسنة 1995 التمييز بين رأس المال الأجنبي والمحلي. كما تنص المادة 02 من القانون رقم 4131،¹ المؤرخ في 3 سبتمبر 1962، على ضرورة معاملة الاستثمار الأجنبي الوارد الى البرازيل بنفس المعاملة القانونية الممنوحة للاستثمار الوطني في ظل شروط متساوية، ويحظر أي تمييز غير منصوص عليه في هذا القانون. حيث تم إنهاء المعاملة التفضيلية (مثل الحوافز الضريبية، ومنح الصفقات العمومية) الممنوحة للشركات المحلية، كما لا توجد بشكل عام قيود كمية إلزامية على الشركات الأجنبية، لذلك يحق للمستثمر الأجنبي الذي يفي بمتطلبات التسجيل أن يتلقى نفس المعاملة مثل أي مستثمر برازيلي.

ووفقا للمادة 05 من اتفاقية التعاون وتسهيل الاستثمار بين البرازيل والامارات² يقوم كل طرف، بمنح المستثمرين من الطرف الاخر معاملة لا تقل عن تلك التي يمنحها الى مستثمريه، او عن تلك التي يمنحها الى مستثمرين من طرف غير متعاقد مع مراعاة قوانين ولوائح الطرف المضيف؛ باستثناء الاحكام المتعلقة بتسوية النزاعات واتفاقات التكامل الإقليمي او الجمركي او سوق مشتركة.

الفرع الثاني: حماية الملكية

في البرازيل، تتمتع الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء بحماية ضد نزع الملكية بشكل عام بموجب الدستور وقانون نزع الملكية (المرسوم-القانون رقم 3365/41).

وفقا للمادة 22، الفقرة (2) من الدستور، تتمتع الحكومة الفيدرالية بالسلطة الحصرية للتشريع بشأن نزع الملكية. كما تنص المادة 5 الفقرة (24) من الدستور على أن نزع الملكية يمكن أن يحدث في حالة المنفعة العامة أو المصلحة الاجتماعية، مع تعويض مالي عادل

¹ LEI Nº 4.131, DE 3 DE SETEMBRO DE 1962 ; Disciplina a aplicação do capital estrangeiro e as remessas de valores para o exterior e dá outras providência, Presidência da República Casa Civil, Subchefia para Assuntos Jurídicos, Online : http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/leis/L4131-Compilada.htm.

² UNCTAD, International Investment Agreements Navigator, COOPERATION AND FACILITATION INVESTMENT AGREEMENT BETWEEN THE FEDERATIVE REPUBLIC OF BRAZIL AND THE UNITED ARAB EMIRATES, <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/5855/download>.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

ومسبق. ووفقا للمرسوم- القانون 3365/41 المعدل¹، يتم نزع الملكية بموجب مرسوم. ووفقا للمادة 05 من المرسوم تشمل المصلحة العامة الأمن والدفاع الوطني، الصحة العامة، بناء المرافق العامة، استغلال الموارد العامة والاثار التاريخية...

في 2019/11/27، صدر القانون رقم 1386/19، الذي يعدل المرسوم- القانون رقم 3365/41، الذي يسمح باللجوء الى الوساطة و/ أو التحكيم لتحديد المبلغ المستحق كتعويض عند مصادرة الأصول؛ وفقا للقانون الجديد ابتداء تقدم الحكومة للمالك عرضا بالمبلغ الذي يتعين دفعه كتعويض عن المصادرة، وللمالك مدة 15 يوما للرد، ويعتبر الصمت بمثابة رفض للعرض. في حالة رفض العرض، إلى جانب خيار الدعوى القضائية يسمح للمالك أيضا اختيار الوساطة أو التحكيم لمناقشة مبلغ التعويض. في كلتا الحالتين، يجب على المالك اختيار إحدى الجهات أو المؤسسات المتخصصة المسجلة مسبقا في قاعدة البيانات الحكومية، مع مراعات القوانين الخاصة بالوساطة والتحكيم. يعتبر هذا القانون خطوة مهمة لتمكين استخدام التحكيم في نزع الملكية، حيث عادة ما تستغرق الدعوى القضائية لتحديد مبلغ التعويض في قضايا نزع الملكية سنوات للبت فيها، في حين أن التحكيم يمكن أن يكون أسرع بكثير.²

وفقا للمادة 07 من اتفاقية التعاون وتسهيل الاستثمار بين البرازيل والامارات؛ لن يقوم أي من الطرفين بتأميم او مصادرة استثمارات مستثمري الطرف الاخر، الا لغرض المصلحة العامة؛ دون تمييز؛ ووفق الإجراءات القانونية؛ مع دفع تعويض عادل، وفق قوانين الطرف المضيف. ووفقا للمادة 08 من الاتفاقية فان المستثمرين الذين تتعرض استثماراتهم في إقليم الطرف الاخر للضرر او الخسائر بسبب نزاع مسلح، اضطرابات مدنية، حالة طوارئ وطنية، ثورة، شغب او احداث مشابهة، فانه يطبق مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالتعويض او التسويات الأخرى.

عموما، يتوافق معيار البرازيل الخاص بالتعويض عن المصادرة بشكل عام مع المعايير الدولية.

الفرع الثالث: تسوية النزاعات

يمكن أن تكون نزاعات العقود في البرازيل طويلة ومعقدة؛ يوجد في البرازيل نظام محاكم فيدرالي ونظام محاكم تابعة للولايات، ويستند الاجتهاد القضائي إلى القانون المدني وقانون التعاقد، تنظر خمس محاكم اتحادية إقليمية في استئناف قرارات القضاة الفدراليين.³ في المتوسط، يستغرق الأمر 12.5 إجراء و731 يوما للتقاضي بشأن خرق العقد حسب تقرير ممارسة الاعمال لسنة 2019. القرارات القضائية الأجنبية، كقاعدة عامة، قابلة للتنفيذ في البرازيل، ولا يمكن تنفيذ قرار قضائي أجنبي إلا بعد المصادقة عليه في المحكمة العليا.

لطالما اعترفت البرازيل بالتحكيم كشكل من أشكال تسوية المنازعات؛ الى غاية سبتمبر 1996 كان لا بد من تأكيد قرار التحكيم من قبل المحكمة ليكون قابلا للتنفيذ تماما. مما يجعل تنفيذ قرار التحكيم صعبا وعادة ما يتجنب الأطراف استخدامه، الا ان القانون رقم

¹ DECRETO-LEI N° 3.365, DE 21 DE JUNHO DE 1941 Dispõe sobre desapropriações por utilidade pública, Presidência da República Casa Civil Subchefia para Assuntos Jurídicos, Online : http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/Decreto-Lei/De13365.htm.

² Global Arbitration News, New Brazilian Law authorizes mediation and arbitration to discuss indemnification due to expropriation, 29/08/2019, Online : <https://www.globalarbitrationnews.com/2019/08/29/new-brazilian-law-authorizes-mediation-arbitration-discuss-indemnification-due-expropriation/>, last visited : 15/11/2020

³ U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2020 Investment Climate Statements Report : brazil , Online : <https://www.state.gov/reports/2020-investment-climate-statements/brazil/#:~:text=Brazil's%20debt%20to%20GDP%20ratio,finish%202020%20at%2098.2%20percent>, last visited : 15/02/2021.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

9307/96 الصادر في 1996/05/09 (المعدل بالقانون 13129/15) غير هذا الوضع تماما؛ حيث يقر النظام الأساسي بصحة شرط التحكيم والتزام التحكيم، على التوالي، كبنء في العقد يلزم الطرفين بالخضوع للتحكيم وحل نزاع قائم من خلال التحكيم. ويمكن إجراء التحكيم في البرازيل بموجب أي قواعد يقرر الأطراف اعتمادها. يجب حاليا تأكيد قرار التحكيم الأجنبي من قبل المحكمة العليا، على عكس ما كان قبل صدور القانون رقم 9307/96، حيث لا تتمتع المحكمة العليا الآن بأي سلطة تقديرية فيما يتعلق بموضوع قرار التحكيم، ولكن يجب عليها فقط تحليل الأمور الرسمية ومراقبتها.¹ ورغم ان المستثمرين الأجانب يمكنهم اللجوء إلى المحاكم المحلية البرازيلية لحل نزاعاتهم، ولكن بشكل عام ليس لديهم حق الوصول إلى التحكيم عند حدوث نزاع بين المستثمر والدولة.

البرازيل ليست عضوا في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (اتفاقية واشنطن). في سنة 2002، صادقت البرازيل على اتفاقية سنة 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك). صادقت البرازيل على الاتفاقية الأمريكية للبلدان الأمريكية بشأن التحكيم التجاري الدولي لسنة 1975 (اتفاقية بنما)، فضلا عن اتفاقية البلدان الأمريكية لسنة 1979 بشأن صلاحية الأحكام والقرارات التحكيمية الأجنبية خارج الحدود الإقليمية (اتفاقية مونتيفيديو). انضمت البرازيل إلى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) في سنة 2010. وضعت البرازيل نموذجا جديدا لاتفاقية التعاون وتيسير الاستثمار (CFIA) في سنة 2015، لكنه لا يشمل آليات ISDS (اليات تسوية منازعات الاستثمار المستثمر-الدولة).

الفرع الرابع: اتفاقات الاستثمار الدولية

تعهدت البرازيل بالتزامات دولية ملزمة قانونا من خلال مجموعة متنوعة من اتفاقيات الاستثمار الدولية الموقعة على المستوى الثنائي والمتعددة الأطراف، تغطي هذه الالتزامات بشكل أساسي شروط الدخول والتأسيس، والحماية؛ حيث وقعت على 27 معاهدة استثمار ثنائية تشمل اتفاقيات التعاون وتيسير الاستثمار؛ اثنان فقط سارية المفعول، مع أنجولا (التوقيع في 2015/04/01، والسريان في 2018/10/07) والمكسيك (التوقيع في 2015/05/26، السريان في 2018/10/07)، كما وقعت على 13 معاهدة تتضمن أحكام خاصة بالاستثمار (TIPs).

في التسعينات من القرن العشرين، وقعت البرازيل معاهدات استثمار ثنائية مع 15 دولة² ولم يمرر الكونغرس البرازيلي أي منها، وفي سنة 2002، تم سحب الاتفاقات من الكونغرس بعد أن تقرر أن الأحكام المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة (ISDS) غير دستورية وتحد من حقوق الدولة في التنظيم. وضعت البرازيل في سنة 2012 اتفاقية نموذجية جديدة: اتفاقيات التعاون وتيسير الاستثمار (CFIA). تهدف هذه الاتفاقيات إلى تعزيز التعاون والتيسير في مجال الاستثمار، على عكس معاهدات الاستثمار الثنائية التقليدية، لا ينص هذا النوع من الاتفاقات على آلية ISDS (تسوية منازعات الاستثمار الدولة-مستثمر)؛ تحتوي الاتفاقية على مجموعة من الأدوات للتخفيف من مخاطر الاستثمار وتجنب المواقف التي قد تؤدي إلى نزاعات رسمية بين الأطراف، حيث يضع النص ضمانات عدم

¹ dennis campbell, International Protection of Foreign Investment, Volume 1, Yorkhill Law Publishing : Center for International Legal Studies, Salzburg(Austria), 2009, p.127, Online :

https://books.google.dz/books?id=2GZWAgAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false.

² بلجيكا، لكسمبورغ، شيلي، كوبا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، جمهورية كوريا، هولندا، البرتغال، سويسرا، المملكة المتحدة وفنزويلا.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

التمييز، مثل مبادئ المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية، وأحكام الشفافية، فضلا عن الشروط المحددة للمصادرة المباشرة، التعويض في حالة النزاعات والتحويل الحر للأموال. بالإضافة إلى ذلك، تنشئ اتفاقية CFIA نقاط اتصال (محققون) في كل طرف من أطراف الاتفاقية ولجنة مشتركة. يمكن اعتبار هذه الهيئات بمثابة الجوهر المؤسسي للاتفاق لأنها تساهم في تحقيق الالتزامات وتعزيز الحوار بين الأطراف.¹ تم تصميم نقاط الاتصال لتكون بمثابة قناة اتصال ودعم مهمة بين المستثمرين والبلد المضيف ولتحسين ظروف الاستثمار في البلد المضيف. في البرازيل تم تعيين غرفة التجارة CAMEX، بصفتها أمين المظالم للاتفاق. اللجنة المشتركة، المؤلفة من ممثلين حكوميين لكلا الطرفين، مسؤولة عن مراقبة تنفيذ الاتفاقية ومشاركة فرص الاستثمار، تنسيق جداول أعمال التعاون، وخاصة منع النزاعات وحل الخلافات المحتملة المتعلقة بالاستثمارات الشائبة بطريقة ودية.²

تحدد اتفاقيات التعاون وتيسير الاستثمار CFIA خطوات لتسوية القضايا التي تهم المستثمر:³

(1) يعمل محققو الشكاوى واللجنة المشتركة المعينة من قبل الحكومتين كوسطاء لتسوية أي نزاع ودياً؛

(2) إذا فشلت التسوية الودية، يجوز لأي من الحكومتين لفت انتباه اللجنة المشتركة للنزاع؛

(3) إذا لم تتم تسوية النزاع داخل اللجنة المشتركة، يجوز للحكومتين اللجوء إلى آليات التحكيم بين الدول.

بدأت المفاوضات بشأن أول اتفاقية CFIA بعد الموافقة على مفهومها من قبل مجلس الوزراء التابع لمجلس التجارة الخارجية (CAMEX) في سنة 2013، حيث وقعت البرازيل عدة اتفاقيات CFIA منذ سنة 2015⁴، اثنين فقط منها سارية المفعول حالياً: البرازيل-أنغولا (تم التوقيع عليها سنة 2015/04/01، دخلت حيز التنفيذ سنة 2017/07/28)، واتفاقية البرازيل- المكسيك (تم التوقيع عليها سنة 2015/05/26، سارية ابتداء من 2018/10/07).

لدى البرازيل 33 معاهدة تجنب ازدواج ضريبي (DTAAs).⁵ وهي عضو في ميركوسول.⁶ وبصفتها عضو في منظمة التجارة

العالمية منذ 1995/01/01، فإن البرازيل لديها التزامات بموجب العديد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية: GATs, TRIMs,

¹ federal government of brazil, The Cooperation and Facilitation Investment Agreement, Online : <https://www.gov.br/file/cfia-presentation-en>.

² Ibid.

³ U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2020 Investment Climate Statements Report : brazil , Online : <https://www.state.gov/reports/2020-investment-climate-statements/brazil/#:~:text=Brazil's%20debt%20to%20GDP%20ratio,finish%202020%20at%2098.2%20percent,last%20visited%20:15/02/2021>.

⁴ مع: موزمبيق (2015)، أنغولا (2015)، المكسيك (2015)، ملاوي (2015)، كولومبيا (2015)، بيرو (2015)، تشيلي (2015)، إيران (2016)، أذربيجان (2016) وأرمينيا (2017) وإثيوبيا (2018) وسورينام (2018) وغيانا (2018) والإمارات العربية المتحدة (2019) والإكوادور (2019) والهند (2020).

⁵ مع: النمسا، الأرجنتين، بلجيكا، كندا، تشيلي، الصين، جمهورية التشيك، الدنمارك، الإكوادور، فنلندا، فرنسا، المجر، الهند، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، النرويج، بيرو، الفلبين، البرتغال، روسيا، جمهورية سلوفاكيا، جنوب إفريقيا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، السويد، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، وفنزويلا. المعاهدات مع سنغافورة وسويسرا والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي في انتظار التصديق.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

TRIPS؛ بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)، قدمت البرازيل التزامات للوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية في 7 من أصل 12 قطاعا خدميا في تصنيف منظمة التجارة العالمية. وبموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIMs)، التزمت البرازيل بعدم تطبيق تدابير استثمارية معينة التي تقيد أو تشوه التجارة (متطلبات المحتوى المحلي، متطلبات الموازنة التجارية، قيود الصرف الأجنبي وقيود التصدير)؛ تُحظر هذه التدابير عندما يكون الالتزام على المستثمرين الأجانب إلزاميا وعندما يكون مرتبطا بالحصول على ميزة. يتم تنظيم الحوافز أيضا من خلال اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات وتدابير الرسوم التعويضية (SCM)، والتي تحظر من بين أمور أخرى أنواع معينة من دعم الصادرات. بموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب المتعلقة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، حقوق الملكية الفكرية للمستثمرين الأجانب محمية. في حالة انتهاك أي من التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، قد يتم مقاضاة البرازيل بموجب آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية.¹

الجدول رقم (7.2): اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة من طرف البرازيل

نوع الاتفاقية	الاتفاقية
متعدد الأطراف	اتفاقية GATS
متعدد الأطراف	اتفاقية TRIMs
متعدد الأطراف	اتفاقية TRIPS
متعدد الأطراف أو ثنائي	معاهدات مع أحكام خاصة بالاستثمار (19 توقيع، 13 سارية المفعول)
ثنائي	اتفاقات الاستثمار الثنائية (بما في ذلك اتفاقات التعاون وتيسير الاستثمار) (27 توقيعاً، 2 سارية المفعول)
متعدد الأطراف	اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك)
ثنائي	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (32 معاهدة سارية)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

(UNCTAD), International Investment Agreements Navigator, Op.cit.

الفرع الرابع: تحويل الاموال

رأس المال الأجنبي المسجل لدى البنك المركزي البرازيلي يمكن تحويله الى البلد الام في أي وقت بدون إذن مسبق. ووفقا للمادة 10 من اتفاقية التعاون وتسهيل الاستثمار بين البرازيل والامارات: يقوم كل طرف بالسماح بتحويل الأموال المتعلقة بالاستثمار بحرية وبعملة قابلة للتحويل بسعر الصرف السائد عند وقت التحويل وبدون أي تأخير غير مبرر، الى وخارج اقليمه، تشمل هذه التحويلات:

1) مساهمة رأس المال الأولى أو أي إضافة فيه فيما يتعلق بالمحافظة أو التوسع في الاستثمار،

2) الدخل المتصل مباشرة: مثل الأرباح، الفوائد،

¹ The World Bank Group & UK Government, 2019 INVESTMENT POLICY AND REGULATORY REVIEW – brazil, The World Bank Group, Washington DC, 2020, p.09, Online : <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33602/Brazil-2019-Investment-Policy-and-Regulatory-Review.pdf?sequence=1&isAllowed=y> .

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

3) عائدات البيع او التصفية الكلية او الجزئية للاستثمار؛

4) سداد أي قرض بما في ذلك الفوائد، المتعلقة مباشرة بالاستثمار؛

5) مبلغ التعويض الناتج عن المصادرة.

تخضع المبالغ بالعملة الأجنبية التي تزيد عن الاستثمار الأصلي (الأرباح) الى اقتطاع ضريبي قدره 15%، و يمكن أن ترتفع إلى 25% إذا كان المستفيد يقع في ملاذ ضريبي. يتم تقييد تحويل الأموال الى الخارج عندما لا تكون مسجلة لدى البنك المركزي؛ حيث أن تحويل الأرباح وإسترداد رأس المال وتسجيل إعادة الاستثمار تستند جميعها إلى مبلغ الاستثمار الأجنبي المسجل.

لسنوات عديدة كانت السياسة العامة في توليد فائض في سعر الصرف يكفي لخدمة الدين الخارجي البرازيلي وبناء احتياطي مناسب من العملات الأجنبية. بشكل عام، تمارس الرقابة على المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية من قبل السلطات. تعويم سعر الصرف في سنة 1998، جعل سوق الصرف في البرازيل أكثر مرونة. معظم المصدرين البرازيليين، أصحاب الالتزامات الأخرى في الخارج والمستوردين للسلع والخدمات، كانوا يخضعون للشرط الرسمي لإعادة عائدات صادراتهم إلى البرازيل . نظرا لتحسن اساسيات الاقتصاد البرازيلي في سنة 2005، دخلت حيز التنفيذ مجموعة من التدابير التي عصرت وبسطت مجال صرف العملات الأجنبية . أهمها توحيد أسواق الصرف¹ . في عملية التوحيد، وضع مجلس النقد الوطني CMN، كقاعدة عامة، نهاية القيود المفروضة على شراء وبيع العملات الأجنبية والتحويلات الدولية بالريال البرازيلي (BRL). القانون رقم 11.371/06 لسنة 2006، مكن من تخفيف متطلبات إسترداد عوائد الصادرات، حيث حدد مجلس النقد الوطني نسبة 30% كحد للاحتفاظ بعوائد الصادرات في الخارج، تم رفع النسبة الى 100% في سنة 2008. نهاية متطلبات مراقبة الصرف كان أداة اقتصادية وإدارية مهمة لشركات التصدير، والمساهمة في نفس الوقت بدخول افضل للبلاد في السوق الدولية.²

¹ كان هناك سوقين رسميين لسعر الصرف في البرازيل (سوق سعر الصرف التجاري وسوق سعر الصرف العائم)، وكلاهما تم تنظيمه ومراقبته من قبل البنك المركزي. وكان اختيار سوق أو آخر الزاميا واعتمد على طبيعة تحويل الأموال . في مارس 2005، وحد البنك المركزي كلا السوقين من خلال إطفاء الفروق بينهما، وسن قواعد للتبادل أكثر مرونة. (Legal Aspects of Doing Business in Brazil 2016, p22.)

² Central Bank of Brazil(BCB), Simplification Measures in the Foreign Exchange Area, Updated in October 2015, p.12, Online : https://www.bcb.gov.br/rex/legCE/Ingl/Ftp/Simplification_Measures_in_the_Foreign_Exchange_Area.pdf. Last visited : 20/09/2019.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

المطلب الثالث: تشجيع وتيسير الاستثمار

من اجل تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في البرازيل وتسهيل مختلف مراحل العملية الاستثمارية، أنشئت البرازيل هيئات خاصة لذلك مع تقديم مختلف المزايا.

الفرع الأول: هيئات ترويج الاستثمار في البرازيل

قامت البرازيل بمركزت وكالات ترويج الاستثمار على المستوى الوطني، والمكلفة بوظائف ترويج الاستثمار لجميع القطاعات الاقتصادية. فضلا عن ذلك هناك وكالات ترويج اقليمية تستهدف وتشجع بشكل عام الاستثمارات في مناطقها المعنية.

أولا. وكالة ترويج التجارة والاستثمار (Apex-Brazil):

وهي وكالة حكومية مستقلة تابعة لوزارة الخارجية، أنشئت في سنة 2003، بموجب القانون 10.668/03 المؤرخ في 2003/05/14. وفقا للموقع الالكتروني لـ APEX¹، تعمل وكالة ترويج التجارة والاستثمار، على الترويج للمنتجات والخدمات البرازيلية في الخارج وجذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد البرازيلي؛ ولتحقيق أهدافها، تقوم الوكالة بتنفيذ إجراءات ترويجية متنوعة تهدف إلى تعزيز الصادرات وتأمين المنتجات والخدمات البرازيلية في الخارج، مثل البعثات التجارية والموائد المستديرة التجارية ودعم مشاركة الشركات البرازيلية في المعارض الدولية الكبرى وزيارات المشترين الأجانب وصناع الرأي للتعرف على هيكل الإنتاج البرازيلي، من بين منصات تجارية أخرى التي تهدف أيضا إلى تعزيز العلامة التجارية البرازيلية. تعمل الوكالة أيضا بالتنسيق مع الجهات الفاعلة العامة والخاصة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل، مع التركيز على القطاعات الاستراتيجية لتطوير القدرة التنافسية للشركات البرازيلية والبلد. وبالتالي تكمن مهمة الوكالة في تشجيع الصادرات وتدويل الشركات البرازيلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، لدعم السياسات والاستراتيجيات العامة الوطنية، من أجل المساهمة في النمو المستدام للاقتصاد البرازيلي. وبالتالي فان Apex ليست مكلفة بأية وظائف تنظيمية، مثل الموافقة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وكجزء من خدمات التيسير الخاصة بها، تعد Apex تحليلا يغطي قطاعات وأسواق الصناعة، والاتجاهات الاقتصادية، والمبادئ التوجيهية العامة بشأن المسائل القانونية والمالية، وتوفر المعلومات عن السوق والمعلومات القطاعية بما في ذلك تكاليف المدخلات والمواقع المناسبة وتوافر مجموعة المواهب. تعمل الوكالة أيضا كحلقة وصل بين المستثمرين المحتملين والموردين الرئيسيين والسلطات التنظيمية والمحلية لتعزيز وتسهيل الاستثمارات في البرازيل.²

تتكون Apex من ثلاث مجالس:³

1) مجلس الإدارة : بمشاركة وزير الخارجية، وزير الزراعة والثروة الحيوانية والإمدادات الغذائية (MAPA)، وزير الاقتصاد، السكرتير التنفيذي لبرامج شراكة الاستثمار (PPI)، والبنك الوطني البرازيلي للتنمية (BNDES)، والفدرالية الوطنية للصناعة (CNI)، والفدرالية الوطنية للزراعة والأنعام (CNA)، وخدمة الدعم البرازيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة (SEBRAE)، جمعية التجارة الخارجية البرازيلية (AEB)، والسكرتير التنفيذي للغرفة البرازيلية للتجارة الخارجية (CAMEX)؛

¹ ApexBrasil, quem somos, Online : <https://apexbrasil.com.br/br/pt/sobre-a-apex-brasil.html>, last visited : 11/11/2020.

² The World Bank Group & UK Government, 2019 INVESTMENT POLICY AND REGULATORY REVIEW – brazil, Op.cit, p.11.

³ Ibidem.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

(2) مجلس أعمال يتألف من مديرين؛ و

(3) مجلس تنفيذي يتألف من الرئيس.

ثانيا. غرفة التجارة الخارجية (CAMEX):

وهي هيئة مسؤولة عن صياغة واعتماد وتنفيذ وتنسيق السياسات والأنشطة المتعلقة بالتجارة الخارجية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات البرازيلية في الخارج، والقضايا الجمركية وغير الجمركية، وتمويل الصادرات بهدف زيادة إنتاجية الشركات البرازيلية وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق الدولية. تم إنشاء كامكس في سنة 1995، وكانت مرتبطة في الأصل بالمجلس الحكومي لرئاسة الجمهورية، ولكن بدون صلاحيات تداولية أو تشغيلية. وكان لها مجلس وزراء يتألف من الوزارات الرئيسية التي تعنى بالمواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية ويرأسه رئيس الديوان. في سنة 1998، مع إنشاء وزارة التنمية والصناعة والتجارة الخارجية، أصبحت الغرفة جزءا من هيكلها. غير المرسوم 8807/12 المؤرخ في 2012/07/12 جانبا مهما من الإطار المؤسسي لكامكس، والتي كان يرأسها بعد ذلك رئيس الجمهورية، بينما تم نقل الامانة التنفيذية إلى وزارة الخارجية (MRE). في سنة 2017، تم نقل كامكس مرة أخرى من وزارة الخارجية إلى وزارة الصناعة والتجارة الخارجية والخدمات (MDIC) التي بدأت بتعيين السكرتير التنفيذي للغرفة.¹ تتكون كامكس من الهيئات التالية:²

(1) مجلس الإستراتيجية التجارية: وهي الهيئة التي تحدد الخطوط الرئيسية لعمل كامكس؛

(2) لجنة الإدارة التنفيذية – Gecex: التي تحدد معدلات الاستيراد والتصدير، وتحدد رسوم مكافحة الإغراق، وتدمج قواعد المنشأ للاتفاقيات التجارية، من بين أمور أخرى؛

(3) الأمانة التنفيذية

(4) المجلس الاستشاري للقطاع الخاص – Conex؛

(5) لجنة تمويل وضمان الصادرات – Cofig؛

(6) لجنة تغييرات التعريفات – Cat؛

(7) لجنة الدفاع التجاري (قيد التنفيذ)؛

(8) اللجنة الوطنية لتيسير التجارة – CONFAC؛

(9) اللجنة الوطنية للاستثمار – Coninv: ومن بين اختصاصاتها: إعداد مقترحات للسياسات العامة والمبادئ التوجيهية والإجراءات

المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل، والاستثمارات البرازيلية المباشرة في الخارج، مراقبة تنفيذ الهيئات المختصة للقرارات

المتعلقة بالاستثمارات التي تصدرها غرفة التجارة الخارجية، وإعداد المقترحات الخاصة بمواءمة أداء الجهات ذات الاختصاصات في

مجال الاستثمار المباشر؛

(10) المجموعة الاستشارية لمحقق شكاوى الاستثمار المباشر؛

¹ Governo do Brasil, Sobre a Camex, 30/04/2021, Online : <https://www.gov.br/produtividade-e-comercio-exterior/pt-br/assuntos/camex/sobre-a-camex/sobre-a-camex>, last visited : 15/05/2021.

² Ibid.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

11) نقطة الاتصال الوطنية لتنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشركات متعددة الجنسيات.

فضلا عن ذلك، أنشأت بعض الولايات والأقاليم وكالات أو وحدات لترويج الاستثمار لمساعدة المستثمرين الذين يسعون إلى الاستثمار داخل المنطقة التي تغطيها الوكالة. على سبيل المثال، وكالة الاستثمار الخاصة بساو باولو تنسق هذه الوكالات مع الوكالات على المستوى الوطني.

الفرع الثاني: الحوافز والمناطق الحرة

توفر البرازيل إطارا للحوافز الضريبية على المستوى الفيدرالي، الولائي والبلدي لتعزيز الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية للبلد ومناطق محددة. ترد الحوافز في عدد من القوانين والمراسيم والإعلانات الرسمية. يتم توفير هذه الحوافز لكل من المستثمرين المحليين والأجانب.

أولا. الحوافز

هناك العديد من الحوافز الضريبية والأنظمة الخاصة المقدمة لدعم وتحفيز الاستثمارات في البرازيل، أصدرتها السلطات الفيدرالية أو الولائية أو البلدية. تعتبر السلع الرأسمالية والبنية التحتية والطاقة النظيفة والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل السيارات والفضاء، من الصناعات ذات الأولوية.

1. الحوافز على المستوى الفيدرالي:

هناك العديد من حزم الحوافز على المستوى الفيدرالي التي تهدف في الأساس إلى دعم تنمية القطاعات الإستراتيجية داخل البلاد، تشمل:¹

➤ PADIS : هو برنامج لدعم تطوير صناعة أشباه الموصلات والشاشات.²

➤ PADTV : وهو برنامج لدعم تطوير صناعة التلفزيون الرقمي، بموجبه تمنح إعفاءات على العديد من الضرائب والرسوم والمساهمات للشركات بشرط القيام ببعض خطوات التطوير والإنتاج (بما في ذلك التصميم والإبداع والتطوير، التصنيع والتجميع والاختبار النهائي) في البرازيل، فيما يتعلق بالشركات التي تطور وتصنع أجهزة التلفزيون الرقمي في البرازيل،

➤ RECAP : نظام ضرائب خاص للحصول على السلع الرأسمالية من قبل شركات التصدير وأحواض تصليح وترميم السفن؛ يسمح هذا الإجراء للشركات بشراء سلع رأسمالية من السوق المحلية أو استيرادها (آلات وأدوات ومعدات جديدة) مع تعليق دفع ضرائب PIS / PASEP و COFINS،

➤ REIDI : نظام ضرائب خاص لتطوير البنية التحتية؛ يأسس تعليق ضرائب PIS / PASEP و COFINS على اقتناء الآلات والمعدات لإدراجها في الأصول الثابتة لمشاريع البنية التحتية،

➤ REPENEC : نظام حوافز خاص لتطوير البنية التحتية لصناعة النفط في المناطق الشمالية، الشمالية الشرقية والغربية الوسطى؛ تطبق على المشاريع المعتمدة مسبقا للشمال، المناطق الشمالية الشرقية والغربية الوسطى، في البتروكيماويات، تكرير البترول ونتاج

¹ ApexBrasil, Investment guide to brazil 2017, p.82, Online :

<http://www.apexbrasil.com.br/uploads/Investment%20Guide%202017.pdf>,

² ApexBrasil, Investment guide to brazil 2014, p.92,

<http://www.apexbrasil.com.br/uploads/Investment%20Guide%20to%20Brasil%202014%20-%20Arquivo%20menor.pdf> ,

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الامونيا واليورينا من الغاز الطبيعي. تعليق تعريفات PIS / PASEP و Cofins و IPI ورسوم الاستيراد لشراء أو استيراد الآلات والمعدات.

➤ REPES : نظام ضرائب خاص لتصدير خدمات تكنولوجيا المعلومات؛ يطبق على السلع التي تدرجها الكيانات في أصولها الثابتة (في حالة البضائع)؛ بتعليق ضرائب PIS / PASEP و COFINS على إجمالي الإيرادات الناشئة عن بيع السلع أو الخدمات الجديدة. كما أنه يعلق ضرائب PIS / PASEP - الاستيراد و COFINS - الاستيراد، على السلع والخدمات الجديدة،

➤ REPORTO : نظام ضريبي خاص لتحديث البنية التحتية للموانئ؛ ميزته الرئيسية هي التخفيض الضريبي على اقتناء الآلات والمعدات، مع تخفيض IPI و COFINS و PIS / PASEP و II (في حالة المعدات التي ليس لها معادل محلي). تنتهي في 31 ديسمبر 2020،

➤ REPETRO : نظام جمركي خاص للاستيراد والتصدير مخصص للتنقيب عن النفط والغاز وإنتاجهما؛ نظام جمركي خاص يقضي بتعليق الضرائب الاتحادية والرسوم الإدارية المفروضة على تصدير واستيراد السلع المستخدمة في استكشاف وإنتاج حقول النفط والغاز،

➤ RETAERO : نظام خاص لصناعة الطيران البرازيلية، يسمح بتعليق ضرائب PIS/PASEP و IPI عند شراء سلع متضمنة محليا أو مستوردة.

كما ركزت الحكومة البرازيلية أيضا على تعزيز خلق بيئة تنافسية للبحث والتطوير والابتكار في البرازيل، بإنشاء حوافز مالية لتشجيع الاستثمارات في البحث والتطوير من قبل الشركات المحلية والأجنبية التي أنشئت في البرازيل. الأدوات الضريبية الرئيسية لدعم البحث والتطوير والابتكار هي:¹

➤ Lei do Bem (قانون السلع): سمح بتخفيض الضريبة على الشركات، تخفيض الضرائب على اقتناء المعدات المخصصة للبحث والتطوير والإهلاك المعجل للآلات الجديدة. كما يسمح بتسريع إطفاء بعض نفقات البحث والتطوير،

➤ Lei de Informática (قانون تكنولوجيا المعلومات): يمنح مزايا لقطاع تكنولوجيا المعلومات، ويشجع على تصنيع تكنولوجيا المعلومات والامتة في البرازيل،

➤ نظام "Ex tarifário": يسمح بالتخفيضات المؤقتة في تعريفات الاستيراد، في كثير من الأحيان إلى مستويات منخفضة للغاية (بين 0% و 2%)، لتسهيل الاستثمار في السلع الرأسمالية ومنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الصناعية والمشروعات الاستثمارية الرئيسية. هذا النظام متاح فقط للآلات والمعدات التي لم يتم إنتاجها في البرازيل.²

➤ Inovar-auto: وافقت الحكومة البرازيلية على هذا البرنامج في أكتوبر 2012 بموجب المرسوم 7819/2012؛ يقدم هذا البرنامج مجموعة متنوعة من الحوافز لتشجيع الشركات المصنعة للسيارات. قدم كل من الاتحاد الأوروبي واليابان شكوى منفصلة

¹ Apexbrasil, Investment guide to brazil 2014, Op.cit, p.92,

² Ibid, p.93.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

لمنظمة التجارة العالمية في سنتي 2013 و 2015، تقول إن بعض المزايا الضريبية لهذا النظام تميز ضد واردات المنتجات الأجنبية وتقييد التجارة. من خلال هذا البرنامج، يستطيع مصنعو السيارات التقدم بطلب للحصول على ائتمانات ضريبية استنادا إلى قدرتهم على الوفاء بمعايير معينة، بما في ذلك عمليات التصنيع المنفذة في البرازيل، تعزيز كفاءة استهلاك الوقود، الالتزام بالاستثمار في البحث والتطوير في البرازيل أو باستخدام الخدمات الهندسية البرازيلية . انتهى هذا البرنامج في 31 ديسمبر 2017.¹

➤ Reintegra Program: في سنة 2014، أصدرت الحكومة البرازيلية المرسوم رقم 8304/2014 لإعادة النظام الخاص باسترداد الضرائب المفروضة على المصدرين، الذي أطلق عليه اسم برنامج إعادة الإدماج Reintegra Program . بموجب هذا البرنامج، يحصل مصدر المنتجات التي تشمل على 8630 رمز تعريفي على دعم بنسبة 3% من قيمة صادراتهم. وللاستفادة من هذا البرنامج، لا يجب أن يتجاوز المحتوى المستورد للسلع المصدرة 40%، إلا في حالة سلع التكنولوجيا الفائقة مثل المستحضرات الصيدلانية، الإلكترونيات، الطائرات وقطع الغيار التي يسمح لها بوجود ما يصل إلى 65% من المدخلات المستوردة . بالإضافة إلى ذلك، يعني هذا البرنامج المصدرين من الضرائب غير المباشرة على النفقات الرأسمالية، بما في ذلك ضرائب المساهمة الاجتماعية PIS/Cofins والضريبة على المعاملات المالية (IOF). في 2015/02/27 ألغى المرسوم 8415/15 المرسوم 8304/14 وحدد لوائح جديدة للبرنامج وانخفضت نسبة الدعم الممنوحة على قيمة الصادرات من 3% إلى 1% سنة 2015.²

2. الحوافز على المستوى الجهوي:

منذ السبعينيات تم تقسيم البرازيل إلى خمس مناطق: الشمال، الشمال الشرقي والغرب الأوسط والجنوب الشرقي والجنوب. هناك 26 ولاية والمقاطعة الاتحادية (حيث العاصمة برازيليا تقع)، مع حكومات منتخبة مستقلة. سيجد المستثمرون الأجانب الذين يرغبون في تأسيس حضور في البرازيل مجموعات خاصة من الحوافز التي تم إنشاؤها لتعزيز النمو الاقتصادي للمناطق الأقل نموا في البلاد . وتشمل هذه الحزم المزايا الاتحادية والولائية والبلدية. قد يحصل المستثمرون الراغبون في إنشاء عمليات في المناطق أدناه على تخفيضات هامة في الضريبة على الشركات تصل إلى 75%، بالإضافة إلى مزايا أخرى، يتم تنسيق هذه الحزم الإقليمية المحددة من قبل هيئات التنمية الإقليمية، مثل:³

➤ SUDAM (وكالة تنمية منطقة الأمازون): مسؤولة عن ولايات: آكر، أمابا، أمازوناس، جزء من غرب مارانهاو، ماتو غروسو، بارا، روندونيا، رورايما، وتوكانتينز.

➤ SUDENE (وكالة تنمية شمال شرق البرازيل): مسؤولة عن جميع الولايات في الشمال الشرقي، وكذلك بعض البلديات في ميناس جيرائيس وإسبريتو سانتو،

➤ SUDECO (وكالة تنمية الغرب الأوسط في البرازيل): وكالة اتحادية مسؤولة عن جميع الولايات في الغرب الأوسط - غوياس، ماتو غروسو، ماتو غروسو دو سول والمقاطعة الفيديرالية.

¹ U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2017 Investment Climate Statements Report : brazil , Online : <https://www.state.gov/reports/2017-investment-climate-statements/brazil/>,

² Ibid.

³ ApexBrazil, Investment guide to brazil 2014, Op.cit, Pp.92-93.

3. الحوافز على المستوى الولائي والبلدي:

بالنسبة للحوافز على المستوى الولائي تعد ضريبة القيمة المضافة ICMS هي الضريبة الرئيسية على مستوى الولاية وأيضاً الأداة الرئيسية لحوافز الاستثمار المحلي. يتم فرضها على حركة السلع والخدمات داخل وفيما بين الولايات وتحددها كل ولاية على حدة. أما بالنسبة للحوافز على المستوى البلدي، هناك ضريبتين رئيسيتين: ضريبة الخدمات البلدية (ISS) وضريبة العقارات الحضرية (IPTU). يمكن للسلطات البلدية منح تخفيضات ضريبية على هذه الضرائب وفقاً للمبلغ المستثمر والوظائف التي تم إنشاؤها بواسطة مشروع استثماري. قد تمنح السلطات المحلية أيضاً مزايا تتعلق بالأراضي، اعتماداً على أهمية المشروع من حيث الأثر الاقتصادي والاجتماعي المحلي.

ثانياً: المناطق الاقتصادية الخاصة:

أحد أهداف الحكومات الوطنية والإقليمية هو التكامل الاقتصادي والتنمية لبعض المناطق التي تعتبر استراتيجية لاقتصاد البلاد، أو للحد من التفاوتات الإقليمية. تتمثل إحدى طرق تنفيذ السياسات الاقتصادية للتنمية الإقليمية في إنشاء مناطق اقتصادية خاصة (SEZ) تشمل المناطق الاقتصادية الخاصة في البرازيل: مناطق التجارة الحرة (FTZs)، ومناطق تجهيز الصادرات (EPZs). أصبحت البرازيل تمتلك عشرين (20) منطقة اقتصادية خاصة، بعد إلغاء 05 مناطق سنة 2018، ومنطقة (01) سنة 2019.

1. مناطق التجارة الحرة:

أفضل واشهر نموذج معروف للمناطق الاقتصادية الخاصة في البرازيل هو منطقة التجارة الحرة في ماناوس (MFTZ)، تم إنشاؤها في سنة 1957 بموجب القانون 3173/57، المعدل بالمرسوم القانون 288/67، لتنمية منطقة غرب الأمازون الاستوائية النائية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، بإنشاء قاعدة صناعية وتجارية وزراعية، لتعزيز التكامل الإنتاجي والاجتماعي لهذه المنطقة مع البلد، وضمان السيادة الوطنية على حدودها. إلى جانب منطقة التجارة الحرة في ماناوس، مناطق أخرى مثل: Guajara-، tabatinga, macapa, Mirim. تتم مراقبة المناطق والتحكم فيها من قبل أمانة الإيرادات الفيدرالية، وإدارتها من قبل ما يعرف بـ SUFRAMA (هيئة الإشراف على منطقة التجارة الحرة في ماناوس Superintendência da Zona Franca de Manaus).¹ نجحت منطقة ماناوس الحرة في جذب أكثر من 600 شركة؛ بما فيها شركات عالمية كبيرة مثل: كوكاكولا، بيسي، هوندا، نوكيا، سامسونغ، صوني... الخ. وهذا بفضل الحوافز التي توفرها المنطقة لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. من بين الحوافز العديدة التي توفرها منطقة التجارة الحرة في ماناوس:²

- 1) تخفيض 88% على ضريبة الاستيراد (II) المتعلقة بالمواد الخام والمنتجات الوسيطة والمواد الثانوية ومواد التعبئة والمكونات والمدخلات الأخرى ذات المنشأ الأجنبي المستخدمة في تصنيع المنتجات للاستهلاك في أجزاء أخرى من البرازيل،
- 2) إعفاء كامل من ضريبة المنتجات الصناعية (IPI) للمنتجات المنتجة في المنطقة والمقرر بيعها في مناطق برازيلية أخرى،
- 3) تخفيض بنسبة 75% على ضريبة الدخل (IR) المطبق على الأشخاص الاعتباريين،

¹ Rebeca Duran, Free Trade Zones in Brazil, The Brazil Business, 31/10/2013, Online: <https://thebrazilbusiness.com/article/free-trade-zones-in-brazil>, last visited : 15/08/2019.

² Guilherme V. Castilhos, A Special Economic Zone in Brazil: The Manaus Free Trade Zone, 29/06/2016, p.03, Online : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2801920.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

4) تعليق المساهمة في تمويل الضمان الاجتماعي (COFINS) والمساهمة في برنامج الادماج الاجتماعي (PIS)،
5) تقدم ولاية أمازوناس، حيث تقع منطقة التجارة الحرة في مانوس، ائتمانا يتراوح من 55% إلى 100% على ضريبة تداول السلع والخدمات¹(ICMS)، إذا كان بإمكان إحدى الشركات الموافقة على مشروع استثماري يقدم مساهمات فعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لولاية أمازوناس: كتعزيز الأنشطة المرتبطة بالسياحة والتعليم وزيادة مستوى الصادرات البرازيلية وفرص العمل.

رغم ان منطقة مانوس اجتذبت استثمارات أجنبية كبيرة، لازالت معظم الاستثمارات الأجنبية تتركز في الجزء الجنوبي الأكثر تصنيعا في البرازيل.²

2. مناطق تجهيز الصادرات:

في مواجهة الاتجاه العالمي لاستخدام المناطق الخاصة، أطلقت البرازيل مناطق تجهيز الصادرات (EPZ) في سنة 1988، لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد او المنطقة، خاصة الأقل نموا منها. تتميز منطقة تجهيز الصادرات بأنها مناطق تجارة حرة للشركات التي تركز على إنتاج البضائع المراد تصديرها للخارج. ومع ذلك، منذ إدخال المناطق الخاصة في البرازيل، فقدت الحكومة التركيز مع المشروع؛ فخلال بدء تطبيق هذه المناطق الخاصة في البرازيل، خضعت البرازيل في نفس الفترة لإعادة هيكلة اقتصادية قوية، مما أدى إلى تأجيل العديد من المشاريع، من بينها مناطق تجهيز الصادرات. تم تنشيط المشروع من خلال القانون رقم 1508/07، الذي خلق الظروف اللازمة لظهور مناطق تجهيز الصادرات الجديدة في البرازيل.³ هناك منطقة تجهيز صادرات واحدة فقط تعمل بكامل طاقتها، وهي منطقة بيسيم (Pecém) في ولاية سيارا (ceara)، شمال شرق البرازيل. وفقا لموقع وزارة الاقتصاد، هناك 13 منطقة أخرى لتجهيز الصادرات قيد التنفيذ الفعال:⁴ 03(في منطقة الشمال)، 04(منطقة الشمال الشرقي)، 02(منطقة الغرب الأوسط)، 03(منطقة الجنوب الشرقي)، 01(منطقة الجنوب). وفقا لسياسات الحكومة يجب تصدير 80% من السلع المنتجة في هذه المناطق؛ وهي نسبة قابلة للتخفيض مستقبلا. تتم الموافقة على المشاريع الصناعية من قبل المجلس الوطني لتجهيز الصادرات والتفويض المسبق من الجمارك وسلطات البيئة البرازيلية.⁵

¹ Imposto sobre Circulação de Mercadorias e Serviços.

² Naijla El Alam, UNDERSTANDING BRAZILIAN EXPORT PROCESS ZONE – EPZ, 21/02/2019, Online : https://www.researchgate.net/publication/331262255_UNDERSTANDING_BRAZILIAN_EXPORT_PROCESS_ZONE-EPZ?

³ Roberto de Souza Feitosa, The Free Trade Zones in Brazil, 18/02/2016, Online : <https://tax.thomsonreuters.com/blog/the-free-trade-zones-in-brazil/>, last visited : 20/05/2020.

⁴ Apex-Brasil ,The Federal Government enacted the new regulatory framework for the Brazilian Export Processing Zones (EPZs), simplifying the special regime requirements for companies operating at those free trade areas, Online : https://portal.apexbrasil.com.br/regulatory_report/the-federal-government-enacted-the-new-regulatory-framework-for-the-brazilian-export-processing-zones-epzs-simplifying-the-special-regime-requirements-for-companies-operating-at-those-free-trade-ar/, last visited :20/05/2020.

⁵ Ministério da Economia, Brazilian Export Processing Zones(EPZ), 04/08/2020, Online : <https://www.gov.br/produtividade-e-comercio-exterior/pt-br/ambiente-de-negocios/zpe/brazilian-export-processing-zones-epz>, last visited : 15/10/2020.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

تتمتع الشركات المنشأة في مناطق تجهيز الصادرات هذه بإمكانية الحصول على مزايا ضريبية وإدارية، حيث ستستفيد الشركات الموجودة في منطقة تجهيز الصادرات من:¹

(1) حوافر ضريبية، مثل الإعفاء من الضرائب الفيدرالية (II: ضريبة الاستيراد ؛ IPI: الضريبة على المنتجات المصنعة ؛ PIS: المساهمة في برنامج الإدماج الاجتماعي؛ Cofins: المساهمة في تمويل الضمان الاجتماعي؛ AFRMM: رسوم الشحن الإضافية لتجديد البحرية التجارية) على المواد الخام المحلية أو المستوردة والسلع الرأسمالية (الجديدة أو المستعملة). تمنح الحوافر الفيدرالية لمدة 20 سنة ويمكن تمديدها لفترة مساوية. قدمت بعض الولايات في البرازيل حوافر في ضريبة ICMS (ضريبة القيمة المضافة الولائية). بالإضافة إلى ذلك، قد تحصل هذه الشركات أيضا على حوافر ضريبية إقليمية أخرى، مثل تخفيض ضريبة الدخل بنسبة 75% للمشاريع الجديدة في مناطق الشمال والشمال الشرقي.

(2) يوفر نظام مناطق تجهيز الصادرات البرازيلية مزايا إدارية في عمليات التصدير والاستيراد، بالإعفاء من تراخيص استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية. ومع ذلك، لا يتم تطبيق هذه الاستثناءات في التدابير الصحية والأمن القومي والبيئي.

أما بالنسبة للقيود والمتطلبات المفروضة على الشركات في مناطق تجهيز الصادرات فتتمثل في:²

- (1) يجب أن تكون المشاريع الصناعية التي تم إنشاؤها في مناطق تجهيز الصادرات عبارة عن استثمارات في مجالات جديدة،
- (2) يعتمد استمرار الشركة في منطقة تجهيز الصادرات على حد أدنى للتصدير يبلغ 80% من إجمالي إيرادات المبيعات (ملاحظة: ستخضع المنتجات المباعة للسوق المحلي لدفع جميع الضرائب والاشتراكات التي يمنحها نظام تجهيز الصادرات عادة)،
- (3) يطبق الإعفاء الضريبي المنصوص عليه في نظام تجهيز الصادرات على اقتناء السلع الرأسمالية والمواد الخام والمنتجات الوسيطة و مواد التعبئة والتغليف،
- (4) تخضع الشركات المصرح لها بالعمل في مناطق تجهيز الصادرات لنفس الأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة على جميع الشركات الوطنية.

ومع ذلك، وبعد انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة في البرازيل، لازالت المنتجات غير المصنعة والزراعية ما يميز صادرات البرازيل كواحدة من المصدرين الرئيسيين للسلع. بسبب الأداء الضعيف والتنوع الضئيل لمصفوفة التصدير، مما أدى الى ضعف حجم صادرات المنتجات النهائية.

¹ Ibid.

² Ministry of Development Industry and Foreign Trade(MDIC), Export Processing Zones in Brazil, Brasília, 25/10/2013, Online : http://www.mdic.gov.br/sistemas_web/renai/public/arquivo/arq1383326282.pdf, last visited : 08/05/2018.

المبحث الرابع: الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم محاولات الإصلاح منذ التسعينيات من القرن 20، على مختلف النواحي الاقتصادية من ضمنها على مستوى بيئة الاستثمار، إلا أن مختلف التقارير الدولية لازالت تصنف الجزائر في مراتب متأخرة. هذه التقارير التي كانت أحيانا دافعا للحكومات المتعاقبة للقيام بإصلاحات إضافية، إلا أنها لم تكن فعالة. فسياسة الاستثمار باعتبارها محدد مهم في مناخ الاستثمار، كان لزاما على الجزائر اصلاح الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي، يتمتع فيه المستثمر الأجنبي بحرية الدخول والحماية اللازمة والمساواة، في اطار من الشفافية والقدرة على التنبأ.

المطلب الأول: دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وتأسيسه

وضعت الجزائر منذ التسعينات اطار قانوني وتنظيمي للاستثمار بشقيه المحلي والاجنبي، الا ان هذا الاطار اتسم بعدم الاستقرار وتأثره بمختلف الازواج السياسية والاقتصادية. سنتناول فيما يلي الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال العقدين الأخيرين.

الفرع الأول: الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يستند الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الى القانون رقم 16 - 09 المؤرخ في 20 أوت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، الذي الغى الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم بالامر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، وأيضا قوانين المالية: اهمها الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. وأيضا المراسيم التنظيمية الآتية:

- الأمر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية و تسييرها وخصخصتها؛
- مرسوم تنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيلته وتنظيمه سيره؛
- مرسوم تنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الإستثمار وتنظيمها وسيرها؛
- مرسوم تنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 05 مارس سنة 2017 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 17-101 مؤرخ في 05 مارس سنة 2017 يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفية تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات.
- مرسوم تنفيذي رقم 17-102 مؤرخ في 05 مارس سنة 2017 يحدد كيفية تسجيل الاستثمارات وكذا شكل ونتائج الشهادة المتعلقة به؛
- مرسوم تنفيذي رقم 17-103 مؤرخ في 05 مارس سنة 2017 يحدد مبلغ مستحقات معالجة ملفات الاستثمار وكيفية تحصيله؛

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- مرسوم تنفيذي رقم 17-104 مؤرخ في 05 مارس سنة 2017 يتعلق بمتابعة الاستثمارات والعقوبات المطبقة في حالة عدم احترام الالتزامات والواجبات المكتتبه؛
- مرسوم تنفيذي رقم 17-105 مؤرخ في 05 مارس سنة 2017 يحدد كفاءات تطبيق المزايا الإضافية للاستغلال الممنوحة للاستثمارات المنشئة لأكثر من مائة (100) منصب شغل.

في سنة 2016، ومع اصدار القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الذي الغى الامر 01 - 03، بذلك تم تعديل الإطار التنظيمي للاستثمار في الجزائر.

نصت المادة الأولى من الامر رقم 01 - 03 على:¹ " يحدد هذا الأمر النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/ أو الرخصة". لتصبح بموجب المادة الأولى من القانون رقم 16 - 09:² " يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات". وبالتالي تم حذف الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة. في حين بينت المادة 02 من الامر رقم 01 - 03 المقصود من الاستثمار على انه:³

1- اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، او توسيع قدرات الإنتاج او إعادة التأهيل، او إعادة الهيكلة،

2- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية او عينية،

3- استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية او كلية.

استبعد القانون رقم 16 - 09 البند الثالث المتعلق بالحوصصة.

الفرع الثاني: دخول السوق والقيود القطاعية

ارتبطت حرية الاستثمار في الجزائر بظروفها السياسية والاقتصادية؛ في التسعينات من القرن 20، ومن اجل تأكيد التوجه الليبرالي للاقتصاد، تم تكريس الحرية الاقتصادية في الدستور، حيث نصت المادة 37 من دستور سنة 1996 على أن:⁴ " حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون". ومع بداية القرن 21، ومع تحسن الوضع السياسي والأمني وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبالبداية في الإصلاحات على كل المستويات، تم اصدار عدد كبير من التشريعات، من أهمها الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 اوت المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، من اجل تحسين مناخ الاستثمار وجذب حجم أكبر من الاستثمارات، بعد النتائج السلبية والقصور الذي عرفه المرسوم التشريعي رقم 93 - 12، رغم الضمانات والحوافز التي قدمها. هذا الامر عدّل وتمّ مرات عدة⁵. ومع ذلك لم يشكل الامر 01

¹ الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (رج ج)، عدد(47)، 2001/08/22، ص05.

² القانون رقم 16 - 09 المؤرخ في 20 اوت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، ج رج ج، عدد(46)، 2016/08/03، ص18.

³ الأمر رقم 01 - 03، مرجع سابق، ص05.

⁴ المرسوم الرئاسي رقم 96 - 438 مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج رج ج(العدد 76)، 1996/12/08، ص12.

⁵ عدّل بموجب الامر رقم 06 - 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 م، ثم عدلت وتمت بعض احكامه بعد ذلك عدة مرات بموجب التشريعات التالية : الامر رقم 09 - 01 المؤرخ في 22 جويلية 2009م المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الامر رقم 10 - 01 المؤرخ في 26 اوت 2010 المتضمن

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

03 - تغيير جذري في نظام الاستثمار. أما بالنسبة لقطاع المحروقات وبوصفه قطاعا استراتيجيا فتم تناوله بشكل منفصل، حيث تتضمن عقود البحث والاستغلال وجوبا بندا يسمح بمشاركة الشركة العامة سوناطراك بنسبة 51%.

في جويلية سنة 2008، انتقد رئيس الجمهورية بشدة نهج الحكومة إزاء الاستثمار الأجنبي والخصخصة مشيرا إلى أن السياسات لم تحقق نموا للاقتصاد الوطني وأن أرباحا كبيرة جنيبت من الاستثمارات الأجنبية حولت إلى الخارج؛ في 26 جويلية من سنة 2009، صدر الأمر رقم 09 - 01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي نصت المادة 58 منه على: ¹ " لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي. ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء". وبالتالي لم يعد بالإمكان إنجاز استثمارات أجنبية إلا في إطار شراكة وفق القاعدة 49/51 لصالح الطرف أو الأطراف المحلية. ومع انخفاض أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 وتراجع عائدات المحروقات والتي تشكل أكثر من 90% من الصادرات و حوالي 50% من إيرادات الميزانية، لذلك أصبح تحسين مناخ الاعمال لجذب الاستثمارات خارج المحروقات امر أكثر من ضروري. وكانت البداية بتكريس مبدأ حرية الاستثمار بشكل صريح في التعديل الدستوري سنة 2016، حيث نصت المادة 43 منه على أن: ² " حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتتمارس في إطار القانون." وبالتالي إعطاء المستثمرين الأجانب المحتملين ضمانات دستورية؛ وتطبيقا لهذا التعديل الدستوري، تم إصدار قانون استثمار جديد، وهو القانون رقم 16 - 0، الذي الغى الامر رقم 01 - 03. لقد كرس الامر رقم 01 - 03 الحرية التامة للاستثمار المحلي أو الأجنبي، فموجب المادة 04 منه: ³ " تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة". في حين نصت المادة 03 من القانون 16 - 09 على: " تنجز الاستثمارات المذكورة في احكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية". فبينما المشرع في الأمر رقم 01 - 03 الملغى كرس مبدأ حرية الاستثمار وقيده بقاء النشاطات المقننة في المادة ذاتها، في حين ان قانون الاستثمار رقم 16 - 09 لم يتطرق لضمانة حرية الاستثمار بل اكتفى فقط بالتطرق إلى وجوب احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها ولاسيما تلك المتعلقة بالنشاطات والمهن المقننة التي تستلزم الترخيص من السلطات الإدارية المختصة.

يخضع تصنيف نشاط أو مهنة ضمن صنف النشاطات أو المهن المقننة، لوجود انشغالات أو مصالح أساسية تتطلب تأطيرا قانونيا

وتقنيا خاصا . يجب ان تكون الانشغالات والمصالح مرتبطة او ذات علاقة بالجمالات الآتية:⁴

قانون المالية التكميلي لسنة 2010م، القانون رقم 11 - 16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011م المتضمن قانون المالية لسنة 2012م، القانون رقم 12 - 12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012م المتضمن قانون المالية لسنة 2013م، القانون رقم 13 - 08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013م المتضمن قانون المالية لسنة 2014، القانون رقم 14 - 10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 .

¹ الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر ج ج، العدد (44)، 2009/07/26، ص13.

² القانون رقم 16-01 مؤرخ في 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر ج ج، العدد(14)، 2016/03/07، ص11.

³ الأمر رقم 01 - 03، مرجع سابق، ص05.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 97 - 40 المؤرخ في 18 جانفي 1997، يتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري وتأطيرها، ج ر ج ج، عدد(05)، 1997/01/19، ص09.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

• النظام العام،

• أمن الأشخاص والممتلكات،

• حماية الصحة العمومية،

• حماية الأخلاق والآداب،

• حماية حقوق الخواص ومصالحهم المشروعة،

• حماية الثروات الطبيعية والممتلكات العمومية المكونة التي تكون الثروة الوطنية،

• احترام البيئة والمناطق والمواقع المحمية والاطار المعيشي للسكان،

• حماية الاقتصاد الوطني.

ورغم تكريس المشرع لمبدأ حرية الاستثمار في التعديل الدستوري لسنة 2016، ورغم انه استبعد قيد الشراكة(القاعدة 49/51) في قانون الاستثمار 16-09، الا انه أبقى عليها في قانون المالية لسنة 2016. حيث نصت المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016 على: ¹ " ترتبط ممارسة الأجانب لأنشطة انتاج السلع والخدمات والاستيراد بتأسيس شركة تحوز المساهمة الوطنية المقيمة على نسبة 51% على الأقل من رأسمالها".²

المطلب الثاني: معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته

تعترف الجزائر بأهمية الضمانات المتعلقة بمعاملة وحماية المشاريع الأجنبية واثرا على جذب المستثمرين الأجانب، لذلك فهي تولي لها اهتمام كبير ضمن قانون الاستثمار، ومع ذلك فشلت الجزائر في تحفيز هؤلاء المستثمرين على الاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول: المعاملة

من الضمانات القانونية التي تشكل حافزا للمستثمر الاجنبي هو المساواة في المعاملة بينه وبين المستثمر الوطني. نصت المادة 14 من الأمر رقم 01 – 03 المعدل والمتمم، على: ³ " يعامل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيين

¹ القانون رقم 15 – 18 المؤرخ في 2015/12/30 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016، ج ر ج، العدد(72)، 2015/12/31، ص25.

² بموجب المادة 109 من قانون المالية لسنة 2020 تم تعديل احكام المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016، بحيث اصبح تقييد الاستثمار الأجنبي وفقا للقاعدة 49/51 يقتصر فقط على الصناعات التي تعتبر استراتيجية للاقتصاد الوطني. وبموجب المادة 51 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 تم الغاء احكام المادة 62 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والمادة 109 من قانون المالية لسنة 2020. ومن خلال المادة 49 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، تم إعطاء تعريف جديد لأنشطة التي تخضع للقاعدة 49/51، من خلال استثناء الاستثمار الأجنبي في أنشطة الاستيراد، ونتاج السلع والخدمات في الصناعات غير استراتيجية من الالتزام بالشراكة مع طرف محلي. وقد بينت المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الأنشطة التي تكتسي الطابع الاستراتيجي: - استغلال القطاع الوطني للمناجم، وكذا أي ثروة جوفية او سطحية متعلقة بنشاط استخراج على السطح او تحت الأرض، باستثناء محاجر المواد غير المعدنية- المنبع لقطاع الطاقة واي نشاط اخر يخضع لقانون المحروقات، وكذا استغلال شبكة توزيع ونقل الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك، والمحروقات الغازية او السائلة بواسطة الانابيب العلوية او الجوفية- الصناعات المبادر بها أو المتعلقة بالصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني- خطوط السكك الحديدية والموانئ والمطارات- الصناعات الصيدلانية، باستثناء الاستثمارات المرتبطة بتصنيع المنتجات الأساسية المتكررة ذات القيمة المضافة العالية، والتي تتطلب تكنولوجيا معقدة وحماية الموجهة للسوق المحلية وللتصدير.

³ الأمر رقم 01 – 03، مرجع سابق، ص07.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار. ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعات أحكام الاتفاقيات المبرمة مع دولهم الأصلية". وبالتالي عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين المحليين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعات أحكام الاتفاقيات المبرمة مع دولهم الأصلية. كما نصت المادة 21 من القانون 16 - 09 على: ¹ "مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية يتلقى الأشخاص الطبيعيين والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم". في حين ان المادة 14 نصت وبشكل واضح وصريح على المساواة في المعاملة بين المستثمر المحلي والاجنبي. يمكن ملاحظة الغموض الذي يسود المادة 21 من القانون 16 - 09 بمناسبة عبارة " معاملة منصفة وعادلة ". كما ان الشرط المتعلق بمراجعة الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الاطراف يعد مخالفا لقواعد منظمة التجارة العالمية والتي لا تقبل أي معاملة تمييزية او تفضيلية لأي دولة عضو في المنظمة وهذا الذي نص عليه مبدأ الدولة الاولى بالرعاية، وبذلك يآثر على المفاوضات الجارية قصد انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

وقد نصت المادة 03 من اتفاقية ترقية وحماية الاستثمار بين الجزائر وصربيا، على منح مستثمري الدولتين معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لاستثمارات مستثمري البلد المضيف او استثمارات مستثمري أي دولة ثالثة، ايهما اكثر رعاية. الا ان ذلك لا يشمل العضوية في اتحاد اقتصادي، اتحاد جمركي، منطقة تجارة حرة، اتحاد نقدي او أي اتفاق دولي مماثل ينشئ مثل هذه الاتحادات او غيرها من اشكال التعاون الإقليمي يكون او قد اصبح احد الطرفين المتعاقدين طرفا فيها، او أي اتفاق دولي او ترتيب يتعلق جزئيا او كليا بالضرائب.²

رغم تكريس المشرع لمبدأ حرية الاستثمار في التعديل الدستوري لسنة 2016، الا ان قانون الاستثمار 16-09 وقانون المالية لسنة 2016، لم يحققا المأمول، حيث تضمننا مجموعة من القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر:

1) حق الشفعة: حافظت المادة 30 من القانون رقم 16-09 على حق الشفعة المنصوص عليه في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والمعدل بموجب المادة 46 من قانون المالية لسنة 2010، ثم بالمادة 57 من قانون المالية لسنة 2014. حيث منحت الدولة لنفسها وللمؤسسات الاقتصادية العامة الأفضلية او الامتياز في الحصول على الحصص التي يتنازل عنها المساهمين الأجانب، أو لفائدة المساهمين الأجانب. حيث نصت المادة 62 من الأمر رقم 09 - 01، على تمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب او لفائدة المساهمين الأجانب.³

2) اجبارية اللجوء إلى التمويل المحلي للاستثمارات: وهو من القيود التمييزية التي تم استبعادها من قانون الاستثمار 16 - 09 وأبقي عليها في قانون المالية لسنة 2016؛ باستثناء تشكيل راس المال، فان المستثمر الأجنبي ملزم بإعطاء الأفضلية للتمويل المحلي على الأجنبي؛ غير انه، يمكن ان ترخص الحكومة اللجوء للتمويلات الأجنبية الضرورية لإنجاز الاستثمارات الاستراتيجية.⁴

¹ القانون رقم 16 - 09، مرجع سابق، ص 21.

² Unctad ; International Investment Agreements Navigator ; Bilateral Investment Treaties (BITs) : Algeria, AGREEMENT BETWEEN SERBIA AND ALGERIA ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS, Online : <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/3168/download>.

³ الأمر رقم 09-01، مرجع سابق، ص 15.

⁴ القانون رقم 15 - 18، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

3) الإبقاء على قيد الشراكة(القاعدة 49/51): المنصوص عليها في المادة 66 من قانون المالية لسنة 2016. رغم استبعادها في قانون الاستثمار 16-09، يعتبر تمييزاً ضد المستثمر الأجنبي. فبعد تكريس هذه القاعدة بموجب المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، توسع مجال تطبيقها إلى قوانين قطاعية أخرى(القطاع المصرفي بموجب قانون النقد والقرض المعدل والمتمم وقانون التأمينات). كما امتد مجال تطبيقها إلى أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها بموجب المادة 56 من القانون رقم 13 - 08 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، بعدما كانت نسبة مشاركة الأجانب تصل الى 70% وفقاً للمادة 58 فقرة 04 من الأمر رقم 09 - 01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009. بينما استيراد السيارات فيقتصر على الوكلاء المعتمدين المقيمين بالجزائر بموجب المادة 51 من القانون رقم 13 - 08 المتضمن قانون المالية لسنة 2014.

وبموجب المادة 58 الفقرة 02 من الامر رقم 09 - 01 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، تم الزام المستثمر الأجنبي بالتصريح بالاستثمار قبل الإنجاز، والذي يعد تمييزاً صريحاً بين المستثمر الوطني والأجنبي، إلا أن قانون الاستثمار الجديد 16 - 09 تخلص من هذا التمييز واستبدل التصريح بالتسجيل فقط. كما تم تعديل قانون الضرائب ليطلب من المستثمرين أن يستثمروا في غضون أربع سنوات القيمة المعادلة لأية مزايا ضريبية يحصلون عليها كحوافز للتوطين في الجزائر .

فضلاً عن ذلك، لا تفرض الجزائر رسمياً توظيف عمالة محلية، ولكن يجب على الشركات عادة تقديم تبرير شامل حول سبب الحاجة إلى عامل أجنبي. وقد أبلغت بعض الشركات عن حالات من ضغوط الحكومة على الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، لا سيما في قطاع المحروقات، للحد من عدد المديرين الأجانب من المستوى المتوسط والعالي على أساس أنه يمكن توظيف جزائريين لشغل هذه المناصب، وزعمت جهات معينة في الشركات متعددة الجنسيات أن هذا الضغط يتم تطبيقه من خلال طلبات الحصول على تأشيرة للعمال الأجانب.¹

الفرع الثاني: الحماية

نصت المادة 15 من الأمر رقم 01 - 03 على:² " لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات نتيجة تغيير أحكام قانون الاستثمار على الاستثمارات المنجزة إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة ". كما نصت المادة 22 من القانون 16 - 09 على:³ " لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلاً على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة ". وبالتالي فإن المشرع الجزائري قدم ضمانات للمستثمر الأجنبي بعدم احداث تغيير للعلاقة العقدية بين الطرفين مهما تغيرت احكام قانون الاستثمار(الثبات التشريعي)، ولا يحدث التغيير في العلاقة العقدية بين المستثمر والدولة الا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة، أي برضى وقبول من المستثمر الأجنبي. فعدم استقرار قوانين الاستثمار في دولة ما يثير مخاوف المستثمرين الأجانب، لذلك اخذ المشرع الجزائري هذا الامر بعين الاعتبار في قوانين الاستثمار الأخيرة.

¹ U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2020 Investment Climate Statements Report : algeria , Online : <https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/algeria/>, last visited : 20/02/2021.

² الأمر رقم 01 - 03، مرجع سابق، ص12.

³ القانون رقم 16 - 09، مرجع سابق، ص22.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

ولقد ضمن المشرع الجزائري حماية الملكية من المصادرة وان كان ولا بد فيجب تعويض المتضرر من المصادرة، واعطاها ضمانا دستورية وهذا ما جاءت به المادة 20 من دستور سنة 1996 التي نصت على: ¹ " لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون و يترتب عنه تعويض قبلي، عادل ومنصف ". وتم تأكيد ذلك في دستور سنة 2016 من خلال المادة 22 التي نصت على: " لا يتم نزع الملكية إلا في إطار القانون و يترتب عنه تعويض عادل ومنصف ".

ويعد الضمانة الدستورية جاءت الضمانة من نزع الملكية من خلال قوانين الاستثمار، حيث نصت المادة 16 من الامر 01 - 03 على: " لا يمكن ان تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية، الا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. و يترتب عن المصادرة تعويض عادل ومنصف ". وأيضا بموجب المادة 23 من قانون الاستثمار الاخير 16 - 09: " زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن ان تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء، الا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به. يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف ". وبالتالي يمكن للدولة مصادرة الممتلكات في ظروف محدودة، مع دفع تعويض "عادل ومنصف" لأصحاب الممتلكات.

ووفقا للمادة 05 من اتفاقية ترقية وحماية الاستثمار بين الجزائر و صربيا، يمنع نزع ملكية مستثمر الا للمنفعة العامة ووفقا للقانون وبدون تمييز، مع تقديم تعويض مناسب دون تأخير غير مبرر. وعلى الرغم من أن الجزائر قامت بعمليات تأمين لشركات أجنبية في الستينيات والسبعينات، فإنها لم تتخذ أي إجراءات مماثلة منذ ذلك الوقت.

الفرع الثالث: تسوية النزاعات

تحدث نزاعات الاستثمار أحيانا، خاصة في المشاريع الكبرى. يمكن تسوية نزاعات الاستثمار بشكل غير رسمي من خلال التفاوض المباشر او الوساطة او التقاضي عبر نظام المحاكم المحلية او اللجوء الى التحكيم الدولي. وقد اصبح التحكيم في منازعات الاستثمار الالية الأكثر استخداما من طرف المستثمر الأجنبي الذي يرى فيه أجمع خيار، ليس فقط للمزايا التي يتمتع بها: السرعة، السرية والمرونة، ولكن لتوجسه او عدم ثقته في قضاء الدولة المضيفة خاصة الدول النامية، من جهة أخرى حاجة الدول النامية الى الاستثمار الأجنبي، مما يدفعها الى تقديم ضمانات أكثر لجذب الاستثمار الاجنبي، أهمها التنازل عن اختصاص القضاء الوطني لصالح التحكيم الدولي للنظر في المنازعات المتعلقة بالاستثمار. وغالبا يتم اللجوء الى التحكيم عندما يكون طرف النزاع هو الدولة المضيفة او احد وكالاتها.

يتيح قانون الإجراءات المدنية لكل من شركات القطاع الخاص والعام اللجوء إلى التحكيم الدولي حيث يسمح بإدراج بنود التحكيم الدولي في العقود. تتمتع الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، بسلطة التحكيم في منازعات الاستثمار كوكيل للمحكمة.

نصت المادة 24 من القانون 16 - 09 على: ² " يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، او يكون بسبب اجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، الا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية او

¹ المرسوم الرئاسي رقم 96 - 438 مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج ر ج ح، العدد 76، الصادرة في 08 ديسمبر 1996، ص 10.

² القانون 16 - 09، مرجع سابق، ص 22.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

متعددة الأطراف ابرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، او في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص". وهو مطابق لنص المادة 17 من الامر رقم 01 - 03¹ مع اختلاف طفيف في التعبير.

يمكن ملاحظة ان المشرع الجزائري حافظ على اللجوء الى القضاء الجزائري في حالة النزاع، أي اعتباره الاختصاص الأصيل، في نفس الوقت ضمن للمستثمر الأجنبي تسوية النزاع بإمكانية اللجوء الى التحكيم، سواء من خلال النص على ذلك بموجب الاتفاقيات الثنائية او المتعددة الأطراف، أو اتفاق بين اطراف عقد الاستثمار يتضمن بند تسوية يتضمن اللجوء الى التحكيم. ورغم ان المشرع الجزائري يعتبر التحكيم كخيار بدليل، باعتبار أن اللجوء الى التقاضي هو الأصل لفض المنازعات، فإن الواقع يثبت غير ذلك حيث اصبح اللجوء الى التحكيم هو الأصل، وهذا نتيجة للعولمة الاقتصادية والعولمة التشريعية.

إن الطبيعة البيروقراطية للنظام الاقتصادي والقانوني في الجزائر، فضلا عن عملية اتخاذ القرار غير الشفافة، يجعل النزاعات يمكن أن تستمر لسنوات، فضلا عن التأثير السياسي على القضاء. كما ان الآليات البديلة لتسوية المنازعات ليست مستخدمة على نطاق واسع. ومن اجل تشجيع وإعطاء حماية إضافية للاستثمار الأجنبي، ابرمت الجزائر العديد من الاتفاقات الدولية.

وفقا للمادة 08 من اتفاقية ترقية وحماية الاستثمار بين الجزائر - صربيا، اذا نشأ نزاع بين الدولتين يتعلق بتفسير او تطبيق هذا الاتفاق، يتم تسوية النزاع قدر الإمكان، من خلال المشاورات والمفاوضات ابتداء، واذا فشلت في غضون ستة اشهر، يحال النزاع بناء على طلب احد الطرفين الى محكمة التحكيم، والتي تتخذ قراراتها على أساس احكام هذا الاتفاق وكذلك مبادئ وقواعد القانون الدولي؛ تتخذ محكمة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات. وتكون قراراتها نهائية وملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين.² اما في حالة النزاعات التي تنشأ بين مستثمر والدولة المضيفة، وفقا للمادة 09 من اتفاقية الاستثمار، يسوى النزاع ابتداء وديا بين طرفي النزاع؛ اذا لم تتم تسوية النزاع في مدة 06 اشهر، فانه يجيز المستثمر اما اللجوء الى المحاكم للبلد المضيف، او الى التحكيم الدولي، سواء من قبل المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات(CIRDI) او الى أي محكمة خاصة للتحكيم، ولا يمكن لمستثمر قام برفع النزاع امام محكمة وطنية ان يلجأ بعدها الى التحكيم الدولي، كما ان أي تحكيم يجب ان يتم في دولة تكون طرفا في اتفاقية الاعتراف بالقرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها(اتفاقية نيويورك).³

كانت النزاعات الأكثر شيوعا في السنوات الماضية تتعلق بشركة النفط والغاز المملوكة للدولة - سوناطراك - وشركائها الأجانب فيما يتعلق بالتطبيق الرجعي منذ سنة 2006 لضريبة الأرباح على استغلال المحروقات. فازت سوناطراك بقضية في أكتوبر 2016 ضد شركة نفط إسبانية وشركتين كوريتين. فازت شركة دولية بإحدى قضاياها ضد سوناطراك في سنة 2016. في سنة 2018، أعلنت سوناطراك أنها قامت بتسوية جميع الخلافات الدولية العالقة.⁴

¹ انظر المادة رقم 17 من الامر رقم 01 - 03، مرجع سابق، ص12.

² Unctad ; International Investment Agreements Navigator ; Bilateral Investment Treaties(BITs) : Algeria, AGREEMENT BETWEEN SERBIA AND ALGERIA ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS, Op.cit, p.07.

³ Ibid, p.09.

⁴ U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2021 Investment Climate Statements Report : algeria , Op.cit.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الفرع الرابع: الاتفاقات الدولية المتعلقة بالاستثمار (الادوات القانونية الدولية المنظمة للاستثمار الاجنبي)

وقعت الجزائر اتفاقات تشجيع وحماية الاستثمار مع 47 دولة، منها 29 اتفاقية سارية، و 07 معاهدات مع أحكام تتعلق بالاستثمار، منها 05 دخلت حيز التنفيذ. كما وقعت اتفاقات تجنب الازدواج الضريبي والتهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والثروة مع 34 دولة. الجزائر ليست عضوا في منظمة التجارة العالمية (WTO) ولذلك لم تعتمد الاتفاقية الخاصة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS).

كما ان الجزائر من الدول الموقعة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى MIGA سنة 1995. والاتفاقية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سنة 1995. واتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID (مقرها باريس). كما انضمت إلى الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات واثمان الصادرات بتاريخ 19/02/1995، كما صادقت على اتفاقية إنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي الموقعة بمدينة رأس لانوف (ليبيا) بتاريخ 09 و 10 مارس 1991. والانضمام بتحفظ، إلى الاتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك (10 جوان 1958) والخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها بتاريخ 12 جويلية 1988.

الجدول رقم (8.2): اتفاقات الاستثمار الدولية الموقعة من طرف الجزائر

نوع الاتفاقية	الاتفاقية
ثنائية او متعددة الأطراف	معاهدات مع أحكام خاصة بالاستثمار* (07 توقيع، 05 نافذة)
ثنائي	معاهدات الاستثمار الثنائية (47 توقيعاً، 29 نافذة)
متعدد الأطراف	اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك)
متعدد الأطراف	المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي
ثنائي	اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي (34 معاهدة سارية)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الوارد في الموقع:

Unctad ; International Investment Agreements Navigator, Online :
<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria>.

الفرع الخامس: تحويل الأموال

يصنف نظام سعر الصرف في الجزائر على أنه "نظام سعر الصرف الحر المدار"، حيث يربط البنك المركزي قيمة الدينار الجزائري بسلة عملات تتكون من 64% دولار أمريكي و 36% يورو. يتم التحكم في قيمة العملة من قبل البنك المركزي فقط. بعد تراجع عوائد المحروقات المقومة بالدولار بسبب تراجع أسعار النفط ابتداء من منتصف سنة 2014، سمح البنك المركزي بانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار مرات عدة.

* تشير المعاهدات مع أحكام خاصة بالاستثمار إلى معاهدات أخرى تحتوي على عدد قليل من الأحكام الموضوعية لحماية الاستثمار أو عدم وجودها على الإطلاق.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

لا يزال قانون مراقبة الصرف في الجزائر صارما ومعقدا، ويجب تبرير التحويلات الشخصية للعملة الأجنبية وبيان أنها ليست لأغراض تجارية. لا توجد سوق موازية قانونية يمكن للمستثمرين من خلالها التحويل، ولكن هناك سوق سوداء كبيرة للعملة الأجنبية، حيث يتم تداول الدولار واليورو بعلامة كبيرة فوق الأسعار الرسمية، ويكون الفارق بين السعر الرسمي والسعر في السوق السوداء أكثر من الثلث.

تعد مسألة تحويل الأموال الناتجة أو المتصلة بالاستثمار الأجنبي إلى خارج إقليم الدولة المضيفة من أهم شواغل المستثمر الأجنبي ومن أهم المسائل غير التجارية التي تؤثر على حرية انتقال رؤوس الأموال، بل ويعتبره البعض شرطا أساسيا لاتخاذ قرار الاستثمار، لذلك فإن المشرع الجزائري اعطى ضمانات للمستثمر الأجنبي بمنحه الحق في تحويل راس المال المستثمر وأرباحه، حتى بعد التصفية. ولقد اعترف المشرع الجزائري بهذا الحق للمستثمر الأجنبي بموجب المادة 31 من الأمر رقم 01 - 03 المعدل والمتمم:¹ " تستفيد الاستثمارات المنجزة من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه و المداحيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل او التصفية، حتى وان كان هذا المبلغ اكبر من الرأسمال المستثمر في البداية ". والمادة 126 من القانون رقم 03 - 11 الخاص بالنقد والقروض:² " يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الأموال الى الخارج لضمان تمويل نشاطات في الخارج مكاملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر". ثم بموجب قانون ترقية الاستثمار رقم 16 - 09، حيث نصت المادة 25 منه على:³ " تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها او تفوق الاسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم. كما تقبل كحصة خارجية، إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وارباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما. يطبق ضمان التحويل وكذا الاسقف الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، على الحصص العينية المنجزة حسب الاشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة ان يكون مصدرها خارجيا، وان تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم انشاء الشركات. ويتضمن ضمان التحويل المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، كذلك المداحيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر اجنبي حتى وان كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية". وقد نصت المادة 06 من اتفاقية الاستثمار بين الجزائر و صربيا، على ضمان حرية تحويل المبالغ المالية المتعلقة بالاستثمار، وفقا لقوانين وتنظيمات الطرف المضيف، وبعد دفع جميع الالتزامات الضريبية والمالية. ويجب ان يتم تحويل المدفوعات دون تأخير غير مبرر وبعملة قابلة للتحويل، والتي تم بها الاستثمار راس المال او أي عملة أخرى قابلة للتحويل وافق عليها المستثمر والطرف المتعاقد المعني. ويتم التحويل بسعر الصرف الرسمي المطبق بتاريخ التحويل في إقليم الطرف المتعاقد.⁴

من المواد المذكورة أعلاه نستنتج ان الأموال القابلة لإعادة التحويل تشمل:

1- حصص راس المال المستثمر،

¹ الأمر رقم 01 - 03، مرجع سابق، ص13.

² الامر رقم 03 - 11 المؤرخ في 2003/08/26، يتعلق بالنقد والقروض، ج رج ج، عدد(52)، 2003/08/27، ص20.

³ القانون 16 - 09، مرجع سابق، ص22.

⁴ Unctad ; International Investment Agreements Navigator ; Bilateral Investment Treaties(BITs) : Algeria, Op.cit, Op.cit, p.06.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- 2- عائدات الاستثمار (الأرباح والفوائد)،
- 3- الأرباح والفوائد المعاد استثمارها القابلة للتحويل،
- 4- ناتج التنازل أو تصفية الاستثمارات الأجنبية، أي الناتجة عن عمليات البيع أو نزع الملكية (المصادرة)،
- 5- المدفوعات الناشئة عن تسوية النزاعات، والمداحيل وغيرها من أجور الموظفين العاملين في الخارج المرتبطة بالاستثمار (وفقا لاتفاقية الاستثمار).

كما اشترط المشرع أن تكون العملة التي تم بها تمويل الاستثمار في الجزائر عملة حرة التداول، يتم تسعيرها في بنك الجزائر أي قابلة للتحويل في الجزائر (عملة صعبة)، وان تحول الأموال التي مرت فقط أو تم استيرادها عن طريق البنوك بدلا من تأشيرة بنك الجزائر في السابق، مما يساهم في تخفيف القيود البيروقراطية. كما يجب ان تخضع الأموال المراد تحويلها الى المعالجة الجبائية، أي يجب أن يثبت الكيان أنه قد أوفى بجميع التزاماته الضريبية، بما في ذلك دفع الاقتطاع الضريبي المستحق فيما يتعلق بتوزيع أرباح الأسهم. كما يجب أن يثبت أنه قد نشر البيانات المالية للسنة المالية السابقة. الى غاية صدور نظام بنك الجزائر رقم 05 - 03 الذي ألغى الآجال، حيث كان الاجل المحدد لإعادة تحويل الأموال بشهرين ابتداء من تاريخ طلب التحويل. وقد اعتمد المشرع الجزائري سعر الصرف الموحد لجميع عمليات إعادة التحويل. عموما هناك عدد قليل من القيود القانونية على المستثمرين الأجانب الذين يقومون بتحويل الأموال أو استردادها (إعادتها إلى الوطن). إن صعوبة التحويلات تنتج في الغالب عن الإجراءات بدلا من القيود القانونية: العملية بيروقراطية وتتطلب عشرات الخطوات المختلفة؛ وغالبا ما تستغرق من ثلاثة إلى ستة أشهر. أيضا، قد يتم تأخير العملية كوسيلة ضغط في النزاعات التجارية والمالية مع الشركات الأجنبية.

المطلب الثالث: تشجيع وتيسير الاستثمار

حاولت الجزائر خلال العقدتين الأخيرين تقديم مختلف التسهيلات والحوافز للمستثمرين من خلال مجموعة من المؤسسات تهتم بتنظيم وتسهيل والترويج لعملية الاستثمار، فضلا عن اقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار.

الفرع الأول: الاطار المؤسسي للاستثمار (أجهزة الاستثمار)

في اطار تدعيم الاطار القانوني للاستثمار تم انشأ هياكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار.

أولاً: المجلس الوطني للاستثمار

انشأ المجلس الوطني للاستثمار بموجب المادة 18 من الامر رقم 01 - 03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم. تنفيذاً للأمر رقم 01 - 03. في 26 سبتمبر سنة 2001 صدر المرسوم التنفيذي رقم 01 - 281 المؤرخ في 24/09/2001 يتعلق بتشكيله المجلس الوطني للاستثمار وتنظيمه وسياره والذي تم الغاءه بالمرسوم رقم 06 - 355 المؤرخ في 09/10/2006، والذي صدر كنتيجة لصدور الامر رقم 06 - 08 المعدل والمتمم للأمر رقم 01 - 03.

وهو تحت سلطة رئيس الحكومة الذي يتولى رئاسته، وتحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات. يسهر على ترقية وتطوير الاستثمار طبقا لأحكام قانون الاستثمار.

1. مهام المجلس الوطني للاستثمار

تتمثل مهام المجلس الوطني للاستثمار في:¹

- 1) يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وألوياته،
- 2) يدرس البرنامج الوطني لترقية الاستثمار الذي يسند اليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الاستثمار،
- 3) يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للاستثمار مع التطورات الملحوظة،
- 4) يدرس كل اقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة،
- 5) يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحسينها،
- 6) يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ويوافق عليها،
- 7) تحديد المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي،
- 8) يدرس ويوافق على اتفاقيات الاستثمار،
- 9) يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار،
- 10) يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الاستثمار وترقيته،
- 11) يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ اجراء دعم الاستثمار وتشجيعه،
- 12) يبحث على انشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، ويشجع على ذلك،
- 13) يعالج كل مسألة أخرى ذات علاقة بالاستثمار.

2. تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار

يتشكل المجلس الوطني للاستثمار من تسعة (09) اعضاء:²

- 1) الوزير المكلف بالجماعات المحلية،
- 2) الوزير المكلف بالمالية،
- 3) الوزير المكلف بترقية الاستثمارات،
- 4) الوزير المكلف بالتجارة،
- 5) الوزير المكلف بالطاقة والمناجم،
- 6) الوزير المكلف بالصناعة،
- 7) الوزير المكلف بالسياحة،
- 8) الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

¹ المرسوم التنفيذي رقم 06 - 355 المؤرخ في 09 / 10 / 2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، ج ر ج ج ، عدد(64)، 2006/10/11، ص12.

² المرسوم التنفيذي رقم 06 - 355 مرجع سابق، ص13.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

9) والوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة.

يجتمع المجلس على الأقل مرة كل 03 اشهر، ويمكنه ان يجتمع عند الحاجة بناء على طلب من رئيس المجلس او احد اعضاءه. كما يحضر رئيس مجلس الإدارة وكذا مدير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كملاحظين، ويقدم مدير الوكالة مشاريع اتفاقيات الاستثمار للمجلس.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI (سابقا وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI)¹ بموجب المادة 06 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم . في 26 سبتمبر سنة 2001 صدر المرسوم التنفيذي رقم 01 - 282 المؤرخ في 2001/09/24 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، والذي تم الغاءه بالمرسوم رقم 06 - 356 المؤرخ في 2006/10/09، بعد صدور الامر رقم 06 - 08 المعدل والمتمم للأمر رقم 01 - 03. وتطبيقا للقانون رقم 16 - 09 المتعلق بترقية الاستثمار، في 2017/03/08 صدر المرسوم التنفيذي رقم 17 - 100 المؤرخ في 2017/03/05، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 06 - 356 المذكور أعلاه.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات². وتولى بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المتدخلة في عملية الاستثمار بتسهيل وتبسيط عملية الاستثمار، من خلال دعم ومرافقة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم الإستثمارية باستثناء قطاع المناجم والمحروقات والذي تديره منظومة خاصة.

2. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتولى الوكالة، تحت مراقبة وتوجيهات الوزير المكلف بترقية الاستثمارات، المهام الآتية:³

- 1) تسجيل الاستثمارات،
- 2) ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج،
- 3) ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- 4) تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع،
- 5) دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،
- 6) الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال،
- 7) تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقيات الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،
- 8) المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به،
- 9) تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون والاستثمارات التي يساوي مبلغها او يفوق خمسة ملايين دينار.

¹ بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 أكتوبر سنة 1993م المتعلق بترقية الاستثمار.

² حاليا تحت وصاية وزير الصناعة.

³ القانون رقم 16 - 09، مرجع سابق، ص22.

3. تشكيلة مجلس إدارة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

يدير الوكالة مجلس إدارة يرأسه ممثل السلطة الوصية ويسيرها مدير عام ويساعده امين عام. ويتشكل مجلس إدارة الوكالة من تسعة (09)¹ ممثلين:²

- 1) ممثل السلطة الوصية رئيسا،
- 2) ممثل الوزير المكلف بالداخلية والجماعات المحلية،
- 3) ممثل الوزير المكلف بالخارجية،
- 4) ممثلين (02) عن الوزير المكلف بالمالية،
- 5) ممثل الوزير المكلف بالصناعة،
- 6) ممثل الوزير المكلف بالسياحة،
- 7) ممثل الغرفة الجزائرية للتجارة وللصناعة،
- 8) ممثل عن وزارة الفلاحة،

ثالثا: الشباك الوحيد اللامركزي

للقضاء على المشاكل البيروقراطية وقصد تسهيل الإجراءات الإدارية امام المستثمرين انشئ الشباك الوحيد اللامركزي على مستوى الولاية كهيكل محلي تابع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. يضم في داخله علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الإستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:³

1- تأسيس وتسجيل الشركات،

2- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء،

3- المزايا المتعلقة بالاستثمارات،

وبالتالي، هو مكلف باستقبال المستثمرين، إستلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة والتكفل بخدمات الإدارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، و توجيهها للمصالح المعنية وحسن إنمائها. يكلف مدير الشباك باستقبال المستثمر غير المقيم. يضم الشباك الوحيد اللامركزي المراكز الأربعة الآتية:⁴

1- مركز تسيير المزايا: يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمار بموجب التشريع المعمول به،

¹ بعد ان كانت 18 ممثلا في السابق.

² المرسوم التنفيذي رقم 17 - 100 المؤرخ في 2017/03/05، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ج رج ج، العدد(16)، ص ص03-04.

³ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/presentation>، تاريخ الاطلاع: 2018/06/02.

⁴ المادة 07 من المرسوم التنفيذي 17 - 100، مرجع سابق، ص04.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- 2- مركز استيفاء الإجراءات: يكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات انشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع. ويضم ضمن نفس الفضاء، المصالح المكلفة مباشرة بتنفيذ الإجراءات المرتبطة بدخول وممارسة النشاطات وإنجاز المشاريع، لاسيما التصريحات او التبليغات او الطلبات الضرورية من اجل الحصول على التراخيص لدى السلطات المختصة،
- 3- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات: يكلف بمساعدة، دعم، انشاء وتطوير المؤسسات. ويقدم للاستثمارات القابلة للاستفادة من منظومة القانون 16 - 09 المتعلق بترقية الاستثمار، خدمة اعلام وتكوين ومرافقة،
- 4- مركز الترقية الإقليمية: يكلف بالتعاون الوثيق مع الجماعات المحلية التابعة لدائرة اختصاصه، بالمساهمة في وضع وإنجاز استراتيجية تنويع واثراء نشاطات الولاية التي يوجد فيها عن طريق تعبئة مواردها وطاقاتها.

الفرع الثاني: الحوافر والمناطق الحرة

أولاً: الحوافر

بالنسبة للشركات ذات رأس المال في الجزائر يمكن ان تأخذ شكل: شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة ذات شخص وحيد و ذات مسؤولية محدودة، شركة التوصية ذات الأسهم .
اما الضرائب التي تفرض على الشركات في الجزائر نجد اهمها:

- 1- الضريبة على أرباح الشركات IBS، حيث عرفت نسبتها تطوراً على مر السنين (30% وفقاً لقانون المالية لسنة 1999، 25% وفقاً لقانون المالية التكميلي لسنة 2006، 19% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والاشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية وفقاً لقانون المالية التكميلي لسنة 2008 وباقي القطاعات 25%، ثم 23% وفقاً للمادة 12 من قانون المالية لسنة 2015. ثم أصبحت وفقاً للمادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015: 19% بالنسبة لأنشطة انتاج السلع، 23% بالنسبة للأنشطة المنتجة لمواد البناء والاشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار، و 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى) . اما معدل الضريبة المفروض على الأرباح المعاد استثمارها 15% وفقاً لقانون المالية لسنة 1999، ثم اصبح 12.5% وفقاً لقانون المالية التكميلي لسنة 2006.
- 2- الرسم على القيمة المضافة TVA: 17% بالنسبة للمعدل العادي و 7% بالنسبة للمعدل المخفض وفقاً لقانون المالية لسنة 2001. ثم أصبحت 19% و 9% على التوالي بموجب المادتين 26 و 27 من قانون المالية لسنة 2017.
- 3- الرسم على النشاط المهني TAP : المعدل العادي 2% .

تضمن الامر رقم 01 - 03 قسمين من المزايا، هما النظام العام والنظام الاستثنائي. بالنسبة لمزايا النظام العام أي المزايا المشتركة التي تستفيد منها جميع الاستثمارات القابلة للاستفادة من المزايا، فان الامر رقم 01 - 03 قبل تعديله، تضمن فقط مزايا مرحلة الإنجاز والتي تضمنت حوافر جمركية واعفاءات ضريبية وشبه ضريبية، وبالنسبة للمزايا الاستثنائية فقد تضمنت فقط المزايا الخاصة بالمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، حيث تضمنت حوافر مالية في مرحلتي الإنجاز والاستغلال، حيث تكون المزايا الاستثنائية أكثر واطول مدة منها في مزايا النظام العام، وبصدور الامر رقم 06 - 08، تم اضافة بمناسبة المزايا الاستثنائية المزايا الخاصة بالاستثمارات ذات الأهمية

¹ الأمر رقم 01-15 المؤرخ في 2015/07/23، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ج ر ج، العدد(40)، 2015/07/23، ص 06.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الخاصة للاقتصاد الوطني، وأيضا تم إضافة مزايا مرحلة الاستغلال بالنسبة لمزايا النظام العام، والتي بموجب المادة 35 من الامر رقم 09-01 تم رفعها من 03 الى 05 سنوات إذا قام الاستثمار بإنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط، ثم من 01 سنة الى 03 سنوات (بموجب المادة 49 من الأمر رقم 10-01)، وتمدد من 03 إلى 05 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط (بموجب المادة 49 من الأمر رقم 10-01 ثم المادة 58 من القانون رقم 13-08 والمادة 74 من القانون رقم 14-10).

تستفيد الاستثمارات في القطاعات الإستراتيجية التي يحدد المجلس الوطني للاستثمار قائمتها، إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة خمس (5) سنوات دون اشتراط إحداث مناصب شغل.¹ الاستثمارات التي يساوي مبلغها او يزيد عن 500 مليون دينار*، لا يمكن أن تستفيد من مزايا النظام العام إلا بموجب قرار من المجلس الوطني للاستثمار.

اما بالنسبة للحوافز المالية وفق القانون رقم 16 - 09، فتم تصنيفها الى الأقسام الاربعة التالية:

- 1) المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة من المزايا،
- 2) الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا،
- 3) المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/او المنشئة لمناصب الشغل،
- 4) المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني.

1. المزايا المشتركة

يقصد بالمزايا المشتركة، المزايا التي تستفيد منها جميع الاستثمارات القابلة للاستفادة من المزايا، أي غير المستثناة بموجب القائمة السلبية. وفقا للمادة 12 من القانون رقم 16 - 09، فانه زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون السنة، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا بما يلي:²

1.1. بعنوان مرحلة الإنجاز:

- 1) الاعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- 2) الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة او المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،
- 3) الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري على كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني،
- 4) الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح،
- 5) تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار،

¹ القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج ر ج، العدد (68)، 2013/12/31، ص 03.

* اصبحت 1.5 مليار دينار بموجب المادة 37 من القانون 12-12 ثم 2 مليار دينار بموجب المادة 97 من القانون 14-10 .

² القانون رقم 16 - 09، مرجع سابق، ص ص 19-20.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

6) الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء،

7) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

2.1. بعنوان مرحلة الاستغلال: بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر،

تستفيد الاستثمارات ولمدة ثلاث (03) سنوات من المزايا الآتية:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني،
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2. الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا:

وفقا للمادة 13 من القانون 16 - 09، تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة

أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، مما يأتي:¹

1.2. بعنوان مرحلة الإنجاز: زيادة على المزايا المذكورة في البنود 1، 2، 3، 4، 6 و7، من المزايا المشتركة تستفيد الاستثمارات مما يلي:

1) تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

2) التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من اجل إنجاز مشاريع استثمارية:

• بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة الى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة،

• بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة خمسة عشر (15) سنة، وترتفع بعد هذه الفترة الى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

2.2. بعنوان مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات بعنوان هذه المرحلة ولمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ المشروع في مرحلة الاستغلال

والمحددة في محضر المعاينة الذي تعدده المصالح الجبائية، بناء على طلب المستثمر مما يلي:

1) الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

2) الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.

بالنسبة للاستثمارات التي يساوي مبلغها او يفوق خمسة ملايين دينار، منح المزايا يخضع للموافقة المسبقة من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

¹ القانون رقم 16 - 09، مرجع سابق، ص20.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

3. المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/او المنشئة لمناصب الشغل:

يقصد بالنشاطات ذات الامتياز: النشاطات السياحية، النشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية. فوفقا للمادة 15 من القانون 16 - 09، فان المزايا المشتركة والمزايا الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، لا تلغي التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة والمنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات ذات الامتياز المذكورة اعلاه. ولا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة، سواء تلك المنشئة بموجب التشريع المعمول به او تلك المنصوص عليها في هذا القانون، الى تطبيقها معا. وفي هذه الحالة، يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل¹.

ووفقا للمادة 16 من القانون 16 - 09، ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج مناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، من 03 سنوات الى 05 سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار الى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال، على الأكثر².

4. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني:

لم يعرف المشرع بموجب القانون 16 - 09، الاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني وترك تحديدها وتأهيلها الى المجلس الوطني للاستثمار. وفقا للمادة 18 من القانون 16 - 09، الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تتصرف باسم الدولة، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار. يمكن ان تستفيد من المزايا التالية:

1) تمديد مدة مزايا الاستغلال في اطار المزايا المشتركة، لفترة يمكن ان تصل الى عشر(10) سنوات،

2) منح اعفاء او تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع

الجبائي والاعانات او المساعدات او الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح، بعنوان مرحلة الإنجاز، للمدة المتفق عليها.

بينما في ظل الامر 01 - 03، الاستثمارات(محلية أو اجنبية) التي ترغب في الاستفادة من مزايا، كانت تخضع الى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وبصدور الأمر رقم 01 - 09، أصبحت الاستثمارات الأجنبية(دون المحلية) قبل إنجازها ملزمة بالتصريح بالاستثمار لدى الوكالة سواء حصلت على المزايا أم لا .

ثانيا: المناطق الحرة

ليس لدى الجزائر أي مناطق حرة أو موانئ حرة. في سنة 1997 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 97 - 106³ المؤرخ في 05 افريل 1997م تم إنشاء منطقة حرة بموقع " بلارة " في ولاية جيجل، ذات وجهة صناعية للتصدير، يمكن أن تمارس فيها كل أشكال الاستثمارات ماعدا تلك الملوثة أو المحظورة قانونا؛ إلا انه في سنة 2005 وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 05 - 01 المؤرخ في 03 جانفي 2005، تم إلغاء

¹ القانون رقم 16 - 09، مرجع سابق، ص20.

² القانون رقم 16 - 09، مرجع سابق، ص21.

³ انظر المرسوم التنفيذي رقم 97 - 106 المؤرخ في 04/04/1997، يتضمن انشاء المنطقة الحرة لبلارة(ولاية جيجل)، ج ر ج، العدد(20)، 06/04/1997، ص17.

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

المرسوم التنفيذي رقم 97 - 106، وبالتالي تم تفكيك منطقة التجارة الحرة الوحيدة في بلارة، ولم تكن هذه المنطقة جاهزة للعمل منذ إنشائها في سنة 1997 وتحولت إلى منطقة صناعية كالعديد من المناطق الصناعية المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد.

خلاصة الفصل الثاني

اتخذت الدول الثلاث محل الدراسة، تدابير عديدة لاجل تكييف اقتصادياتها مع التحولات العالمية من خلال تنفيذ برامج مختلفة من الإصلاحات، وإقرار سياسة الباب المفتوح امام الاستثمار الأجنبي المباشر عبر تهيئة الظروف الملائمة وصياغة قواعد وتسهيلات أكثر تحريرا تتعلق بدخول و معاملة المستثمرين الأجانب، لكن بالرغم من تلك الجهود التي بذلت لم تتوصل الجزائر الى زيادة حصيلتها من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد استطعنا من خلال دراستنا مناخ الاستثمار عامة وسياسات الاستثمار خاصة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والصين والبرازيل، التوصل الى النتائج التالية:

- تعتبر الجزائر، الصين والبرازيل دول غنية بالموارد الطبيعية بما فيها الموارد المعدنية والطاقة والتي ساعدت على تطوير الزراعة والصناعة خاصة في الصين والبرازيل. وتساهم المواد الخام بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي والفائض التجاري للبرازيل والجزائر. كما تتمتع الدول الثلاث بطاقات بشرية كبيرة يمكنها تغطية احتياجات الاقتصاد من اليد العاملة، فضلا على كونها قوة استهلاكية كبيرة، خاصة الصين باعتبارها البلد الأكثر سكانا في العالم ثم البرازيل بدرجة اقل. كما تتميز الدول الثلاث بمواقع استراتيجية تتيح سهولة الوصول الى الأسواق العالمية. ورغم ارتفاع نسبة السكان المسموح لهم قانونا بالعمل، تجد العديد من الشركات الصناعية أن توظيف عمال ذوي مهارات عالية يمثل عقبة أمام إنتاجيتهم ونموهم في البرازيل ثم الجزائر، وللجزائر ميزة انخفاض مستويات الأجور بالنسبة للصين والبرازيل. اما بالنسبة للبنية التحتية في الصين فهي افضل حالا من البرازيل ثم تأتي الجزائر ثالثا.

- رغم تسجيل البرازيل لمعدلات نمو سالبة للناتج المحلي الاجمالي، الا ان الدول الثلاث سجلت معدلات نمو موجبة خلال العقدتين الاخيرين، خاصة في العقد الأول من القرن 21 حيث تم تسجيل اعلى معدلات النمو في الدول الثلاث، وكانت معدلات النمو المسجلة في الصين اعلى منها في البرازيل والجزائر. ورغم نجاح الدول الثلاث في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي خلال العقدتين الماضيين، الا ان الصين كانت الأكثر توفيقا في ذلك بفضل اقتصادها المتنوع والقوي وامتلاكها لفوائض تجارية ضخمة، وقد ساهم الاستقرار السياسي في الصين في تحقيق ذلك، ثم تأتي بعد ذلك الجزائر. فالتوازنات الاقتصادية لدى الجزائر والبرازيل كانت تعتمد أكثر على أسعار السلع الأساسية والتي تعتمد على السوق الدولية، خاصة بالنسبة للجزائر حيث قطاعات التصنيع والخدمات ضعيفة، اما الاقتصاد البرازيلي فهو أكثر تنوعا من حيث الإنتاج وليس كذلك بالنسبة للصادرات، رغم الأداء الضعيف للقطاع الصناعي في العقد الاخير نتيجة انخفاض الإنتاجية بسبب ضعف اندماجها في الإنتاج الدولي والتجارة الدولية.

- بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، سمحت الصين أكثر بالملكية الكاملة للمشاريع الأجنبية في الصين، وطورت إطارا قانونيا وتنظيميا قويا خاصا بالاستثمار الأجنبي. ومع ذلك لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر محظورا ومقيدا في عدد من المجالات، من خلال استخدام ما يسمى "القائمة السلبية". فعندما يكون الاستثمار الأجنبي في قطاع ما مقيدا، فذلك أن الصين لديها تشبع في هذا القطاع، أو لأن القطاع مهم من الناحية الاستراتيجية أو حساس سياسيا ويتطلب تدقيقا من قبل الحكومة، أو بهدف نقل التكنولوجيا الى الصين. الا انه يلاحظ جدية لدى الصين في التحرير التدريجي لمختلف الصناعات تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. وعادة ما يتم استخدام مناطق التجارة الحرة كوسيلة تجريبية للإصلاحات إذا أمكن تنفيذها بنجاح لتنفيذها لاحقا على الصعيد الوطني، والأمر كذلك بالنسبة للصناعات المدرجة في القوائم السلبية. إلى جانب القيود التي تدرج تحت القائمة السلبية، ستخضع المشاريع الأجنبية أيضا لمراجعة تتعلق بمدى التأثير على الامن القومي. يتم التحكم في دخول وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر الى الصناعات المستهدفة

الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

وفقا لإستراتيجية التنمية الاقتصادية. كما عملت الصين على الحماية القانونية للمستثمرين الأجانب من نزع ملكيتهم الا للمصلحة العامة مع تقديم تعويض معقول، وتوفير مختلف الاليات لحل نزاعات الاستثمار، وانشئت هياكل لذلك. كما تقدم الصين مختلف الحوافز للاستثمار الأجنبي المستهدف، لدرجة انها كانت تميزها بمعدلات ضريبية اقل من تلك المفروضة على الاستثمارات المحلية. ومن خلال العدد الكبير لاتفاقات الاستثمار الدولية التي ابرمتها الصين، نرى ان الصين اعتمدت أكثر على اتفاقات الاستثمار الدولية لتوفير المعاملة الوطنية للمستثمرين الأجانب وحماية استثماراتهم، فضلا عن اليات لحل نزاعات الاستثمار، كما وقعت العديد من اتفاقات لتجنب الازدواج الضريبي.

- استقرار التشريع البرازيلي حول الاستثمار الأجنبي دليل واضح على رغبتها في جذب المستثمرين الأجانب. وفي حين أن البرازيل لديها سياسة ليبرالية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد ان بعض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل تستند إلى مبررات تتعلق بالمصلحة الوطنية والأمن الوطني او كون الصناعة استراتيجية. حيث تتضمن هذه القيود احتكار الدولة لأنشطة معينة، أو الحظر فيما يتعلق بملكية أو سيطرة غير البرازيليين على أصول برازيلية معينة، أو تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة معينة بحيث لا يتجاوز مبلغا معيناً. ومع ذلك تواصل البرازيل جهودها لتقليل القيود تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تشجع وتروج للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تمت إزالة معظم الحواجز أمام المستثمرين الأجانب، كما تمت خصخصة عدد كبير من الشركات العامة وتم تحرير العديد من القطاعات، مع تقديم العديد من الحوافز المالية والتمويلية. علاوة على ذلك، تقدم الحكومة الفيدرالية البرازيلية دعم وحماية إضافية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاتفاقيات التي تحدد من الازدواج الضريبي، واتفاقيات الاستثمار، وان كان هذه الأخيرة جاءت متأخرة وعددها قليل. وبالتالي نجد ان البرازيل اعتمدت أكثر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر على سياسة الاستثمار المحلية.

- تميزت سياسات الاستثمار في الجزائر بالتخبط، حيث ارتبطت حرية الاستثمار في الجزائر بظروفها السياسية والاقتصادية؛ فبينما قانون الاستثمار 01-03 يحرر أكثر الاستثمار الأجنبي المباشر، الا انه سرعان ما تم العودة الى التقييد والتنظيم سنة 2009. ورغم تكريس المشرع لمبدأ حرية الاستثمار في التعديل الدستوري لسنة 2016، الا ان قانون الاستثمار 16-09 وقانون المالية لسنة 2016، لم يحققا المأمول، حيث تضمننا مجموعة من القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة قاعدة الشراكة 49/51، وحق الشفعة، وهذا ما يخلق عدم اليقين لدى المستثمر الأجنبي، كما اتصف هذا القانون بنقص الشفافية. ومع ذلك فقد تضمن قانون الاستثمار مختلف الضمانات والحوافز لتشجيع المستثمرين، بما في ذلك عدم التمييز والحماية من المصادرة الا في حالات خاصة مع دفع تعويض عادل، ومنح الحق في اللجوء الى التحكيم. كما صادقت الجزائر على العديد من اتفاقات الاستثمار الدولية وتجنب الازدواج الضريبي، لتوفير حماية إضافية للمستثمرين الأجانب الا ان هذا العدد من الاتفاقات يبقى غير كافي.

الفصل الثالث: تقييم منافع الاستثمار في الصين،

البرازيل والجزائر

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

تمهيد:

لاتخاذ قرار بالاستثمار في بلد ما، يأخذ المستثمرون مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية توضح مستوى تطور بلد ما بشكل مباشر أو غير مباشر. وبعد دراسة مناخ الاستثمار بمختلف مكوناته في الدول الثلاث وخاصة سياسات الاستثمار في الفصل الثاني، سنحاول معرفة مدى فعالية مكونات مناخ الاستثمار خاصة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (مؤشر مالي) الى الدول الثلاث وكذا تقييم سياسات الاستثمار في الدول الثلاث محل الدراسة وفق مؤشرات دولية غير مالية. لذلك سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الاول: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين

المبحث الاول: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل

المبحث الاول: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

المبحث الرابع: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر وفق مؤشرات دولية

المبحث الاول: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين

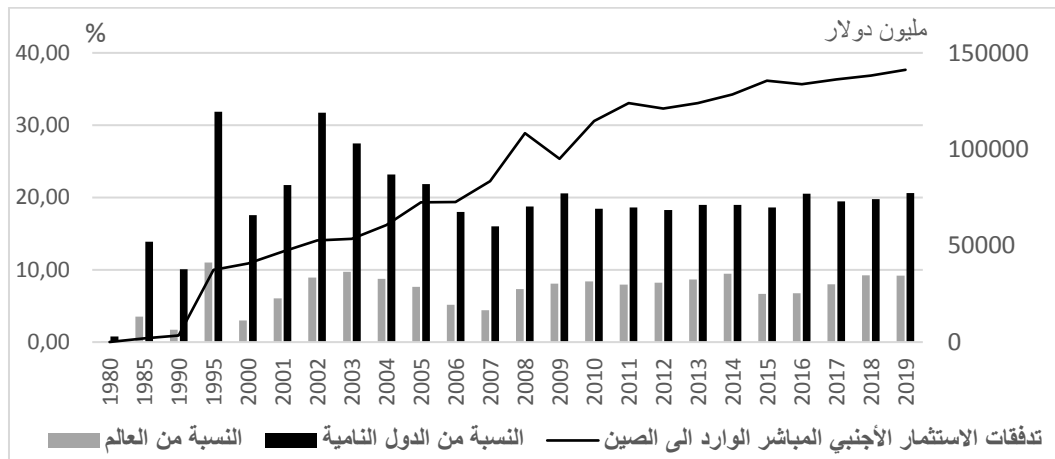
منذ تبني سياسة الانفتاح التدريجي في 1979، أدى التحرير التدريجي للقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسن كبير في بيئة الاستثمار، لتشهد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين اتجاها متزايدا مع تركيزها في المنطقة الشرقية خاصة الساحلية واعتمادها أكثر على الصناعات كثيفة العمالة والموجهة للتصدير، كما تنوعت مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رغم هيمنة الاقتصادات النامية المجاورة للصين. وفي العقدين الأخيرين عرفت اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين تدريجيا تحولات من حيث الحجم وشكل الدخول، التوزيع القطاعي والتوزيع الجغرافي.

سنتناول في هذا المبحث بالتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين، من حيث الحجم والتوزيع القطاعي ومصادر هذه التدفقات:

المطلب الاول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين

في سنة 2019، تم إنشاء 40910 مؤسسة أجنبية جديدة في الصين، بانخفاض قدره 32.4% مقارنة بسنة 2018. في سنة 2019، بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المحققة في الصين 141.225 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 2.1% مقارنة بسنة 2018، لتحتل بذلك المرتبة الثانية في العالم، حيث استحوذت على 9.17% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي و 20.63% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه الى الدول النامية في سنة 2019. في سنة 2019، سيطرت الشركات المملوكة بالكامل للأجانب على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ شكلت 30533 شركة حديثة الإنشاء 74.6% من الإجمالي، وحقق 93.6 مليار دولار أمريكي، أي 66.3% من الإجمالي. تم إنشاء 10077 مشروع مشترك، تمثل 24.6% من الإجمالي.¹

الشكل رقم(1.3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين 1980 – 2019



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الواردة في الموقع:

Unctad, unctadstat, Online :

<https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96740>

¹ Mofcom, invest in china, STATISTICAL BULLETIN OF FDI IN CHINA 2020, p.19, Online : <https://fdi.mofcom.gov.cn/resource/pdf/2020/12/09/048b1af24cde4c1995f2245c2a735109.pdf>.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

يوضح الشكل رقم(1.3) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين خلال الفترة من 1980 إلى 2019؛ بعد فترة من الهبوط، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين من 46.88 مليار دولار في سنة 2001 إلى 108.31 مليار دولار في سنة 2008؛ من أسباب هذه الزيادة، النمو الاقتصادي القوي، تحسن سياسات الاستثمار بمزيد من الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الصناعات مثل الخدمات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية، وتغير سياسة الاستثمار تجاه عمليات الاندماج والشراء مما أدى الى طفرة في عمليات الاندماج والشراء في الصين. ومع ارتفاع تدفقاتها إلى مستوى تاريخي(108.31 مليار دولار) في سنة 2008، كانت الصين ثالث أكبر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم(بعد الولايات المتحدة وفرنسا)، وكانت حصة الصين من اجمالي التدفقات الواردة الى البلدان النامية 18.74%، في حين شكلت 7.32% من المجموع العالمي. حيث تغير نمط التدفقات بشكل كبير خلال السنة: من زيادة في النصف الأول من سنة 2008 إلى انخفاض حاد في النصف الثاني. من جانفي إلى جوان، كان تدفق "الأموال الساخنة" أحد العوامل التي أدت إلى ارتفاع حاد في التدفقات الداخلة؛ لكنها تباطأت بعد شهر جويلية، وخاصة في الربع الرابع، بسبب الأزمة المالية العالمية وتدهور الوضع الاقتصادي العالمي. ارتفاع تكاليف الإنتاج خلال السنوات القليلة الماضية، إلى جانب تقلص الطلب من الدول المتقدمة، أثرت بشكل سلبي على العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات التابعة الأجنبية الموجودة في مراكز التصنيع الرئيسية(خاصة دلتا نهر اللؤلؤ) حيث أغلق العديد منهم وارسل عدد كبير من العمال المهاجرين إلى ديارهم في المناطق الريفية¹، مما أدى الى انخفاض التدفقات إلى 95 مليار دولار في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، ثم تعافت في سنتي 2010 و 2011، مشكلة 114.73 و 123.98 مليار دولار على التوالي. في سنة 2012 استمرت الصين في كونها المتلقي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر ضمن الدول النامية، حيث ظلت التدفقات عند مستوى مرتفع قدره 121.08 مليار دولار على الرغم من الانخفاض في التدفقات بنسبة 2.34%، بسبب الانخفاض المستمر للتدفقات في قطاع التصنيع بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الطلب الخارجي ونقل الشركات الأجنبية إلى البلدان ذات الدخل المنخفض خاصة جنوب شرق اسيا. استأنف الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين نموه منذ أواخر سنة 2012، مدفوعا بارتفاع معدل التدفقات في الخدمات، لا سيما التجارة والعقارات؛ لتعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين ارتفاعا متواصلا حتى سنة 2015. أصبح الاستثمار الباحث عن السوق أكثر أهمية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات الأجنبية، حيث تواصل المؤسسات المتعددة الجنسيات الاستثمار بكثافة في صناعة السيارات، حيث أصبح سوق السيارات الصيني الذي يعد الأكبر في العالم محورا مركزيا على نحو متزايد لاستراتيجيتها العالمية، تستهدف بشكل متزايد المناطق الداخلية كثيفة السكان.² في سنة 2016، شهدت التدفقات الوافدة إلى الصين انخفاضا طفيفا، لتصل إلى 133.71 مليار دولار، بسبب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل. بعد سنة 2016 عرفت التدفقات نموا مستمرا وصولا الى مستوى غير مسبوق، حيث شكلت 141.22 مليار دولار سنة 2019، على الرغم من التوترات التجارية مع الولايات المتحدة، فلقد ساهمت زيادة الانفتاح والاصلاحات في مجال السياسات على المستويين الوطني والمحلي في نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خاصة في قطاع الخدمات، حيث تلقت مناطق التجارة الحرة

¹ Unctad, World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, New York and Geneva, 2009. Pp.50-51, Online : [https://unctad.org/publications-search?ff\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?ff[0]=product%3A397).

² Unctad, World Investment Report 2016 Investor Nationality: Policy Challenges, New York and Geneva, 2016, Pp.45-46, Online : [https://unctad.org/publications-search?ff\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?ff[0]=product%3A397).

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

التجريبية الأربع - الأولى التي أنشئت في شنغهاي في سنة 2013 والأخرى التي انشئت لاحقا في فوجيان وقوانغدونغ وتشجيانغ - تدفقات متزايدة. وقد استمرت التدفقات الى التصنيع في التحول إلى إنتاج ذي قيمة مضافة أعلى؛ في مارس 2017، على سبيل المثال بدأت شركة بوينغ Boeing في بناء منشأة تجميع في الصين، وهو أول مشروع من نوعه خارج الولايات المتحدة.¹ وقد أدت جهود الحكومة لتحقيق انتشار جغرافي أفضل للاستثمار إلى نمو التدفقات الوافدة إلى وسط الصين بشكل أسرع من المناطق الأخرى؛ كما ساهمت الزيادة في الأنشطة الاستثمارية ذات القيمة المضافة العالية في الارتفاع، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى قطاع التكنولوجيا الفائقة (مثل تصنيع الإلكترونيات، والأجهزة الطبية، ومعدات الاتصالات، وأجهزة الكمبيوتر، والمنتجات الصيدلانية، فضلا عن الاقتصاد الرقمي) بشكل ملحوظ.² كما أدى إلغاء أو تخفيف القيود على الملكية الأجنبية في صناعات مثل السيارات، الطاقة، شبكات التصنيع، والسفن والطائرات منذ جولية 2018 إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20% في قطاع التصنيع. وقد استثمرت BMW الألمانية مبلغا إضافيا قدره 4 مليارات دولار في مشروعها المشترك في أكتوبر 2018 لرفع حصتها إلى 75%، كانت الخطوة الأولى من قبل صانع سيارات عالمي للسعي للسيطرة على الشركات المحلية في الصين بعد إلغاء قيود الملكية.³ وانخفضت التدفقات الوافدة من الولايات المتحدة وأوروبا، لكن الاستثمار الإقليمي استمر في الزيادة مع نمو التدفقات من دول الآسيان. واصلت الشركات متعددة الجنسيات من كوريا الجنوبية واليابان تكيفها الاستراتيجي في الصين، حيث نقلت بعض الإنتاج كثيف العمالة إلى الخارج بينما استثمرت في أنشطة الإنتاج الراقية. على سبيل المثال، أغلقت سامسونغ Samsung آخر مصنع لها لتصنيع الهواتف المحمولة في الصين في أكتوبر 2019، لكنها استثمرت في الشهر التالي 8 مليارات دولار في إنتاج شرائح الذاكرة في الصين.⁴

1 Unctad, World investment Report 2017: Investment and the Digital Economy, New York and Geneva, 2017, p.51, Online: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019chMethodNote_en.pdf.

2 Unctad, World investment Report 2018 : Investment and New Industrial Policies, New York and Geneva, 2018, p.46, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

3 Unctad, World investment Report 2019, Op.cit, p.42.

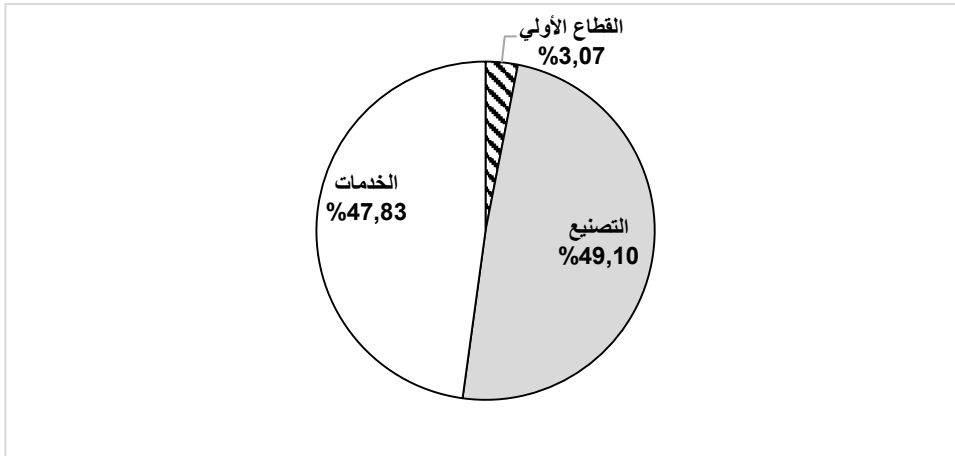
4 Unctad, World investment Report 2020 : International Production Beyond the Pandemic, New York and Geneva, 2020 p.42, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين

عرف التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين تحولاً ملحوظاً من التركيز على القطاعات كثيفة العمالة الموجهة الى التصدير الى القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. فوفقاً للشكل رقم (2.3)، في سنة 2016، كان مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين في قطاع التصنيع يشكل 49.4% من مجموع التدفقات الواردة الى الصين، في حين شكل قطاع الخدمات 47.83%، اما القطاع الاولي فشكل 3.07%.

الشكل رقم (2.3): الهيكل الصناعي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين الى غاية سنة 2016



Source: MOFCOM ; Invest in china, Statistical Bulletin of fdi in China 2017, p.21, Online : <https://fdi.mofcom.gov.cn/>.

في الحقيقة ان التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تغير مع مرور الوقت (الشكل (3.3))، خاصة بالنسبة لقطاعي التصنيع والخدمات؛ كان الاستثمار الأجنبي في الصين قويا تقليدياً في قطاع التصنيع، ومع تحول تركيز التنمية الاقتصادية في الصين من الإنتاج إلى التكنولوجيا والخدمات والاستهلاك، فإن المشهد تغير بسرعة، حيث تراجعت مساهمة قطاع التصنيع في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل تدريجي ابتداء من سنة 2005. وكانت اعلى نسبة حققها قطاع التصنيع 70.95% سنة 2004، في العقدين الاخيرين. وعلى النقيض من ذلك، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى قطاع الخدمات في الزيادة بسرعة ابتداء من سنة 2005، وذلك نتيجة لفتح المزيد من الصناعات في قطاع الخدمات تجاه الاستثمار الأجنبي ابتداء من سنة 2004؛¹ مثل تحرير قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المالية، خدمات التوزيع، ووسائل الإعلام والتعليم؛ على وجه الخصوص، تم ازالة الصرامة في التأهيل، قيود الملكية والقيود الجغرافية المفروضة سابقاً على الاستثمار الأجنبي المباشر في خدمات التوزيع (مثل البيع بالجملة والتجزئة والفرنشايز).² في

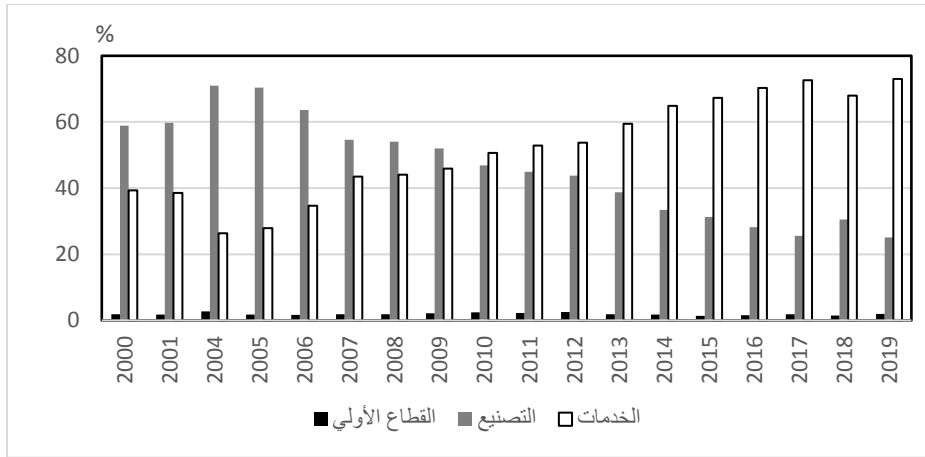
¹ في سنة 2004 حدثت العديد من التغييرات الهامة في السياسة: تم تنقيح دليل التوجيه الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر في نوفمبر لمراعاة الالتزامات التي تعهدت بها الصين في سياق انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، حيث تم إضافة عدد من الصناعات إلى فئة "تشجيع"، في حين تم إعادة تصنيف البعض من "تشجيع" إلى "مسموح به" من أجل السيطرة على الاستثمار المحموم للاقتصاد المحلي، كما عملت الصين على زيادة فتح قطاع خدماتها أمام الاستثمار الأجنبي على سبيل المثال من خلال تحرير القواعد الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المالية وخدمات التوزيع والإعلام والتعليم.

² Unctad, World Investment Report 2005 : Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, New York and Geneva, 28/09/2005, p.58, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

سنة 2010 تجاوزت التدفقات الداخلة إلى قطاع الخدمات تلك الواردة إلى قطاع التصنيع، حيث شكلت الخدمات 50.65%، بينما شكل قطاع التصنيع 46.9%. واستمرت الفارق بين القطاعين في الاتساع. ففي سنة 2019، بينما شكل قطاع التصنيع 25.04% من مجموع التدفقات الواردة إلى الصين، شكل قطاع الخدمات 73.01%، أي تقريبا ثلاث اضعاف حصة قطاع التصنيع، في حين استحوذ القطاع الاولي على 1.95%. وكانت اهم الصناعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2019؛ العقارات، الايجار وخدمات الاعمال، البحث العلمي وخدمات التكنولوجيا والتنقيب الجيولوجي، الخدمات المالية، والتي اجتذبت 16.62%، 15.62%، 7.91% و7.24% على التوالي، من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين سنة 2019.

الشكل رقم(3.3): الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين 1997 – 2019



المصدر: من انجاز الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

National Bureau of Statistics of China(NBS), annual data, Online :

<http://www.stats.gov.cn/english/Statisticaldata/AnnualData/>.

المطلب الثالث: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين

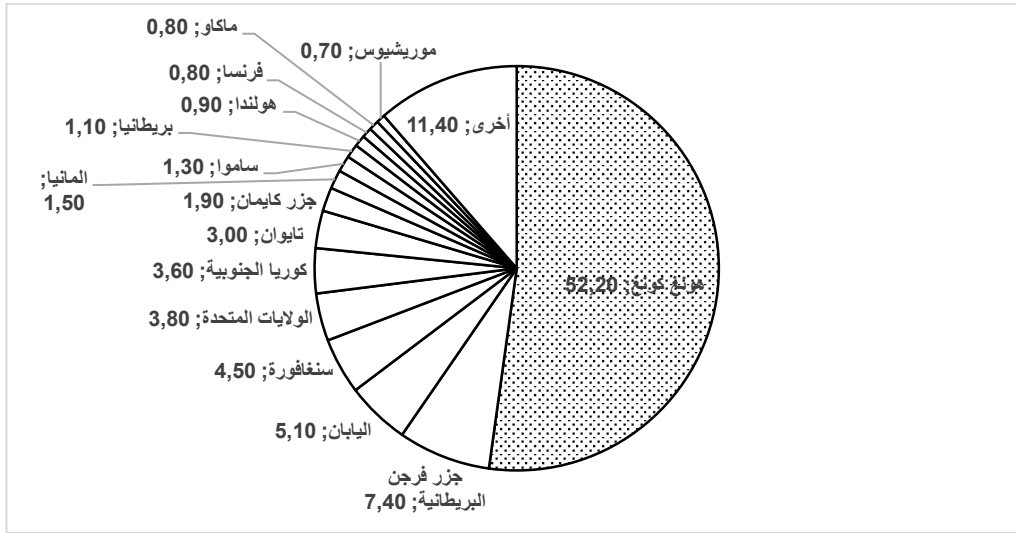
عرفت مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين تنوعا كبيرا مع استحواذ الاقتصادات المجاورة لها على اهم الحصص. إلى غاية نهاية سنة 2019، ومن حيث مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين، احتلت هونغ كونغ المركز المهيمن بحصة قدرها 52.2% (الشكل(4.3))، تليها جزر فيرجن البريطانية(7.4%)، ثم اليابان(4.5%). استحوذ اهم 15 مستثمرا معا على 88.6% من إجمالي المخزون. وضمن اهم 15 مستثمر في الصين، سيطرت الاقتصادات النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، حيث مثلت أكثر من 75% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الصين، واحتفظت اقتصادات الملاذ الضريبي¹ بحصة كبيرة تمثل أكثر من 11% من الإجمالي.

¹ خاصة جزر فيرجن البريطانية، كايمان، ساموا، وموريشيوس.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

قبل توحيد المعاملة الضريبية للشركات الأجنبية والمحلية سنة 2008، كانت في الصين مسألة ما يعرف بالاستثمارات الدوّارة "round-tripping"¹، التي تضخم حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلية. وفقا للأونكتاد(2007)، حصة كبيرة من تدفقات FDI في الصين هي "round-tripping". بعض التقديرات تشير إلى أن تدفقات FDI الدوّارة شكلت 25% من تدفقات FDI إلى الصين في سنة 1992، وشكّلت 40% خلال الفترة 1994-2001.²

الشكل رقم(4.3): حصص أكبر 15 مستثمر أجنبي مباشر في الصين حتى سنة 2019



Sources: The Ministry of Commerce of the People's Republic of China (MOFCOM), statistis, Online : <http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/foreigninvestment/>

إن سيطرة الاقتصاديات النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين يمكن أن يعزى إلى مستوى تنميتها الاقتصادية وطبيعة وخصائص شركاتها. الشركات في الاقتصاديات النامية لديها تكنولوجيا وقدرات ابتكارية متوسطة، وهي عند مستوى متوسط من التنمية الاقتصادية وأكثر تركيزا في تكنولوجيا الإنتاج كثيف العمل ومنتجات موحدة(standard).³ كما أن إستراتيجية الصين لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير، شجعت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المجاورة حديثة التصنيع. أيضا المزايا الخاصة

¹ يشمل التدفق الدائري لرأس المال في الصين خارج الصين وإعادة استثماره لاحقا في الصين لغرض الاستفادة من الاستحقاقات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب. وبالتالي الأموال مصدرها البلد المضيف نفسه.

² Chen Chunlai, "Foreign direct investment in china; location determinants, investor differences and economic impacts", edward elgar publiting Inc, 2011, p.6. Online : <http://www.books.google.com/>, last visited 25/12/2011.

³ Chaunlai chen, "Foreign direct investment in china: performance, characteristics, and prospects" in: Yin-Zong Cheung, Vikas Kakkar and Guonan Ma, "The evolving Role of Asia in Global Finance", Frontiers of Economics and globalization, Emerald Group Publishing Limited, Volume 9, Wagon Lane, Bingley BD16 IWA, UK, p.350, Online: http://books.google.dz/books?id=6AN0aPNj_kQC&dq=EURCNY&redir_esc=y, Last visited:30/12/2011, At:17:08.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

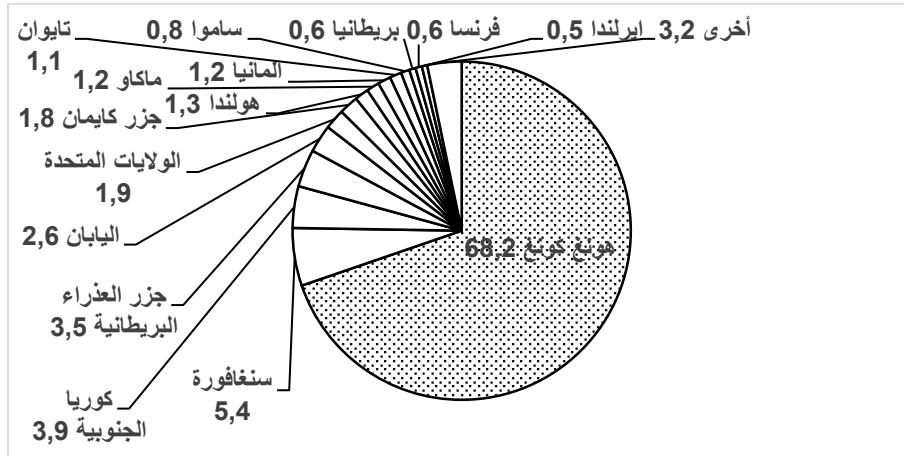
للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير من الاقتصاديات حديثة التصنيع (على سبيل المثال، أنشأت شبكة تسويق دولية للصادرات) وصلاتها الفريدة من نوعها مع الصين (ما يسمى بـ "روابط صينية"، التي تتألف من نفس الثقافة واللغة، والقرب الجغرافي).¹

أما بالنسبة للدول المتقدمة كانت اليابان والولايات المتحدة أهم مستثمرين في الصين بـ 5.1% و 3.8% على التوالي، رغم تراجع حصتهما. فبينما في سنة 2000 كانت حصة الولايات المتحدة 10.8% واليابان 7.2% تراجع تدريجيا حصتهما لتشكّل 1.65% و 2.53% على التوالي سنة 2015، ثم إلى 1.9% و 2.6% على التوالي سنة 2019. إضافة إلى اليابان والولايات المتحدة، كانت أيضا ألمانيا (1.5%)، المملكة المتحدة (1.1%)، هولندا (0.9%)، وفرنسا (0.8%)، من بين أهم المستثمرين في الصين.

بعد زيارة الرئيس الصيني دنغ إلى المقاطعات الجنوبية في سنة 1992، وتنفيذ سياسات الانفتاح الشامل عبر الصين، زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان المتقدمة، ولكن الدول المتقدمة ما زالت لديها كميات صغيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين، فشركات الدول المتقدمة أكبر وأكثر كثافة في رأس المال من الشركات التابعة للصينيين ما وراء البحار و تستهدف السوق الصينية الضخمة إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المتقدمة كان مقيدا بسبب سياسة الصين تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو السوق.

أما من حيث الحصة السنوية، في سنة 2019 استحوذت هونغ كونغ على 68.2% من مجموع التدفقات (الشكل رقم (5.3))، ثم سنغافورة ثانيا بـ 5.4% ثم كوريا الجنوبية 3.9%. ولقد سيطرت التدفقات الواردة من الاقتصاديات النامية على مجموع التدفقات، حيث شكلت حصتها أكثر من 88% من مجموع التدفقات الوارد إلى الصين. وكانت أهم الدول المتقدمة المستثمرة في الصين هي اليابان، الولايات المتحدة، هولندا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا وإيرلندا. وسجلت أكبر الحصة لصالح اليابان (2.9%) ثم الولايات المتحدة (1.9%).

الشكل رقم (5.3): حصة أكبر 15 مستثمر أجنبي مباشر في الصين سنة 2019



Sources: The Ministry of Commerce of the People's Republic of China (MOFCOM), statistis, Online : <http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/foreigninvestment/>

¹ Kevin Honglin Zhang, "Why does so much FDI from Hong Kong and Taiwan go to Mainland China?", China Economic Review 16 (2005), 293–307, 2005, p.294, Online: www.aiecon.org/advanced/suggestedreadings/PDF/sug365.pdf, last visited : 28/12/2011.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

السوق المحلي الصيني الضخم، النمو السريع، الدخل المتصاعد، تحسن ظروف المواطن الصيني وارتفاع معدل استهلاكه، هي جاذبة جدا للاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى السوق من الدول المتقدمة، خاصة مع مواصلة الصين الوفاء بالتزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية في تحرير التجارة والاستثمار، وتعديل سياساتها من اجل تعديل التركيب الحالي لمصادر الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب نوعية عالية من هذا الاستثمار.

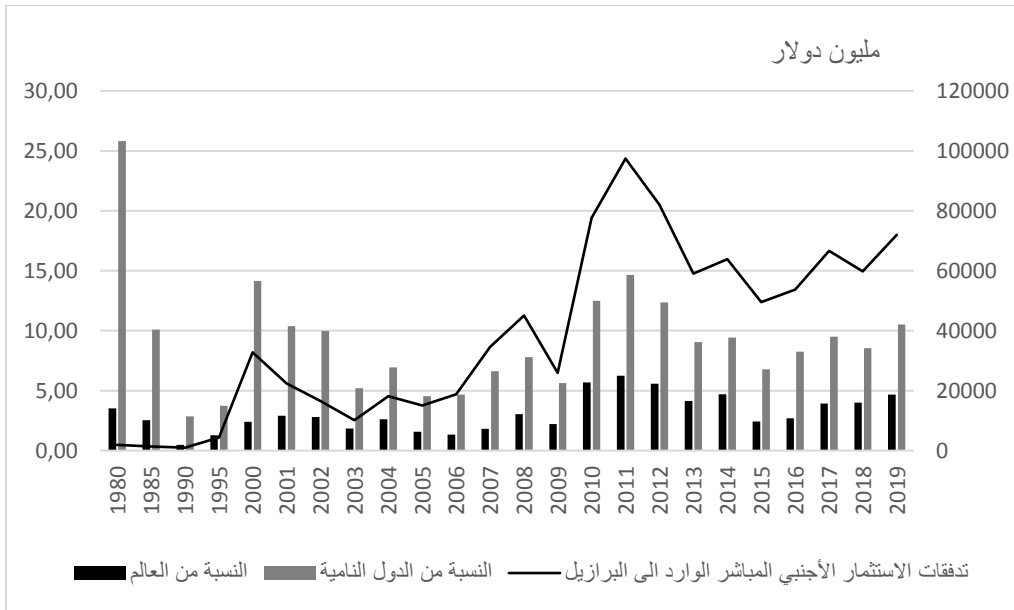
المبحث الثاني: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل

في السبعينات من القرن 21، كانت البرازيل من أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية، الا انها فقدت هذا الموقف أمام بلدان أخرى في الثمانينات نتيجة لفقدان استقرار الاقتصاد الكلي، مما أدى إلى انخفاض حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فضلا عن جذب الاستثمار بسبب عوامل؛ السوق والعملية والموارد الطبيعية، فقد لعبت سياسة الحكومة دورا حاسما في توليد الظروف التي في ظلها حدث انتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التدابير الشاملة لاستقرار الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي، حيث أكدت حكومة البرازيل عزمها على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

سنتناول في هذا المبحث تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل، من حيث الحجم والتوزيع القطاعي ومصادر هذه التدفقات:

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل

الشكل رقم(6.3): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل 1980 – 2019



المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

Unctad, unctadstat, Op.cit.

توسعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل بسرعة في النصف الثاني من التسعينيات، مدعومة بنجاح سياسة التثبيت التي جسدها خطة الريال(1993 – 1994)، وبرامج التحرير الاقتصادي، وسياسات التكامل الإقليمي، وعمليات الخصخصة

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الواسعة.¹ في تحد للأزمة التي أدت إلى انخفاض قيمة الريال في بداية سنة 1999، نمت التدفقات إلى البرازيل من أقل من 2 مليار دولار كمتوسط للفترة 1990-1994 إلى أكثر من 30 مليار دولار في السنتين الأخيرين من العقد.² أما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية، فقد كان تأثير الأزمة الآسيوية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل محدودا. ويفسر هذا في الغالب من حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يمثل التزام طويل الأجل باقتصاد البرازيل، وهو مرتبط إلى حد بعيد بديناميات عملية الخصخصة.³

في سنة 2000، تم تسجيل تدفقات قدرها 32.78 مليار دولار (الشكل رقم (6.3))، مما جعل البرازيل أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للسنة الخامسة على التوالي. ومن سنة 2001 إلى سنة 2006 عرفت التدفقات الواردة إلى البرازيل استقرارا نسبيا مع تدفقات أقل من الرقم المسجل في سنة 2000؛ ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب من بينها انخفاض عملية الخصخصة وفترة عدم استقرار مالي وعدم يقين سياسي مرت بها البلاد، عدم استقرار قيمة الريال والتباطؤ الاقتصادي. مدفوعة بارتفاع أسعار السلع استعادت التدفقات الواردة إلى البرازيل زخمها في سنة 2007 بمبلغ 34.58 مليار دولار، لتكون المتلقي الرئيسي في المنطقة، حيث تركزت معظم التدفقات الواردة إلى البرازيل في النفط والغاز.⁴ في سنة 2008، وصلت التدفقات الواردة إلى البرازيل مستوى مرتفع جديد (45.058 مليار دولار)؛ فبالرغم من الأزمة المالية العالمية، هناك مجموعة من العوامل التي دعمت استمرار ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل منها النمو الاقتصادي (5.1%) ومؤشرات الطلب المتزايدة التي غذت الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق والاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية، الحجم الكبير للسوق المحلية، وانخفاض الاعتماد على الصادرات مقارنة بالاقتصادات الناشئة الأخرى والتأثير المنخفض للأزمة المالية على النظام المصرفي البرازيلي.⁵ في سنة 2009، انخفضت التدفقات الواردة إلى البرازيل مسجلة 25.949 مليار دولار، ويعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى انكماش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعين الأولي والخدمات، خاصة الخدمات المالية، البناء والعقار. وظلت الموارد الطبيعية والأنشطة ذات الصلة هي عامل الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك ظلت البرازيل أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في سنة 2009، مشكلة ما يعادل 34% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. في سنة 2010، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى البرازيل إلى 77.69 مليار دولار، بمعدل نمو قارب 200% بالنسبة لسنة 2009. هذه الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة المساهمات الرأسمالية الجديدة، كان سببها النمو الاقتصادي، الذي ارتفع إلى 7% في سنة 2010. في الوقت نفسه، رفع قيمة الريال البرازيلي

¹ بلغت الخصخصة حوالي 25% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1998، وكانت أكبر عملية في هذا الصدد مشاركة شركات أجنبية في شراء عملاق الاتصالات Telebrás بمبلغ 19 مليار دولار، وشكلت حصة من مستثمرين أجانب 63.6%. كما تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل بتوسيع سوق البلاد إلى منطقة الماركوسور MERCOSUR.

² Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Investment in Latin America and the Caribbean, 2000, p.43, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie>.

³ Unctad, World Investment Report 1998 : Trends and Determinant, New York and Geneva, 31/08/1998, Pp.248-249, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

⁴ Unctad, World Investment Report 2008 : Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge, New York and Geneva, 23/09/2008, pp.61-62, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).pp.61-62.

⁵ Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Investment in Latin America and the Caribbean 2008, 07/2009, pp.25-26, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie>.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

(15% في سنة 2010) معا الى جانب زيادة الاستهلاك المحلي شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق.¹ في سنة 2011، سجلت التدفقات الواردة الى البرازيل مستوى تاريخي قدره 97.42 مليار دولار، ما يمثل 14.65% من التدفقات الواردة الى الدول النامية و6.24 من التدفقات الواردة الى العالم. جاذبية البرازيل هذه تعود الى حجم السوق المحلية وموقعها الاستراتيجي في أمريكا الجنوبية، الذي يوفر سهولة الوصول إلى الأسواق سريعة النمو الاخرى مثل الأرجنتين وشيلي وكولومبيا. رغم ان الاقتصاد البرازيلي استمر في كونه المتلقي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، انخفضت التدفقات الواردة الى البرازيل في السنوات الموالية عن المستوى المسجل في سنة 2011، وشكلت 49.51 مليار دولار سنة 2015، ومع انزلاق الاقتصاد إلى الركود وتراجع أرباح الشركات، هناك ثلاثة تفسيرات على الأقل لهذه النتائج في سنة 2015: انخفاض في التكلفة النسبية لرأس المال في البرازيل، ونقص فرص الاستثمار في البلاد وانخفاض ثقة المستثمرين بسبب عدم الاستقرار السياسي. بين سنتي 2010 و 2015، انخفضت الأرباح المعاد استثمارها من 34.865 مليار دولار إلى 7.145 مليار دولار، مما يدعم فكرة حدوث انخفاض محتمل في فرص الاستثمار في البرازيل.² ونتيجة لذلك، لم يكن البلد قادرا على استعادة المستويات المسجلة في بداية العقد (2010 - 2012)، حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل 58.76 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 2013 - 2018، حتى مع عودة التدفقات الى الارتفاع في سنة 2019، مسجلة تقريبا 72 مليار دولار، وهو اعلى مستوى للتدفقات الواردة الى البرازيل منذ سنة 2012، هذه التدفقات تمثل 10.51% من التدفقات الواردة الى الدول النامية. وتبقى البرازيل اكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البرازيل

وفقا للشكل رقم (7.3)، في سنة 2019 استحوذ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات على أكبر حصة في $lo ; k$ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل، خاصة مجال الخدمات المالية والخدمات المساعدة (19.8%)، يليها قطاع التجارة (9.8%)، والكهرباء (7.9%)، اما صناعة المشروبات والتعدين كانت حصصها 7.9% و 3.7% على التوالي. بالنسبة لاستخراج النفط والغاز فشكل 7.2%.

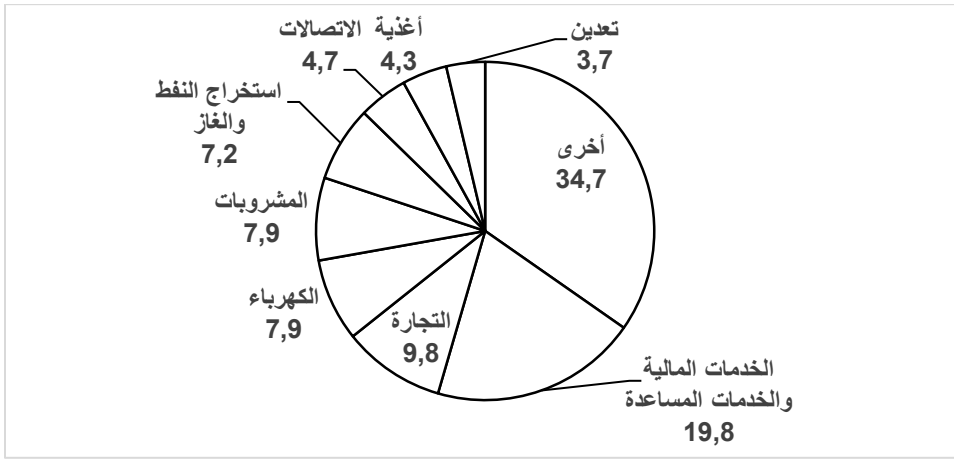
ومن حيث توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل، يظهر الشكل رقم (8.3)، ان اتجاه التدفقات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل في الفترة 2000 - 2007، سيطر عليه قطاع الخدمات بمتوسط 53.79%، في حين كانت حصة قطاع التصنيع والقطاع الأولي، 38.06% و 8.05% على التوالي. ومن سنة 2008 حتى سنة 2010، كانت حصة قطاع التصنيع (43.64% كمتوسط)، تتجاوز حصة قطاع الخدمات (24.10% كمتوسط)، وذلك بسبب الازمة الاقتصادية العالمية حيث تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل في قطاع التصنيع والقطاع الاولي، وظلت الموارد الطبيعية (خاصة النفط والغاز) والأنشطة ذات الصلة (مثل التعدين، والصناعات الغذائية...)، هي عامل الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل.

¹ Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2010, 07/2010, p.33, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie>.

² Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2016, 06/2016, p.49, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie>.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الشكل رقم(7.3): التوزيع الصناعي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل حتى سنة 2019(%)



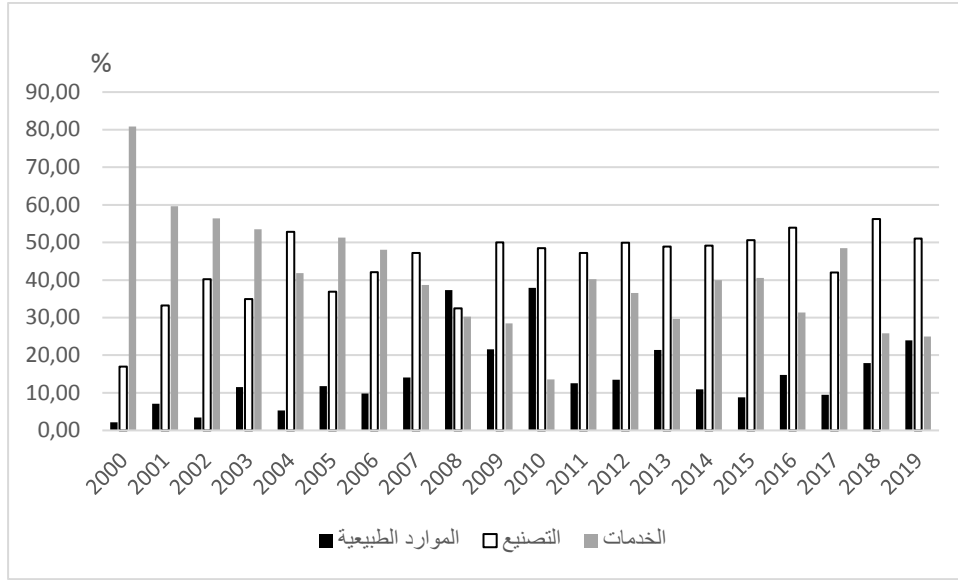
Source : Banco Central do Brasil(BCB), Direct Investment Report, 2020, p.31, Online : https://www.bcb.gov.br/content/publications/directinvestmentreport/2019/DIR_2020.pdf,

اما بالنسبة للفترة 2011 – 2019، كانت التصنيع والخدمات هي القطاعات التي تلقت معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل، حيث كانت حصصها في المتوسط 49.89% و 35.31% على التوالي. وتم الحفاظ على هذا النمط في سنة 2019، حيث شكل التصنيع 51% والخدمات 25%. بالنسبة لقطاع التصنيع، يعود ارتفاع الحصة في السنوات الأخيرة الى زيادة التدفقات الوافدة وبشكل كبير إلى الصناعات كثيفة رأس المال: صناعة السيارات، صناعة الورق والمنتجات الورقية والصناعات الكيماوية، وهي القطاعات التي تنشط فيها الشركات عبر الوطنية بشكل خاص في البرازيل. وفي مقابل انخفاض حصة قطاع الخدمات في السنتين الأخيرتين بسبب التدفق السلبي لمكون القروض بين الشركات لثلاث من الخدمات التي تجذب معظم الاستثمارات من هذا النوع: التجارة والكهرباء والغاز والخدمات المالية،¹ كان هناك انتعاش في الاستثمارات في الموارد الطبيعية، مشكلة في سنة 2019، 24% من التدفقات الواردة، وهي أعلى حصة لها منذ سنة 2010. ويظل الحجم الكبير للسوق البرازيلي عاملا رئيسيا في قرارات الاستثمار للشركات الدولية.

¹ Economic Commission for Latin America and the Caribbean(ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2020, 12/2020, p.61, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie>.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الشكل رقم(8.3): التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البرازيل 2000 – 2019



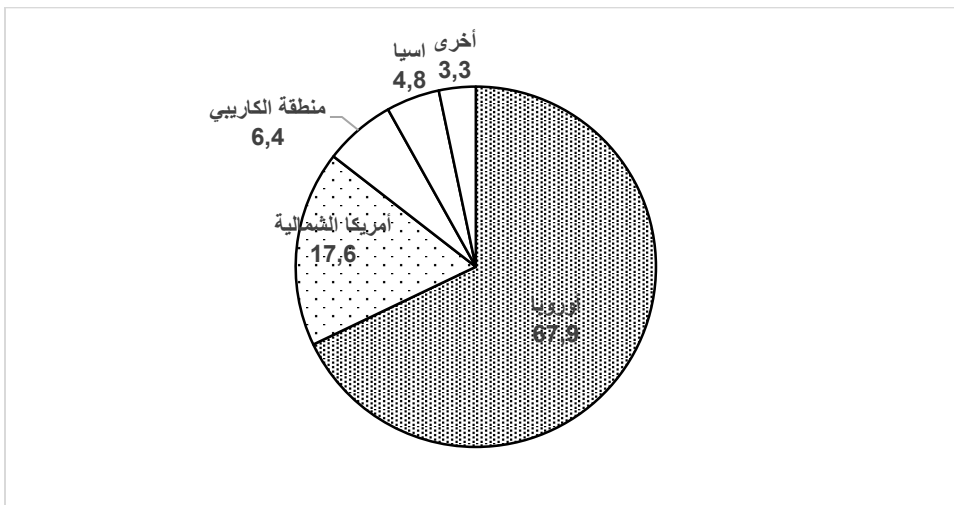
المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

CEPAL-NACIONES UNIDAS, La Inversión Extranjera Directa en América Latina y el Caribe, Online : <https://www.cepal.org/es/publicaciones/ie>.

المطلب الثالث: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل

بالنسبة لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل الى غاية سنة 2019، ووفقا لمعيار المستثمر المباشر، كانت أوروبا هي المنطقة الأكثر استثمارا او المستثمر الرئيسي في البرازيل بنسبة 67.8% من إجمالي 874.0 مليار دولار أمريكي كصيد للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل من اوروبا في سنة 2019(الشكل رقم(9.3)).

الشكل رقم(9.3): توزيع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل حتى سنة 2019 حسب المنطقة



Source : Banco Central do Brasil(BCB), Direct Investment Report, 2020, Op.cit, p.24.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

ووفقا للجدول رقم(01.3)، نرى ان هولندا هي أكبر اقتصاد اوروبي مستثمر في البرازيل بحصة قدرها 42.4%(251.56 مليار دولار)، تليها لوكسمبورغ وإسبانيا بـ 13.3%(78.91 مليار دولار) و 13.2%(78.32 مليار دولار) على التوالي، من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل من أوروبا(593.3 مليار دولار أمريكي). وبالنسبة لمنطقة أمريكا الشمالية تبرز الولايات المتحدة كأهم مستثمر في البرازيل بحصة قدرها 80.9%(124.34 مليار دولار)، تليها كندا بحصة قدرها 11.9%(18.29 مليار دولار). في سنة 2019، ظلت هولندا والولايات المتحدة المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل (16% و 14% من الإجمالي، على التوالي). ومن البلدان المستثمرة البارزة الأخرى، نجد: فرنسا(8%)، الشيلي (8%)، النمسا(7%)، المملكة المتحدة(6%) والنرويج (5%)، وجميعها استثمرت أكثر من سنة 2018.¹

في الحقيقة من الصعب تحديد المصدر الحقيقي لهذه الاستثمارات(معيار المستثمر النهائي)، حيث تستخدم الشركات عبر الوطنية التي تجتذبها المزايا الضريبية هولندا ولوكسمبورغ كملاذات ضريبية، من خلال إنشاء شركات تابعة(وسيطرة) من البلدان المستثمرة النهائية، مثل الولايات المتحدة وإسبانيا وبلجيكا وفرنسا والصين، ثم الاستثمار في البرازيل. وبالتالي من الصعب تحديد مصدر جزء كبير جدا من رأس المال المتدفق إلى البرازيل في شكل استثمار أجنبي مباشر.

يمكن ملاحظة سيطرة الاقتصادات المتقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة الى البرازيل مع بروز الصين مؤخرا. وهذا ما يفسر سيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق والكثيف راس المال والاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل.

الجدول رقم(01.3): توزيع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من أوروبا وأمريكا الشمالية الى البرازيل في

سنة 2019

أمريكا الشمالية		أوروبا	
(153,7 مليار دولار)		(593,3 مليار دولار)	
80,9	و،م،أ	42,4	هولندا
11,9	كندا	13,6	أخرى
7,2	أخرى	13,3	لوكسمبورغ
		13,2	اسبانيا
		6,5	فرنسا
		6,4	سويسرا
		4,6	المملكة المتحدة
100		100	

Source : Banco Central do Brasil(BCB), Direct Investment Report, 2020, Op.cit, p.25.

¹ ECLAC, Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2020, Op.cit, p.60.

المبحث الثالث: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

الى غاية سنة 2000 كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ضعيفة جدا، حيث انها في احسن الأحوال لم تصل الى نصف مليار دولار، ويعود ذلك عموما الى مناخ الاستثمار السيء خاصة البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار، مع تدهور الأوضاع السياسية ابتداء من نهاية الثمانينات. ومع تحسن الأوضاع السياسية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وتأسيس اطار قانوني جديد للاستثمار الأجنبي كثمرة لسياسة التحرير الاقتصادي، بدئت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر تتحسن.

سنتناول في هذا المبحث تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، من حيث الحجم والتوزيع القطاعي ومصادر هذه التدفقات:

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

شكلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر سنة 2000 مبلغا قدره 280.1 مليون دولار (الشكل رقم 10.3)).

في سنة 2001 زادت التدفقات الواردة بسبب الاستثمار في صناعات النفط والغاز،¹ حيث تم تسجيل مبلغا قدره 1.11 مليار دولار، ويرجع ذلك الى صدور الامر رقم 01 - 03 سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب فضلا عن استقرار الاقتصاد الكلي والتحرير الاقتصادي الذي نفذته الحكومة في أوائل التسعينات وتحسن الوضع السياسي والأمني للبلد. في سنة 2002 كانت الجزائر ثالث أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، والأكبر في المنطقة المغاربية، بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية (737 مليون دولار)، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لفائدة شركة اسبات الهندية، ومع ذلك كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة (1.06 مليار دولار) مقارنة بسنة 2001. في سنة 2003، انخفضت التدفقات بنسبة 40% حيث شكلت 637.88 مليون دولار. لترتفع مجددا خلال الفترة 2004 - 2006. في ديسمبر 2006 أصدرت الجزائر لوائح تفرض ضريبة على إنتاج النفط عندما يفوق سعر البرميل 30 دولار، يتراوح معدل الضريبة من 5% إلى 50% اعتمادا على الناتج.² في سنة 2007 انخفضت التدفقات الواردة الى 1.74 مليار دولار، ومع ذلك بقيت أكبر من المستوى المسجل قبل سنة 2006. وفي ظل الازمة المالية العالمية عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر مستويات قياسية، مشكلة 2.567 مليار دولار كمتوسط للفترة 2008 - 2011، وتعتبر القيمة المسجلة سنة 2009 (2.75 مليار دولار) اعلى قيمة سجلتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر حتى الان: بسبب دخول مشاريع في مجالات البتروكيماويات وتحمية مياه البحر حيز الإنجاز، والمخططات التنموية التي اعتمدها الجزائر خاصة في مجال البناء والبنى التحتية. كان تأثير الازمة المالية العالمية على الجزائر محدودا وذلك بسبب ضعف اندماج الجزائر في النظام المالي العالمي. انخفضت التدفقات الواردة الى الجزائر عند 1.568 مليار دولار كمتوسط للفترة 2012 - 2014، وذلك راجع للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات على خلفية ملف الفساد بشركة سوناطراك.³

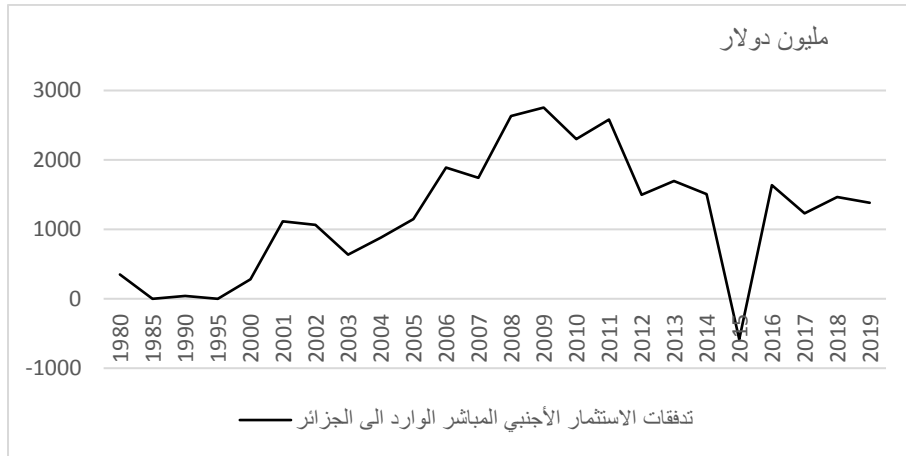
¹ Unctad, World Investment Report 2002 : Transnational Corporations and Export Competitiveness, New York and Geneva, 16/09/2002, Pp .49-50, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397...](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397...)

² Unctad, World Investment Report 2007 : Transnational Corporations, Extractive Industries and development, New York and Geneva, 15/10/2007, p.163, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397). P.163.

³ قضت محكمة إيطالية بإدانة مجموعة سايم للخدمات النفطية ورئيس تنفيذي سابق للشركة بتهمة الفساد في محاكمة طال أمدها تتعلق بقضية رشوة في الجزائر، لكنها برأت شركة النفط العملاقة إيني وفي الحكم الصادر يوم الأربعاء 2018/09/19، حكم القضاة في ميلانو على الرئيس التنفيذي لشركة سايم بالسجن

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الشكل رقم(10.3): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر 2000-2019



المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على البيانات من الموقع:

UNCTAD, Unctadstat, Op.cit.

في سنة 2015 سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر قيمة سالبة قدرها -584.46 مليون دولار، أي ان حجم الاستثمارات المسحوبة تجاوز حجم الاستثمارات الواردة. ومن اهم أسباب هذا التراجع، شراء الحكومة الجزائرية لحصة مسيطرة (51%) في فرع مجمع اوراسكوم تليكوم في الجزائر(شركة جازي)، بقيمة 2.6 مليار دولار فضلا عن انخفاض أسعار النفط الذي بدأ في السداسي الثاني من سنة 2014. في سنة 2016 جذبت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1.636 مليار دولار، مدفوعة جزئيا بالتحسن النسبي في سياسات الاستثمار والانتعاش الأخير في إنتاجها النفطي. عموما خلال الفترة 2016 – 2019، استقرت التدفقات الواردة الى الجزائر في حدود 1.43 مليار دولار كمتوسط للفترة. ويمكن ارجاع تراجع مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في سنوات ما بعد الازمة المالية العالمية الى مجموعة من الأسباب:

- التدابير المقيدة المنصوص عليها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، خاصة القاعدة 49/51، وحق الشفعة؛
- الاضطرابات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية ابتداء من سنة 2010،
- تذبذب أسعار النفط، ثم تراجعها ابتداء من النصف الثاني من سنة 2014،
- الاضطرابات السياسية التي شهدتها الجزائر سنة 2019.

أربع سنوات وتسعة أشهر ومصادرة 197.9 مليون يورو (231 مليون دولار) من الشركة. كما فرضت على سايبم غرامة قدرها 400 ألف يورو. وتعلق القضية بمزاعم بأن سايبم دفعت نحو 198 مليون يورو إلى وسطاء للحصول على عقود قيمتها ثمانية مليارات يورو مع شركة سوناطراك الجزائرية المملوكة للدولة. وذكر ممثلو الادعاء أنه تم دفع أموال أيضا للسماح لشركة إيني بالحصول على الضوء الأخضر من وزارة الطاقة الجزائرية لشراء شركة النفط والغاز الكندية فرست كالجاري بتروليمز التي تملك حقوقا تتعلق بحقل للغاز في الجزائر(https://www.reuters.com/article/italy-court-ah5-idARAKCN1LZ2YD).

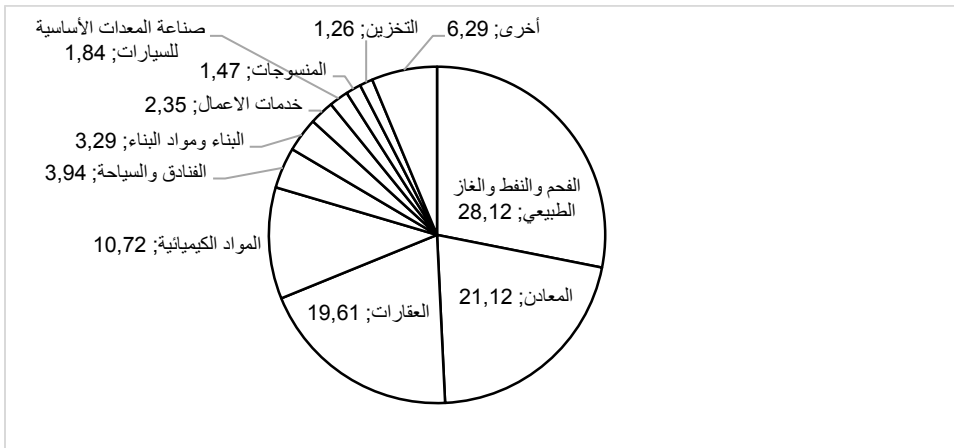
الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

ان انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر تظهر مدى عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الجزائر ومدى جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ان وجد فهو في غالبه في مجال المحروقات. وفقا للشكل رقم(12.3)، الذي يظهر التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2015؛ كان النصيب الأهم للقطاع الاولي، حيث استحوذت تقريبا على نصف(49%) التدفقات الواردة، موزعة بين صناعات الفحم والنفط والغاز الطبيعي(28%)، من خلال 28 مشروع بتكلفة قدرها 19.13 مليار دولار، والتعدين(21%) من خلال 21 مشروع بتكلفة قدرها 14.37 مليار دولار. ثم يأتي قطاع الخدمات ثانيا، حيث استقطب ما يزيد عن 20 مليار دولار، ما يعادل 27% من مجموع التدفقات، كان النصيب الأكبر للعقارات(20%)، ثم الفنادق والسياحة(4%). اما قطاع التصنيع استقطب مبلغ قدره 9.543 مليار دولار، ما يعادل 14% من مجموع التدفقات الواردة، وكانت الحصة الأهم لصناعة المواد الكيميائية ب 11%، بما فيها الصناعة الصيدلانية اما صناعة المعدات الأساسية للسيارات فشكلت 2% من مجموع التدفقات. كما تضمن قطاع التصنيع الاستثمار في منتجات أخرى مثل النسيج، البلاستيك، المعدات الطبية، الأغذية والتبغ، مواد البناء، السيراميك والزجاج. وبالتالي هناك سيطرة للصناعات الاستخراجية خاصة قطاع المحروقات على حجم التدفقات الواردة الى الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم(11.3): الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الصناعة ما بين جانفي 2003 و ماي

2015



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت،

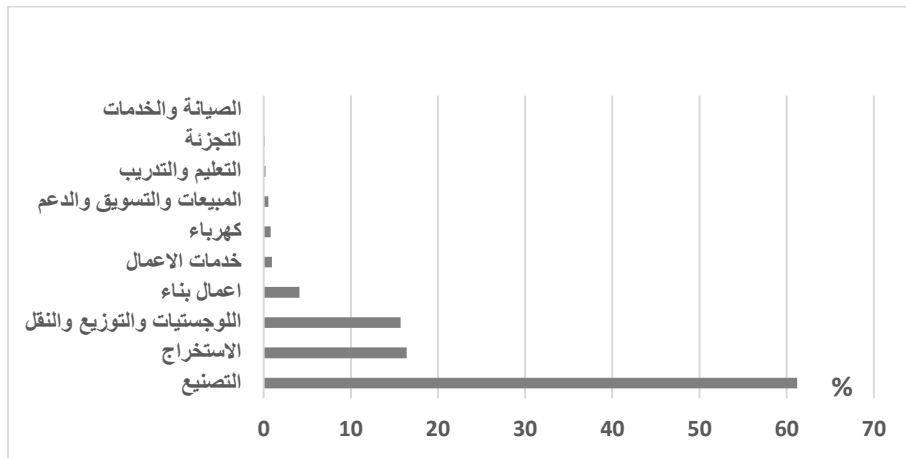
2015، ص119، الرابط: <https://www.dhaman.net/ar/economic-publications/#featured-pub>

وفقا للشكل رقم(12.3) الذي يظهر توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الاعمال(جانفي 2015 – ديسمبر 2019)، وهذه الفترة تتوافق مع اصدار قوانين ولوائح تشجع التصنيع المحلي والحد من الاستيراد خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات وتأثير ذلك على الاحتياطات الرسمية، خاصة قانون المالية لسنة 2016، الذي نص في المادة 52 منه على إلزام وكلاء السيارات بالاستثمار في غضون ثلاث سنوات، في نشاط صناعي أو شبه صناعي أو أي نشاط آخر له صلة مباشرة بقطاع صناعة السيارات، فضلا عن إصدار قانون رقم 16 – 09 المتعلق بترقية الاستثمار. حيث يمكن ملاحظة ان قطاع التصنيع استقطب 12.88 مليار دولار من

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

مجموع 21 مليار دولار، أي أكثر من 64% من المجموع. وشكلت صناعة المواد الكيماوية 7.931 مليار دولار، أي أكثر من 61% من قطاع التصنيع وحوالي 38% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة المعنية، اما بالنسبة لمعدات السيارات فاستقطبت 1.41 مليار دولار، أي 6.7% من اجمالي التدفقات الواردة الى الجزائر، هذا الارتفاع خلال هذه الفترة الوجيزة مقارنة بالفترة السابقة راجع الى ابرام عقود مع شركاء أجنب في اطار الشراكة وفق قاعدة 49/51، حيث تم ابرام 11 عقد شراكة لتكيب وتصنيع سيارات وشاحنات، أولها كان مع شركة رينو الفرنسية سنة 2012، ليتم تركيب اول سيارة محليا في 09 نوفمبر 2014، وفي سنة 2014 تم تأسيس مصنع لتكيب الشاحنات والحافلات بعد ابرام عقد شراكة مع شركة Mercedes Benz، اما باقي المصانع فتم تأسيسها ابتداء من سنة 2016 الى غاية سنة 2019. اما صناعة مواد البناء فاستقطبت 579 مليون دولار. ثم يأتي قطاع الخدمات الذي استقطب 3.717 مليار دولار (18.54%)، كان النصيب الأهم لقطاعات اللوجستيات والتوزيع والنقل (3.305 مليار دولار)، ثم قطاع البناء الذي استقطب 867 مليون دولار فقط، هذا التراجع في الاستثمار في قطاع البناء سببه تراجع حجم المشاريع التنموية في الجزائر في مجال البنى التحتية والسكن، بسبب تراجع مداخل قطاع المحروقات. اما القطاع الاول، ممثلا باستخراج المواد الأولية من محروقات ومعادن، استقطب 3.450 مليار دولار (17.21%)، حيث استقطب قطاع المحروقات (الفحم والنفط والغاز) 1.726 مليار دولار، هذا التراجع الكبير في الاستثمار في قطاع المحروقات أساسا بسبب تراجع أسعار النفط وتذبذبا.

الشكل رقم (12.3): توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الاعمال (جانفي 2015 - ديسمبر 2019)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار الربع الثاني سنة 2020، الكويت، 2020،

ص 18، الرابط: <https://www.dhaman.net/ar/economic-publications/#featured-pub>

المطلب الثالث: مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

خلال الفترة من جانفي 2003 الى ماي 2015 (الجدول رقم (2.3))، ومن حيث الأقاليم او المجموعات الدولية تأتي أوروبا الغربية في الريادة بتكلفة قدرها 25.9 مليار دولار، أي 38.06% من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، ثم تأتي الدول العربية (الامارات، مصر، قطر، السعودية، المغرب، ليبيا، تونس) باستثمارات قدرها 24.123 مليار دولار (35.45%). ومن حيث الدول منفردة، استحوذت الامارات العربية على أكبر حصة (22.5%)، من خلال 26 مشروعا بتكلفة قدرها 15.28 مليار دولار موزعة

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

على 25 شركة، أهمها الشركة الاماراتية للاستثمار الدولي Emerate international investment company في مجال العقارات. تأتي بعد ذلك اسبانيا(11.6%) من خلال 24 مشروعاً بتكلفة 7.86 مليار دولار، موزعة على 20 شركة أهمها شركة Repsol SA في اطار الامتياز لتطوير حقول الغاز في الجنوب الجزائري، ومجموعة اورتيز المتوسطة للبناء والخدمات grupo ortiz construcciones y servicios del mediterraneo. ثم فرنسا(8.7%)، من خلال 81 مشروعاً بتكلفة قدرها 5.95 مليار دولار، حيث تتركز الاستثمارات الفرنسية بشكل رئيسي في الأنشطة المالية والتأمين والصناعات الاستخراجية والتحويلية، حيث تبرز شركة Total في مجال إنتاج الغاز وتكرير الزيوت والوقود. اما الصين فكان حضورها في الجزائر من خلال 12 مشروعاً بتكلفة 2.66 مليار دولار، واهم الشركات المستثمرة شركة البترول الوطنية الصينية CNPC. بالنسبة للبرازيل كان حضورها من خلال مشروع واحد بتكلفة قدرها 443 مليون دولار.

الجدول رقم(2.3): اهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2003 و ماي 2015

عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة(مليون دولار)	
25	26	11561	15,28	الامارات
20	24	6702	7,86	اسبانيا
62	81	10011	5,95	فرنسا
2	2	5874	4,743	فيتنام
7	12	7350	4,538	سويسرا
9	11	7350	4,178	مصر
18	24	2033	3,738	المملكة المتحدة
31	34	3210	3,303	الولايات المتحدة
12	12	9566	2,658	الصين
1	3	4349	2,447	لوكسمبورغ
119	146	25147	13345	أخرى
306	375	93153	68040	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار،

الكويت، 2015، ص119، الرابط: <https://www.dhaman.net/ar/economic-publications/#featured-pub>

اما خلال الفترة جانفي 2015 – ديسمبر 2019، فمن الجدول رقم(3.3)، ومن حيث المناطق، استقطبت منطقة شرق وجنوب شرق اسيا اكثر من 63% من مجموع التدفقات المتجهة الى الجزائر. ثم تأتي أوروبا الغربية، حيث شكلت التدفقات الصادرة أكثر من 15%. اما استثمارات الدول العربية في الجزائر فشكلت أكثر من 10%. وبالتالي هناك تراجع في الاستثمارات الواردة من أوروبا الغربية والدول العربية لصالح منطقة شرق وجنوب شرق اسيا، حيث تبرز الصين كأكبر مستثمر في الجزائر من حيث تكلفة الاستثمار بأكثر من 9.8 مليار دولار، أي ما يعادل 46.67% من مجموع التدفقات الواردة الى الجزائر، ومن خلال 13 مشروعاً موزعة على 08 شركات، أهمها مجموعة CITIC باستثمارات قدرها 06 مليار دولار، من خلال توقيع على اتفاق شراكة مع سوناطراك لاستغلال وتحويل

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الفوسفات والغاز الطبيعي¹. والشركة الصينية العامة للهندسة الانشائية CSCEC، وهي الشركة الأكثر نشاطا في الجزائر في مجال البناء والاشغال العمومية والبنية التحتية. ثم تأتي سنغافورة ثانيا بحصة 14.96%، بحضور في الجزائر من خلال 03 مشاريع بتكلفة 3.151 مليار دولار. اما فرنسا فهي الدولة الأوروبية الأهم كمستثمر في الجزائر بتكلفة قدرها 2.266 مليار دولار، وهي المستثمر الأكثر حضورا في الجزائر، من خلال 15 شركة و16 مشروعا، أهمها شركة Total في مجال إنتاج الغاز وتكرير الزيوت والوقود².

الجدول(3.3): اهم الدول المستثمرة في الجزائر(جانفي 2015 – ديسمبر 2019)

التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات	
9827	13	8	الصين
3151	3	1	سنغافورة
2266	16	15	فرنسا
1553	3	3	مصر
714	2	2	تركيا
666	1	1	قطر
517	7	7	اسبانيا
400	6	5	سويسرا
385	3	2	اليابان
1576	134	108	أخرى
21056	188	152	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، الربع الثاني سنة 2020، الكويت، 2020، ص18،

الرابط: <https://www.dhaman.net/ar/economic-publications/#featured-pub>

¹ مشروع مندمج لاستغلال وتحويل الفوسفات والغاز الطبيعي، بعقد شراكة على أساس قاعدة 49/51، يتوزع بين منجم بلاد الحديدة بتبسة (شرق الجزائر) على مساحة 2045 هكتارا وأرضية وادي الكباريت بسوق أهراس المتربعة على 1484 هكتارا وأرضية حجار السود بسكيكدة على 149 هكتارا إلى جانب ميناء عنابة على 42 هكتارا. وتم تخصيص حجم استثمار بمبلغ 6 ملايين دولار لمركب الفوسفات الذي من المتوقع دخوله حيز الاستغلال سنة 2022 مع استحداث 3000 منصب عمل مباشر في حين ورشاته للإنجاز عبر الولايات الأربعة تضمن 14000 منصب عمل غير مباشر. (وكالة الانباء الجزائرية، 2020/01/09، الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/82137-2020-01-09-09-04-10>)

² تعد توتال لاعبا تاريخيا في قطاع الطاقة في الجزائر منذ 70 سنة تقريبا، وتنشط المجموعة في مجال استكشاف وإنتاج النفط والغاز (المصالح المشاركة في حقلي الغاز TFT II و تيميمون وفي حقول النفط في حوض بيركين)، وكذلك في الغاز الطبيعي المسال من خلال عقود التوريد مع سوناطراك. تنشط توتال أيضا في تسويق مواد التشحيم والقار. بالإضافة إلى ذلك أطلقت توتال وسوناطراك دراسات هندسية لمشروع بتروكيماويات في غرب الجزائر.

<https://attaqa.net/2020/06/27/%D8%B3%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%AA%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AA%D9%81%D9%82%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7/>

تاريخ الاطلاع 2020/06/01.

المبحث الرابع: تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، الصين والبرازيل وفق مؤشرات دولية

يهدف هذا المبحث الى تقييم مناخ وسياسات الاستثمار في الجزائر، الصين والبرازيل، من خلال تحليل بعض المؤشرات غير المالية الصادرة عن بعض الهيآت والمنظمات الدولية، وهي: مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر سهولة أداء الاعمال ومؤشر مدركات الفساد.

المطلب الاول: مؤشر الحرية الاقتصادية

تعرف الحرية الاقتصادية وفقا للرأسمالية الليبرالية، بأنها حرية الاستهلاك وممارسة الاعمال داخليا وخارجيا، في ظل سيادة القانون وحقوق الملكية وحرية التعاقد؛ كما يشير مصطلح الحرية الاقتصادية إلى مدى تنفيذ سياسات الدولة بحرية على مدى فترة من الزمن. وقد بينت الدراسات ارتباط تحقيق نمو اقتصادي مرتفع بارتفاع قيم مؤشرات الحرية الاقتصادية.

هنالك العديد من المؤشرات التي تهدف إلى قياس الحرية الاقتصادية للسوق الحرة، أهمها مؤشر الحرية الاقتصادية

(Economic Freedom index).

الفرع الأول: التعريف بمؤشر الحرية الاقتصادية

مؤشر الحرية الاقتصادية هو مؤشر يتم نشره سنويا، تم تأسيسه من طرف مؤسسة التراث Heritage Foundation، وصحيفة ول ستريت جورنال Wall Street Journal، حيث يقيس درجة الحرية الاقتصادية في دول العالم. يتم حساب كل مؤشر فرعي، بعد تجميع البيانات لآخر ثلاث سنوات، الى غاية 30 جوان للسنة السابقة، أي مثلا لا تأخذ بعين الاعتبار التغييرات في البيانات بعد تاريخ 2019/06/30 بالنسبة لمؤشر سنة 2020.

يركز مؤشر الحرية الاقتصادية على أربعة جوانب رئيسية للبيئة الاقتصادية وريادة الأعمال التي تمارس عليها الحكومات عادة الرقابة

على السياسات:¹

1- فئة سيادة القانون: تتكون من ثلاث مؤشرات:

(1) حقوق الملكية: يقيّم مكوّن حقوق الملكية إلى أي مدى يسمح الإطار القانوني لدولة ما للأفراد باكتساب وحياسة واستخدام الممتلكات الخاصة ومدى ضمان هذه الحقوق من خلال قوانين واضحة تفرضها الحكومة بشكل فعال.

(2) الفعالية القضائية: تتطلب الفعالية القضائية وجود أنظمة قضائية فعالة وعادلة لضمان احترام القوانين بشكل كامل واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد الانتهاكات.

(3) نزاهة الحكومة: يقوض الفساد الحرية الاقتصادية من خلال إدخال انعدام الأمن والإكراه في العلاقات الاقتصادية. فالافتقار إلى نزاهة الحكومة الذي يسببه الفساد المنهجي للمؤسسات الحكومية وصناع القرار من خلال ممارسات مثل الرشوة والابتزاز والمحسوبية والاختلاس والكسب غير المشروع. مثل هذه الممارسات تزيد تكاليف النشاط الاقتصادي وبالتالي تقلل ثقة الجمهور والحيوية الاقتصادية.

¹ heritage foundation, 2020 index of economic freedom : Methodology, pp.450-470, Online :

https://www.heritage.org/index/pdf/2022/book/02_2022_IndexOfEconomicFreedom_METHODODOLOGY.pdf

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

2- فئة حجم الحكومة: تتكون من ثلاث مؤشرات:

(1) العبء الضريبي: يعد العبء الضريبي مقياسا مركبا يعكس معدلات الضرائب الهامشية على كل من الدخل الشخصي والشركات والمستوى العام للضرائب (بما في ذلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها جميع مستويات الحكومة) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

(2) إنفاق الحكومة: يمثل عنصر الإنفاق الحكومي العبء الذي تفرضه النفقات الحكومية، والتي تشمل استهلاك الدولة وجميع مدفوعات التحويل المتعلقة ببرامج الاستحقاق المختلفة. فالإنفاق الحكومي المفرط الذي يسبب عجزا مزمنًا في الميزانية وتراكم الدين العام هو أحد أخطر العوائق على الديناميكية الاقتصادية.

(3) الصحة المالية: يؤدي اتساع العجزات وعبء الديون المتزايد، وكلاهما ناجم عن سوء إدارة الميزانية الحكومية، إلى تآكل الصحة المالية العامة للبلد، ويرتبط تدهور الصحة المالية بعدم استقرار الاقتصاد الكلي وعدم اليقين الاقتصادي.

3- فئة الكفاءة التنظيمية: تتكون من ثلاث مؤشرات:

(1) حرية أداء الأعمال: يقيس مكوّن حرية أداء الأعمال المدى الذي تقيد فيه البيئات التنظيمية والبنية التحتية للبلد التشغيل الفعال للشركات.

(2) حرية العمل: مكوّن حرية العمل هو مقياس كمي يأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للإطار القانوني والتنظيمي لسوق العمل في بلد ما، بما في ذلك اللوائح المتعلقة بالحد الأدنى للأجور، وحقوق الجمعيات النقابية، والقوانين التي تمنع تسريح العمال.

(3) الحرية النقدية: تجمع الحرية النقدية بين مقياس التضخم وتقييم الأنشطة الحكومية المختلفة التي تشوه الأسعار. استقرار الأسعار دون تدخل الاقتصاد الجزئي هو الحالة المثالية للسوق الحرة.

4- انفتاح الأسواق: تتكون من ثلاث مؤشرات:

(1) حرية التجارة: حرية التجارة هي مقياس مركب المدى الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على واردات وصادرات السلع والخدمات. تعتمد درجة حرية التجارة على مدخلين.

(2) حرية الاستثمار: قياس مدى وجود قيود على تدفق رأس المال الاستثماري.

(3) الحرية المالية: الحرية المالية هي مؤشر على الكفاءة المصرفية وكذلك مقياس للاستقلالية عن سيطرة الحكومة والتدخل في القطاع المالي. إن ملكية الدولة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين وأسواق رأس المال تقلل المنافسة وتقلل بشكل عام من مستوى الوصول إلى الائتمان.

يتم تقييم المؤشرات المذكورة أعلاه بإعطائها علامة تتراوح من 01 إلى 05، فالعلامة (1) تعني ان البلد يتمتع بحرية اقتصادية عالية والعلامة (5) تعني ان الحرية الاقتصادية في أسوأ حالاتها، وبعد ذلك يتم جمع هذه العلامات لكل بلد لحساب العلامات الكلية وتحديد مرتبة البلد ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية:

✓ 100-80، حرية اقتصادية عالية،

✓ 70-79.9، حرية اقتصادية على الأغلب،

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

✓ 60-69.9، حرية اقتصادية متوسطة،

✓ 50-59.9 غير حرة في الغالب،

✓ 0-49.9 اقتصاد/دولة قمعية،

الاقتصاد الذي يحصل على افضل ترتيب في مؤشر الحرية الاقتصادية يحكم عليه بأنه اقتصاد يمتلك مجموعة من السياسات التي تساعد على خلق بيئة ملائمة للحرية الاقتصادية.

الفرع الثاني: وضعية الجزائر، الصين والبرازيل في مؤشر الحرية الاقتصادية

سندرس هنا وضعية الدول الثلاث ف مؤشر الحرية الاقتصادية ثم في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية

أولاً: وضعية الجزائر، الصين والبرازيل في المؤشر العام للحرية الاقتصادية

الجدول رقم(4.3): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر، الصين والبرازيل 2000-2020

	الجزائر	المؤشر السنة		الحرية المالية	حرية الاستثمار	حرية التجارة	الحرية النقدية	حرية العمل	حرية اداء الاعمال	الصحة المالية	الانفاق الحكومي	العبء الضريبي	نزاهة الحكومة	الفعالية القضائية	حقوق الملكية	الترتيب	
		الدرجة	الترتيب														
2000	الجزائر	56.8	95/159	50	50	39.6	74	Na	70	Na	63.3	64.7	50	Na	50	56.8	95/159
	الصين	56.4	96/159	30	50	42.6	84	Na	55	Na	90.3	70.4	35	Na	30	56.4	96/159
	البرازيل	61.1	70/159	50	50	51	80.5	Na	70	Na	71.2	87.2	40	Na	50	61.1	70/159
2001	الجزائر	57.3	93/155	30	50	59.6	78.2	Na	70	Na	63.3	64.6	50	Na	30	57.3	93/155
	الصين	52.6	114/155	30	30	46	81.4	Na	55	Na	94.1	70.4	34	Na	30	52.6	114/155
	البرازيل	61.5	66/155	50	50	58	79.3	Na	70	Na	71.2	86.3	39	Na	50	61.5	66/155
2002	الجزائر	61	69/157	30	70	60	82.8	Na	70	Na	71.2	65	50	Na	30	61	69/157
	الصين	52.8	116/157	30	30	48.6	87.6	Na	55	Na	92.3	70.3	31	Na	30	52.8	116/157
	البرازيل	61.5	65/157	50	50	58	79.3	Na	70	Na	71.2	86.3	39	Na	50	61.5	65/157
2003	الجزائر	57.7	93/158	30	70	50.4	78.9	Na	70	Na	74.9	65.2	50	Na	30	57.7	93/158
	الصين	52.6	121/158	30	30	50.6	88.5	Na	55	Na	90.2	66.9	35	Na	30	52.6	121/158
	البرازيل	63.4	59/158	50	50	59	78.6	Na	70	Na	82.7	90.2	40	Na	50	63.4	59/158
2004	الجزائر	58.1	82/155	30	70	55	81.1	Na	70	Na	62.4	74.1	50	Na	30	58.1	82/155
	الصين	52.5	123/155	30	30	51.4	86.4	Na	55	Na	88.4	66.4	35	Na	30	52.5	123/155
	البرازيل	62	58/155	50	50	62.8	77.2	Na	70	Na	68.1	90.2	40	Na	50	62	58/155
2005	الجزائر	53.2	118/155	30	50	54.4	80.1	55.9	70	Na	61.8	73.9	26	Na	30	53.2	118/155
	الصين	53.7	113/155	30	30	54.4	84.8	65	55	Na	86	67.9	34	Na	30	53.7	113/155
	البرازيل	61.7	63/155	50	50	65.2	72.7	64.6	70	Na	69.9	86.2	39	Na	50	61.7	63/155
2006	الجزائر	55.7	102/157	30	50	61	78.8	57.4	74.8	Na	74.4	73.9	27	Na	30	55.7	102/157
	الصين	53.6	117/157	30	30	68	79.4	65.2	43.1	Na	86	70	34	Na	30	53.6	117/157
	البرازيل	60.9	69/157	50	50	69	76.3	66.1	53.5	Na	71.7	83.8	39	Na	50	60.9	69/157
2007	الجزائر	55.4	102/157	30	50	66	80.7	57.6	73.7	Na	74.2	73.8	28	Na	30	55.4	102/157
	الصين	52	133/157	20	30	68	75.5	64.2	46.9	Na	87	66.6	32	Na	20	52	133/157
	البرازيل	56.2	96/157	50	50	69.8	72.6	64.1	54.2	Na	55.5	68.6	37	Na	50	56.2	96/157
200	الجزائر	56.2	101/162	30	40	68.8	80.2	57	73.6	Na	74.6	77	31	Na	30	56.2	101/162
	الصين	53.1	126/162	20	30	70.2	76.5	64.8	50.3	Na	89.7	66.4	33	Na	20	53.1	126/162

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

40	50	70.8	75.7	63.9	54	Na	55.5	68.6	33	Na	50	56.2	101/162	البرازيل	2009
30	50	68.6	78.6	55.5	72.5	Na	74.1	77.2	30	Na	30	56.6	107/183	الجزائر	
30	30	71.4	72.9	61.8	51.6	Na	88.9	70.6	35	Na	20	53.2	132/183	الصين	
50	50	71.6	77.2	62.7	54.4	Na	50.3	65.8	35	Na	50	56.7	105/183	البرازيل	
30	45	70.7	77.2	56.4	71.2	Na	73.4	83.5	32	Na	30	56.9	105/183	الجزائر	2010
30	20	72.2	70.6	53.2	49.7	Na	88.1	70.2	36	Na	20	51	140/183	الصين	
50	45	69.2	75.8	57.5	54.5	Na	50.3	68.4	35	Na	50	55.6	113/183	البرازيل	
30	20	72.8	75.4	52.9	69.4	Na	62.4	83.5	28	Na	30	52.4	132/183	الجزائر	2011
30	25	71.6	75.3	54.9	49.8	Na	87	70.3	36	Na	20	52	135/183	الصين	
50	50	69.8	75.9	57.8	54.3	Na	49.6	69	37	Na	50	56.3	113/183	البرازيل	2012
30	20	72.8	76.3	54.4	66.3	Na	47.9	82.9	29	Na	30	51	140/184	الجزائر	
30	25	71.6	74.2	55.4	46.4	Na	84.1	70.4	35	Na	20	51.2	138/184	الصين	
60	50	69.7	75.8	59.1	53.7	Na	54.8	69.1	37	Na	50	57.9	99/184	البرازيل	2013
30	20	67.8	76.6	52.6	65.2	Na	44.1	80.4	29	Na	30	49.6	145/185	الجزائر	
30	25	72	71.6	62.6	48	Na	83.3	70.2	36	Na	20	51.9	136/185	الصين	2014
60	50	69.7	74.4	57.2	53	Na	54.8	70.3	38	Na	50	57.7	100/185	البرازيل	
30	45	60.8	67.8	48.3	66.3	Na	51	80.5	28.7	Na	30	50.8	146/186	الجزائر	
30	30	71.8	73.3	61.9	49.7	Na	82.9	69.9	35	Na	20	52.5	137/186	الصين	2015
60	55	69.3	69.9	49.8	53.8	Na	54.1	68.8	37.9	Na	50	56.9	114/186	البرازيل	
30	25	60.8	71.2	50.5	66.6	Na	38.7	80	36	Na	30	48.9	157/186	الجزائر	2016
30	25	71.8	74.2	63	52.1	Na	81.5	69.7	40	Na	20	52.7	139/186	الصين	
48,6	55,4	75,4	75,2	61,2	64,3	Na	61,6	77,2	43	Na	42,6	60,4	118/186	البرازيل	
30	30	60.8	68.1	48.2	62.1	Na	59.4	81	36	Na	25	50.1	154/186	الجزائر	2017
30	30	72.8	70.6	62	54.2	Na	74.3	69.7	36	Na	20	52	144/186	الصين	
60	50	69.6	69.4	52.1	53.6	Na	50.9	68.4	42	Na	50	56.6	122/186	البرازيل	2018
30	35	63.3	67	49.5	62.1	19.8	51	81.1	31.7	29.6	38.2	46.5	172/186	الجزائر	
20	20	73.6	71.8	63.4	53.9	92.5	73	70	41.6	60.7	48.3	57.4	111	الصين	
50	50	69.4	67	52.3	61.3	22.8	53.1	70.1	33.4	49.7	55	52.9	140	البرازيل	2019
30	25	63.5	69.9	48.7	68.1	19.2	45.9	74	29	35.2	27.8	44.7	173	الجزائر	
20	25	73.2	71.4	61.4	54.9	85.9	71.6	70.4	47.3	65.4	46.7	57.8	110	الصين	2020
50	50	68.5	71.4	46.8	58.6	7.7	50.7	70.6	31.4	55.5	55.8	51.4	153	البرازيل	
30	30	67.4	74.9	49.9	61.6	18.7	48.7	76.4	28.9	36.2	31.6	46.2	172	الجزائر	
20	25	73	71.9	64.2	56.2	76	70.1	70.4	49.1	75.2	49.9	58.4	100	الصين	2020
50	50	69	75.5	51.9	57.9	5.9	55.2	70.5	28.1	51.7	57.3	51.9	149	البرازيل	
30	30	66.2	76.2	50.5	63	17.3	52.6	75.4	28.3	35	37.9	46.9	169	الجزائر	
20	20	72.4	71.1	64.4	76.8	67.5	67.9	70.4	46	76.3	60.9	59.5	102	الصين	
50	60	67.8	77.2	49.5	60.5	4.6	54.6	70.4	45.6	46.7	57.3	53.7	143	البرازيل	

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات من الموقع:

The Heritage Foundation, index of economic freedom, Online :<https://www.heritage.org/index/?version=569>

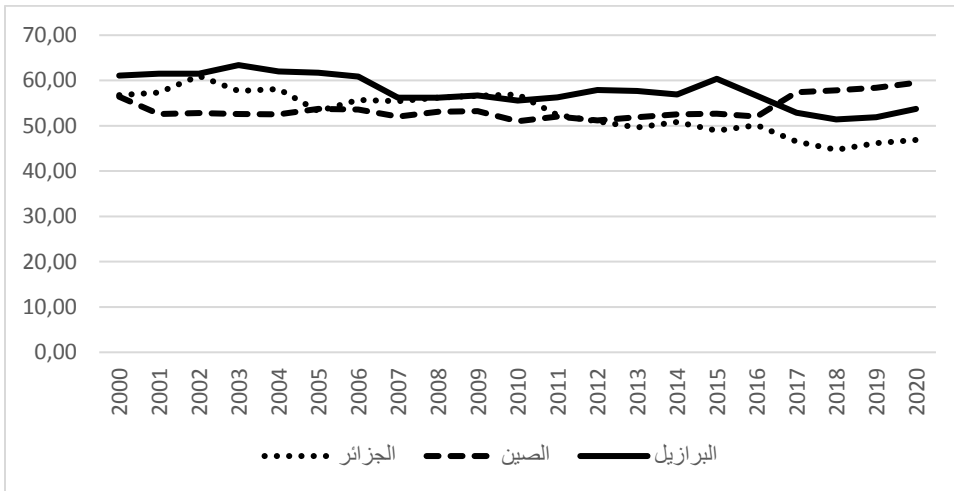
الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

وفقا للجدول رقم(4.3) الذي يبين تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في الدول الثلاث خلال الفترة 2000-2020، يمكن ابداء

الملاحظات التالية:

- الى غاية مؤشر سنة 2016 كانت البرازيل أفضل ترتيبا من الجزائر والصين، عدا في سنة 2008 حيث جاءت الجزائر والبرازيل في الرتبة 101، وفي سنة 2010 كانت الجزائر الأفضل ترتيبا حيث جاءت في الرتبة 105.
- الى غاية سنة 2011 كانت الجزائر افضل ترتيبا من الصين عدا سنة 2005، حيث جاءت الصين في الرتبة 113 في حين الجزائر احتلت الرتبة 118. وبعد سنة 2011 أصبحت الصين افضل ترتيبا من الجزائر.
- ابتداء من مؤشر سنة 2017 كانت الصين افضل ترتيبا من الجزائر والبرازيل، ثم تأتي البرازيل ثانيا.
- وفقا لمؤشر سنة 2020 جاءت الصين والبرازيل والجزائر في المراتب 102، 143 و 169 على التوالي من مجموع 186 اقتصاد يغطيها المؤشر. مما يعبر على ضعف في درجة الحرية الاقتصادية للدول الثلاث خاصة لدى الجزائر و ثم البرازيل.

الشكل رقم(13.3): تطور درجة الحرية الاقتصادية للجزائر، الصين والبرازيل للفترة 2000 - 2020



المصدر: بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم(4.3).

ومن حيث درجة المؤشر العام للحرية الاقتصادية نجد:

- بالنسبة للصين كانت في كل السنوات تعتبر كدولة غير حرة اقتصاديا. وسجلت الصين احسن درجة(59.5) في سنة 2020، في حين كانت أسوأ درجة(51) سنة 2010.
- بالنسبة للبرازيل تراجمت الدرجات المسجلة من وضع اقتصاد حر في المتوسط الى وضع اقتصاد غير حر، حيث عموما اصبح اقتصاد البرازيل ابتداء من سنة 2007 اقتصاد غير حر.
- بالنسبة للجزائر فان المؤشر العام للحرية الاقتصادية تراجع من اقتصاد غير حر الى وضع دولة قمعية، خاصة في السنوات الأخيرة(ابتداء من مؤشر سنة 2017).

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

عموما من حيث المؤشر العام للحرية الاقتصادية تعتبر الدول الثلاث غير حرة اقتصاديا. الا انه في المتوسط كانت البرازيل أكثر حرية من الصين والبرازيل. وفي حين حدث تحسن في وضع الصين التي أصبحت في السنوات الاخيرة افضل ترتيبا من البرازيل والجزائر، نلاحظ حدوث تدهور في مراتب البرازيل والجزائر، خاصة الجزائر التي أصبحت في المراتب الأخيرة.

ثانيا: وضعية الجزائر، الصين والبرازيل في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية

اما من حيث المؤشرات الفرعية وبالنسبة للفئات الأربعة:

2. **بالنسبة لفئة سيادة القانون:** نجد ان الدول الثلاث في الغالب كانت في وضع الدولة القمعية، وكانت البرازيل هي الأفضل ثم تأتي الجزائر، وفي السنوات الأخيرة أصبحت الصين افضل من الجزائر. بالنسبة لمؤشر حقوق الملكية كانت البرازيل غير حرة، بينما كانت الجزائر والصين في وضع الدولة القمعية مع افضلية للجزائر، لكن في السنوات الاربع الأخيرة أصبحت الصين افضل من الجزائر، حتى انها أصبحت افضل من البرازيل وفق مؤشر سنة 2020. اما مؤشر فعالية القضاء فكانت الصين الأفضل وفي وضع دولة حرة، ثم البرازيل كدولة غير حرة، وأخيرا الجزائر كدولة قمعية. اما مؤشر نزاهة الحكومة، فكانت الجزائر الأفضل وضعا حتى سنة 2004، وان كان كدولة غير حرة. الا انه بعد ذلك أصبحت الدول الثلاث في وضع الدولة القمعية مع افضلية للبرازيل، ثم الأفضلية للصين في السنوات الأربع الأخيرة. حيث تسيطر الحكومة الجزائرية على معظم الممتلكات العقارية، عدم وضوح الملكية وادعاءات الملكية المتضاربة تجعل شراء العقارات الخاصة أمرا صعبا، والقضاء بشكل عام ضعيف وبطيء ويخضع لضغوط سياسية، فضلا على المحسوبية والفساد التي استشرت في مجال الأعمال وفي القطاع العام، وخاصة في قطاع الطاقة. اما في الصين فانتشر سرقة الملكية الفكرية المملوكة لأجانب على نطاق واسع. كما ان جميع الأراضي في الصين مملوكة إما للدولة أو من قبل الجماعات الريفية. تؤثر المؤسسات الحكومية والحزب الحاكم بشكل كبير على النظام القضائي، كما تفتقر المحاكم إلى التطور كما انها تعمل بدون شفافية ويعيق غياب الصحافة الحرة جهود مكافحة الفساد الذي لا يزال مستشرياً. بالنسبة للبرازيل يتم فرض حقوق الملكية بشكل عام؛ والنظام القضائي مستقل بشكل عام ولكنه مثقل بعبء تراكم ضخم للقضايا.¹

3. **بالنسبة لفئة حجم الحكومة:** رغم ان الدول الثلاث كانت متقاربة في ادائها، فقد كانت الصين افضل أداء رغم تراجعها من وضع حرية عالية الى وضع حرية متوسطة. اما بالنسبة للجزائر والبرازيل فقد تغيرت اوضاعها في مختلف السنوات بين حرية عالية وحرية متوسطة. الا انه في السنوات الأخيرة أصبحت في وضع دولة قمعية (الجزائر والبرازيل). بالنسبة لمؤشر العبيد الضريبي، فان الدول الثلاث تعتبر كدول حرة في الغالب، والى غاية سنة 2006 كانت البرازيل الأفضل وفي وضع حرية عالية، وبعد ذلك أصبحت الجزائر هي الأفضل. وبالنسبة لمؤشر الانفاق الحكومي كانت الصين الأفضل أداء، مع تراجع ادائها من وضع حرية عالية الى وضع حرة في الغالب. اما الجزائر والبرازيل فتراجعا تدريجيا من وضع حرة غالبا الى وضع دولة غير حرة، وكانت البرازيل عموما افضل أداء. اما بالنسبة لمؤشر الصحة المالية فكانت الصين الأفضل أداء في وضع دولة حرة غالبا، اما الجزائر والبرازيل فكانتا في وضع دولة قمعية، مع افضلية للجزائر. حيث بلغ متوسط عجز الميزانية في الجزائر 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي، والدين العام يعادل 36.9% من الناتج المحلي

¹ The Heritage Foundation, index of economic freedom, Online :<https://www.heritage.org/index/country/china>, last visited : 20/02/20201.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الإجمالي، كما ان أعلى معدل لضريبة الدخل في الجزائر هو 35%، وأعلى معدل ضريبة على الشركات هو 23%، والعبء الضريبي الكلي يساوي 26.6% من إجمالي الدخل المحلي، وبلغ الإنفاق الحكومي 39.8% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث الماضية. بالنسبة للصين أعلى معدل لضريبة الدخل الشخصي هو 45%، وأعلى معدل ضريبة على الشركات هو 25%، العبء الضريبي الإجمالي يساوي 17.5% من إجمالي الدخل المحلي؛ بلغ الإنفاق الحكومي 32.7% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث الماضية، وبلغ متوسط عجز الميزانية 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي، اما الدين العام فيعادل 50.5% من الناتج المحلي الإجمالي. بالنسبة للبرازيل، المعدل القياسي للضريبة على الشركات هو 15%، لكن الضرائب الأخرى بما في ذلك ضريبة المعاملات المالية، تجعل المعدل الفعلي 34%، العبء الضريبي الإجمالي يساوي 32.3% من إجمالي الدخل المحلي؛ بلغ الإنفاق الحكومي 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث الماضية، وبلغ متوسط عجز الميزانية 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام يعادل 87.9% من الناتج المحلي الإجمالي.¹

4. **بالنسبة لفئة الكفاءة التنظيمية:** يلاحظ التفوق النسبي للجزائر على البرازيل والصين، وتأتي الصين في الأخير، الا ان الصين تحسنت درجاتها تدريجيا من وضع غير حر الى وضع حر في الغالب، في حين حدث تدهور في وضعية الجزائر والبرازيل من وضع حرية في الغالب الى وضع حرية في المتوسط. بالنسبة لمؤشر حرية ممارسة الاعمال حدث تدهور في وضعية الجزائر والبرازيل، من وضع حرية في الغالب الى وضع حرية في المتوسط، وكانت الجزائر افضل أداء من البرازيل، ثم الصين اخيرا حيث كانت في الغالب في وضع اقتصاد غير حر، مع تحسن المؤشر في سنة 2020 الى وضع اقتصاد حر في الغالب. بالنسبة لمؤشر حرية العمل كانت الصين في الغالب في وضع حرية متوسطة في حين كانت كل من الجزائر والبرازيل غير حرة. اما بالنسبة لمؤشر الحرية النقدية فان الدول الثلاث كانت في الغالب في وضع دولة حرة في الغالب. بالنسبة للجزائر الاعتماد المفرط على النمو الاقتصادي الذي تقوده الدولة يشجع على استمرار الجمود في سوق العمل؛ وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع الاحتياطيات، أنفقت الحكومة ما يصل إلى 20% من ميزانيتها على الإعانات السخية ولكن غير المستدامة لتهدئة عدم الاستقرار السياسي. اما الصين، فرغم انها قامت ببعض الإصلاحات الملائمة في مجال الأعمال، لكن الحكومة تواصل حماية وتفضيل الشركات المملوكة للدولة، فضلا عن مؤسسات خاصة التي تعتبر "أبطالا وطنيين"، حيث تزود كلا النوعين من الشركات بإعانات حكومية كبيرة. بالنسبة لقوانين العمل يتم تغييرها بشكل متكرر ويتم تطبيقها بشكل مختلف في مناطق مختلفة. كما ان الصين تضع ضوابط لأسعار بعض السلع وخدمات أساسية. اما البرازيل فتعمل على جعل ممارسة الاعمال أكثر سهولة؛ الا ان لوائح العمل الصارمة والتي عفا عليها الزمن تقوض نمو التوظيف؛ اما الحصول على الائتمان فقد اصبح حاليا أسهل.²

5. **بالنسبة لفئة انفتاح الأسواق:** ورغم ان البرازيل كانت تعتبر غير حرة، الا انها أكثر انفتاحا من الجزائر والصين باعتبارها دول قمعية وكانت الجزائر افضل من الصين غالبا. ورغم ان مؤشر حرية الاستثمار في البرازيل يشير الى اقتصاد غير حر الا انه يبقى افضل من الصين والجزائر التي يشير فيها المؤشر الى وضع دولة قمعية، باستثناء الفترة من 2001-2004 حيث كانت الجزائر في وضع اقتصاد

¹ The Heritage Foundation, index of economic freedom, Op.cit.

² Ibid.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

حر في الغالب وفضل من البرازيل والصين. اما بالنسبة لمؤشر الحرية المالية البرازيل غير حرة اما الصين والبرازيل دول قمعية. اما بالنسبة لحرية التجارة نلاحظ تطور درجة الصين تدريجيا تجاه حرية اقتصادية غالبا، اما الجزائر والبرازيل ففي الغالب حرية اقتصادية متوسطة، حيث تستمر في الجزائر السياسات الحكومية مثل القيود على الملكية الأجنبية في الحد من الاستثمار الأجنبي؛ وتساوي القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع والخدمات 56.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ متوسط معدل التعريف المطبقة 9.4%، كما تعرقل الحواجز غير الجمركية بشكل كبير تدفقات التجارة الدولية؛ والحصول على الائتمان صعب، فضلا عن تخلف سوق الأسهم، مع رسمة أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي. اما في الصين تساوي القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع والخدمات 38.2% من الناتج المحلي الإجمالي؛ متوسط معدل التعريف المطبقة هو 3.8%، وهناك 385 إجراء غير جمركي ساري المفعول. اما بالنسبة للنظام المالي، فان الدولة تحتفظ بقبضتها المحكمة عليه. وبالتالي نستنتج ان الاقتصاد الصيني اكثر حرية بالنسبة لحركة التجارة الخارجية، وغير حر بالنسبة لحركة رؤوس الأموال. قد يؤدي قانون الاستثمار الأجنبي الجديد الذي يدخل حيز التنفيذ في سنة 2020 إلى تحسين شفافية سياسات الاستثمار الأجنبي. اما في البرازيل، تساوي القيمة الإجمالية للصادرات والواردات من السلع والخدمات 29.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط معدل التعريف المطبقة في البرازيل هو 8.6%، وهناك 635 إجراء غير جمركي ساري المفعول. فرغم تواصل الجهود المبذولة لتحسين إطار الاستثمار الا ان العقبات البيروقراطية لا تزال كبيرة؛ ورغم تنوع وتزايد البنوك وأسواق رأس المال في البرازيل، لكن مشاركة الدولة في أسواق الائتمان باقية، وتمثل البنوك العامة حوالي 50% من القروض.¹

وفقا لمؤشر سنة 2020، كان أداء الصين افضل في 07 مؤشرات من مجموع 12 مؤشر فرعي: حقوق الملكية، الفعالية القضائية، الانفاق الحكومي، الصحة المالية، ممارسة الاعمال، حرية العمل، حرية التجارة. اما البرازيل فكان اداءها افضل في 04 مؤشرات: نزاهة الحكومة، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المالية. وبالتالي الجزائر كان اداءها افضل في مؤشر واحد وهو العبء الضريبي.

عموما، من حيث الفئات الأربع، نجد ان البرازيل كانت افضل أداء في فئة سيادة القانون وفئة انفتاح الأسواق. اما الصين فكانت افضل في حجم الحكومة. والجزائر كانت افضل في فئة الكفاءة التنظيمية.

اما من حيث المؤشرات الفرعية فكانت الصين افضل أداء في: فعالية القضاء، الانفاق الحكومي، الصحة المالية، حرية العمل وحرية التجارة. والبرازيل الافضل اداء في: حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، حرية الاستثمار والحرية المالية.

اما الجزائر فكانت افضل اداء في: العبء الضريبي و ممارسة الاعمال.

¹ The Heritage Foundation, index of economic freedom, Op.cit.

المطلب الثاني: مؤشر سهولة ممارسة الاعمال

سنحاول في هذا المطلب معرفة الى اى مدى نجحت الدول الثلاث في تسهيل ممارسة الاعمال.

الفرع الأول: التعريف بمؤشر سهولة ممارسة الاعمال

منذ إنطلاقه سنة 2004، يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.¹ ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات على مستوى المؤشرات الفرعية الرئيسية على أساس مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء. ويجري حساب هذا المقياس بأخذ المتوسط البسيط لمقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء في كل من مكونات المؤشر الفرعي الرئيسي. حيث يبين هذا المقياس مدى ابتعاد كل اقتصاد عن " الحد الأعلى للأداء" والذي يمثل الممارسة الأكثر فعالية أو أعلى مستوى مسجل للأداء لكل مؤشر:²

أولاً: مؤشر بدء النشاط التجاري

يسجل التقرير جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من رواد الأعمال أو المطبقة في الممارسات العملية لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، بالإضافة إلى الوقت والتكلفة اللازمين والحد الأدنى المدفوع من رأس المال. وتتضمن هذه الإجراءات إستخراج كافة التراخيص والتصاريح اللازمة، وإستيفاء أي إشعارات أو إثباتات أو بيانات يتطلب تسجيلها لدى الأجهزة المختصة والتي تتعلق بالشركة والموظفين. ويتكون مؤشر بدء النشاط (تأسيس الكيان القانوني) من أربعة مؤشرات فرعية، وتمثل في: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات (أيام)، تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي، الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي؛

ثانياً: مؤشر استخراج تراخيص البناء

يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشبيد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لإنجازها وتكلفة استصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسمياً، بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات. ويتكون هذا المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء وتشبيد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم، الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار التراخيص (معبراً عنها بعدد الأيام)، التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية).

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، ضمان الاستثمار: بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لسنة 2015، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر-ديسمبر 2014)، الكويت، ص13، الرابط:

² The world bank, Doing Business, Methodology, Online :<https://archive.doingbusiness.org/en/methodology>.

ثالثا: مؤشر الحصول على الكهرباء

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتسجيل جميع الإجراءات المطلوبة من الشركة لتوصيل الكهرباء وتشمل هذه الإجراءات في تقديم الطلبات إلى مؤسسات الكهرباء والتوقيع على عقود معها، وكافة عمليات الكشف والتصاريح المطلوبة من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى تمديد الأسلاك الخارجية والنهائية. ويشتمل مؤشر توصيل التيار الكهربائي على ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل¹، الوقت المستغرق لتوصيل التيار (بالأيام)، تكلفة توصيل التيار الكهربائي (كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي).

رابعا: مؤشر تسجيل الملكية

يسجل التقرير التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام منشأة أعمال بشراء عقار من منشأة أعمال أخرى، ومن ثم نقل سند الملكية إلى اسم المشتري حتى يتمكن من استخدام العقار لتوسيع أنشطة أعماله، أو كضمانة عينية للحصول على قرض، أو إعادة بيعه. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مكونات فرعية أخرى هي: عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل (بالأيام)، التكلفة الرسمية (% من قيمة الأصل العقاري). وتشير القيم المنخفضة لهذا المؤشر إلى كفاءة وفعالية نظام تسجيل الملكية العقارية المعمول به.

خامسا: مؤشر دفع الضرائب

يقيس هذا المؤشر الذي تم استحداثه سنة 2006، مدى مرونة أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: عدد مدفوعات الضرائب سنويا، الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية (معبرا عنها بعدد الساعات سنويا)، نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية.

سادسا: مؤشر التجارة عبر الحدود

يسجل التقرير الوقت والتكلفة المرتبطين بالعمليات اللوجستية الخاصة بتصدير واستيراد السلع والبضائع. من خلال قياس الوقت والتكلفة (باستثناء التعرف) المرتبطين بثلاث مجموعات من الإجراءات - الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية، والإمتثال لقوانين الحدود، والنقل الداخلي - في إطار الإجراءات الشاملة لتصدير أو استيراد شحنة من السلع والبضائع.

سابعا: مؤشر انفاذ العقود

يسجل التقرير الوقت والتكلفة اللازمين لتسوية نزاع تجاري في المحكمة العامة المحلية بالإضافة إلى جودة مؤشر الإجراءات القضائية وتقييم إذا كان كل اقتصاد قد تبنى أية من الممارسات المتبعة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية، الفترة الزمنية اللازمة للفصل في القضية وإصدار حكم نهائي بشأنها

¹ أي عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء. ويساعد هذا المؤشر في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

(معبرا عنها بعدد الأيام)، التكلفة الرسمية(%) من قيمة الدعوة) دون أية رسوم غير رسمية(لإنجاز إجراءات تسجيل القضية بالمحكمة حتى يتمكن الدائن من تحصيل مستحققاته التجارية من الشركة المدينة) كنسبة من الديون المتأخر سدادها) .

ثامنا: مؤشر الحصول على الائتمان

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين فيما يتعلق بالمعاملات المشمولة بضمانات من خلال مجموعة واحدة من المؤشرات، وتقرير المعلومات الائتمانية من خلال مجموعة أخرى. تقيس المجموعة الأولى من المؤشرات على مدى وجود بعض التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والإفلاس. وتقيس المجموعة الثانية التغطية ونطاقها وإمكانية الحصول على المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مقدمي خدمة التقارير الائتمانية مثل مكاتب الائتمان أو سجلات الائتمان. يتم تحديد ترتيب الاقتصادات على سهولة الحصول على الائتمان عن طريق فرز مسافة النتائج للحصول على الائتمان. هذه النتائج هي المسافة من الحد الأعلى للأداء لمجموع مؤشر قوة الحقوق القانونية ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية.

تاسعا: مؤشر حماية المستثمرين الأقلية

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال قوة حماية المساهمين الأقلية في حال تضارب المصالح من خلال مجموعة من المؤشرات عن حقوق المساهمين في حوكمة الشركات لمجموعة أخرى. وقد وضعت هذه البيانات بناء على استبيانات شملت محامين متخصصين في قوانين الشركات والأوراق المالية وهي تستند أيضا إلى أنظمة الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقوانين الإجراءات المدنية وقواعد الإثبات لدى المحاكم. يتم تحديد ترتيب الاقتصادات على مؤشر قوة حماية المستثمرين الأقلية عن طريق فرز نتائج الأداء على مؤشر حماية المستثمرين الأقلية. هذه النتائج هي مجموع مؤشر نطاق تضارب المصالح ومؤشر نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين.

عاشرا: مؤشر تسوية حالات الإعسار

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت والتكلفة والنتائج المتعلقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسسات المحلية طرفا فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني الساري على إجراءات التصفية وإعادة التنظيم. ويستقي التقرير بيانات مؤشر تسوية حالات الإعسار من إجابات المشاركين المحليين على استبيانات ممن يعملون في مجال الإعسار المالي، والتحقق من مدى دقتها وسلامتها عن طريق دراسة القوانين والتنظيمات، إلى جانب المصادر العامة للمعلومات الخاصة بأنظمة الإفلاس. ويتم تحديد ترتيب الاقتصادات على سهولة تسوية حالات الإعسار عبر فرز الاقتصادات على مقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء على مؤشر تسوية حالات الإعسار. هذه النتائج هي المعدل البسيط لمدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء على معدل الاسترداد ومؤشر صلابة إطار الإعسار.

الفرع الثاني: وضعية الصين، البرازيل والجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

سنتناول وضعية الدول الثلاث في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال ثم في المؤشرات الفرعية.

أولا: وضعية الصين، البرازيل والجزائر في المؤشر العام لسهولة ممارسة الأعمال

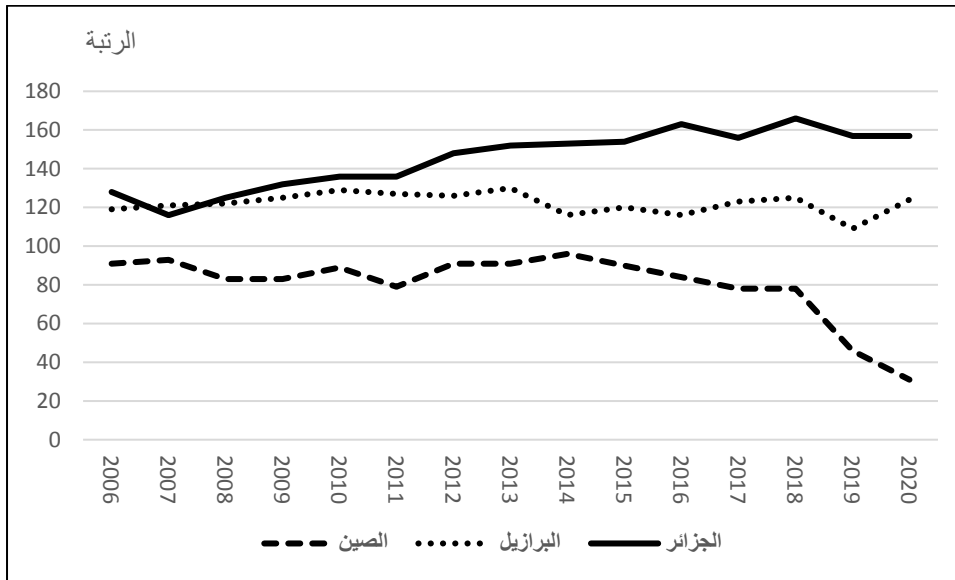
وفقا للشكل رقم(14.3)، يمكن ابداء الملاحظات التالية:

- من خلال النظرة الأولية للشكل سيتضح ان رتبة الصين خلال كل الفترة المعنية كانت اقل من 100، بينما كانت رتبة كل من الجزائر والبرازيل اكثر من 100،

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

- كان ترتيب البرازيل افضل من ترتيب الجزائر في كل السنوات عدا سنة 2007، حيث كان ترتيب الجزائر 116، في حين احتلت البرازيل الرتبة 121 من بين 175 اقتصاد يغطيه المؤشر العام.
- في حين كان ترتيب الصين، البرازيل والجزائر 91، 119 و 128 على التوالي من اصل 155 اقتصاد في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال لسنة 2006، ليصبح ترتيبها 31، 124 و 157 على التوالي من اصل 190 اقتصاد في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال لسنة 2020، وبالتالي هناك تحسن كبير في رتبة الصين في مقابل تدهور في رتبة كل من البرازيل والجزائر خاصة الجزائر.

الشكل رقم(14.3): ترتيب الجزائر، الصين والبرازيل في مؤشر سهولة أداء الاعمال 2006-2020

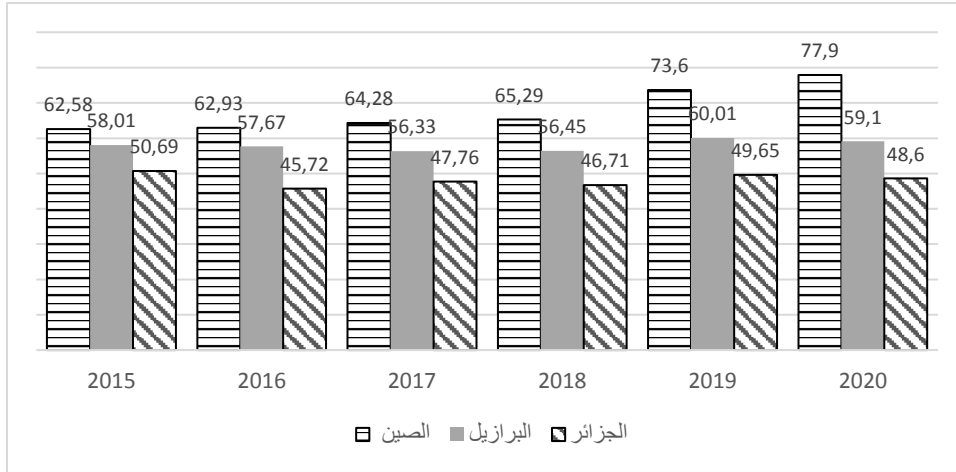


المصدر بناء على البيانات الواردة في تقارير سهولة ممارسة الاعمال للسنوات من 2004 الى 2020 من الموقع:

The world bank, Doing Business, Reports, Online : <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-reports>.

هذه الرتب المذكورة أعلاه تعكس ترتيب درجة(علامة) المؤشر الكلي لسهولة ممارسة الاعمال للبلدان الثلاث، حيث يمكن ملاحظة من الشكل رقم(15.3)، ان درجات الصين عرفت ارتفاعا مستمرا، من الدرجة 62.58 سنة 2015 الى الدرجة 77.9 سنة 2020، مما أدى الى تحسن ترتيبها العام، اما الدرجات الخاصة بكل من البرازيل والجزائر فقد عرفت تذبذبا، مع انخفاض درجة المؤشر الكلي لسهولة ممارسة الاعمال للجزائر الى اقل من 50 نقطة للسنوات الخمس الأخيرة لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال، مما يعبر عن أداء ضعيف لبيئة أداء الاعمال في الجزائر.

الشكل رقم(15.3): درجة سهولة ممارسة الاعمال للجزائر، الصين والبرازيل 2015 – 2020



Source : The world bank, Doing Business, Reports, Op.cit.

ثانيا: وضعية الصين، البرازيل والجزائر في المؤشرات الفرعية للمؤشر الكلي لسهولة ممارسة الاعمال

من حيث المؤشرات الفرعية، وفقا لتقرير ممارسة الاعمال لسنة 2020، كانت الصين افضل ترتيبا من الجزائر والبرازيل في جميع المؤشرات الفرعية، وكان افضل أداء للصين في مؤشر انفاذ العقود(الرتبة 05). وفيما يلي بيان لوضعية الجزائر، الصين والبرازيل في اهم المؤشرات الفرعية للمؤشر الكلي لسهولة ممارسة الاعمال.

1. مؤشر بدء النشاط التجاري

كمتوسط للفترة 2006-2020، كانت الصين افضل اداء من البرازيل والجزائر، وتأتي البرازيل ثانيا. وبالتدقيق اكثر في الجدول رقم(05.3) يمكن ملاحظة انه حتى مؤشر سنة 2014 كانت البرازيل الأفضل أداء، وابتداء من مؤشر سنة 2015 أصبحت الصين. والى غاية مؤشر سنة 2011 كانت الجزائر في المرتبة الثانية خلف البرازيل. وبالتالي فان أداء الجزائر كان افضل خلال العقد الأول من القرن 21. حيث يلاحظ التحسن الكبير في أداء الصين مع تراجع أداء كل من البرازيل والجزائر، خاصة الجزائر.

وفقا لمؤشر سنة 2020، كانت رتبة الجزائر 152 بالنسبة لمؤشر بدء النشاط التجاري، متأخرة عن البرازيل(138)

والصين(27). تأخر ترتيب الجزائر راجع الى ان تأسيس نشاط تجاري في الجزائر يتطلب 12 اجراء خلال 18 يوم بتكلفة قدرها

11.3% من نصيب الفرد من الدخل؛ بينما يتطلب تأسيس نشاط تجاري في الصين 04 إجراءات فقط خلال 09 أيام وبتكلفة قدرها

1.1% من نصيب الفرد من الدخل. يمكن ملاحظة التحسن الكبير في ترتيب الصين في مؤشر تأسيس النشاط التجاري، من المرتبة

128 الى المرتبة 27. من جهة أخرى حدث تدهور في ترتيب كل من البرازيل والجزائر، من 115 و 120 على التوالي الى 138 و152

على التوالي. ورغم التحسن في المؤشرات الفرعية لمؤشر بدء النشاط التجاري للجزائر والبرازيل، كان هناك تراجع في ترتيب كل منها، وهذا

يعود الى التحسن في المؤشرات الفرعية لباقي الاقتصادات.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

الجدول رقم(5.3): مؤشر بدء النشاط التجاري للجزائر، الصين والبرازيل لسنة 2006-2020

الرتبة (النتيجة)	الحد الأدنى لرأس المال (%تصيب الفرد من الدخل)			التكلفة (%تصيب الفرد من الدخل)			الزمن (أيام)			عدد الإجراءات					
	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين			
--	--	--	73	0	3855.9	31.9	11.6	14.3	29	152	46	18	15	12	2004
--	--	--	65.5	0	1104.2	27.3	11.7	14.5	26	152	41	14	17	12	2005
--	--	--	55.1	0	946.7	25.3	10.1	13.6	26	152	48	14	17	13	2006
120	115	128	46	0	213.1	21.5	9.9	9.3	24	152	35	14	17	13	2007
131	122	135	45.2	0	190.2	13.2	10.4	8.4	24	152	35	14	18	13	2008
141	127	151	36.6	0	158.1	10.8	8.2	8.4	24	152	40	14	18	14	2009
148	126	151	31	0	130.9	12.1	6.9	4.9	24	120	37	14	16	14	2010
150	128	151	34.4	0	118.3	12.9	7.3	4.5	24	120	38	14	15	14	2011
153	120	151	30.6	0	100.4	12.1	5.4	3.5	25	119	38	14	13	14	2012
156	121	151	27.2	0	85.7	12.1	4.8	2.1	25	119	33	14	13	13	2013
164	123	158	28.6	0	78.2	12.4	4.6	2	25	107.5	33	14	13	13	2014
141 (74.07)	166 (63.37)	128 (77.43)	24	0	0	11	4.3	0.9	22	83.6	31.4	13	11.6	11	2015
145 (76.08)	174 (64.33)	136 (77.46)	23.6	0	0	10.9	3.8	0.7	20	83	31.4	12	11	11	2016
(77.54)142	(65.04)175	(81.02)127	00	00	00	11.1	5.2	0.7	20	79.5	28.9	12	11	09	2017
(77.54)145	(65.05)176	(85.47)93	00	00	00	11.1	5	0.6	20	79.5	22.9	12	11	07	2018
(78.07)150	(80.23)140	(93.52)28	00	00	00	11.8	5	0.4	17.5	20.5	8.6	12	10.6	04	2019
(78)152	(81.3)138	(94.1)27	00	00	00	11.3	4.2	1.1	18	17	09	12	11	04	2020

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في تقارير ممارسة الاعمال للسنوات من 2004 الى 2020 من الموقع:

The world bank, Doing Business, Reports, Online : <https://archive.doingbusiness.org/en/reports/global-reports>

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

2. استخراج تراخيص البناء

الجدول رقم(06.3): مؤشر استخراج تراخيص البناء للجزائر، الصين والبرازيل لسنة 2020

الرتبة (النتيجة)	التكلفة (% نصيب الفرد من الدخل)			الزمن (أيام)			عدد الإجراءات					
	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين			
--	--	--	70.5	184.4	126	244	460	363	25	19	30	2006
117	139	153	58.9	179.9	84	244	460	367	25	19	29	2007
108	107	175	57.8	59.4	840.2	240	411	336	22	18	37	2008
112	108	176	46.8	46.7	698.4	240	411	336	22	18	37	2009
110	113	180	39.6	50.6	579.2	240	411	336	22	18	37	2010
113	112	181	44	46.6	523.4	240	411	336	22	18	37	2011
118	127	179	23.1	40.2	444.1	281	469	311	19	17	33	2012
138	131	181	54.6	36	375.3	281	469	270	19	17	28	2013
147	130	185	60.1	34.8	344.7	241	400	270	19	15	25	2014
(65.72)127	(48.31)174	(43.75)179	0.7	0.4	7.6	204	426.1	244.3	17	18.2	22	2015
(64.05)122	(51.92)169	(48.29)176	0.9	0.4	7.2	204	425.7	244.3	17	18.2	22	2016
(71.02)77	(51.28)172	(48.52)177	0.9	0.4	07	130	425.7	244.3	17	18.2	22	2017
(58.89)146	(49.83)170	(47.28)172	8.1	0.8	7.8	146	434	247.1	19	19.2	23	2018
(63.28)129	(49.86)175	(65.16)121	7.8	0.7	2.9	136	434	155.1	19	19.2	20.4	2019
(65.3)121	(51.9)170	(77.3)33	6.5	1.1	2.8	131	338	111	19	19	18	2020

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في تقارير ممارسة الاعمال لسنتي 2007 و 2020 من الموقع:

The world bank, Doing Business, Reports, Op.cit.

وفقا للجدول رقم(06.3)، في المتوسط كان اداء الجزائر افضل من الصين والبرازيل، وتأني البرازيل ثانيا. الا انه حدث تحسن في أداء الصين في السنتين الأخيرتين. فوفقا لتقرير سهولة أداء الاعمال لسنة 2020، جاءت الجزائر في المرتبة 121 في مؤشر استخراج تراخيص البناء، متقدمة على البرازيل(الرتبة 170) ومتأخرة على الصين(الرتبة 33). في حين كانت الجزائر وفقا لمؤشر سنة 2007 في المرتبة 117 متقدمة عن البرازيل(139) والصين(153). حيث يمكن ملاحظة التحسن الكبير في رتبة الصين. حيث يتطلب التعامل مع تراخيص بناء مشروع في الجزائر 19 اجراء خلال 131 يوم وتكلفة قدرها 6.5% من نصيب الفرد من الدخل. بينما يتطلب ذلك في الصين فقط 18 اجراء خلال 111 يوم وتكلفة قدرها 2.8% من نصيب الفرد من الدخل. فرغم الإصلاحات المنفذه من قبل الجزائر والبرازيل الا ان ترتيبها تراجع في سنة 2020 مقارنة بسنة 2007، هذا يعني ان الإصلاحات التي تمت غير كافية مقارنة بالاقتصادات التي سبقتها في الترتيب.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

3. مؤشر الحصول على الكهرباء

الجدول رقم(07.3): مؤشر الحصول على الكهرباء للجزائر، الصين والبرازيل 2012-2020

الرتبة (النتيجة)	التكلفة (% نصيب الفرد من الدخل)			الزمن (أيام)			عدد الإجراءات					
	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين			
164	51	115	1579	130.3	640.9	159	34	145	6	6	5	2012
165	60	114	1489.9	116.7	547	159	57	145	6	6	5	2013
148	14	119	1562.9	34.4	499.2	180	58	145	5	4	5	2014
147 (59.98)	19 (89.2)	124 (66.35)	1318.5	31.6	459.4	180	53.3	143.2	5	4	5.5	2015
130 (57.56)	22 (85.5)	92 (68.66)	1295.5	28.6	413.3	180	43.6	143.2	5	4	5.5	2016
(60.58)118	(81.23)47	(68.73)97	1330.4	58	390.4	180	64.4	143.2	05	04	5.5	2017
(60.56)120	(82.46)45	(68.83)98	1335.3	54.5	356	180	64.4	143.2	05	04	5.5	2018
(69.58)106	(84.37)40	(92.01)14	1478.3	52.5	00	93	64.4	34	05	04	03	2019
(72.1)102	(72.8)98	(95.4)12	967	203.4	00	84	129	32	05	05	02	2020

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في تقارير ممارسة الاعمال لسنتي 2007 و 2020 من الموقع:

The world bank, Doing Business, Reports, Op.cit.

وفقا للجدول رقم(07.3)، كمتوسط للفترة، كانت البرازيل افضل أداء، ثم تأتي الصين ثانيا، مع تحسن في رتبة الجزائر في السنوات الأخيرة. وفقا لتقرير سنة 2020، جاءت الصين في المرتبة 12 بالنسبة لمؤشر الحصول على الكهرباء، متقدمة عن البرازيل(الرتبة 98) والجزائر(الرتبة 102). فبينما يتطلب الحصول على الكهرباء في الجزائر 05 إجراءات خلال 84 يوم بتكلفة قدرها 967% من نصيب الفرد من الدخل، نجد ان ذلك يتطلب في الصين فقط 02 اجراء خلال 32 يوم و تكلفة قدرها 0% من نصيب الفرد من الدخل.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

4. مؤشر تسجيل الملكية

الجدول رقم(8.3): مؤشر تسجيل الملكية للجزائر، الصين والبرازيل 2005-2020

الرتبة (النتيجة)	التكلفة (% من نصيب الفرد من الدخل)			الزمن (أيام)			عدد الإجراءات					
	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين			
---	---	---	9	2	3.1	52	42	32	16	14	3	2005
---	---	---	9	4	3.1	52	47	32	16	15	3	2006
152	124	21	7.5	4	3.1	51	47	32	15	14	3	2007
156	110	29	7.5	2.8	3.6	51	45	29	14	14	4	2008
162	111	30	7.5	2.7	3.2	51	42	29	14	14	4	2009
160	120	32	7.1	2.7	3.1	47	42	29	11	14	4	2010
165	122	38	7.1	2.7	3.6	47	42	29	11	14	4	2011
167	114	40	7.1	2.3	3.6	48	39	29	10	13	4	2012
172	109	44	7.1	2.6	3.6	63	34	29	10	14	4	2013
176	107	48	7.1	2.6	3.6	63	30	29	10	14	4	2014
(50.67)157	(56.18)138	(80.67)37	7.1	2.5	3.6	55	31.7	19.5	10	13.6	4	2015
(43.83)163	(52.48)130	(75.02)43	7.1	3.1	3.4	55	31.7	19.5	10	13.6	4	2016
(43.83)162	(52.62)128	(76.15)42	7.1	3.1	3.4	55	31.4	19.5	10	13.6	04	2017
(43.83)163	(52.6)131	(76.15)41	7.1	3.2	3.4	55	31.4	19.5	10	13.6	04	2018
(44.26)165	(51.94)137	(80.8)27	7.1	3.6	4.6	55	31.4	09	10	13.6	3.6	2019
(44.3)165	(54.1)133	(81)28	7.1	3.6	4.6	55	31	09	10	14	04	2020

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في تقارير ممارسة الاعمال لسنتي 2007 و 2020 من الموقع:

The world bank, Doing Business, Reports, Op.cit.

وفقا للجدول رقم(8.3)، كان افضل اداء للصين، ثم تأتي البرازيل ثانيا. ما يلاحظ انه هناك فرق كبير في ترتيب الصين عن رتبة البرازيل والجزائر. حيث ان رتبة البرازيل في المؤشر في اسوء حالاتها كانت اقل من 50. في حين كتنت رتبة كل من البرازيل والجزائر في احسن حالاتها اكبر من 100. ووفقا لتقرير سنة 2020، و في مؤشر تسجيل الملكية، جاءت الجزائر، الصين والبرازيل في المراتب 165، 28 و 133 على التوالي، بينما كانت الرتب 152، 21 و 124 على التوالي وفقا لمؤشر سنة 2007؛ وبالتالي هناك تراجع في ترتيب الدول الثلاث. وتبقى الصين افضل ترتيبا بكثير من البرازيل والجزائر. فبينما كانت علامة المؤشر بالنسبة للصين 81 و البرازيل 54.1، كانت علامة المؤشر 44.3 بالنسبة للجزائر، أي اقل من المتوسط. فبينما يتطلب تسجيل الملكية في الجزائر 10 إجراءات خلال 55 يوم وتكلفة قدرها 7.1% من قيمة العقار، نجد ان ذلك يتطلب في الصين فقط 04 إجراءات خلال 09 أيام وتكلفة تمثل 4.6% من قيمة العقار.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

5. مؤشر دفع الضرائب

الجدول رقم(09.3): قيم مكونات مؤشر دفع الضرائب للجزائر، الصين والبرازيل 2006-2020

	الرتبة(النتيجة)			إجمالي معدل الضريبة (% من الربح)			الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية(ساعات سنويا)			عدد مدفوعات الضرائب		
	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين
2006	--	--	--	58.5	147.9	46.9	504	2600	584	63	23	34
2007	169	151	168	76.4	71.7	77.1	504	2600	872	61	23	44
2008	157	137	168	72.6	69.2	73.9	451	2600	872	33	11	35
2009	166	145	132	74.2	69.4	79.9	451	2600	504	34	11	9
2010	168	150	130	72	69.2	78.5	451	2600	504	34	10	7
2011	168	152	114	72	69	63.5	451	2600	398	34	10	7
2012	164	150	122	72	67.1	63.5	451	2600	398	29	9	7
2013	170	156	122	72	69.3	63.7	451	2600	338	29	9	7
2014	174	159	120	71.9	68.3	63.7	451	2600	318	29	9	7
2015	176	(41.31)177	(67.44)120	72.7	69	64.6	451	2600	261	27	9	7
2016	169	(40.85)178	(64.46)132	72.7	69.2	67.8	385	2600	261	27	9.6	9
2017	(53.99)155	(33.03)181	(60.46)131	65.6	68.4	68	265	2038	259	27	9.6	9
2018	(54.11)157	(32.97)184	(62.9)130	65.6	68.4	67.3	265	1958	207	27	9.6	9
2019	(53.91)156	(34.4)184	(67.53)114	66	65.1	64.9	265	1958	142	27	10	7
2020	(53.90)158	(34.4)184	(70.1)105	66.1	65.1	59.2	265	1501	138	27	10	7

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في تقارير ممارسة الاعمال لسنتي 2007 و 2020 من الموقع:

The world bank, Doing Business, Reports, Op.cit.

وفقا للجدول رقم(09.3)، كانت الصين الافضل أداء، ثم تأتي البرازيل ثانيا. الا انه ابتداء من سنة 2015 كانت الجزائر افضل اداء من البرازيل. وفقا لتقرير سهولة ممارسة الاعمال لسنة 2020، فان الاقتصادات الثلاث جاءت رتبها أكثر من 100، وكان افضل ترتيب للصين(الرتبة 105) ثم الجزائر(الرتبة 158) ثم البرازيل(الرتبة 184)؛ بينما وفقا لمؤشر سنة 2007، البرازيل(151)، الصين(168)، والجزائر(169)؛ وبالتالي هناك تراجع في رتبة البرازيل، بينما حدث تحسن بالنسبة للجزائر وتحسن كبير بالنسبة للصين في الترتيب العالمي. حيث حققت الصين علامة قدرها 70.1 والجزائر 53.9 بينما كانت علامة البرازيل 34.4، أي دون المتوسط. وبينما كان دفع الضرائب في الجزائر يتطلب عدد مدفوعات قدره 27 مرة سنويا و 265 يوما كوقت مستغرق في التعامل مع السلطات الضريبية و 66.1% نسبة إجمالي الاقتطاعات الضريبة من إجمالي الأرباح، فان أداء الصين كان افضل من ذلك، من خلال 7 مدفوعات و 138 ساعة في السنة و 59.2% نسبة الضرائب من الأرباح. حيث قامت الصين خلال الفترة 2008 – 2020 ب إجراءات إيجابية تنظيمية(إصلاحات) تتعلق بدفع الضرائب.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

6. مؤشر التجارة عبر الحدود

الجدول رقم (10.3): قيم مكونات مؤشر التجارة عبر الحدود للجزائر، الصين والبرازيل 2006-2020

الرتبة (العلامة)	الاستيراد									التصدير					
	التكلفة			الوقت			التكلفة			الوقت					
	(بالدولار لكل حاوية)			(أيام)			(بالدولار لكل حاوية)			(أيام)					
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
--	--	--	52	43	24	12	16	8	29	39	20	8	8	7	2006
109	53	38	1886	1145	375	22	24	22	1606	895	335	15	18	18	2007
114	93	42	1378	1240	430	23	22	24	1198	1090	390	17	18	21	2008
118	92	48	1428	1275	545	23	19	24	1248	1240	460	17	14	21	2009
122	100	44	1428	1440	545	23	16	24	1248	1540	500	17	12	21	2010
124	114	50	1428	1730	545	23	17	24	1248	1790	500	17	13	21	2011
127	121	60	1318	2275	545	9	17	24	17	2215	500	17	13	21	2012
129	123	68	1330	2275	615	27	17	24	1260	2215	580	17	13	21	2013
133	124	74	1330	2275	615	27	17	24	1270	2215	620	17	13	21	2014
131	123	98	1330	2323	800	26	17	24	1270	2323	823	17	13.4	21	2015
24)176	52)145	96	1130	2235.5	1267.1	580	222.6	164.7	1250	2344.1	913	271	102.4	53.8	2016
(15.	(45.	(69.13)													
24)178	55)149	.69)96	866	1076.5	947.5	576	183.1	158	967	1185.1	607	267	67	47.1	2017
(15.	(57.	(13													
24)181	59)139	.69)97	866	1076.5	915.9	576	111.1	158	967	1185.1	568.7	267	61	47.1	2018
(15.	(78.	(91													
38)173	69)106	.82)65	809	481.9	448.3	306	54	72	967	1088.4	387.6	229	61	34.5	2019
(43.	(85.	(59													
38)172	69)108	.86)56	809	482	318	306	54	49	967	1088	330	229	61	30	2020
(4.	(9.	(5													

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في تقارير ممارسة الاعمال لسنتي 2007 و 2020 من الموقع:

The world bank, Doing Business, Reports, Op.cit.

وفقا للجدول رقم (10.3)، يمكن ملاحظة ان الصين كانت افضل أداء من البرازيل والجزائر، وجاءت البرازيل ثانيا. كما يلاحظ أيضا ان رتبة الصين في كل السنوات كانت اقل من 100، بينما كانت رتبة الجزائر أكبر من 100. وفقا لتقرير سهولة ممارسة الاعمال لسنة 2020، ومن حيث تكلفة التبادل التجاري الدولي، كانت الصين افضل أداء من البرازيل والجزائر، حيث احتلت المرتبة 56، في حين جاءت البرازيل والجزائر في الرتبة 108 و 172 على التوالي. بينما وفقا لمؤشر سنة 2007، كانت رتبة الصين (38)، البرازيل (53) والجزائر (109). وبالتالي هناك تراجع في ترتيب الدول الثلاث خاصة البرازيل والجزائر، هذه الأخيرة سجلت علامة ضعيفة (34.4)، بينما كانت علامة البرازيل 69.9، ثم العلامة 86.5 بالنسبة للصين. فبينما يتطلب اتمام عملية التصدير في الجزائر 229 يوم بتكلفة قدرها 967 دولار للحاوية، ويتطلب اتمام عملية الاستيراد 306 يوم بتكلفة قدرها 809 دولار للحاوية، نجد في الصين ان اتمام عملية التصدير يتطلب فقط 30 يوم بتكلفة قدرها 330 دولار للحاوية، اما عملية الاستيراد تتطلب فقط 49 يوم بتكلفة قدرها 318 دولار للحاوية. مع العلم ان الصين قامت ب 03 إصلاحات في مجال التجارة عبر الحدود خلال الفترة 2008 – 2020، بينما قامت البرازيل ب 08 إصلاحات، والجزائر اصلاح واحد (01) فقط.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

7. مؤشر انفاذ العقود

الجدول رقم(11.3): قيم مكونات مؤشر انفاذ العقود للجزائر، الصين والبرازيل لسنة 2020

الرتبة (العلامة)	التكلفة (% من قيمة الدعوى)			الوقت (أيام)					
	الجزائر	البرازيل	الصين	الجزائر	البرازيل	الصين			
---	---	---	28.7	15.5	25.5	407	566	241	2005
---	---	---	28.7	15.5	25.5	407	546	241	2006
61	120	63	10.3	15.5	26.8	397	616	292	2007
117	106	20	17.4	16.5	8.8	630	616	406	2008
160	100	18	21.9	16.5	11.1	630	616	406	2009
123	100	18	21.9	16.5	11.1	630	616	406	2010
127	98	15	21.9	16.5	11.1	630	616	406	2011
122	118	16	21.9	16.5	11.1	630	731	406	2012
126	116	19	21.9	16.5	11.1	630	731	406	2013
129	121	19	21.9	16.5	11.1	630	731	406	2014
(52.89)120	(53.6)118	35(68.21)	21.9	16.5	16.2	630	731	452.8	2015
(55.49)106	(66.48)45	(77.56)7	19.9	20.7	16.2	630	731	452.8	2016
(55.49)102	(67.41)37	(77.98)5	19.9	20.7	16.2	630	731	452.8	2017
(55.49)103	(66)47	(78.23)5	19.9	22	16.2	630	731	496	2018
(54.78)112	(66)48	(78.97)6	21.8	22	16.2	630	731	496.3	2019
(54.8)113	(64,1)58	(80,9)5	21.8	22	16,2	630	801	496	2020

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في تقارير ممارسة الاعمال لسنتي 2007 و 2020 من الموقع:

The world bank, Doing Business, Reports, Op.cit.

وفقا للجدول رقم(11.3)، من حيث انفاذ العقود، كانت الصين افضل أداء من البرازيل والجزائر، وجاءت البرازيل ثانيا. وقد عرفت الصين تحسنا كبيرا في ترتيبها العالمي في مؤشر انفاذ العقود. فوفقا لتقرير سهولة ممارسة الاعمال لسنة 2020، جاءت الصين في المرتبة الخامسة(05) في المؤشر الفرعي انفاذ العقود، وهو تحسن كبير مقارنة بمؤشر سنة 2007، اين جاءت الصين في الرتبة 63(الشكل رقم(()). كما حدث أيضا تحسن في رتبة البرازيل من الرتبة 120 سنة 2007 الى الرتبة 58 وفقا لمؤشر سنة 2020. في حين حدث تدهور في رتبة الجزائر، من الرتبة 61 سنة 2007 الى الرتبة 113 في مؤشر سنة 2020. وبالتالي كانت الصين افضل أداء من البرازيل والجزائر. فبينما يستغرق الفصل في دعوة ما في الجزائر 630 يوم للفصل فيها وتكلف 21.8% من قيمة الدعوة، نجد انه في الصين تستغرق فقط 496 يوما وتكلف 16.2% من قيمة الدعوة. فضلا عن ذلك، نجد ان مؤشر جودة الإجراءات القضائية في الجزائر ضعيف جدا مقارنة بالبرازيل(13.1) و الصين(16.5). خلال الفترة 2006-2020 قامت الصين ب 04 إصلاحات حسنت بيئة أداء الاعمال على مستوى انفاذ العقود. أهمها تعديل قانون الإجراءات المدنية لتبسيط وتسريع جميع إجراءات المحكمة. في حين قامت البرازيل بثلاثة(03) إصلاحات خلال الفترة 2006-2020، بينما الجزائر قامت الجزائر بإصلاح واحد حسن بيئة أداء الاعمال، بتحسين إنفاذ العقود من خلال إدخال قانون

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

إجراءات مدنية جديد يقلل من الخطوات والوقت المطلوبين وعن طريق حوسبة المحاكم بالكامل، بما في ذلك عن طريق إنشاء نظام إلكتروني لإدارة القضايا.¹

عموما، فإن الصين كانت الأفضل من حيث الاداء في 06 مؤشرات: بدء النشاط التجاري، تسجيل الملكية، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، انفاذ العقود ومنح الائتمان. اما البرازيل فكانت الافضل في مؤشرات: الحصول على الكهرباء وحماية المستثمرين الأقلية. اما الجزائر فكانت الأفضل في مؤشرات: استخراج تراخيص البناء وتسوية حالات الاعسار. والملاحظ ان أداء الجزائر في اغلب المؤشرات كان افضل خلال العقد الأول من القرن 21. على عكس الصين التي تحسن ادائها في العقد الثاني من القرن 21، خاصة في السنوات الأخيرة.

تحسن ترتيب الصين وتفوقها في الأداء عن البرازيل والجزائر راجع الى التغييرات التنظيمية الإيجابية التي قامت بها الصين خلال الفترة 2007-2020(الملحق رقم(04))، حيث طبقت الصين 35 اصلاحا سهلت به ممارسة أنشطة الاعمال وجعلت بيئة أداء الأعمال أكثر سهولة، في حين قامت البرازيل ب 22 تغييرا، 19 تغيير مثلت إصلاحات جعلت بيئة الأعمال أكثر سهولة في مقابل ثلاث تغييرات اثرت سلبا على بيئة اداء الأعمال، اما الجزائر فقامت ب 15 تغييرا تنظيميا، منها 14 تغييرا حسنت بيئة الاعمال و تغيير واحد يأتري سلبا على بيئة اداء الاعمال.

حتى تحقق الدول الثلاث، هدفها بتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، يجب ان تكون عملية تحسين بيئة أداء الاعمال عملية مستمرة وحيوية.

المطلب الثالث: مؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر

بعد معرفة بيئة أداء الاعمال في الجزائر، الصين والبرازيل من خلال تناول وضعية الاقتصادات الثلاث في مؤشر بيئة أداء الاعمال، سنعمل على توضيح الحلقة أكثر من خلال تناول مؤشر يعبر أكثر عن البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: التعريف بمؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر

مؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر (FDI Regulatory Restrictiveness Index)، هو أحد مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يقيس مدى تقييد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر لبلد ما، عبر 22 قطاعا اقتصاديا، من خلال النظر في أربعة أنواع رئيسية من القيود:²

- 1) قيود الملكية الأجنبية؛
- 2) آليات الفحص أو الموافقة التمييزية؛
- 3) القيود المفروضة على توظيف الأجانب كموظفين رئيسيين و

¹ The World Bank, Doing Business 2020 : economy profile algeria, Op.cit.

² OECD, Foreign Direct Investment Regulatory Restrictiveness Index, 2020, Online :

<https://goingdigital.oecd.org/en/indicator/74/>, last visited : 15/03/2021.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

4) قيود تشغيلية أخرى، على سبيل المثال القيود المفروضة على التفرع(انشاء فروع) وعلى استرداد رأس المال أو على ملكية الأراضي من قبل الشركات الأجنبية.

يتم تقييم القيود على مقياس مجاله من صفر الى واحد، حيث يعبر الصفر(0) على اقتصاد مفتوح ويعبر الواحد(1) على ان الاقتصاد مغلق، أي كلما اقتربنا من الصفر زادت درجة الانفتاح والعكس صحيح. حيث يتم حساب مؤشر التقييد العام من خلال حساب متوسط الدرجات القطاعية. إن الطبيعة التمييزية للتدابير(أي عندما تطبق على المستثمرين الأجانب فقط)، هي المعيار الاساسي لحساب مؤشر معين. نشير الى انه لا يتم تسجيل ملكية او احتكارات الدولة طالما أنها ليست تمييزية تجاه الأجانب.

الفرع الثاني: وضعية الصين، البرازيل والجزائر في مؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر

تباينت وضعية الدول الثلاث في مؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر، فهي تعكس مدى تقييد الاطار التنظيمي للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث.

الجدول رقم(12.3): مؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2003 – 2019)

2019			2017		2015		2010		2006		2003		
الجزائر	البرازيل	الصين	البرازيل	الصين	البرازيل	الصين	البرازيل	الصين	البرازيل	الصين	البرازيل	الصين	
0,584	0,138	0,344	0,138	0,376	0,138	0,447	0,138	0,495	0,073	0,544	0,073	0,597	القطاع الأولي
0,663	0,225	0,185	0,225	0,22	0,225	0,300	0,225	0,340	0,095	0,540	0,095	0,600	الزراعة
0,55	0,225	0,55	0,225	0,05	0,225	0,150	0,225	0,210	0,095	0,210	0,095	0,300	الغابات
0,55	0,075	1	0,075	1	0,075	1,000	0,075	1,000	0,075	1,000	0,075	1,000	صيد الأسماك
0,575	0,025	0,14	0,025	0,234	0,025	0,338	0,025	0,429	0,025	0,428	0,025	0,488	التعدين واستغلال المحاجر بما في ذلك استخراج الحروقات
0,55	0,025	0,083	0,025	0,112	0,025	0,203	0,025	0,242	0,025	0,290	0,025	0,360	التصنيع
0,55	0,025	0,064	0,025	0,064	0,025	0,168	0,025	0,205	0,025	0,205	0,025	0,300	الطعام وأخرى
0,55	0,025	0,06	0,025	0,06	0,025	0,164	0,025	0,192	0,025	0,212	0,025	0,285	تكرير النفط و الكيمائيات
0,55	0,025	0,075	0,025	0,095	0,025	0,193	0,025	0,203	0,025	0,298	0,025	0,388	الفلزات، الالات والمعادن الأخرى
0,55	0,025	0,06	0,025	0,06	0,025	0,168	0,025	0,203	0,025	0,250	0,025	0,250	الأدوات الكهربائية، الإلكترونية وغيرها من الأدوات
0,55	0,025	0,155	0,025	0,28	0,025	0,323	0,025	0,410	0,025	0,485	0,025	0,575	معدات النقل
0,611	0,099	0,302	0,125	0,413	0,125	0,457	0,136	0,506	0,142	0,523	0,142	0,681	الخدمات
0,55	0,025	0,05	0,025	0,75	0,025	0,650	0,025	0,750	0,025	1,000	0,025	1,000	توزيع الكهرباء

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

0,55	0,025	0,17	0,025	0,17	0,025	0,335	0,025	0,290	0,025	0,290	0,025	0,350	التشييد
0,575	0,025	0,075	0,025	0,103	0,025	0,200	0,025	0,280	0,025	0,320	0,025	0,763	التوزيع
0,6	0,075	0,395	0,258	0,54	0,258	0,527	0,258	0,625	0,325	0,622	0,325	0,737	النقل
0,625	0,075	0,75	0,625	0,75	0,625	0,660	0,625	0,680	0,625	0,680	0,625	0,775	نقل جوي
0,55	0,025	0,05	0,025	0,05	0,025	0,150	0,025	0,170	0,025	0,170	0,025	0,250	خدمات الفنادق والمطاعم
0,925	0,55	0,985	0,55	0,985	0,550	0,988	0,675	1,000	0,675	1,000	0,675	1,000	وسائل الاعلام
0,55	0,075	0,733	0,075	0,75	0,075	0,750	0,075	0,750	0,075	0,750	0,075	0,875	الاتصالات
0,617	0,075	0,226	0,108	0,559	0,108	0,579	0,108	0,598	0,108	0,615	0,108	0,758	خدمات مالية
0,65	0,15	0,05	0,15	0,5	0,150	0,500	0,150	0,500	0,150	0,500	0,150	0,500	صيرفة
0,65	0,025	0,375	0,125	0,663	0,125	0,663	0,125	0,675	0,125	0,675	0,125	0,950	التأمين
0,55	0,025	0,11	0,025	0,11	0,025	0,180	0,025	0,325	0,025	0,375	0,025	0,375	العقارات
0,582	0,082	0,244	0,095	0,328	0,095	0,393	0,101	0,435	0,092	0,468	0,092	0,577	المؤشر العام

المصدر: من اعداد الباحث، بناء على البيانات الواردة في الموقع:

OECD.STAT, OECD FDI Regulatory Restrictiveness Index, 2020, online :

<https://stats.oecd.org/viewhtml.aspx?datasetcode=FDIINDEX&lang=en>

يظهر الجدول رقم(12.3) مؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر في الصين والبرازيل والجزائر خلال الفترة(2003 – 2019)، بالنسبة للجزائر لا تتوفر البيانات حول المؤشر قبل سنة 2019. حيث يمكن ملاحظة ومن خلال قراءة المؤشر العام، انه في سنة 2019 كانت الجزائر أكثر تقييدا من الصين والبرازيل. وفي كل السنوات كانت الصين أكثر تقييدا من البرازيل. حيث نجد في سنة 2003 كان المؤشر العام 0.577 و 0.092 بالنسبة للصين والبرازيل على التوالي، كذلك بالنسبة لمؤشر سنة 2019 نجد 0.244 و 0.082 بالنسبة للصين والبرازيل على التوالي، بينما شكل 0.582 بالنسبة للجزائر. والملاحظ أيضا ان المؤشر العام عرف انخفاضاً بالنسبة للصين والبرازيل، خاصة الصين، التي انتقل المؤشر العام فيها من 0.577 الى 0.244. وهذا بفضل الإصلاحات التي عرفتها الصين في مجال السياسات عموماً وقواعد الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً منذ انضمامها الى منظمة التجارة العالمية. كما يمكن ملاحظة وبشكل ملحوظ أيضا انه في كل القطاعات والصناعات نجد ان الصين أكثر تقييدا من البرازيل.

أولاً: وضعية الصين في مؤشر القيود التنظيمية للإستثمار الأجنبي المباشر

بالنسبة للصين، نلاحظ ان المؤشرات الفرعية المرتبطة بالقطاعات والصناعات(عدا صيد الأسماك)، مثلها مثل المؤشر العام عرفت انخفاضا مستمرا في قيمتها بالتالي أصبحت اقل تقييدا. فبينما في سنة 2003 كانت قيم المؤشرات بالنسبة للقطاعات الثلاث(القطاع الاولي،

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

التصنيع والخدمات) هي (0.597، 0.360، 0.681)، لتخفيض تدريجيا مشكلة (0.344، 0.083، 0.302) في مؤشر سنة 2019. حيث يمكن ملاحظة ان قطاع التصنيع اقل تقييدا من باقي القطاعات.

في سنة 2003، كانت معظم قيم مؤشرات القطاعات/الصناعات أكثر من 0.5 (أكثر تقييدا). اما القطاعات المغلقة (المؤشر = 1)، فهي: وسائل الاعلام والكهرباء. لتواصل المؤشرات الفرعية بالانخفاض تدريجيا (عدا صيدا الأسماك عرف المؤشر ارتفاعا). حيث نجد في سنة 2019، ان الغالبية الساحقة من المؤشرات الفرعية أصبحت قيمها اقل من 0.5 (اقل تقييدا)، ماعدا؛ الغابات (0.55) صيد الأسماك (1)، النقل الجوي (0.75)، وسائل الاعلام (0.985) والاتصالات (0.733).

عموما بالنسبة للصين الاطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر تحسن تدريجيا واصبح اقل تقييدا خاصة قطاع التصنيع، حيث نجد ان قطاع التصنيع هو القطاع الأقل تقييدا.

ثانيا: وضعية البرازيل في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر

بالنسبة للبرازيل، في سنة 2003 كانت كل المؤشرات الفرعية قيمتها اقل من 0.5، عدا قطاع الاعلام (0.675)، والنقل الجوي (0.625).، وكذلك الامر بالنسبة لمؤشر سنة 2019، بل أكثر من ذلك، نجد ان اغلب المؤشرات الفرعية المرتبطة بالصناعات اقل من 0.1. وهذا يعبر على جهودات البرازيل في إزالة القيود التنظيمية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر.

عموما نجد ان قطاع التصنيع في كل السنوات كان اقل تقييدا من باقي القطاعات، في حين نجد ان القطاع الاولي اصبح القطاع الأكثر تقييدا نسبيا بعدما كان قطاع الخدمات هو الأكثر تقييدا.

ثالث: وضعية الجزائر في مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر

وفقا للجدول رقم (12.3)، يمكن ابداء الملاحظات التالية:

- وفقا لمؤشر سنة 2019، كانت درجة القطاع الاولي (0.584)، التصنيع (0.55) والخدمات (0.611)؛ أي ان جميعها أكثر من المتوسط. ما يعبر عن وجود سياسات مقيدة للاستثمار الأجنبي المباشر،
- صناعات الخدمات أكثر تقييدا من القطاعات/الصناعات الأخرى،
- وفقا لمؤشر سنة 2019، كانت كل الصناعات لها علامات تتجاوز المتوسط (0.5)، وهذا طبعا نتيجة شرط الشراكة وفق القاعدة 49/51 لتأسيس مشروع اجنبي،
- وفقا لمؤشر سنة 2019، نجد ان البرازيل وفي كل الصناعات، اقل تقييدا (أكثر انفتاحا) من الصين والجزائر من حيث القيود التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر، والجزائر أكثر تقييدا من الصين،
- وفقا لمؤشر سنة 2019، كانت الجزائر اقل تقييدا من الصين في ثلاث صناعات (صيد الأسماك، وسائل الاعلام والاتصالات)،
- وفقا لمؤشر سنة 2019، كانت الصين اقل تقييدا من البرازيل في صناعات: الزراعة والصيرفة.

عموما، تبقى البرازيل وفي كل السنوات أكثر انفتاحا من الصين والجزائر، وتبقى الجزائر الأكثر تقييدا من الصين والبرازيل. ومع ذلك نجد من حيث الأرقام ان الصين أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. فمؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مقياسا كاملا لمناخ الاستثمار في أي بلد. هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تلعب دورها، بما في ذلك كيفية تنفيذ قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر، كما

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

يمكن أن تنشأ حواجز الدخول أيضا لأسباب أخرى، بما في ذلك ملكية الدولة في قطاعات رئيسية. كما تتأثر قدرة البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل أخرى مثل حجم السوق ومدى اندماجها مع الاقتصادات المجاورة وحتى الجغرافيا وغيرها. ومع ذلك، يمكن أن تكون قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر محددًا حاسمًا لجاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب.¹

المطلب الرابع: مؤشر مدركات الفساد

يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب شخصية. فهو يضعف ثقة المستثمرين ويعيق التنمية الاقتصادية ويزيد من تفاقم عدم المساواة والفقير والانتقام الاجتماعي. وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفساد في اقتصاد ما، أكثرها رواجًا هو مؤشر مدركات الفساد الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية.

الفرع الأول: التعريف بمؤشر مدركات الفساد

يعتبر مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية، عبارة عن مزيج من المسوحات والتقييمات التي تتناول الفساد، يتم من خلاله تسجيل التصورات المتعلقة بمدى انتشار الفساد في القطاع العام (الفساد الإداري والسياسي)، حيث يتم الحصول على هذه التصورات من منظور العاملين في مجال الأعمال والخبراء في البلد. تم وضع مؤشر مدركات الفساد في سنة 1995 باعتباره مؤشرا مركبا يقيس الفساد كمشكلة ذات بعد أحادي. وقد تم تعديل وتنقيح كل من المصادر المستخدمة في تجميع المؤشر وكذلك المنهجية، آخر عملية مراجعة تمت في سنة 2012، حيث تم إجراء بعض التغييرات المهمة على المنهجية، كما جرى العمل على تبسيط الطريقة الخاصة بعملية تجميع مصادر البيانات المختلفة حتى سنة 2012، لتشمل الآن البيانات الخاصة بسنة واحد فقط والتي يتم الحصول عليها من كل مصدر من مجموع مصادر البيانات. ومن الأهمية بمكان أن هذه الطريقة تتيح المقارنة بين مجموع النقاط التي يتم إحرازها على هذا المؤشر مع مرور الوقت، الأمر الذي لم يكن ممكنا تطبيقه سابقا من الناحية المنهجية قبل سنة 2012.²

يتم من خلال مؤشر مدركات الفساد تحديد الدرجات والمرتبات التي تحتلها الاقتصادات استنادا إلى التصورات المتعلقة بمدى انتشار الفساد في القطاع العام للبلد، وكجزء من تحديث المنهجية المستخدمة لحساب مؤشر مدركات الفساد ابتداء من سنة 2012 تم وضع المقياس الجديد من 0 إلى 100 (بدلا من 0 إلى 10)، حيث تشير الدرجة التي يجزها الاقتصاد على المؤشر إلى المستوى المدرك من الفساد في القطاع السنة على مقياس تتراوح الدرجات المدرجة عليه ما بين 0 - 100، حيث تعني الدرجة 0 ان الاقتصاد فاسد للغاية بينما تعني الدرجة 100 ان الاقتصاد نظيف للغاية. أما المرتبة التي يحتلها البلد على المؤشر فتشير إلى الموقع الذي يحتله ذلك البلد نسبة إلى الاقتصادات الأخرى المدرجة على المؤشر.

الفرع الثاني: وضعية الصين، البرازيل والجزائر في مؤشر مدركات الفساد

يعتبر الفساد من اهم العوامل المؤثرة على نجاعة سياسات واستراتيجية الاستثمار وجذب المشاريع الأجنبية، حيث يؤدي الى رفع تكاليف الاستثمار وتشويه المنافسة، فضلا عن تأثيره على حجم الاستثمار وتنوعه.

يظهر الجدول رقم(13.3) ترتيب الدول الثلاث في مؤشر مدركات الفساد لسنوات مختارة خلال الفترة 2003 - 2020،

حيث يمكن ملاحظة انه الى غاية سنة 2015 كانت البرازيل أفضل ترتيبا من الصين والجزائر، ثم تأتي الصين ثانيا والجزائر ثالثا. وابتداء من

¹ OECD, FDI Regulatory Restrictiveness Index, Op.cit.

² TRANSPARENCY INTERNATIONAL, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, Online : <https://www.transparency.org/en/cpi/>.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

مؤشر سنة 2017، أصبحت الصين أفضل ترتيباً، ثم تأتي البرازيل ثانياً والجزائر أخيراً. ومع ذلك تبقى درجات الدول الثلاث ضعيفة، حيث كانت أقل من المعدل. وعلى الرغم من بعض التقدم، ظلت الدول الثلاث تقريباً مستقرة في مؤشر مدركات الفساد لما يقرب من عقد، وبالتالي فشلت هذه الدول في إحداث تغيير ملموس في تحسين درجاتها ومكافحة الفساد في القطاع العام.

الجدول رقم (13.3): ترتيب الدول الثلاث في مؤشر مدركات الفساد لسنوات 2000 - 2020

البرازيل		الصين		الجزائر		
الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة/عدد الدول	الدرجة	
54	3,9	66	3,4	133/88	10/2,6	2003
59	3,9	71	3,4	146/97	2,7	2004
62	3,7	78	3,2	159/97	2,8	2005
70	3,3	70	3,3	163/84	3,1	2006
72	3,5	72	3,5	163/99	3	2007
80	3,5	72	3,6	180/92	3,2	2008
75	3,7	79	3,6	180/111	2,8	2009
69	3,7	78	3,5	178/110	2,9	2010
73	3,8	75	3,6	183/112	2,9	2011
69	100/43	80	100/39	198/105	100/34	2012
72	42	80	40	176/94	36	2013
69	43	100	36	175/100	36	2014
76	38	83	37	168/88	36	2015
79	40	79	40	176/108	34	2016
96	37	77	41	180/112	33	2017
105	35	87	39	180/105	35	2018
106	35	80	41	180/106	35	2019
94	38	78	42	179/104	36	2020

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات من الموقع:

Transparency International, Corruption Perceptions Index, <https://www.transparency.org/en/cpi/2020>,

وفي ما يلي سنستعرض أوضاع مكافحة الفساد ووضعية كل دولة في مؤشر مدركات الفساد:

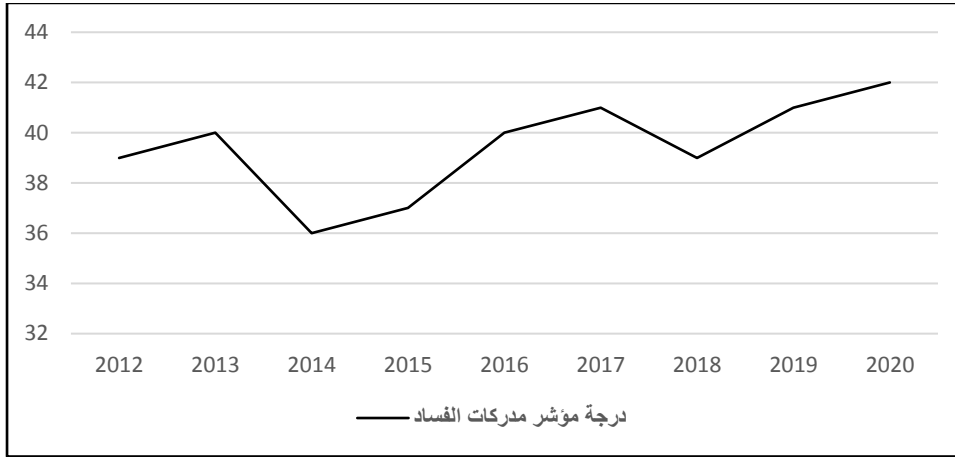
أولاً: وضعية الصين في مؤشر مدركات الفساد

يشير الفساد في الصين إلى إساءة استخدام أعضاء الحزب الشيوعي الصيني خاصة ذوي النفوذ للسلطة السياسية من أجل تحقيق مكاسبهم الشخصية. وفقاً للقانون الصيني، يعتبر قبول الرشوة جريمة جنائية تصل عقوبتها القصوى إلى السجن مدى الحياة. وقد صادقت الصين على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في سنة 2005. منذ صعود الرئيس الحالي إلى السلطة في سنة 2012، والذي اعتبر الفساد المستشري في الصين بأنه تهديد وجودي للحزب الشيوعي الصيني، منذ ذلك الحين، تطرقت كل جلسة سنوية للحزب الشيوعي الصيني إلى الإصلاحات القضائية والإدارية اللازمة لاحتثات الفساد. حيث خضعت الصين لحملة مكثفة وواسعة النطاق لمكافحة الفساد، حيث وصلت التحقيقات إلى جميع القطاعات العامة. وقد اشارت اللجنة المركزية لفحص الانضباط CCDI التي تم تأسيسها في سنة 2018، أنه خلال الفترة 2012-2019، تم التحقيق في 2.78 مليون حالة، وفي سنة 2019 وحده، حققت في 619 ألف حالة،

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

تم تسليط عقوبات تأديبية على حوالي 587 ألف شخص، من بينهم 45 موظف حكومي كبير.¹ إلا أن هذه الجهود يعرقلها الافتقار إلى هيئات تحقيق مستقلة حقا، حيث لا يزال الفساد واسع الانتشار في الصين، ويمكن الملاحظة من خلال الشكل رقم(16.3) ان الصين لا تحصل على المعدل في درجات مؤشر مدركات الفساد رغم تحسن درجة مؤشر مدركات الفساد محققة سنة 2020 الدرجة 42 جعلت الصين تحتل الرتبة 78 من بين 179 اقتصاد شمله المؤشر، في حين كانت درجة المؤشر تساوي 39 سنة 2012. وكانت اسوء درجة تحققتها الصين هي 36 سنة 2014، محتلة الرتبة 100 من بين 175 اقتصاد يغطيها المؤشر.

الشكل رقم(16.3): تطور مؤشر مدركات الفساد في الصين للفترة 2012 – 2020



المصدر: بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم(13.3)

ثانيا: وضعية البرازيل في مؤشر مدركات الفساد

وقعت البرازيل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في سنة 2003 وصادقت عليها في سنة 2005. والبرازيل من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة وعضو مشارك في مجموعة عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الرشوة. لدى البرازيل قوانين ولوائح تتضمن عقوبات لمكافحة الفساد، لكن فعاليتها غير متسقة، وهناك تناقضات في الإنفاذ بين الولايات. لقد كانت فضائح الفساد سمة معتادة في الحياة السياسية البرازيلية، حيث ينتشر الفساد في البرازيل في كافة مستويات المجتمع، ففي فيفري من سنة 2021 دفنت بشكل سري ما يعرف بـ "عملية لافا جاتو" Operação Lava Jato " إحدى أكبر قضايا مكافحة الفساد في التاريخ التي أسقطت رؤساء وسياسيين وزعماء كبار في أمريكا اللاتينية، بعد أن تلطخت بدورها بفضيحة. وأصبحت هذه قضية التي ظهرت في مارس 2014 من محطة وقود متواضعة في برازيليا لمكافحة تبييض الأموال بسرعة أداة قوية بأيدي قضاة كشفوا أمر شبكة فساد مترامية الأطراف، وهزت الفضيحة أكبر دوائر الحكومة وعالم الأعمال في البرازيل، وتوسعت

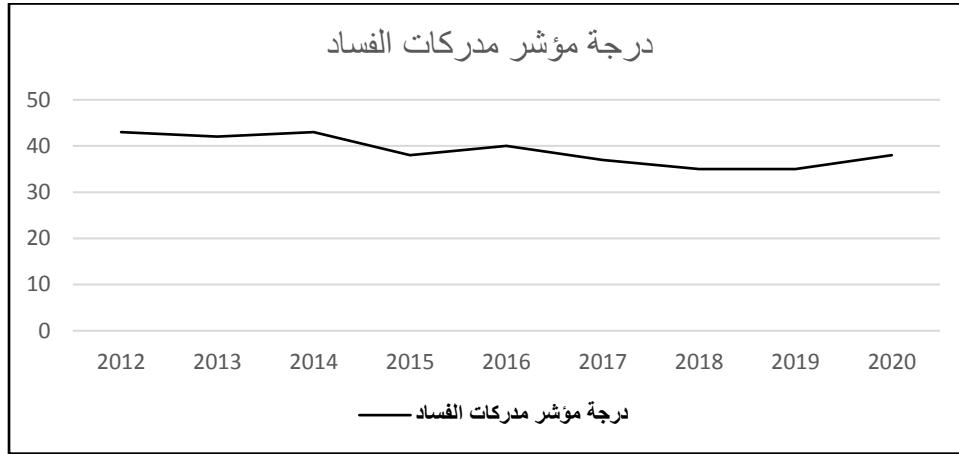
¹ U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2020 Investment Climate Statements Report : china, Op.cit.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

لتشمل دولا أخرى في أمريكا اللاتينية ووصلت حتى إلى إفريقيا.¹ منذ سنة 2014، كشف التحقيق الجنائي الفيدرالي لعملية لافا غاتو عن شبكة معقدة من الفساد في القطاع العام والاحتيايل في العقود وتبييض الأموال والتهرب الضريبي الناجم عن فرض رسوم مفرطة بشكل ممنهج على العقود الحكومية، لا سيما في شركة النفط شبه الحكومية Petrobras، وأدى التحقيق إلى اعتقال المديرين التنفيذيين لشركة Petrobras وموردي صناعة النفط، بما في ذلك المديرين التنفيذيين لأكبر شركات البناء في البرازيل، ومبيضي الأموال، وسياسيين سابقين.²

رغم كل الجهود التي قامت بها البرازيل في مكافحة الفساد، لا يزال الفساد سمة بارزة في الاقتصاد البرازيلي، حيث يظهر الشكل رقم (18.3)، ان درجة مؤشر مدركات الفساد في البرازيل عرف انخفاضا منذ سنة 2014، حيث سجل الدرجة 43 (الرتبة 69)، ليتراجع الى الدرجة 38 (الرتبة 94) وفقا لمؤشر سنة 2020. وبالتالي يمكن أن يشكل الفساد عقبة أمام الاستثمار في البرازيل.

الشكل رقم (17.3): تطور مؤشر مدركات الفساد في البرازيل للفترة 2012 - 2020



المصدر: بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم (13.3)

ثالثا: وضعية الجزائر في مؤشر مدركات الفساد

في سنة 2004، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ووفقا لشروط هذه الاتفاقية قامت الجزائر في سنة 2006 بإنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (المعدل والمتمم)، وأسندت لها مهمة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد. في سنة 2010 أنشأت الحكومة المنظمة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (ONPLC) على النحو المنصوص عليه في قانون مكافحة الفساد لسنة 2006. يتم تعيين رئيس وأعضاء هذه اللجنة بمرسوم رئاسي. تحقق اللجنة في المقتنيات المالية للموظفين العموميين، وقد يتعدى ذلك الى أقاربهم. في سنة 2013 تم انشاء المكتب المركزي لقمع الفساد (OCRC) للتحقيق في أي شكل من أشكال الرشوة في الجزائر. من اهم قضايا الفساد التي تم التحقيق فيها نجد، فضيحة الفساد في سنة 2009 التي ارتبطت بانجاز الطريق السيار شرق غرب، حيث أشارت التحقيقات إلى

¹ الاقتصادية، البرازيل تدفن ملف "لافا جاتو" أكبر قضايا مكافحة الفساد في التاريخ، 2021/02/07، الرابط:

https://www.aleqt.com/2021/02/07/article_2027816.html، تاريخ الاطلاع: 2021/05/20.

² U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2020 Investment Climate Statements Report : brazil, Op.cit.

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

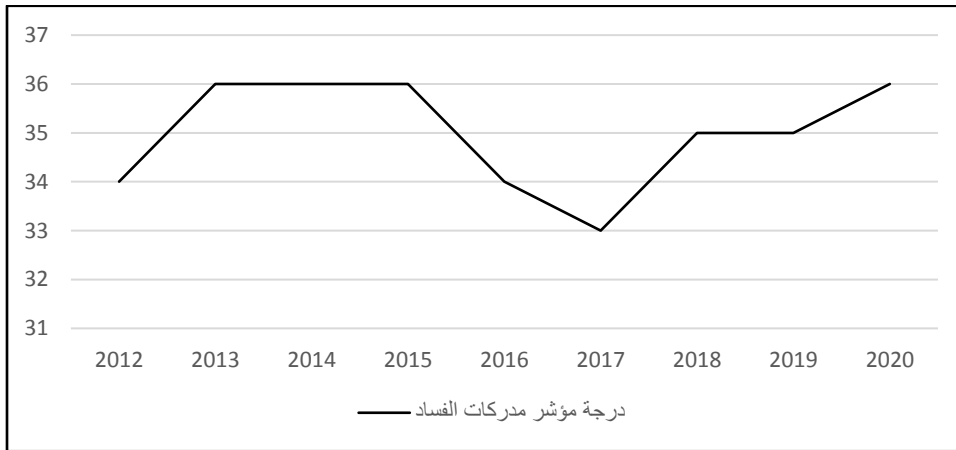
تورط مسؤولين في وزارة الأشغال العمومية بتهم الاحتيال. وفي مارس 2015 أطلقت الحكومة الجزائرية أول محاكمة فساد عامة كبرى تتعلق بقضايا فساد مست شركة النفط المملوكة للدولة سوناطراك. وبين سنتي 2019 و2020، بعد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها الجزائر، تم سجن العديد من الشخصيات السياسية والاقتصادية البارزة في إطار حملة لمكافحة الفساد، تتعلق إلى حد كبير باستثمارات الدولة في قطاعي السيارات والأشغال العمومية.

يعتبر محاربة الفساد من أولويات الحكومة الجزائرية، حيث كان هناك جهد حكومي مستمر لاجتثاث الفساد لا سيما في المصالح الرئيسية، مثل الجمارك، اين تنتشر الرشاوى لتسريع البضائع العالقة في الموانئ في انتظار التخليص الجمركي. الا ان جهود مكافحة الفساد حتى الآن ركزت بشكل أكبر على مقاضاة أعمال الفساد السابقة بدلا من الإصلاحات المؤسسية، وبالتالي لم تحقق الاهداف المرجوة إلى حد الان، حيث لازالت الجزائر دون المعدل وفقا لدرجات مؤشر مدركات الفساد(الشكل رقم(18.3))، حيث سجلت الدرجة 36(اعلى رقم مسجل للمؤشر ابتداء من 2012) سنة 2020، وهي توافق الرتبة 104 من مجموع 179 اقتصاد شملها المؤشر. وكانت ادنى درجة مسجلة 33 وفقا لمؤشر سنة 2017، توافقت الرتبة 112 من مجموع 180 اقتصاد.

وبالتالي يبقى الفساد يشكل تحد للبلد الجزائرية وعائق امام جذب الاستثمار الأجنبي المباشر او توسيع عملياته او حتى الاستمرار

فيها.

الشكل رقم(18.3): تطور مؤشر مدركات الفساد للجزائر للفترة 2012 - 2020



المصدر: بناء على البيانات الواردة في الجدول رقم(13.3)

خلاصة الفصل الثالث

حاولنا في هذا الفصل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، الصين والبرازيل. حيث تناولنا بالتحليل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول الثلاث، وذلك من اجل بيان حجم هذه التدفقات وتوزيعها القطاعي ومصادر هذه التدفقات، ثم عرجنا بعد ذلك الى تقييم مناخ الاستثمار في الدول الثلاث من خلال مجموعة من المؤشرات الدولية الكمية والنوعية، تهدف الى تقييم الحرية الاقتصادية في الدول الثلاث، ومدى سهولة ممارسة الاعمال وتقييد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم درجة استثناء الفساد في القطاع العام في الدول الثلاث. وقد خلصنا الى النتائج التالية:

- بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين خاصة مع فتح المزيد من الصناعات تجاه الاستثمار الأجنبي، واخذت مكان هونغ كونغ كأكبر اقتصاد نامي جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين قويا تقليديا في قطاع التصنيع، ومع تحول تركيز التنمية الاقتصادية في الصين من الإنتاج إلى التكنولوجيا والخدمات والاستهلاك، ومع فتح المزيد من الصناعات في قطاع الخدمات تجاه الاستثمار الأجنبي ابتداء من سنة 2004 تراجعت تدريجيا حصة قطاع التصنيع لصالح قطاع الخدمات ابتداء من سنة 2005. كما سيطرت الاقتصادات النامية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، حيث مثلت أكثر من 75% من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين، وسيطرت هونغ كونغ على أكثر من نصف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الصين.
- جذبت البرازيل كميات معتبرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر جعلتها في المركز الأول في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، الا انها اقل من تلك التي جذبتها الصين. ومن حيث التوزيع القطاعي بعد الازمة المالية العالمية لسنة 2008 اصبح قطاع التصنيع الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر بعدما كان قطاع الخدمات، بفضل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في السنوات الأخيرة وبشكل كبير إلى الصناعات كثيفة رأس المال، يليه قطاع الخدمات. وقد سيطرت الاقتصادات المتقدمة خاصة من أوروبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة الى البرازيل، وكانت هولندا والولايات المتحدة اهم المستثمرين في البرازيل، مع بروز الصين مؤخرًا.
- اتسمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر بضعفها الشديد حيث الحجم مع سيطرة القطاع الاولي خاصة في العقد الأول من القرن 21، الا انه في السنوات الأخيرة حدث تحول، حيث اتجه أكثر من نصف التدفقات الى قطاع التصنيع خاصة الصناعات الكيماوية ثم صناعة السيارات. اما من حيث مصادر هذه التدفقات، فقد حدث تراجع في الاستثمارات الواردة من أوروبا الغربية والدول العربية لصالح منطقة شرق وجنوب شرق اسيا التي نالت الحصة الأهم خاصة الصين.
- وفقا للمؤشرات الدولية تعتبر الدول الثلاث غير حرة اقتصاديا، وفي المتوسط كانت البرازيل أكثر حرية من الصين والجزائر. وفي حين حدث تحسن في وضع الصين والتي أصبحت في السنوات الاخيرة أكثر حرية من البرازيل والجزائر، نلاحظ حدوث تراجع في البرازيل والجزائر، خاصة الجزائر التي أصبحت في المراتب الأخيرة عالميا. حيث تتميز الصين عن الجزائر والبرازيل بالانفتاح التجاري، والاستقرار المالي، نظام قضائي أكثر فعالية، وأكثر حرية فيما يتعلق بالاطار التنظيمي للعمل. اما البرازيل فتتميز بحرية الاستثمار ونظام مصرفي أكثر حرية، ونزاهة الحكومة، فضلا عن تمتع المستثمرون بحرية التملك. اما الجزائر فتتميز بانخفاض العبء الضريبي وسهولة أكثر في ممارسة الاعمال خاصة في النصف الأول من العقد الأول من القرن 21. اما من حيث حرية الاستثمار فكانت البرازيل أكثر حرية وتأتي بعد ذلك الجزائر. وكانت الجزائر افضل من البرازيل الى غاية سنة 2004. ومن حيث درجة تقييد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر كانت

الفصل الثالث: تقييم مناخ الاستثمار في الصين، البرازيل والجزائر

البرازيل افضل ثم تأتي الصين. وكان قطاع التصنيع اقل تقييدا من القطاعات الأخرى. ورغم الجهود المبذولة من طرف الدول الثلاث في مكافحة الفساد الا انها فشلت في تحقيق المأمول حيث لازالت تحقق درجات اقل من المتوسط في مؤشر مدركات الفساد.

مخامنه

باستخدام منهج وصفي تحليلي لمختلف البيانات المتاحة وبعض المؤشرات الدولية، حاولنا من خلال هذه الدراسة بيان سبب فشل سياسات الاستثمار في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال دراسة مقارنة بين كل من الجزائر الصين والبرازيل. وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول، تضمن الفصل الأول اطار نظري يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات ومناخ وسياسات الاستثمار، والعوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا تناولنا اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف، ثم اخيرا اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي من حيث الحجم، المصدر والتوزيع القطاعي. اما الفصل الثاني فتناولنا فيه عدد من المؤشرات الاقتصادية للدول الثلاث محل الدراسة بما فيها الموارد الطبيعية والبشرية والبنية التحتية وأيضا مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بالتوازن الداخلي والخارجي للدول الثلاث. وقد قمنا في الفصل الثالث بتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، الصين والبرازيل، حيث تناولنا بالتحليل اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول الثلاث، وذلك من اجل بيان حجم هذه التدفقات وتوزيعها القطاعي ومصادر هذه التدفقات، ثم عرجنا بعد ذلك الى تقييم مناخ الاستثمار في الدول الثلاث من خلال مجموعة من المؤشرات الدولية الكمية والنوعية، تهدف الى تقييم الحرية الاقتصادية في الدول الثلاث، ومدى سهولة ممارسة الاعمال وتقييد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم درجة استشراف الفساد في القطاع العام في الدول الثلاث. وقد توصلنا الى ان سياسات الاستثمار في الجزائر غير فعالة لأنه لا توجد استراتيجية واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الجزائر، حيث اتسمت سياسات الاستثمار في الجزائر بالارتباك وعدم اتساق القوانين المتعلقة بالاستثمار مع بعضها ومع الأهداف التنموية وغياب الشفافية في الاطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الاجنبي، فضلا عن ان سياسات الاستثمار هي جزء من مكونات المناخ الاستثماري، واي ضعف في هذه المكونات يؤثر على جاذبية البلد للمناخ الاستثماري. فالمشكل ليس مشكل اصدار قوانين ولوائح استثمار فقط، بل مدى تطبيقها، فضلا عن وجود عوائق أخرى تؤثر على فعاليتها مثل البيروقراطية وانتشار الفساد الاداري. لذلك وجب على الدول النامية ان تهتم أكثر بتحسين مختلف مكونات مناخ الاستثمار بما فيها سياسات الاستثمار.

ومن خلال دراستنا هذه خلصنا الى مجموعة من النتائج:

النتائج:

- 1- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية للدول النامية نظرا لأثره الإيجابي على الاقتصاد المحلي وعلى التجارة الخارجية؛ من خلال زيادة تراكم رأس المال، زيادة المنافسة والإنتاجية، تحقيق التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد ورفع مستويات توظيف العمالة، نقل التقنية والإدارة، تنويع وتعزيز الإنتاج المحلي، زيادة الصادرات وخفض حجم الواردات،
- 2- يتأثر قرار المستثمر الأجنبي بالاستثمار في بلد معين بناء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية للبلد، او ما يعرف بمناخ الاستثمار البلد،
- 3- يولي المستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن الكفاءة اهتمام كبير بسياسات الاستثمار عند اتخاذ قرار الاستثمار، وبالتالي تعتبر محد حاسم،
- 4- عرف نصيب الاقتصادات النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاها متزايدا في العقدين الأخيرين. ويعتبر إقليم شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مناطق الجذب الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول النامية، حيث يستحوذ اقليم شرق وجنوب شرق

خاتمة

آسيا على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية، وكانت الصين والبرازيل على قمة الاقليمين. مما يدل على قدرة هذه الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في حين عرفت العديد من الدول تدفقات ضعيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها الجزائر،

5- تعتبر الجزائر، الصين والبرازيل دول غنية بالموارد الطبيعية، وتتميز بمواقع استراتيجية تتيح لها سهولة الوصول الى الأسواق العالمية. كما تتمتع الدول الثلاث بطاقات بشرية كبيرة يمكنها تغطية احتياجات الاقتصاد من اليد العاملة، فضلا على كونها قوة استهلاكية كبيرة، خاصة الصين ثم البرازيل، ومع ذلك تجد العديد من الشركات أن توظيف عمال ذوي مهارات عالية يمثل عقبة أمام إنتاجيتهم ونموهم في البرازيل والجزائر. وللجزائر ميزة انخفاض مستويات الأجور مقارنة بالصين والبرازيل، اما بالنسبة للبنية التحتية فالصين افضل حالا من البرازيل، ثم تأتي الجزائر حيث البنية التحتية مازالت متخلفة عن الصين والبرازيل،

6- نجحت الجزائر، الصين والبرازيل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي خلال العقدين الماضيين، الا ان الصين كانت الأكثر توفيقا في ذلك بفضل اقتصادها المتنوع والقوي وامتلاكها لفوائض تجارية ضخمة. اما بالنسبة للبرازيل والجزائر فتوازنات الاقتصادية فيها كانت مرتبطة بتقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، خاصة الجزائر.

7- فضلا عن حجم السوق ونموه، الانفتاح التجاري، انخفاض معدلات الأجور مقارنة بالدول المتقدمة، وقرىها من مجموعة النور الاسيوية، واستفادتها من الصينيين ما وراء البحار، وقرىها من أكبر الأسواق العالمية، استخدمت الصين استراتيجية التنمية الجهوية وأسلوب التحرير التدريجي في تحرير القيود امام الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام مناطق التجارة الحرة كوسيلة تجريبية للإصلاحات. حيث يلاحظ ان للصين استراتيجية واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كل ذلك جعل الصين من أكبر دول العالم جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

8- للبرازيل سياسة ليبرالية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك هناك بعض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل تستند إلى مبررات تتعلق بالمصلحة الوطنية والأمن الوطني او كون الصناعة استراتيجية. ومع ذلك تعتبر البرازيل أكثر حرية وشفافية من الصين والجزائر من حيث سياسة الاستثمار المحلية، كما يتميز الاطار القانوني في البرازيل بالشفافية والقدرة على التنبأ مقارنة بالصين والبرازيل، حيث ان التشريع حول الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل أكثر استقرارا. كما ان قوانين الاستثمار في البرازيل اقل تمييزا مقارنة بالصين والجزائر. الا ان البرازيل اقل حماية للمستثمر الأجنبي من الصين والجزائر في حالة حدوث نزاع بين المستثمر والدولة المضيفة،

9- تميزت سياسات الاستثمار في الجزائر بالتخبط والغموض، حيث ارتبطت حرية الاستثمار في الجزائر بطروفيها السياسية والاقتصادية؛ حيث اتسم الاطار القانوني للجزائر بالتمييز ونقص الشفافية، فضلا عن حالة عدم اليقين بسبب عدم الاستقرار التشريعي. حيث نرى انه ليس للجزائر استراتيجية واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

10- تعتبر الدول الثلاث غير حرة اقتصاديا، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدول الثلاث في مكافحة الفساد الا انها لازالت تحقق درجات اقل من المتوسط في مؤشر مدركات الفساد، هذه النقائص حتما تؤثر على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

- 11- بينما حدث تحسن تدريجي في وضعية الصين في مختلف المؤشرات الدولية التي تم تناولها، في المقابل كان هناك تراجع في وضعية البرازيل والجزائر، خاصة الجزائر التي كان فيها حرية الاستثمار وأداء الاعمال افضل في النصف الأول من العقد الاول من القرن 21.
- 12- تتميز الصين عن الجزائر والبرازيل بالانفتاح التجاري، والاستقرار المالي، نظام قضائي اكثر فعالية، واكثر حرية فيما يتعلق بالاطر التنظيمي للعمل. اما البرازيل فتتميز بحرية الاستثمار ونظام مصرفي اكثر حرية، ونزاهة الحكومة، فضلا عن تمتع المستثمرون بحرية التملك. اما الجزائر فتميزت بانخفاض العبء الضريبي، اما سهولة ممارسة الاعمال كانت افضل في النصف الأول من العقد الأول من القرن 21. اما من حيث حرية الاستثمار فكانت البرازيل اكثر حرية وتأتي بعد ذلك الجزائر. وكانت الجزائر افضل من البرازيل الى غاية سنة 2004. ومن حيث درجة تقييد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر كانت البرازيل افضل ثم تأتي الصين. وكان قطاع التصنيع اقل تقييدا من القطاعات الأخرى.
- 13- اتسمت بيئة أداء الاعمال في الجزائر بالتخلف سواء بالمطلق او بالمقارنة مع الصين والبرازيل. حيث كان ترتيب الجزائر عالميا أكثر من المثة في احسن الأحوال. حيث اتسمت بيئة أداء الاعمال في الجزائر بكثرة الإجراءات وطول الفترة الزمنية لاتمامها،

نتائج اختبار الفرضيات:

- 1- **الفرضية الأولى:** ترى ان مختلف الدول خاصة النامية تتسابق من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا للمزايا التي يتمتع بها مقارنة بمصادر التمويل الأخرى. وهي فرضية صحيحة، حيث بينا انه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر ان يلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية للدول النامية نظرا لأثره الإيجابي على الاقتصاد المحلي وعلى التجارة الخارجية؛ من خلال زيادة تراكم رأس المال، زيادة المنافسة والإنتاجية، تحقيق التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد ورفع مستويات توظيف العمالة، نقل التقنية والإدارة، تنويع وتعزيز الإنتاج المحلي، زيادة الصادرات وخفض حجم الواردات،
- 2- **الفرضية الثانية:** حيث افترضنا ان المفاضلة في اتخاذ قرار الاستثمار بين مختلف الاقتصادات يكون بناء على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والمناخ الاستثماري لتلك الاقتصادات. واثبتنا انها فرضية صحيحة، حيث ينتقل الاستثمار الأجنبي المباشر الى الخارج بناء على مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية او ما تسمى بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر كما يتأثر قرار المستثمر الأجنبي بالاستثمار او الاستمرار في اقتصاد معين بناء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، او ما يعرف بمناخ الاستثمار.
- 3- **الفرضية الثالثة:** والتي ترى انه يمكن الاستدلال على قدرة الدول على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بناء على حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟. وهي فرضية صحيحة، حيث تختلف مختلف الاقتصاديات في قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نجد ان إقليمي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية تعتبر مناطق الجذب الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الدول النامية، حيث يستحوذ اقليم شرق وجنوب شرق آسيا على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية، وكانت الصين والبرازيل على قمة الاقليمين. في حين عرفت العديد من الدول تدفقات ضعيفة من الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها الجزائر،
- 4- **الفرضية الرابعة:** ترى انه من اجل جذب وتعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر، قامت كل من الجزائر، الصين والبرازيل بتعديلات على مستوى أنظمة الاستثمار ومنح مختلف الحوافز والضمانات وابرام مختلف الاتفاقات الدولية. هذه التعديلات تأثر على سلامة سياسات

الاستثمار حسب طبيعتها، إيجابية او سلبية. وقد اثبتنا انها فرضية صحيحة، حيث تختلف سياسات الاستثمار بين الجزائر، الصين والبرازيل من حيث درجة تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر، وحجم الضمانات والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي. حيث وجدنا ان للبرازيل سياسة ليبرالية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وهي أكثر حرية من الصين والجزائر، كما يتميز الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي في البرازيل بالاستقرار والشفافية وقل تمييزا مقارنة بالصين والبرازيل، ومع ذلك نجد ان البرازيل اقل حماية للمستثمر الأجنبي من الصين والجزائر، في حالة حدوث نزاع بين المستثمر والدولة المضيفة، حيث نجد ان الصين أكثر ايراما لاتفاقات الاستثمار الدولية من البرازيل، وبالتالي فالصين تعتمد أكثر على هذه الاتفاقات لمنح ضمانات أكثر للمستثمرين الأجانب.

5- الفرضية الخامسة: والتي افترضنا فيها انه يمكن معرفة مدى مساهمة جهود الإصلاح في مجال سياسات الاستثمار في الجزائر، الصين والبرازيل في تحسين مناخ الاستثمار، من خلال حصة كل دولة من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وكذا وضعية كل دولة في مؤشرات دولية خاصة. هي فرضية خاطئة نسبيا، حيث بينا ان كفاءة الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر لا تقتصر على اصدار مختلف القوانين واللوائح فقط بل يتعداه الى مدى تطبيق هذه القوانين في الواقع، فضلا عن ان سياسات الاستثمار هي جزء من مناخ الاستثمار، واي تغيير في مكونات مناخ الاستثمار يمكن ان يأتري على تدفقات الاستثمار الأجنبي. حيث ان درجة الحرية الاقتصادية ومدى سهولة ممارسة الاعمال وكذا مدى انتشار الفساد في القطاع العام، هذه العوامل تأثر بشكل كبير على مناخ الاستثمار وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية.

حتى تحقق الدول الثلاث، هدفها بتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، يجب ان تكون عملية تحسين بيئة أداء الاعمال عملية مستمرة وحيوية.

توصيات:

بناء على النتائج المتوصل اليها من الدراسة يمكن إعطاء بعض التوصيات او الاقتراحات التي من يمكن أن تساهم في تحسين مناخ

الاستثمار الجزائر:

- 1) على الدول النامية وضع اليات تسمح بالوصول الى دولة مؤسسات تتمتع بسلطات مستقلة، تفرز مناخا يسوده الحرية والعدالة وسيادة القانون وتمارس فيها الحكومة نشاطها في اطار يحكمه النزاهة والموضوعية، مع انشاء أجهزة واليات لمحاربة الفساد،
- 2) وضع برامج تنمية لرقية مختلف القطاعات الاقتصادية وتحقيق التكامل فيما بينها قصد زيادة التنوع الاقتصادي لتقليل اثر الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات الأسواق الدولية وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي. كما ان تحسين البنية التحتية المادية والتكنولوجية يساهم في تحسين الخدمات اللوجستية للمستثمرين. ومن المهم رفع كفاءة التعليم خاصة التعليم العالي والمهني واستغلال الخبرات الأجنبية للاستفادة منها، او ارسال بعثات علمية او تكوينية الى الخارج، للحصول على عمالة ماهرة وكفئة،
- 3) من المهم تحقيق الحرية الاقتصادية بمختلف مكوناتها، من خلال انشاء نظام اقتصادي يحكمه اقتصاد السوق، يتمتع فيه الجمهور بالحرية في انشاء مختلف المؤسسات ذات النشاط السليبي او الخدمي تتمتع بحرية أكبر في ممارسة نشاطها،

- 4) بالنسبة لسياسة الاستثمار المحلية، من المهم ان تكون متسقة وشروط سياسة الاستثمار السليمة من حيث توفر الشفافية، عدم التمييز، الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، وتوفير الحماية للملكية للمستثمرين وآليات تسوية نزاعات الاستثمار تضمن حقوق الأطراف المتنازعة، وان كان ولا بد فيجب ان تقتصر قيود دخول الاستثمار الأجنبي على المشاريع الاستراتيجية والتي تشكل خطرا على الامن والصحة العامة، مع تحقيق مبدأ الاستقرار التشريعي والعمل على اتساق مختلف القوانين واللوائح المتعلقة بالاستثمار الاجنبي مع بعضها ومع اهداف التنمية الاقتصادية؛ اما بالنسبة لسياسات الاستثمار الدولية فمن المهم ابرام اكبر عدد من اتفاقات الاستثمار الدولية تتضمن مختلف الضمانات والحوافز للمستثمرين. ان سياسات الاستثمار هذه من المفروض ان تكون ضمن استراتيجية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واضحة وطويلة الاجل،
- 5) خاصة بالنسبة للدول التي تتوجس من تأثيرات الاستثمارات الأجنبية، يمكن استخدام أسلوب التنمية الجهوية بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تستخدم كوسيلة تجريبية للسياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وفي حالة نجاحها يمكن تعميمها على مناطق أخرى او على كل البلاد.
- 6) ضرورة تفعيل دور مختلف أجهزة الاستثمار في تسهيل عملية الاستثمار وبيئة أداء الاعمال، بالقضاء على العراقيل البيروقراطية والفساد الإداري، بما فيها تسهيل إجراءات الاستثمار من حيث عددها وتكلفتها والوقت المستغرق لإنجازها والوقوف على جميع انشغالات المستثمرين والعراقيل التي يواجهونها، مع استخدام مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مع تفعيل وتعزيز دور كالات ترويج الاستثمار، بالنشاط داخل الوطن وخارجه، من خلال انشاء مكاتب في مختلف مناطق العالم وتنظيم ملتقيات تجمع أصحاب الاعمال الاجانب، للتعريف بفرص الاستثمار المتاحة ومختلف الحوافز الضمانات الممنوحة.
- 7) ان منح حوافز الاستثمار يجب ان يكون موجه لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية وفق استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 8) ان حرية التجارة الخارجية عامل مهم لجذب الاستثمار الأجنبي، ويمكن تعزيز ذلك من خلال الانظام الى منظمة التجارة العالمية والانخراط في مختلف الاتفاقات في اطار التكامل الاقتصادي تضمن النقل الحر للسلع والخدمات وحتى العمالة ورأس المال. فكلما زاد الانفتاح على العالم وخاصة التكامل الاقتصادي كان البلد أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي خاصة الباحث عن الكفاءة والباحث عن السوق،

افاق البحث:

- من خلال بحثنا في الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات الاستثمار في الجزائر، تبادرت الينا مجموعة من المواضيع التي يمكن ان تكون موضوع بحث في المستقبل:
- محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،
 - دور حوافز الاستثمار في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر،
 - دور سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة مقارنة بين الجزائر وأذربيجان،
 - علاقة إستراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

قائمة المراجع

الكتب

- 1- أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2001.
- 2- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005.
- 3- بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر(2004-1994)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلبي بالشلف، 2007،
- 4- دريد محمد السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006
- 5- رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد آليات تحسين سوق العمل: قراءة تحليلية مع التركيز على التجربة الماليزية، صندوق التنمية الصناعية السعودي.
- 6- رمضان الشراح، دور الاستثمارات الأجنبية في ظل الشركات متعددة الجنسية في تحقيق أهداف التنمية، مجلة الكويت الاقتصادية، العدد الرابع عشر السنة السابعة شتاء 2003.
- 7- سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار ومكتبة الحامد للنشر، عمان، 2001.
- 8- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية؛ نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 9- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
- 10- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- 11- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
- 12- فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث، اردب، 2009.
- 13- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار: بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 14- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

الرسائل الجامعية:

- 1- جوامع لبيبة، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية: دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015.
- 2- داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، الرابط: <http://www.uokufa.edu.iq/library/elib/thises/full/mng/dawood%20salum.pdf>

قائمة المراجع

3- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، 2008.

القوانين والمراسيم:

- 1- القانون رقم 08-13 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج ر ج ج، العدد(68)، 2013/12/31.
- 2- القانون رقم 15 - 18 المؤرخ في 2015/12/30 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016، ج ر ج ج، العدد(72)، 2015/12/31.
- 3- القانون رقم 01-16 مؤرخ في 06 مارس سنة 2016، يتضمن التعديل الدستوري، ج ر ج ج، العدد(14)، 2016/03/07.
- 4- القانون رقم 16 - 09 المؤرخ في 20 أوت سنة 2016 يتعلق بترقية الاستثمار، ج ر ج ج، عدد(46)، 2016/08/03.
- 5- الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (ج ر ج ج)، عدد(47)، 2001/08/22.
- 6- الامر رقم 03 - 11 المؤرخ في 2003/08/26، يتعلق بالنقد والقرض، ج ر ج ج، عدد(52)، 2003/08/27.
- 7- الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر ج ج، العدد (44)، 2009/07/26.
- 8- الأمر رقم 01-15 المؤرخ في 2015/07/23، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، ج ر ج ج، العدد(40)، 2015/07/23.
- 9- المرسوم التنفيذي رقم 06 - 355 المؤرخ في 09/10/2006، يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، ج ر ج ج، عدد(64)، 2006/10/11.
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 17 - 100 المؤرخ في 2017/03/05، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ج ر ج ج، العدد(16).
- 11- المرسوم الرئاسي رقم 96 - 438 مؤرخ في 07 ديسمبر سنة 1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج ر ج ج، العدد 76، الصادرة في 08 ديسمبر 1996.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 97 - 40 المؤرخ في 18 جانفي 1997، يتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيود في السجل التجاري وتأطيرها، ج ر ج ج، عدد(05)، 1997/01/19.

المجلات والدوريات والأبحاث

- 1- الأمم المتحدة-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-، الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، نيويورك، 2005. الرابط: https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/grid-05-9-a_0.pdf
- 2- جون زمكو، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ط2، مركز المشروعات الدولية الخاصة(CIPE)، 2004، الرابط: www.cipe-arabia.org
- 3- منور أوسري، عليان نذير، حوافز الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جوان 2005، الرابط: www.univ-chlef.dz/renaf/Articles.../article_04.pdf

الملتقيات والمؤتمرات:

- 1- تشام فاروق، دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول " المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة السانية- وهران-، الجزائر، 23/22 أبريل 2003.
- 2- عبد الحميد زعباط، تحسين مناخ الاستثمار الخاص - حالة الجزائر-، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بيشار، معهد علوم التسيير.
- 3- ناجي بن حسين، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية إشارة خاصة إلى الجزائر، جامعة سكيكدة، 15/14 مارس 2004،
- 4- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمارات الأجنبية وإدارة المعرفة، جامعة الكويت، 16-17 ديسمبر 2008.
- 5- يعقوب علي جانقي، تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي، ورقة بحث ضمن مؤتمر التمويل والاستثمار؛ تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006،

التقارير والمنشور:

- 1- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2002(عرض عام): الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، 2002، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397)
- 2- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003(عرض عام)، سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية: من المنظورين الوطني والدولي، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397)
- 3- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2010(عرض عام): الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2010، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397)

قائمة المراجع

- 1- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2010، الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2010، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 4- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2011 (استعراض عام): أشكال الإنتاج الدولي والتنمية، غير القائمة على المساهمة في رأس المال، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 5- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2012 (استعراض عام): نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2012، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 6- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2016 (عرض عام): جنسية المستثمر: التحديات المتعلقة بالسياسات، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2016، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 7- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2020 (عرض عام)، الإنتاج الدولي بعد الجائحة، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2020. الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 8- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2007 (عرض عام)، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2007. الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 9- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2013 (عرض عام)، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل: سلاسل القيمة العالمية: الاستثمار والتجارة من أجل التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2013. الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 10- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، الرابط: [https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية/](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير%20السنوية/)
- 11- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2012، الرابط: [https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية/](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير%20السنوية/)
- 12- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014. الرابط: [https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية/](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير%20السنوية/)
- 13- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016. الرابط: [https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية/](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير%20السنوية/)
- 14- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017. الرابط: [https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير السنوية/](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/التقارير%20السنوية/)
- 15- تقرير الاستثمار العالمي 2014 (عرض عام)، الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2014. الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

قائمة المراجع

- 2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دليل الاتفاقيات الثنائية للاستثمار، الأمم المتحدة، 2011/07/06، دليل رقم 1، الرابط: <http://bit.escwa.org.lb>.
- 3- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2004(استعراض عام): التحول نحو الخدمات، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 4- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2010 عرض عام: الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون، الأمم المتحدة؛ نيويورك وجنيف، 2010، الرابط: [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، ضمان الاستثمار: بيئة أداء الاعمال في الدول العربية لسنة 2015، العدد الفصلي الرابع(أكتوبر-ديسمبر 2014)، الكويت، الرابط: <https://www.dhaman.net/ar/>

مواقع الانترنت

- 1- الاقتصادية، البرازيل تدفن ملف "لافا جاتو" أكبر قضايا مكافحة الفساد في التاريخ، 2021/02/07، الرابط: https://www.aleqt.com/2021/02/07/article_2027816.html
- 2- نون بوست، الصين: تعزيز الاستثمارات البحرية للهيمنة على الاقتصاد العالمي، 2020/02/19، الرابط: <https://www.noonpost.com/content/>
- 3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الرابط: <http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/presentation>

ثانيا. المراجع باللغات الأجنبية

Books :

- 1- Balance of payments and international investment position manual, Sixth Edition - (BPM6), Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2009, online : <https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/pdf/bpm6.pdf>.
- 2- Chaunlai chen, "Foreign direct investment in china: performance, characteristics, and prospects" in: Yin-Zong Cheung, Vikas Kakkar and Guonan Ma, "The evolving Role of Asia in Global Finance", Frontiers of Economics and globalization, Emerald Group Publishing Limited, Volume 9, Wagon Lane, Bingley BD16 IWA, UK, Online: http://books.google.dz/books?id=6AN0aPNj_kQC&dq=EURCNY&redir_esc=y.
- 3- Chen Chunlai, "Foreign direct investment in china; location determinants, investor differences and economic impacts", edward elgar publiting Inc, 2011, Online : <http://www.books.google.com/>.
- 4- dennis campbell, International Protection of Foreign Investment, Volume 1, Yorkhill Law Publishing : Center for International Legal Studies, Salzburg(Austria), 2009, Online : https://books.google.dz/books?id=2GZWAgAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false.

- 5- James M.Livingstone, The International Enterprise, Associated Business programme, London, 1975.
- 6- OECD, OECD investment policy reviews - china: Progress and reform challenges-, oecd publication service, 2003, paris, Online: www.oecd.org/dataoecd/44/17/33830343.pdf,
- 7- OECD, Policy Framework for Investment 2015 Edition, OECD Publishing, Paris, online : <http://dx.doi.org/10.1787/9789264208667-en>.
- 8- ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS, Online: <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/3168/download>.
- 9- UNCTAD, Investment Policy Framework for Sustainable Development, United Nations, 2015, p.55, Online : https://unctad.org/system/files/official-document/diaepcb2015d5_en.pdf,

Working papers and Periodicals and Journals :

- 10- Alasrag. Hussien, foreign direct development policies in the arab countries, MPRA Paper No. 2230, 07/11/2007, Online: <http://mpa.ub.uni-muenchen.de/2230/>.
- 11- Banga Rashmi, The Differential Impact of Japanese and U.S Foreign Direct Investment and Export of Indian Manufacturing, Working Paper No.106, INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS, New Delhi, India, Online: <http://ideas.repec.org/p/ind/icrier/106.html>,
- 12- Central Bank of Brazil(BCB), Simplification Measures in the Foreign Exchange Area, Updated in October 2015, Online : https://www.bcb.gov.br/rex/legCE/Ingl/Ftp/Simplification_Measures_in_the_Foreign_Exchange_Area.pdf.
- 13- Dezan Shira & Associates, AN INTRODUCTION TO DOING BUSINESS IN CHINA 2021, Asia briefing, May 2021, Online : <https://www.asiabriefing.com/store/book/introduction-doing-business-china-2021.html?autodownload>.
- 14- Guilherme V. Castilhos, A Special Economic Zone in Brazil: The Manaus Free Trade Zone, 29/06/2016, Online : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2801920.
- 15- Kevin Honglin Zhang, “Why does so much FDI from Hong Kong and Taiwan go to Mainland China?”, China Economic Review 16(2005), 293–307, 2005, Online: www.aiecon.org/advanced/suggestedreadings/PDF/sug365.pdf.
- 16- MÁRCIO HOLLAND, Fiscal crisis in Brazil: causes and remedy, Brazilian Journal of Political Economy, vol. 39 , n° 1(154), pp. 88-107, January-March/2019, Online : <https://www.scielo.br/j/rep/a/hGjmC7y3GmcZQ7vhnLhLt5s/?lang=en>.
- 17- Morrison, W. M, (2014), China’s economic rise: History, trends, challenges, and implications for the United States, Washington, DC: Congressional Research Service, online: <https://core.ac.uk/download/pdf/33596638.pdf>.
- 18- Najla El Alam, UNDERSTANDING BRAZILIAN EXPORT PROCESS ZONE – EPZ, 21/02/2019, Online : https://www.researchgate.net/publication/331262255_UNDERSTANDING_BRAZILIAN_EXPORT_PROCESS_ZONE-EPZ?,
- 19- Pragyant Deb et al, 2019, The Drivers, Implications and Outlook for China’s Shrinking Current Account Surplus, International Monetary Fund(IMF)Working Papers. 2019/244, International Monetary Fund, online :

- <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/11/08/The-Drivers-Implications-and-Outlook-for-Chinas-Shrinking-Current-Account-Surplus-48712>.
- 20- PricewaterhouseCoopers(PwC), The People's Republic of China Tax Facts and Figures 2021, 30/04/2021, <https://www.pwccn.com/en/tax/people-republic-of-china-tax-facts-2021.pdf>.
- 21- S. Lael Brainard, A Simple theory of Multinational Corporation and Trade with a Trade-off Between Proximity and Concentration, NBER, Cambridge, MA, February, 1993, working paper. No.4269, Online: <http://www.nber.org/papers/w4269>.
- 22- Wei Liu, Foreign direct investment in China, pinsentmasons, 01/03/2020, Online : <https://www.pinsentmasons.com/out-law/guides/>.

Reports and Brochures :

- 23- ApexBrasil, Investment Guide to brazi 2019, Online : <http://www.apexbrasil.com.br/uploads/Investment%20Guide%20to%20Brasil%202014%20-%20Arquivo%20menor.pdf> ,
- 24- Apexbrasil, Investment guide to brazil 2014, Online: <http://www.apexbrasil.com.br/uploads/Investment%20Guide%20to%20Brasil%202014%20-%20Arquivo%20menor.pdf>.
- 25- ApexBrasil, Investment guide to brazil 2017, Online : <http://www.apexbrasil.com.br/uploads/Investment%20Guide%202017.pdf>,
- 26- British Petroleum Company, BP statistical review of world energy 2021, London: British Petroleum Co, Online : <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-sites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf>.
- 27- Bureau of Economic and Business Affairs, 2005 Investment Climate Statements Report : china , U.S.Department of State, 2005, Online : <https://2001-2009.state.gov/e/eeb/ifd/2005/index.htm>.
- 28- Bureau of Economic and Business Affairs, 2017 Investment Climate Statements Report : china , U.S.Department of State, 29/06/2017, Online : <https://www.state.gov/reports/2017-investment-climate-statements/china/>.
- 29- Bureau of Economic and Business Affairs, 2019 Investment Climate Statements Report : china , U.S.Department of State, Online : <https://www.state.gov/reports/2019-investment-climate-statements/china/>.
- 30- Deloitte, Chinese Mainland Tax and Investment Guide 2021, september 2021, <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/cn/Documents/tax/deloitte-cn-tax-chinese-mainland-tax-guide-en-210928.pdf>.
- 31- Economic Commission for Latin America and the Caribbean(ECLAC), Foreign Investment in Latin America and the Caribbean 2008, 07/2009, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie> .,
- 32- Economic Commission for Latin America and the Caribbean(ECLAC), Foreign Investment in Latin America and the Caribbean 2010, 07/2010, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie>.
- 33- Economic Commission for Latin America and the Caribbean(ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2016, 06/2016, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie>.

- 34- Economic Commission for Latin America and the Caribbean(ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2020, 12/2020, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie>.
- 35- Economic Commission for Latin America and the Caribbean(ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean, 2000, Online : <https://www.cepal.org/en/publications/ie>.
- 36- federal government of brazil, The Cooperation and Facilitation Investment Agreement, Online :[https://www.gov.br > file > cfia-presentation-en](https://www.gov.br/file/cfia-presentation-en),
- 37- heritage foundation, 2020 index of economic freedom : Methodology, Online : https://www.heritage.org/index/pdf/2022/book/02_2022_IndexOfEconomicFreedom_MET_HODOLOGY.pdf
- 38- [https://www.gov.br > file > cfia-presentation-en](https://www.gov.br/file/cfia-presentation-en),
- 39- International Monetary Fund, World economic outlook : Global Manufacturing Downturn, Rising Trade Barriers. Washington.DC, October 2019, Online : <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2019/10/01/world-economic-outlook-october-2019>.
- 40- KPMG GLOBAL MINING INSTITUTE, Country Mining Guide 2015-brazil-, 2016, <https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/2016/01/brazil-mining-country-guide.pdf>.
- 41- Lex Mundi and Demarest Advogados, Legal Aspects of Doing Business in Brazil 2016, January, 2016, Online : https://www.lexmundi.com/CountryGuides/PDF/Guide_Brazil.pdf.
- 42- Ministry of Commerce of the People's Republic of China(mofcom), Foreign Investment Guide of the People's Republic of China (2020 Edition), november 2020, Online : <https://fdi.mofcom.gov.cn/resource/pdf/2021/01/06/69af6163f8d14efb8f407a3324e95847.pdf>.
- 43- Ministry of Development Industry and Foreign Trade(MDIC), Export Processing Zones in Brazil, Brasília, 25/10/2013, Online : http://www.mdic.gov.br/sistemas_web/renai/public/arquivo/arq1383326282.pdf,
- 44- Ministry of External Relations-Brazil, Legal Guide for the foreign investor in brazil 2014, Cesa – Centro de Estudos nas Sociedades de Advogados ; Secretaria de Desenvolvimento Econômico, Ciência e Tecnologia do Estado de São Paulo, São Paulo, January 2014, Online : https://www.en.investe.sp.gov.br/uploads/midias/documentos/legal_guide_eng.pdf ,
- 45- Mofcom, invest in china, STATISTICAL BULLETIN OF FDI IN CHINA 2020, Online : <https://fdi.mofcom.gov.cn/resource/pdf/2020/12/09/048b1af24cde4c1995f2245c2a735109.pdf>.
- 46- OECD, OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, FOURTH EDITION, OECD PUBLISHING, France, 2008, <https://www.oecd.org/daf/inv/investmentstatisticsandanalysis/40193734.pdf>
- 47- OECD, OECD Economic Surveys: Brazil 2011, OECD Publishing, Paris, Online : https://doi.org/10.1787/eco_surveys-bra-2011-en.
- 48- OECD, OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL 2015, Online : https://www.oecd-ilibrary.org/fr/economics/oecd-economic-surveys-brazil-2015_eco_surveys-bra-2015-en.
- 49- OECD, OECD Economic Surveys: Brazil 2018, OECD Publishing, Paris, Online : https://www.oecd-ilibrary.org/fr/economics/oecd-economic-surveys-brazil_19990820.
- 50- ON THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENTS, Online: <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/3168/download>

- 51- ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT(OECD), OECD ECONOMIC SURVEYS: BRAZIL 2009, Online : https://www.oecd-ilibrary.org/fr/economics/oecd-economic-surveys-brazil_19990820.
- 52- Ted Rhodes, Brazil Market Entry Guide, CMS, May 2018, Rio de Janeiro, Online : <https://cms.law/en/media/international/files/publications/publications/brazil-market-entry-guide?v=3>,
- 53- The Organisation for Economic Co-operation and Development(OECD), OECD Economic Surveys: China 2013, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/eco_surveys-chn-2013-en.
- 54- The World Bank Group &UK Government, 2019 INVESTMENT POLICY AND REGULATORY REVIEW – brazil, The World Bank Group, Washington DC, 2020, Online : <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33602/Brazil-2019-Investment-Policy-and-Regulatory-Review.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.
- 55- The world bank, Doing Business, Methodology, Online :<https://archive.doingbusiness.org/en/methodology>.
- 56- The worldbank, China Economic Update, Washington, D.C. : World Bank Group, December 2017, Online : <http://documents.worldbank.org/curated/en/251111513688358803/China-Economic-Update>.
- 57- The worldbank, China Economic Update, Washington, D.C. : World Bank Group. ,june 2015, Online : <http://documents.worldbank.org/curated/en/251111513688358803/China-Economic-Update>.
- 58- U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2020 Investment Climate Statements Report : brazil , Online : <https://www.state.gov/reports/2020-investment-climate-statements/brazil/#:~:text=Brazil's%20debt%20to%20GDP%20ratio,finish%202020%20at%2098.2%20percent>,
- 59- U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2017 Investment Climate Statements Report : brazil , Online : <https://www.state.gov/reports/2017-investment-climate-statements/brazil/>,
- 60- U.S.Department of State ; Bureau of Economic and Business Affairs, 2021 Investment Climate Statements Report : algeria , Online : <https://www.state.gov/reports/2021-investment-climate-statements/algeria/>,
- 61- Unctad, International Investment Agreements Navigator ; Bilateral Investment Treaties(BITs): Algeria, AGREEMENT BETWEEN SERBIA AND ALGERIA
- 62- UNCTAD, International Investment Agreements Navigator, COOPERATION AND FACILITATION INVESTMENT AGREEMENT BETWEEN THE FEDERATIVE REPUBLIC OF BRAZIL AND THE UNITED ARAB EMIRATES, <https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/treaty-files/5855/download>,
- 63- Unctad, World Investment Report 1998 : Trends and Determinant, New York and Geneva, 31/08/1998, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 64- Unctad, World Investment Report 2002 : Transnational Corporations and Export Competitiveness, New York and Geneva, 16/09/2002, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397...](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397...)

- 65- Unctad, World Investment Report 2005 : Transnational Corporations and the Internationalization of R&D, New York and Geneva, 28/09/2005, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397) .
- 66- Unctad, World Investment Report 2007 : Transnational Corporations, Extractive Industries and development, New York and Geneva, 15/10/2007, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 67- Unctad, World Investment Report 2008 : Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge, New York and Geneva, 23/09/2008, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 68- Unctad, World Investment Report 2009: Transnational Corporations, Agricultural Production and Development, New York and Geneva, 2009, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 69- UNCTAD, World Investment Report 2011:NON-EQUITY MODES OF INTERNATIONAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT, United Nations, New York and Geneva, 2011, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 70- Unctad, World Investment Report 2016 Investor Nationality: Policy Challenges, New York and Geneva, 2016, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 71- Unctad, World investment Report 2017: Investment and the Digital Economy, New York and Geneva, 2017, UNCTAD, World Investment Report 2019 - METHODOLOGICAL NOTE, Online: https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019chMethodNote_en.pdf.
- 72- UNCTAD, World Investment Report 2019 - METHODOLOGICAL NOTE, Online : https://unctad.org/system/files/official-document/wir2019chMethodNote_en.pdf.
- 73- Unctad, World investment Report 2019 : Special Economic Zones, New York and Geneva, 2019, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 74- Unctad, World investment Report 2020 : International Production Beyond the Pandemic, New York and Geneva, 2020, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).
- 75- Uría Menéndez, The foreign investment regulation review, fourth edition, Law Business Research Ltd, London, 2016, Online : <https://thelawreviews.co.uk/title/the-foreign-investment-regulation-review>.
- 76- World Bank , Global Investment Competitiveness Report 2017/2018: Foreign Investor Perspectives and Policy Implications, Washington, DC: World Bank, 2018, Online : <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28493> License.
- 77- World Bank, Global Investment Competitiveness Report 2019/2020: Rebuilding Investor Confidence in Times of Uncertainty, Washington, DC: World Bank Group, 2020, Online : <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33808/9781464815362.pdf?sequence=4&isAllowed=y>.
- 78- World investment Report 2018 : Investment and New Industrial Policies, New York and Geneva, 2018, Online : [https://unctad.org/publications-search?f\[0\]=product%3A397](https://unctad.org/publications-search?f[0]=product%3A397).

Web sites :

- 79- Agence nationale de développement de l'investissement(ANDI), pourquoi l'algerie, 20/04/2020, <https://andi.dz/un-marche-important-avec-des-atouts-particuliers/>,
- 80- Agence nationale de développement des investissements(andi), raisons-pour-investir, Online : <http://www.andi.dz/index.php/ar/raisons-pour-investir>.

- 81- Antoine Boquen, What Industries in China Encourage Foreign Investment?, Horizons, 05/07/2020, Online : <https://nhglobalpartners.com/>,
- 82- Apex-Brasil ,The Federal Government enacted the new regulatory framework for the Brazilian Export Processing Zones (EPZs), simplifying the special regime requirements for companies operating at those free trade areas, Online : https://portal.apexbrasil.com.br/regulatory_report/the-federal-government-enacted-the-new-regulatory-framework-for-the-brazilian-export-processing-zones-epzs-simplifying-the-special-regime-requirements-for-companies-operating-at-those-free-trade-ar/,
- 83- ApexBrasil, quem somos, Online : <https://apexbrasil.com.br/br/pt/sobre-a-apex-brasil.html>.
- 84- Asia briefing, tax incentives in china, Online : <https://www.asiabriefing.com/countryguide/china/taxation-and-accounting/tax-incentives-in-china>,
- 85- Bbcc consulting, Are there incentives to foreign investment in China?, 27/05/2021, Online : <https://bbcc-consulting.com/blog/are-there-incentives-to-foreign-investment-in-china/>.
- 86- china briefing, How to Use China's Negative Lists and Foreign Investment Encouraged Catalogue, 10/12/2019, Online : <https://www.china-briefing.com/news/china-fdi-policy-negative-lists-encouraged-catalogues/> .
- 87- China Radio International(CRI), chinaabc, online: <http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10302.htm>.
- 88- Chinadaily, Law of the People's Republic of China on Chinese-Foreign Equity Joint Ventures, 11/11/2016, Online : http://subsites.chinadaily.com.cn/WFNIDZ/2016-11/11/c_60834.htm.
- 89- DECRETO-LEI Nº 3.365, DE 21 DE JUNHO DE 1941 Dispõe sobre desapropriações por utilidade pública, Presidência da República Casa Civil Subchefia para Assuntos Jurídicos, Online : http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/Decreto-Lei/Del3365.htm,
- 90- Fdichina, New Changes To The General Use And FTZ Negative Lists 2019, 15/07/2019, Online : <https://www.fdichina.com/blog/ftz-negative-lists/>.
- 91- Global Arbitration News, New Brazilian Law authorizes mediation and arbitration to discuss indemnification due to expropriation, 29/08/2019, Online : <https://www.globalarbitrationnews.com/2019/08/29/new-brazilian-law-authorizes-mediation-arbitration-discuss-indemnification-due-expropriation/>,
- 92- Governo do Brasil, Sobre a Camex, 30/04/2021, Online : <https://www.gov.br/produtividade-e-comercio-exterior/pt-br/assuntos/camex/sobre-a-camex/sobre-a-camex>,
- 93- Governo do Brasil-Serviços e Informações do Brasil, Censo da educação superior mostra aumento de matrículas no ensino a distância, Online : <https://www.gov.br/pt-br/noticias/educacao-e-pesquisa/2020/10/censo-da-educacao-superior-mostra-aumento-de-matriculas-no-ensino-a-distancia>.
- 94- Hazel Yin and al, The Foreign Investment Regulation Review: China, ThelawReviews, 17/10/2020, <https://thelawreviews.co.uk/title/the-foreign-investment-regulation-review/china>.
- 95- HKTDC Research, China Releases New Guidance Catalogue Covering Industrial Structure Adjustment , Hong Kong Trade Development Council(HKTDC), 28/11/2019, Online : <https://research.hktdc.com/en/article/MzUxODEwMjQy> .
- 96- International Telecommunication Union (ITU), Digital Development Dashboard, Online : <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Dashboards/Pages/Digital-Development.aspx>.

- 97- Joseph Percy, Where to Invest in China: A Primer on its Economic Development Zones, china-briefing, 17/04/2020, Online : <https://www.china-briefing.com/news/chinas-economic-development-zones-types-incentives/>.
- 98- Lawinfochina, Law of the People's Republic of China on Chinese-Foreign Contractual Joint Ventures (2017 Amendment), Online : <https://www.lawinfochina.com/display.aspx?id=27171&lib=law>.
- 99- Lawinfochina, Law of the People's Republic of China on Wholly Foreign-Owned Enterprises(2016Amendmernt), Online : <http://www.lawinfochina.com/display.aspx?id=22675&lib=law>,
- 100- LEI N° 4.131, DE 3 DE SETEMBRO DE 1962 ; Disciplina a aplicação do capital estrangeiro e as remessas de valores para o exterior e dá outras providência, Presidência da República Casa Civil, Subchefia para Assuntos Jurídicos, Online : http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/leis/L4131-Compilada.htm,
- 101- Macrotrends, China Literacy Rate 1982-2022, online : <https://www.macrotrends.net/countries/CHN/china/literacy-rate>,
- 102- MEI-Admin, Insights Into China's Industrial Policy Via The "Catalogue For Industry Restructuring", Monarch Executive Institute - Monarch Business School Switzerland, 24/02/2020, Online : <https://www.umonarch-mei.ch/insights-into-chinas-industrial-policy-via-the-catalogue-for-industry-restructuring/china/>.
- 103- Ministério da Economia, Brazilian Export Processing Zones(EPZ), 04/08/2021, Online : <https://www.gov.br/produtividade-e-comercio-exterior/pt-br/ambiente-de-negocios/zpe/brazilian-export-processing-zones-epz>,
- 104- Ministry of commerce, PRC(Mofcom), Foreign Trade Law of The People's Republic of China(2004), promulgated on 06/04/2004, Online: <http://english.mofcom.gov.cn/aarticle/policyrelease/internationalpolicy/200705/20070504715845.html>.
- 105- MINISTRY OF COMMERCE,PRC-invest in china-, Function of Investment Promotion Agency of Ministry of Commerce, Online: <https://fdi.mofcom.gov.cn/EN/aboutMe.html>.
- 106- National Bureau of Statistics of China(NBS CHINA), China Statistical Yearbook(2019), online : <http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2019/indexeh.htm>.
- 107- OECD, Foreign Direct Investment Regulatory Restrictiveness Index, 2020, Online : <https://goingdigital.oecd.org/en/indicator/74/>.
- 108- Presidência da República Casa Civil, Subchefia para Assuntos Jurídicos, LEI N° 4.131, DE 3 DE SETEMBRO DE 1962 ; Disciplina a aplicação do capital estrangeiro e as remessas de valores para o exterior e dá outras providência, Online : http://www.planalto.gov.br/ccivil_03/leis/L4131-Compilada.htm.
- 109- Rebeca Duran, Free Trade Zones in Brazil, The Brazil Business, 31/10/2013, Online: <https://thebrazilbusiness.com/article/free-trade-zones-in-brazil>,
- 110- Roberto de Souza Feitosa, The Free Trade Zones in Brazil, 18/02/2016, Online : <https://tax.thomsonreuters.com/blog/the-free-trade-zones-in-brazil/>.
- 111- Sovereign Group, Overview of China's Free Trade Zones, 13/07/2021, <https://www.sovereigngroup.com/news/news-and-views/overview-of-chinas-free-trade-zones/>.
- 112- State Council, Regulations for the Implementation of the Law of the People's Republic of China on Joint Ventures Using Chinese and Foreign Investment, 09-20-1983, Online:

- <http://www.lawinfochina.com/display.aspx?lib=law&id=1245&CGid&EncodingName=big5>.
- 113- The Heritage Foundation, index of economic freedom, Online :
<https://www.heritage.org/index/country/china>.
- 114- The National People's Congress of the People's Republic of China(NPC), Constitution of the People's Republic of China, Posted: November-20-2019, Online :
<http://www.npc.gov.cn/englishnpc/constitution2019/201911/1f65146fb6104dd3a2793875d19b5b29.shtml>.
- 115- The State Council Information Office of the People's Republic of China, China and the World Trade Organization, The State Council of the People's Republic of China, Beijing, 28/06/2018, Online :
http://english.www.gov.cn/archive/white_paper/2018/06/28/content_281476201898696.htm
- 116- The world bank, Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above) – Brazil, Online:
<https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?end=2018&locations=BR&start=2000>.
- 117- The worldbank, Literacy rate, adult total (% of people ages 15 and above) - Brazil, China, Algeria, Online :
<https://data.worldbank.org/indicator/SE.ADT.LITR.ZS?end=2018&locations=BR-CN-DZ&start=2000>.
- 118- Trade Commissioner, Free Trade Zones in China, 27/04/2020,
<https://www.tradecommissioner.gc.ca/china-chine/>.
- 119- TRANSPARENCY INTERNATIONAL, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX, Online : <https://www.transparency.org/en/cpi/>.
- 120- UNCTAD- Investment Policy Monitor : brazil, Opens offshore oilfields to foreign investment, 29/11/2016, Online : <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/2855/brazil-opens-offshore-oilfields-to-foreign-investment>,
- 121- UNCTAD- Investment Policy Monitor, brazil Lowered local content requirements for the oil industry to 50 per cent, <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/3055/brazil-lowered-local-content-requirements-for-the-oil-industry-to-50-per-cent>.
- 122- UNCTAD, Investment Policy Monitor ; brazil, Liberalization of foreign investment in the healthcare sector, 20/01/2015, <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/2891/brazil-liberalization-of-foreign-investment-in-the-healthcare-sector>,
- 123- UNCTAD, Investment Policy Monitor ; brazil, Opens domestic air transport services market to foreign-owned operators, 17/01/2019, Online :
<https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/3487/brazil-opens-domestic-air-transport-services-market-to-foreign-owned-operators>.
- 124- UNCTAD, Investment Policy Monitor; brazil, Allows 100 per cent of foreign capital in airlines, 13/12/2018, <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-monitor/measures/3329/brazil-allows-100-per-cent-of-foreign-capital-in-airlines>,
- 125- United Nations Conference on Trade and Development(UNCTAD), International Investment Agreements Navigator, Online :
<https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements>.
- 126- universityrankings.ch, QS World University Rankings, Online :
<https://www.universityrankings.ch/results?ranking=QS®ion=World&year=2019&q=>.

قائمة المراجع

- 127- Worldometers, Algeria Coal, Online : <https://www.worldometers.info/coal/algeria-coal/>.
- 128- Zoey Zhang, How to Use China's Negative Lists and Foreign Investment Encouraged Catalogue, China Briefing, 10/12/2019, Online : <https://www.china-briefing.com/news/china-fdi-policy-negative-lists-encouraged-catalogues/>.

ملاحقہ

ملاحق

الملحق رقم(01) مؤشرات الأداء الاقتصادي للصين خلال الفترة 2000 – 2019

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	اتجاهات الأسعار (التضخم)	رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الاحتياطيات الرسمية بدون ذهب (مليار دولار)	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
2000	1211	8,5	0,348	-2,85	1,7		168,278	10,941
2001	1339	8,4	0,719	-2,60	1,3		215,605	12,632
2002	1471	9,1	-0,732	-2,88	2,4		291,128	15,299
2003	1660	10	1,128	-2,39	2,6		408,151	11,443
2004	1955	10,2	3,825	-1,51	3,5		614,5	12,904
2005	2286	11,4	1,776	-1,40	5,8		821,514	14,17
2006	2752	12,7	1,649	-1,14	8,4		1068	15,393
2007	3550	14,3	4,817	0,06	9,9		1530	18,114
2008	4594	9,7	5,925	-0,02	9,2	8,492	1949	19,186
2009	5102	9,4	-0,728	-1,75	4,8	8,401	2416	25,676
2010	6087	10,6	3,175	-0,36	3,9	9,016	2866	22,569
2011	7552	9,5	5,554	-0,10	1,8	9,206	3203	19,131
2012	8532	7,9	2,62	-0,30	2,5	8,632	3331	19,083
2013	9570	7,8	2,621	-0,84	1,5	8,95	3840	19,543
2014	10476	7,3	1,922	-0,89	2,2	17,039	3859	18,965
2015	11062	6,9	1,437	-2,79	2,7	12,614	3345	18,029
2016	11233	6,8	2	-3,7	1,8	12,598	3030	16,805
2017	12310	6,9	1,593	-3,84	1,6	14,275	3159	15,47
2018	13841,9	6,7	2,1	-4,65	0,2	14,262	3092	13,247
2019	14401,73	6,1	2,9	-6,34	1	14,341	3127	14,073

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات الواردة في:

- The worldbank, online :<https://data.worldbank.org/indicator/>.
- International Monetary Fund(imf), online : <https://www.imf.org/external/datamapper/>.

ملاحق

الملحق رقم(02): مؤشرات الأداء الاقتصادي للبرازيل خلال الفترة 2000 - 2019

البرازيل	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	اتجاهات الأسعار (التضخم)	رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	الاحتياطيات الدولية بدون ذهب (مليار دولار)	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
2000	655,421	4,4	7,044	-3,32	-3,8	36	32,434	4,256
2001	559,372	1,4	6,84	-3,17	-4,2	40,7	35,563	4,547
2002	507,962	3,1	8,45	-4,42	-1,6	45,1	37,462	5,519
2003	558,32	1,1	14,715	-5,18	0,7	42,6	48,847	6,993
2004	669,32	5,8	6,597	-2,88	1,7	33,3	52,462	6,184
2005	891,63	3,2	6,87	-3,54	1,5	21,6	53,245	5,133
2006	1108	4	4,184	-3,57	1,2	19,6	85,156	6,714
2007	1397	6,1	3,641	-2,74	0	18,7	179,43	10,898
2008	1696	5,1	5,679	-1,53	-1,8	17,1	192,84	8,508
2009	1667	-0,1	4,888	-3,19	-1,6	20	237,36	13,179
2010	2209	7,5	5,039	-3,82	-3,6	20,5	287,06	10,443
2011	2616	4	6,636	-2,47	-2,9	19,7	350,36	10,704
2012	2465	1,9	5,403	-2,52	-3,4	23,2	369,57	11,877
2013	2473	3	6,204	-2,96	-3,2	25,1	356,2	11,45
2014	2456	0,5	6,329	-6,02	-4,1	29	360,97	11,603
2015	1802	-3,5	9,03	-10,25	-3	36,9	354,18	15,096
2016	1796	3,3 -	8,739	-8,99	-1,3	37,6	362,51	16,99
2017	2063	1,3	3,446	-7,86	-0,7	32,3	371,151	15,32
2018	1885,47	1,8	3,7	-7,1	-2,2	34,7	371,934	13,638
2019	1839,077	1,4	3,7	-5,88	-2,8	36,1	353,588	12,703

المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في المواقع التالية:

- The worldbank, Indicators, online :<https://data.worldbank.org/indicator/>.
- International Monetary Fund(imf), Datasets, online :
<https://www.imf.org/external/datamapper/datasets>.
- Economic Commission for Latin America and the Caribbean(ECLAC), Statistics and Indicators, -
<https://statistics.cepal.org/portal/cepalstat/dashboard.html?theme=2&lang=en>.

ملاحق

الملحق رقم(03): مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2000 - 2019

الجزائر	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي(%)	اتجاهات الأسعار (التضخم)	رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(%)	الاحتياطيات الرسمية (بدون ذهب)	عدد الأشهر من الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
2000	54,79	3,8	0,339	9,70	16,7		12,024	12,19
2001	54,75	3	4,226	3,74	12,9		18,081	18,08
2002	56,76	5,6	1,418	1,16	7,7		23,238	19,14
2003	67,86	7,2	4,269	4,88	13		33,125	24,34
2004	85,33	4,3	3,962	5,26	13	21,574	43,246	23,72
2005	103,2	5,9	1,382	13,63	20,5	16,659	56,303	27,36
2006	117,03	1,7	2,311	13,96	24,7	4,795	77,914	36,66
2007	134,98	3,4	3,678	6,60	22,7	4,056	110,318	39,73
2008	171	2,4	4,859	9,62	20,1	3,266	143,243	34,996
2009	137,21	1,6	5,737	-5,81	0,3	4,237	149,041	36,405
2010	161,21	3,6	3,911	-0,04	7,5	3,449	162,614	38,326
2011	200,02	2,8	4,524	-0,10	9,9	2,202	182,822	36,765
2012	209,06	3,4	8,891	-4,43	5,9	1,758	191,297	36,667
2013	209,76	2,8	3,254	-0,40	0,4	1,619	194,712	35,402
2014	213,81	3,8	2,917	-7,30	-4,4	1,747	179,618	30,088
2015	165,98	3,7	4,784	-15,27	-16,4	1,82	144,677	27,174
2016	160,03	3,2	6,398	-13,05	-16,5	2,405	114,391	22,579
2017	170,21	1,3	5,591	-6,54	-13,2	3,383	97,614	19,364
2018	175,37	1,4	4,3	-4,43	-9,6	2,284	80,228	15,936
2019	171,07	0,8	2	-5,58	-10,1	2,242	63,298	14,473

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات:

- The worldbank, indicators, online :<https://data.worldbank.org/indicator/>.
- International Monetary Fund(imf), Datasets, online : <https://www.imf.org/external/datamapper/>.

ملاحق

الملحق رقم(04): عدد الإصلاحات المنفذة في دول المقارنة

تسوية حالات الاعسار	انفاذ العقود			التجارة عبر الحدود			دفع الضرائب			حماية المستثمر بين الأقلية			الحصول على الائتمان			تسجيل الممتلكات			الحصول على الكهرباء			استخراج تراخيص البناء			بدء النشاط التجاري			الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال		
	الجزائر	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2006		
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	2007		
																												2008		
																												2009		
																												2010		
																												2011		
																												2012		
																												2013		
																												2014		
																												2015		
																												2016		
																												2017		
																												2018		
																												2019		

(الإصلاحات باللون الأخضر والتغييرات السلبية باللون الأحمر)

Source : The World Bank, Business Enabling Environment (BEE), Online:
<https://www.doingbusiness.org/en/reforms/overview/economy/china>.